جامعة الجزائر 3

كلية علوم الإعلام والاتصال

قسم علوم الإعلام

أولويات الصحافة الجزائرية في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي بسوناطراك

دراسة تحليلية لمضمون الصحف الخاصة و ميدانية على عينة من الأساتذة الجامعيين

(الشروق اليومي- النهار الجديد – الخبر اليومي)

الفترة الممتدة من 14 فيفري 2013 إلى 14 أفريل 2014

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال

تخصص : صحافة مكتوبة

إعداد :
ليلى معلوم

إشراف :
أ.د. أحمد فلاق

العام الجامعي : 2017-2018

جامعة الجزائر 3

كلية علوم الإعلام والاتصال

قسم علوم الإعلام

أولويات الصحافة الجزائرية في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي بسوناطراك

دراسة تحليلية لمضمون الصحف الخاصة و ميدانية على عينة من الأساتذة الجامعيين

(الشروق اليومي- النهار الجديد – الخبر اليومي)

الفترة الممتدة من 14 فيفري 2013 إلى 14 أفريل 2014

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال

تخصص : صحافة مكتوبة

إعداد :
ليلى معلوم

إشراف :
أ.د. أحمد فلاق

العام الجامعي : 2017-2018

الشكر

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان الكبير

إلى الأستاذ الدكتور "أحمد فلاق"

على ما قدمه لي من توجيهات وملاحظات قيمة ونصائح

أنارت الطريق أمامي لإنجاز هذه الأطروحة

كما أشكر صديقتي العزيزة "حنان جبار"

على ما بذلته من جهد لإعداد هذا العمل

دون أن أنسى الأستاذ الكريم بعطائه " عمار عبد الرحمن"

الإهداء

❖ إلى والديّ الكريمين حفظهما الله لي .

❖ إلى زوجي العزيز .

❖ إلى الصديقتين العزيزتين " حنان جبار" و " شفيقة بوخنة".

❖ إلى الدكتور أحمد فلاق الذي تجشّم تعب متابعة هذا البحث و الذي لم يبخل علي بتوجيهاته.

❖ إلى كل عائلتي من قريب و بعيد.

❖ إلى زملائي و زميلاتي في الجامعة .

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.1	توزيع عينة المبحوثين حسب خصائصهم الديمغرافية	20
.2	تكرارات القضايا محل الدراسة في مضمون صحف الدراسة و نسبتها المئوية	130
.3	تكرارات فئة الأنواع الصحفية في الصحف محل الدراسة	133
.4	تكرار عنصر " الأنواع الإخبارية " في الجرائد محل الدراسة	134
.5	تكرارات عنصر " أنواع الرأي" في الجرائد محل الدراسة	135
.6	تكرارات عنصر"الأنواع الاستقصائية" في جريدة الشروق اليومي	136
.7	تكرارات الفئة الثانية : " المصادر الصحفية" في الجرائد محل الدراسة	137
.8	تكرارات عناصر الفئة الثالثة " مصادر المعلومات" في الجرائد محل الدراسة	139
.9	تكرارات عناصر الفئة الثانية " الشخصيات" في الجرائد محل الدراسة	141
.10	متابعة أفراد العينة لأكثر الصحف محل الدراسة	196
.11	مدى متابعة أفراد العينة للجرائد محل الدراسة	197
.12	مستوى متابعة أفراد العينة للجرائد محل الدراسة	198
.13	أسباب متابعة أفراد العينة للجرائد محل الدراسة	199
.14	درجة ثقة أفراد العينة لجريدة الشروق اليومي	201
.15	زمن اهتمام أفراد العينة بجريدة الشروق اليومي	202
.16	مدى مساعدة الصحف محل الدراسة أفراد العينة على فهم القضايا المطروحة	204
.17	مساهمة الجرائد محل الدراسة في تكوين وجهة النظر لدى المبحوثين	205
.18	نمط تأثير مضمون الصحف على المبحوثين	205
.19	علاقة متغير السن بمتابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة	207
.20	علاقة متغير السن بمدى متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة	211

.21	علاقة متغير السن بمستوى المتابعة لصحف الدراسة عند المبحوثين	215
.22	علاقة متغير السن بأسباب متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة	219
.23	علاقة متغير السن بدرجة الثقة عند المبحوثين للصحف محل الدراسة	224
.24	علاقة متغير السن بزمن اهتمام المبحوثين بالصحف محل الدراسة	228
.25	علاقة متغير السن بترتيب الصحف التي تساهم في تكوين وجهة نظر	233
.26	علاقة متغير السن بأنماط تأثير المضمون في الصحف على المبحوثين	236
.27	علاقة متغير السن بالمصادر الصحفية	238
.28	علاقة متغير السن بمصداقية مصادر المعلومات	240
.29	علاقة متغير السن بأكثر القضايا اهتماما لدى المبحوثين	243
.30	علاقة متغير السن بالقضايا الأكثر تناولا في الصحافة الجزائرية	246
.31	علاقة متغير السن بالشخصيات المسؤولة عن الفساد الاقتصادي بملف سوناطراك 2	248
.32	علاقة متغير السن بالجوانب التي ركزت عليها الصحافة الجزائرية في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي	249
.33	علاقة متغير الجنس مع ترتيب الصحف محل الدراسة حسب رأي المبحوثين	251
.34	علاقة متغير الجنس بمدى متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة	253
.35	علاقة متغير الجنس بمستوى المتابعة للصحف محل الدراسة عند المبحوثين	256
.36	علاقة متغير الجنس بأسباب متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة	260
.37	علاقة متغير الجنس بدرجة الثقة عند المبحوثين بالصحف محل الدراسة	264
.38	علاقة متغيرالجنس بزمن اهتمام المبحوثين بالصحف محل الدراسة	267
.39	علاقة متغير الجنس بترتيب الصحف محل الدراسة في تكوين وجهة نظر	270
.40	علاقة متغير الجنس بنمط تأثير مضمون الصحف على المبحوثين	272
.41	علاقة متغير الجنس بفعالية المصادر الصحفية لدى المبحوثين	273
.42	علاقة متغير الجنس بمصادر المعلومات الأكثر مصداقية	275

.43	علاقة متغير الجنس بترتيب القضايا المتعلقة بملف سوناطراك 2 الأكثر اهتماما لدى المبحوثين	277
.44	علاقة متغير الجنس بأكثر القضايا تناولا في الصحافة الجزائرية في ملف سوناطراك 2 حسب المبحوثين	280
.45	علاقة متغير الجنس بالشخصيات المسؤولة عن الفساد الاقتصادي بسوناطراك لدى المبحوثين	282
.46	علاقة متغير الجنس بالجوانب التي ركزت عليها الصحافة الجزائرية في تناول الفساد الاقتصادي	283
.47	علاقة متغير مقر السكن مع متابعة الصحف محل الدراسة	284
.48	علاقة متغير مقر السكن بمدى متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة	286
.49	علاقة متغير مقر السكن بمستوى المتابعة للصحف محل الدراسة عند المبحوثين	289
.50	علاقة متغير مقر السكن بأسباب متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة	293
.51	علاقة متغير مقر السكن بدرجة الثقة عند المبحوثين بالصحف محل الدراسة	297
.52	علاقة متغير مقر السكن بزمن اهتمام المبحوثين بالصحف محل الدراسة	300
.53	علاقة متغير مقر السكن بترتيب للصحف محل الدراسة في تكوين وجهة نظر	303
.54	علاقة متغير مقر السكن أنماط تأثير مضمون الصحف على المبحوثين	305
.55	علاقة متغير مقر السكن بالمصادر الصحفية الأكثر فعالية في تناول ملف سوناطراك 2	307
.56	علاقة متغير مقر السكن بأكثر مصادر المعلومات مصداقية	308
.57	علاقة متغير مقر السكن بالقضايا الأكثر اهتماما لدى المبحوثين	310
.58	علاقة متغير مقر السكن بأكثر القضايا تناولا في الصحافة الجزائرية	312
.59	علاقة متغير مقر السكن بالشخصيات المسؤولة عن الفساد الاقتصادي بسوناطراك لدى المبحوثين	314
.60	علاقة متغير مقر السكن بالجوانب التي تركز عليها الصحافة الجزائرية في تناول الفساد الاقتصادي	315
.61	علاقة متغير التخصص مع متابعة الصحف محل الدراسة	317

.62	علاقة متغير التخصص بمدى متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة	320
.63	علاقة متغير التخصص بمستوى المتابعة للصحف محل الدراسة عند المبحوثين	324
.64	علاقة متغير التخصص بأسباب متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة	328
.65	علاقة متغير التخصص بدرجة الثقة عند المبحوثين للصحف محل الدراسة	333
.66	علاقة متغير التخصص بزمن اهتمام المبحوثين بالصحف محل الدراسة	337
.67	علاقة متغير التخصص بترتيب الصحف محل الدراسة في تكوين وجهة نظر	341
.68	علاقة متغير التخصص بأنماط تأثير المضمون	344
.69	علاقة متغير التخصص بفعالية المصادر الصحفية لدى المبحوثين	346
.70	علاقة متغير التخصص بمصادر المعلومات الأكثر مصداقية لدى المبحوثين	348
.71	علاقة متغير التخصص بالقضايا الأكثر اهتماما لدى المبحوثين حول ملف سوناطراك 2	351
.72	علاقة متغير التخصص بالقضايا الأكثر تناولا في الصحافة الجزائرية لدى المبحوثين	353
.73	علاقة متغير التخصص بالشخصيات المسؤولة في ملف سوناطراك لدى المبحوثين	355
.74	علاقة متغير التخصص بالجوانب التي ركزت عليها الصحافة الجزائرية في تناولها لقضية الفساد الاقتصادي	356

خطة الدراسة :

مقدمة

الفصل الأول : الخطوات المنهجية للدراسة

1. الإشكالية
2. الفرضيات
3. موضوع الدراسة
4. الأهداف
5. أهمية الدراسة
6. نوع الدراسة
7. منهج الدراسة وأدواتها
8. تحديد المفاهيم
9. أدبيات الدراسة

الفصل الثاني : نظرية وضع الأجندة – التأثير و الوظائف-

المبحث الأول : المدخل التأثيري لوسائل الإعلام على الجمهور

المطلب الأول : نظريات تأثير وسائل الإعلام القوي

المطلب الثاني : نظريات تأثير وسائل الإعلام المحدود

المطلب الثالث : نظريات تأثير وسائل الإعلام المعتدل

المبحث الثاني : المدخل الوظيفي لوسائل الإعلام على الجمهور

المطلب الأول : مفهوم الوظيفية و أشكالها

المطلب الثاني : التحليل الوظيفي لوسائل الإعلام

المطلب الثالث : وظائف وسائل الإعلام

المبحث الثالث : تطور نظرية وضع الأجندة

المطلب الأول : نشأة نظرية وضع الأجندة

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في عملية وضع الأجندة

المطلب الثالث : أبعاد نظرية وضع الأجندة

الفصل الثالث : ماهية الفساد الاقتصادي

المبحث الأول : التعاريف المختلفة للفساد الاقتصادي

المبحث الثاني : بعض أنواع الفساد الاقتصادي

المبحث الثالث : مظاهر الفساد الاقتصادي

المبحث الرابع : مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي

الفصل الرابع : الجوانب المرتبطة بتفسير ظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول : البعد السياسي والاقتصادي لتفسير الظاهرة

المبحث الثاني : البعد الاجتماعي والثقافي لتفسير الظاهرة

المبحث الثالث : فضيحة سوناطراك 2

الفصل الخامس : تطور الصحافة الجزائرية في الفترة ما بين (2000-2012)

الفصل السادس : تحليل مضمون الصحف محل الدراسة

الاستنتاجات الخاصة بالجانب التحليلي

الفصل السابع : تفاعل عينة من الأساتذة الجامعين مع مضمون الصحف

الاستنتاجات الخاصة بالجانب الميداني

الخلاصة

المراجع

الملاحق

الفهرس العام

مقدمة :

تنعكس وسائل الإعلام على الواقع الاجتماعي بشكل يجعله يتبنى التغير كلما برزت الحاجة إلى ذلك، فتبدو هذه الوسائل في نشاطها اليومي و المتكرر على أنها تقدم الواقع، لكنها في الحقيقة لا تقوم إلا بعكس بعض أجزائه فقط بأشكال متباينة، و ذلك لأن الأحداث التي تملأ صفحات عدد كبير من الجرائد المسموعة أو المصورة و المكتوبة تظهر كعناصر معزولة و منتقاة من واقع متداخل و متشابك و هكذا يحول الواقع الموضوعي في بعض وسائل الاتصال إلى واقع إعلامي مجسد في التراكم الكمي للأحداث و الوقائع التي تظهر مفصولة عن سياق وجودها و تأخذ صبغة شاذة أو ساخرة.

كما يمكن أن تكون وسائل الإعلام أدوات لتثقيف الجماهير و توعيتها بحقائق العصر الذي تعيش فيه، أما الحجر الأساسي الذي تبنى عليه العلاقة بين وسائل الإعلام و الرأي العام هو الحدث أو الواقعة، المعلومات و المعطيات المتعلقة بهما، فالرأي العام لا يتشكل من فراغ بل من حدث أو واقعة معينة، و الخبر الصحفي الذي يسعى إلى تقديم الحدث يعكس بشكل أو بآخر قيم اجتماعية يتم نقلها إلى الجمهور و هنا تملك الوسيلة الإعلامية سلطة إبراز هذا الحدث أو ذاك وتركه يتسرب في شرايين المجتمع، فيتحول إلى موضوع يستحق الاهتمام والتركيز و النقاش.

وتعتبر الصحافة المكتوبة من بين هذه الوسائل الإعلامية التي يفترض أنها تعكس الحياة اليومية كما هي بما أنها ذات طابع اجتماعي، غير أن الواقع يقرر أن هذا الانعكاس يأتي مشوها في بعض الأحيان ذلك أنه كثيرا ما يتدخل العاملان النفسي والتقني، و هذا ما يبرز تأثير الصحافة على الواقع و تأثرها به و لذلك فإن تأثير الصحافة يأتي من شكلها المادي، وتتمتع الصحيفة بقوة الكلمة المطبوعة و العامل النفسي من خلال اختيار الأخبار و تقديمها بطرق شتى.

و لم تعد الصحيفة سوى مشروع تجاري لا يستطيع أن يعيش إلا إذا أدخل ضمن إتحاد رأسمالي أو حكومي يقوم في نفس الوقت بصنع الورق و الحبر و الأخبار و الرأي و العملاء، و يتفق المعنيون بشؤون الإعلام على أن تصنيع الصحافة هو الذي يعرض

استقلالها للخطر لأنه يوجهها وجهة التجارة والإثارة، على الرغم من كل الضغوطات التي تتلقاها الصحف بما في ذلك منافسة وسائل الإعلام الأخرى.

ولقد تعززت في الجزائر واجهات المحلات بكميات وفيرة من الصحف الجديدة، عناوين ومقالات وتحقيقات، ونجدها تعكس خطابات جديدة اختارت الواقعية والبساطة والمباشرة، وقد يكون مؤدى ظهور هذه اللهجة هو امتداد المفهوم النضالي للإعلام، وبالتالي محاولة وسائل الإعلام مواكبة الشارع، هذا الأمر يرجع إلى أوضاع اقتصادية، اجتماعية، وسياسية ...إلخ، بسبب النظرة الرسمية لهذه الوسائل وكذا تغير الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

إن المتتبع لتطور الصحافة المكتوبة في الجزائر، يرى بأن المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد تأخذ شكل التغير والتبدل، وتحاكي في نفس الوقت التطور الذي تعرفه البلاد، ففي كل مرحلة من مراحل هذا التطور نلمس بصماته على المواضيع المعالجة، حيث نجد في مرحلة سيطرة الحزب الواحد على مقاليد السلطة، مواضيع تدور معظمها في فلك هذا النهج السياسي والاقتصادي المتبني، في حين وبدخول الجزائر نظام سياسي واقتصادي جديد تبنت من خلاله البلاد مفاهيم جديدة، كالحرية التعبيرية والديمقراطية والانفتاح الاقتصادي، كأحد مقومات العملية التنموية، ظهرت إلى الوجود مواضيع لم تكن لتظهر سابقا، عكست في حقيقة الأمر طبيعة هذه الحقبة الزمنية.

وفي ظل هذا الجو المفعم بالحرية والتطور، عرفت الممارسات الصحفية المكتوبة في الجزائر تغيرات جذرية، عكست طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد، حيث أصبحت المواضيع المعالجة في هذه الحقبة تمس واقع يوميات المواطن ومحتويات صحيفة من الواقع المعيشي للمجتمع في كل مجالاته، وغدا الصحفي في الجزائر يتناول بالمعالجة والتحليل مواضيع ما كان ليطرحها قبل سنة 1991، كالرشوة في أوساط المسيرين و إطارات الدولة، الاختلاسات وفضح الممارسات التعسفية لأصحاب القرار وتجاوزات السلطة الحاكمة، وغيرها من المواضيع والقضايا التي كانت من المحظورات السياسية. ولئن كانت هناك علاقة بين المواضيع المعالجة مع واقع الممارسة الصحفية، فإنه يشكل أحد الحدود الرئيسية لهذا الواقع، كما أنها تعتبر العمود الفقري لأي جريدة، فمن خلالها يمكن معرفة القيم والمعتقدات والرموز التي ترسم الخطوط العريضة للتوجهات الكبرى للمجتمع ككل.

ونجد من بين هذه الظواهر التي عرفت طريقها في البروز بشكل ملفت انتشار تناول ظاهرة الفساد الاقتصادي على صفحات الجرائد الجزائرية، حيث أبدت هذه الوسيلة الإعلامية بعد عام 1999 أي خلال تولي حكم البلاد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، اهتماما أكبر بموضوع الفساد الاقتصادي، حيث بينت الكتابات الصحفية آليات الفساد في مختلف القطاعات التجارية والإنتاجية من سوق الأدوية إلى التسلح، مرورا عبر سوق المحروقات الضخم، غير أن الصحافيين الذين عملوا في مجال صحافة الاستقصاء ظلوا يتعرضون باستمرار لضغوط السلطات ومواجهة خطر العنف.

وتفجرت قضية سوناطراك عام 2013 عقب نشر موقع ويكيلكس لوثائق سرية للسفارة الأمريكية بالجزائر تشرح بالتفصيل شبكة الفساد السياسي والمالي الذي ينخر قطاع النفط الجزائري، وسرعان ما أثارت هذه الوثائق ضجة كبيرة في الإعلام الأوروبي، خاصة لأنها تتحدث عن تورط شركات إيطالية، وألمانية، وفرنسية عملاقة في هذه الفضيحة، لاسيما مجموعة "إيني" الإيطالية النفطية، والتي أشارت تقارير إلى تورطها عبر فرعها "سايبام"، إلى جانب وزير الطاقة الجزائري السابق شكيب خليل ومساعديه المشتبه بتلقيهم رشاوى وعمولات تقدر بـ 256 مليون دولار.

تملك قضية سوناطراك أربع قضايا تسمى في الإعلام الجزائري(قضية سوناطراك 1، 2، 3، 4)، لكنها تدور كلها حول شبكة فساد مالي وسياسي في هرم الدولة، ويتهم فيها مجموعة كبيرة من السياسيين والمسئولين الجزائريين، وتحظى هذه القضية بمتابعة منقطعة النظير، لاسيما من طرف الصحافة الجزائرية والدولية، وأيضًا المواقع الاجتماعية، خاصة قضيتا سوناطرك 1 و 2 والتي حظيت بنصيب الأسد من المتابعة الإعلامية نظرا لوزن الشخصيات الجزائرية والشركات الدولية المرتبطة بهذه القضية.

وفي هذا السياق، جاءت دراستنا لتفسير علاقة وسائل الإعلام (الصحافة المكتوبة) بالسلطة السياسية والاقتصادية، باعتبارها نوع من أنماط التفاعل بين الطرفين لتحديد جدول أعمال (أولويات وسائل الإعلام) في تناولها لقضية سوناطراك2، بالإضافة إلى قياس تأثير أولويات وسائل الإعلام في التطرق إلى قضايا معينة على أولويات الجمهور القارئ .

ولتحقيق هذه الأهداف قسمت الدراسة إلى سبع فصول، الفصل الأول تضمن الخطوات المنهجية التي تم اتباعها، من الاشكالية والفرضيات، وموضوع الدراسة و الأهداف وأهمية الدراسة والمنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات، كما تم تحديد مفاهيم الدراسة، وتقديم دراسة مشابهة و أخرى مرتبطة بموضوع دراستنا.

وتطرقنا في الفصل الثاني إلى نظرية وضع الأجندة سيتينغ بين التأثير والوظائف-، من خلال تقديم نظريات التأثير بمختلف تطوراتها التاريخية في بحوث الاتصال، وكذا مدخل وظيفي لوسائل الإعلام، بالاضافة إلى الحديث عن تطور نظرية الأجندة منذ نشأتها إلى استعراض العوامل المؤثرة في ترتيب أولويات وسائل الإعلام والجمهور، وأبعادها الثلاث من إدراك اجتماعي و تكاملي إلى تفاعلي .

وفي الفصل الثالث تم استعراض ماهية الفساد الاقتصادي، من خلال تعريفها وتحديد أنواعها و مظاهرها ومؤشرات قياس الفساد الاقتصادي حسب عدة منظمات دولية في العالم، ليتم الانتقال في الفصل الرابع إلى تفسير ظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، للوصول إلى إبراز عوامل ظهور فضيحة سوناطراك 2.

واحتوى الفصل الخامس على تطور الصحافة الجزائرية في فترة الألفينيات منذ تولي رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الحكم، من خلال الحديث عن الجانب القانوني من حيث ما جاء من جديد في تنظيم القطاع الإعلامي في الجزائر، ومن ثم ابراز الاقتصاديات المختلفة للصحافة المكتوبة في الجزائر من خصائص اقتصادية في التمويل والتوزيع والملكية، لنختم بذلك برصد مجموعة من المؤشرات تتحدث عن الممارسة الإعلامية في الجزائر بتلك الفترة.

وتضمنت الدراسة الفصل ما قبل الأخير جانبا تطبيقيا ضم في المبحث الأول تحليلا كميا لمضامين الصحف الخاصة في الجزائر، بينما تطرق المبحث الثاني تحليلا كيفيا لتلك الأرقام والمحتويات حول ملف سوناطراك في فترة دراستنا، واحتوى الفصل الأخير على دراسة ميدانية لتفاعل عينة مدروسة من جمهور من أساتذة جامعيين مع مضامين هذه

الصحف الخاصة ضمن فترة زمنية محددة، متعلقة بالحملة الانتخابية من جانب وملف سوناطراك 2 من جانب آخر.

وتوصلت الباحثة بنتائج خاصة بكل جزء من جزئي الفصلين التطبيقين، ثم خلاصة ضمن اجابات على تساؤلات الدراسة.

الفصل الأوّل:

الخطوات المنهجيّة للدّراسة

1. الإشكالية
2. الفرضيات
3. موضوع الدراسة
4. الأهداف
5. أهمية الدراسة
6. نوع الدراسة
7. منهج الدراسة وأدواتها
8. تحديد المفاهيم
9. أدبيات الدراسة

1.الإشكالية :

تشكلت منابع إشكالية هذه الدراسة، من النتائج التي أفرزها الحديث عن ملفات الفساد بالجزائر على صفحات الجرائد الجزائرية في الآونة الأخيرة، حيث جاء مصاحبا لظهور قانون مكافحة الفساد الجديد عام 2006 م بالجزائر، مما أدى إلى فتح النقاش عن الظاهرة على كافة الندوات والمؤتمرات، والصحافة بالخصوص، وهي نابعة أيضا من السلوك الإعلامي لقراء جزائريين متفاعلين مع قضية انفجرت في البداية عند وسائل الإعلام الدولية، والغموض الذي اكتنف السيناريوهات التي صاحبت الفترة التي جاءت مع الحملة الانتخابية لرئاسيات 2014، و تكمن أهمية دراسة هذه العلاقة في محاولة ايجاد تفسير لنوعية التأثيرات الذي تقدمه الصحافة على الجمهور الجزائري، و إلى حد ما البحث فيما يفعل جمهور الصحافة المكتوبة بها في سياق اقتصادي وسياسي جديد عرفته الجزائر في تلك الفترة.

ويرى المتتبعون لتطور الصحافة الجزائرية بعد عام 1999 أنها عرفت عدة تغييرات بسبب بعض التأثيرات السياسية والاقتصادية على هذه الوسيلة الإعلامية بشكل أكبر، منها ما هو متعلق بالتنظيم القانوني و التشريعي، ولوجود حدود سياسية تمنع في الغالب الحديث عن حرية المبادرة و التبادل الحر للمعلومات، مع دخول الجزائر مرحلة اقتصادية جديدة تحكمها العديد من المتغيرات، وهي التي سمحت لها بفتح خريطة إعلامية جديدة لتناول قضايا كانت من الطابوهات و المحظورات، دون أن ننسى تأثير كل هذه العوامل على الجمهور الجزائري المتجه إلى هذه الوسيلة الإعلامية أكثر من أخرى، وخاصة عندما يكون لهذا القارئ للصحيفة مستوى علمياً و أكاديمياً يعبر عن الوعي بما يدور عنه مضمون و خطاب الإعلام الجزائري بشكل كبير.

والسؤال لا يطرح في حدود الكيفية التي تقوم بها الصحافة المكتوبة الجزائرية في التأثير على الجمهور فقط، بل يتعداه هذا حسب ما أثبته الدراسات والبحوث الغربية التي جاءت مع تطور أفكار علمية جديدة، حيث تقوم نظرية "وضع الأجندة" التي نحن بصدد تطبيقها على دراستنا، ببحث جديد حول من يقوم بوضع أجندة وسائل الإعلام (الصحافة المكتوبة)، من خلال هدف أساسي يقول "**أن البحوث حول نظرية وضع الأجندة تهدف إلى**

البحث في العلاقة بين متغيرين هما : أسلوب المعالجة الإعلامية للأحداث من حيث اختيار المصادر ونقاط التركيز والجانب المرئي في الرسالة والعناصر التيبوغرافية في الوسائل الصحفية وغيرها من أساليب المعالجة الإعلامية، **و**توجيه انتباه الجمهور نحو جانب محدد من القضية على حساب جانب آخر.

وهنا تطرح إشكالية تأثير السياق الاقتصادي والسياسي الجديد على الممارسة الإعلامية الجزائرية للصحف الخاصة، لتشكل لنا أولويات الصحافة الجزائرية في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي، والذي يعتبر خطاباً جديداً يتشكل بقوة في فترة الحملة الانتخابية وخاصة التي عرفتها الجزائر عام 2014، من بينها قضية سوناطراك التي تملك أربع قضايا تسمى في الإعلام الجزائري (قضية سوناطراك 1، 2، 3، 4)، تدور حول شبكة فساد مالي وسياسي في هرم الدولة، ويتهم فيها مجموعة كبيرة من السياسيين والمسئولين الجزائريين، وتحظى هذه القضية بمتابعة منقطعة النظير، لاسيما من طرف الصحافة الجزائرية والدولية، وخاصة قضيتا سوناطرك 1 و 2 والتي حظيت بنصيب الأسد من المتابعة الإعلامية نظرا لوزن الشخصيات الجزائرية والشركات الدولية المرتبطة بهذه القضية.

وسنصل فيما بعد لمعرفة اهتمامات الصحافة المكتوبة إن كانت نفسها جوانب اهتمامات الجمهور القارئ من الأساتذة الجامعيين الجزائريين للصحف محل الدراسة بما يتعلق بالقضية، وهذا يدخل ضمن أهداف دراستنا من خلال طرح فكري جديد و نظري لتطور نظرية وضع الأجندة، التي كانت تقتصر على كيفية التأثير الذي تقوم به الصحافة المكتوبة بالجمهور.

وفي هذا السياق، جاءت دراستنا لتفسير علاقة وسائل الإعلام (الصحافة المكتوبة) بالسلطة السياسية والاقتصادية في تغطية قضية سوناطراك، باعتبارها نوعَا من أنماط التفاعل بين الطرفين لتحديد جدول أعمال (أولويات وسائل الإعلام)، بالإضافة إلى قياس تأثير أولويات وسائل الإعلام في التطرق إلى قضايا معينة على أولويات الجمهور القارئ .

من خلال ما سبق يأتي التساؤل الجوهري :

ما هي أولويات الصحف المدروسة (الشروق اليومي، النهار، الخبر اليومي) في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي وعلاقته بأولويات الأساتذة الجامعيين ؟

2. فرضيات الدراسة :

جاءت هذه الفرضيات تبعا للمقاربة النظرية المستخدمة في الدراسة 'ترتيب الأولويات ' وهي كالآتي :

- توجد علاقة بين تركيز وسائل الإعلام على قضايا معينة (الفساد الاقتصادي)، وحجم الأهمية التي يعبر عنها الجمهور (الأساتذة الجامعيين) لنفس القضايا .
- توجد علاقة بين تركيز وسائل الإعلام على قضايا معينة (الفساد الاقتصادي)، وطبيعة السياق الاقتصادي والسياسي في المجتمع الجزائري .
- توجد علاقة بين الزوايا المركزة عليها من طرف وسائل الإعلام في تناولها لظاهرة (الفساد الاقتصادي)، ومدى التقائها مع اهتمامات الجمهور(الأساتذة الجامعيين).

3. موضوع الدراسة :

تتناول هذه الدراسة موضوع أولويات الصحافة الجزائرية في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي، من خلال توظيف نظرية ترتيب الأولويات سعيا منا لتحليل و تفسير طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام وجمهورها من جهة، وتفسير طبيعة علاقة وسائل الإعلام مع السلطة السياسية والاقتصادية من خلال دراسة تحليلية لعينة من صحف القطاع الخاص المختارة للتحليل .

بالإضافة إلى دراسة استطلاعية لجمهور من الأساتذة الجامعيين، للوصول إلى معرفة مدى تفاعل عينة من القراء مع العينة المختارة من الصحف للتحليل.

4. أهمية الدراسة :

تشكل قضايا الفساد في الجزائر موضوعا حيويا مؤسسيا كونه يرتبط بمصالح المجتمع وسمعة النظام السياسي القائم و هيبته، و يفترض أن تكون الصحافة الجزائرية بمثابة مرآة الأمة و المعبرة عن تطلعات الرأي العام الجزائري و اهتماماته و هذا يلزمها على القيام بدورها الحقيقي و الفاعل في خدمة المجتمع و عرض القضايا الوطنية بما يحقق الصالح العام، و من هنا تبرز أهمية الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على معالجة الصحف الخاصة الجزائرية لقضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر، حيث أن للصحيفة دور فاعل و

رئيسي في معالجة هذه القضايا من خلال التغطية الإعلامية لهذه القضايا الحساسة و كشفهم المستور و المتورطين في هذه القضايا.

وحاولت هذه الدراسة أن تسلط الضوء على مدى قدرة الصحافة في الجزائر على تعرية الواقع و معالجة قضايا المجتمع و أدائها لمهامها و مسؤولياتها اتجاه المجتمع الجزائري، خاصة قضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر وهنا تحديدا قضية سونا طراك التي تعتبر قضية من العيار الثقيل و الأولى من نوعها و حجمها في تاريخ الجزائر و تاريخ القضاء الجزائري لتداعياتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

5. أهداف الدراسة :

- الكشف عن العلاقة بين تركيز وسائل الإعلام على قضايا معينة (الفساد الاقتصادي)، وحجم الأهمية التي يعبرها الجمهور لنفس القضايا .
- الكشف عن العلاقة بين تركيز وسائل الإعلام على قضايا معينة (الفساد الاقتصادي)، والسياق الاقتصادي والسياسي في المجتمع الجزائري .
- الكشف عن العلاقة بين الزوايا المركزة عليها من طرف وسائل الإعلام في تناول لظاهرة الفساد الاقتصادي، ومدى التقائها مع اهتمامات الجمهور.

6. منهج الدراسة وأدواتها:

1. 6 نوع الدراسة :

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية "التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم ودراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع، وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها، دون الدخول في أسبابها أو التحكم فيها، وذلك بغض النظر عن وجود أو عدم وجود فروض محددة مسبقا (إذ إن الدراسات الوصفية لا تتضمن بالضرورة فروضا سببية تخضع للاختبار والدراسة)"[1].

---

(1) سمير محمد حسين، **"دراسات في مناهج البحث العلمي"**، بحوث الإعلام"، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 30.

وتسعى دراستنا إلى التعرف على أولويات الصحافة المكتوبة الجزائرية في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي بسوناطراك، حيث اعتمدنا على أدوات كمية وإحصائية لجمع البيانات وتحليلها، في مقدمتها تحليل المضمون بالمسح الشامل للأعداد المختارة من الصحف محل الدراسة .

6. 2 منهج الدراسة :

تم اعتماد المنهج المسحي "الذي يعتبر .. جهدا علميا منظما للحصول على بيانات ومعلومات عن الظاهرة أو مجموعة الظاهرات موضوع البحث ولفترة زمنية كافية للدراسة"[1].

ويعتبر منهج المسح من أبرز المناهج المستخدمة في مجال الدراسات الإعلامية باستخدام طريقة تحليل المضمون "وهو أسلوب للبحث العلمي يسعى إلى وصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها (من حيث الشكل والمضمون) تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أوفروضه. و يستند الباحث في عملية جمع البيانات وتحليلها على الأسلوب الكمي والكيفي لمضمون وسيلة الاتصال بصفة أساسية[2].

ويشار إلى أن استخدامنا لأداة تحليل المضمون كان بالقيام بالتحليل الكمي للمادة الإعلامية (شكلا ومضمونا)، بينما نستخدم التحليل الكيفي لـ "تكوين الانطباعات العامة عن المادة "[3] لتدعيم التحليل الكمي، وقصد إعطاء الفرصة للانتفاع بمزاياهما (التحليل الكمي والكيفي) وأن لا نعاني من عيوب كل منهما على حدة [4].

بالإضافة إلى استقصاء عينة قصدية من قراء هاته الصحف الثلاثة حوالي 300 مفردة من أساتذة جامعيين، للتعرف على مدى ملائمة هذا المضمون الإعلامي مع احتياجات الجمهور محل الدراسة .

---

(1) محمد عبد الحميد، **"دراسة الجمهور في بحوث الإعلام"**، بيروت، 1993، ص122.
(2) المرجع نفسه، ص 122
(3) عواطف عبد الرحمن،**"بحوث في الصحافة المعاصرة"**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000، ص219.
(4) المرجع نفسه، ص219.

3. 6 أدوات الدراسة :

أولا: أداة تحليل المضمون

استخدمنا في هذه الدراسة أداة تحليل المضمون قصد تحليل الأعداد المختارة من الصحف الخاصة " الشروق اليومي، النهار، الخبر"، تبعا لفترة محددة وحسب طبيعة الموضوع. وتحليل المضمون عند "محمد عبد الحميد" : "هو مجموعة من الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني من خلال البحث الكمي، الموضوعي، والمنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى"[1].

يتضح من خلال هذا التعريف أن الباحثة لن تكتفي باستخدام هذه الأداة لوصف المضمون الظاهر للرسالة وصفا موضوعيا ومنتظما وكميا، بل يَتعداه حيث يشير التعريف إلى ضرورة اكتشاف المعاني الكامنة وإخضاعها للتحليل من خلال البحث العلمي، والعلاقات التي تربط بينها (المعاني) وبين بعضها البعض، أو بينها وبين العناصر الأخرى التي ترتبط بينها.

ويعرف "سمير محمد حسين" أداة تحليل المضمون كالآتي : "أسلوب أو أداة البحث العلمي يمكن أن يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وخاصة علم الإعلام، لوصف المحتوى الظاهر، والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون"[2].

وقد تم في عملية تحليل المضمون إتباع الخطوات التي فصلها كل من "روجر ويمر" و"جوزيف دومينيك"[3] :

1. مجتمع البحث :

---

(1) عواطف عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 237.

(2) سمير محمد حسين، **بحوث في الإعلام، الأسس و المبادئ"**، عالم الكتب، القاهرة، 1976، ص 123.

(3) نقلا عن يوسف تمار، **" نظرية Agenda Setting على ضوء الحقائق الإجتماعية والثقافية والإعلامية في الجزائر"**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة دولة في علوم السياسية والإعلام، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005، ص40.

هو جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها، ويكون المجتمع المبحوث في تحليل المحتوى، جميع الأعداد التي صدرت في الصحيفة أو مجموع الصحف التي يتم اختيارها خلال فترة الدراسة [1]، وعليه مجتمع البحث في دراستنا هذه هو المجموع الكلي من الأعداد المختارة من كل الصحف "الشروق اليومي" و"النهار" و"الخبر" تبعا لفترة زمنية محددة سلفا، وقد تم إسقاط أيام الجمعة ومناسبة المولد النبوي الشريف.إعتمدنا في دراستنا لموضوع ظاهرة الفساد الاقتصادي بسوناطراك على طريقة "المسح الشامل":"وهي الطريقة التي تستهدف دراسة كل مفردات المجتمع الكلي دون إستثناء، وتؤدي للوصول إلى نتائج علمية دقيقة تتسم بأكثر مصداقية"[2].

وبالتالي يتمثل مجتمع البحث في جميع الأعداد المختارة للتحليل من الصحف محل الدراسة تبعا للفترة الزمنية، حيث بلغت 99 عدداً بجريدة الشروق اليومي تطرقت إلى ظاهرة الفساد الاقتصادي وهو ما يعادل **165** نصّا صحافيا، بينما بلغت عند جريدة النهار بـ 47عدداً أي بمعدل 65 نصّا صحافيا، ثم 78 عدد لدى جريدة الخبر بـ 141 نصّا صحافيا، أخضعناهم للتحليل. (أنظر الملاحق رقم 1 و2 و 3)

2- فئات ووحدات التحليل :

بغرض القيام بوصف موضوعي وكمي لمضمون الأعداد المختارة من الجرائد محل الدراسة، لجأنا إلى تصنيف محتويات هذا المسح الشامل للأعداد في إطار نوع محدد من فئات التحليل وهي :

فئة "كيف قيل" ؟ : وهي تتعلق بالشكل الذي قدم به المضمون، لأنه سيسمح بالحكم على الأهمية التي أعطتها الجرائد لظاهرة الفساد الاقتصادي بسوناطراك.

فئة "ماذا قيل" ؟ : وهي أكثر فئات تحليل المحتوى إنتشارا، وتجيب على سؤال أساسي

---

(1) محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره،، ص 122.
(2) فاروق أبو زيد، "**فن الخبر الصحفي**"،عالم الكتب، ط4، 2000، ص 125.

هو الموضوع الذي تدور حوله مادة الإتصال، أي تحديد الموضوعات التي ركزت عليها الجرائد في تناولها لظاهرة الدراسة.

وإعتمدت الدراسة على وحدة تحليل تتمثل في الموضوع كوحدة للتسجيل في سياق المقال، بالإضافة إلى وحدة العد كأسلوب للتكرار، ولتحليل مضمون كل مقال من الأعداد المختارة للدراسة بالجريدة صممت إستمارة تحليل تضمنت مايلي :

البيانات الأولية : وهي عبارة عن اسم الصحيفة وتاريخ الصدور(اليوم،الشهر، السنة)، والعدد.

فئات كيف قيل ؟ : وهي الفئات التي تتناول الشكل الذي قدمت به المادة الإعلامية، ويتضمن حسب هذا التصنيف التالي:

1- الأنواع الصحفية :

أ.أنواع إخبارية : .الخبر . التقرير

ب.أنواع الرأي : .التعليق .المقال 1. المقال الإفتتاحي 2. مقال العمود 3. المقال التحليلي

ت. أنواع إستقصائية : . الروبورتاج .التحقيق .المقابلة

1- **المصادر الصحفية** :.الصحفي.القسم، وكالة الأنباء،.نقلا عن جريدة، نقلا عن موقع إلكتروني

2- **مصادر المعلومات** : موقع إلكتروني أجنبي، موقع الكتروني جزائري، الانابات القضائية من قضاء الدول الأجنبية، تقارير العدالة الجزائرية، تقارير عدالة الدول الأجنبية، المنظمات الدولية والتقارير الدولية، ممثلي أحزاب سياسية، برلمانيين، محامون وحقوقيون، نقلا عن جريدة أخرى، الشخصيات الرسمية

فئات ماذا قيل :

أ. **القضايا :**

1- **قضايا الفساد الاقتصادي المتعلقة بفضيحة سوناطراك 2** : قضية رشاوى وعمولات لشركة ألمانية "كونتال ألجيريا فون وارك بلياك" قضية رشاوى وعمولات لشركة ايطالية"سايبام-ايني"، قضية رشاوى وعمولات لشركة كندية "أس أن سي لافالان".

2- **قضية إصدار مذكرة توقيف الدولية في حق شكيب خليل** : قضية إصدار المذكرة وانسحاب الوزير العدل الأسبق محمد شرفي، الخطأ الإجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل ، رفض الأنتربول التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل .

3- **قضية علاقة الفساد الاقتصادي بسوناطراك مع الحملة الانتخابية** : علاقة الفساد الاقتصادي في سوناطراك مع غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان "سعداني" حول علاقة المخابرات بملف سوناطراك 2، تصريحات الوزير العدل الأسبق "محمد شرفي" حول طلب سعداني بتنحي شكيب خليل من الفضيحة .

ب. **الشخصيات** : شكيب خليل، عرفات نجات، ابني شكيب خليل ، محمد مزيان، ابني محمد مزيان، فريد بجاوي، بيترو فاروني، أورسو سكاروني، رضا حامش، المدعوة "م.ن"، عبد الحميد عطار *.

1- <u>صدق وثبات التحليل</u> :

وللتحقق من صلاحية أداة التحليل، تم توزيع دليل استمارة تحليل المضمون على مجموعة من الأساتذة المختصين**، من أجل إبداء ملاحظاتهم عنها. وبعد النظر في الملاحظات المقدمة والقيام ببعض التصحيحات، جربت الاستمارة على عينة محدودة من الأخبار لمعرفة العوائق المحتملة والقيام بالتعديلات التي تفرض نفسها.

---

*أنظر الملحق رقم (4).

** الأساتذة المحكمون :

عمار عبد الرحمن : أستاذ محاضر ب، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الإعلام والاتصال

ساحل عبد الحميد : أستاذ محاضر ب، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الإعلام والاتصال

محمد عليوان : أستاذ دكتور و محامي بالمحكمة العليا، جامعة الجزائر 3، كلية علوم اقتصادية وتجارية.

ثبات التحليل: يعد قياس ثبات التحليل مرحلة هامة ضمن خطوات تحليل المضمون، فهو يسمح بقياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس بذاته، مما يعني التوصل إلى نفس النتائج عند توافر نفس الظروف.

لذلك قامت الباحثة بتوزيع دليل التعريفات الإجرائية* للمؤشرات لنفس الأساتذة المختصين من أجل ترميزها، وقمنا بترجمة تلك الرموز إلى المعادلة التالية:

تطبيقا لمعادلة "هولستي" لقياس درجة التجانس بين المحللين والمتمثلة في:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{ن (متوسط الاتفاق)}}{1 + (\text{ن-1}) \text{ (متوسط الاتفاق بين المحللين)}}$$

وكانت النتائج بناء على ذلك كالتالي"

نسبة الاتفاق بين المرمزين:

بين أ و ب= 0.54 ، بين أ و ت=0.72 ، بين ب و ت= 0.45،

$$\text{متوسط الاتفاق كان:} \frac{1.71}{3} = 0.57$$

وبالتالي حصلنا على معامل ثبات يقدر ب:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{0.57 \times 3}{1 + 0.57\ (1-3)} = \frac{1.71}{2.14} = \mathbf{0.79}$$

تؤكد هذه النسبة صلاحية أداة التحليل المستخدمة في هذه الدراسة.

---

* أنظر الملحق رقم (05).

ثانيا : أداة الاستبيان :

اعتمدت الباحثة بالإضافة إلى تحليل المضمون على الاستمارة الاستبيانية التي تعرف بأنها "وسيلة من وسائل جمع البيانات، تعتمد على مجموعة من الأسئلة التي توجه للأفراد حول موضوع الدراسة بغرض الإجابة عنها من قبلهم، حتى يتمكن من تحليلها فيما بعد" [1].

وقد استخدمت الباحثة الاستمارة الاستبيانية* بهدف معرفة مدى تفاعل العينة المدروسة مع مضامين الصحف محل الدراسة ، من خلال بعض الفئات في الجانب الشكلي، بالإضافة إلى فئات المضمون.

أ. وصف الاستمارة:

تضمنت الاستمارة الاستبيانية أسئلة مغلقة وهي تلك التي تتطلب إجابات محددة، وقد كانت على نوعين، الأسئلة التي تحتمل إجابة واحدة والأسئلة التي تتضمن أكثر من إجابة من الإجابات المقترحة، كما تضمنت الاستمارة أسئلة مفتوحة وهي تلك التي تعطي للمبحوث حرية مطلقة للإجابة، واستعملنا أيضا أسئلة الترتيب، فيما يخص السؤال الأول الخاص بأكثر الصحف متابعة للمبحوثين، و كذا الأسئلة المتعلقة بالقضايا والشخصيات.

وعلى هذا الأساس يمكن تفصيل الأسئلة الواردة والأهداف المتوخاة منها كما يلي:

. السؤال 01 يهدف إلى معرفة أكثر الصحف متابعة لدى المبحوثين.

. السؤال 02 و يهدف إلى معرفة حجم متابعة المبحوثين للجرائد محل الدراسة كل على حدا.

. السؤال 03 و يهدف إلى معرفة مستوى متابعة المبحوثين للجرائد محل الدراسة كل على حدا.

. السؤال 04 و يهدف إلى معرفة أسباب متابعة المبحوثين للجرائد محل الدراسة كل على حدا

. السؤالان 05 ويهدف إلى معرفة درجة ثقة المبحوثين للجرائد محل الدراسة كل على حدا.

---

* أنظر الملحق رقم (06).

. السؤال رقم 06 يهدف إلى معرفة الزمن الذي يأتي فيه اهتمام المبحوثين آكثر للجرائد محل الدراسة كل على حدا.

. ويستفسر السؤال رقم 07 عن أكثر الصحف مساهمة لدى المبحوثين في تكوين وجهة النظر.

. السؤال رقم 08 ويهدف إلى معرفة أنماط تأثير مضمون الصحف محل الدراسة على المبحوثين.

. السؤالان رقم 09 و 10 يهدفان إلى معرفة أكثر المصادر الصحفية ومصادر المعلومات في تناول الصحافة الجزائرية لقضايا الفساد الاقتصادي حسب رأي المبحوثين.

. السؤالان 11 يهدف إلى معرفة القضايا الأكثر أهمية لدى المبحوثين حول ملف سوناطراك 2، بينما إلى السؤال 12 يهدف إلى معرفة القضايا الأكثر تناولا في الصحافة الجزائرية حسب رأي المبحوثين .

. السؤال رقم 13 يهدف إلى معرفة الشخصيات الأكثر مسؤولية في قضية سوناطراك 2 حسب رأي المبحوثين .

كما تتضمن الاستمارة مجموعة من الأسئلة الخاصة بالخصائص الديمغرافية التي سمحت باستخراج متغيرات الدراسة الأربع وهي السن والجنس ومقرالسكن و التخصص.

ب- التحكيم والاختبار القبلي للاستمارة :

بعد صياغة الاستمارة، قامت الباحثة بتوزيعها على مجموعة من الأساتذة المحكمين والمختصين في الدراسات الاستطلاعية * والذين قدموا ملاحظات حول مدى مطابقة أسئلتها

---

* الأساتذة المحكمون :

عمار عبد الرحمن : أستاذ محاضر ب، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الإعلام والاتصال

ساحل عبد الحميد : أستاذ محاضر ب، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الإعلام والاتصال

رشيد فريح : أستاذ محاضر ب، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الإعلام والاتصال

لأهداف الدراسة، وبناء على تلك الملاحظات تم تعديل الاستمارة و صيغت بشكل شبه نهائي.

ثم وزعت الاستمارة على الأساتذة الجامعيين بكل تخصصاته و لوحظ أن بعض أساتذة العلوم السياسية و العلاقات دولية رفضت بشدة الاجابة عليها، و هناك من لم يرجعها أصلا لنا.

ج - تفريغ البيانات وجدولتها: استخدمت الباحثة في عملية تفريغ الاستمارات على برنامج SPSS الذي يعد من أهم البرامج استخداما في عمليات سبر الآراء.

د - تحليل وتفسير البيانات: استخدمت الباحثة في تحليل وتفسير النتائج على النسب المئوية و على التكرارات، و البعض منها على متوسط الحسابي

. عينة الدراسة:

وفي دراستنا هذه يتمثل مجتمع البحث في كل الأساتذة الجامعيين الجزائريين الذين يدرسون بجامعة الجزائر 3، مع اسقاط معهد التربية البدنية و الرياضية ومبرره أن هذه الفئة لا تخدم أهداف دراستنا.

أما عن نوع العينة المعتمدة فقد تم اختيار العينة القصدية، و يجد اعتماد هذا النوع من العينة مبررا له، باعتبار أن الأساتذة الجامعيين لهم من الرصيد المعرفي والأكاديمي للحكم على قضية سوناطراك 2، وكيفية تناول الصحافة الجزائرية تبعا للسياق الاقتصادي والسياسي

وبخصوص حجم العينة، فقد حددناها في بداية الأمر بـ 300 أستاذ، لكن بعد توزيع الاستمارات، ومعاينتها بدقة، تم تقليص العدد إلى 118 أستاذ يمثلون التخصصات الثلاث، فكانت خصائص العينة وفق متغيرات الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم (01) : توزيع عينة المبحوثين حسب خصائصهم الديمغرافية

التكرار والنسبة / الخصائص الديمغرافية		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	46	38.98
	أنثى	72	61.0
السن	أقل من 31	35	29.7
	من 31 إلى 35	55	46.6
	من 36 إلى 40	05	4.2
	من 42 إلى 60	23	19.5
مقر السكن	حضري	112	94.9
	ريفي	06	5.1
التخصص	علوم اعلام واتصال	48	40.7
	علوم سياسية وعلاقات دولية	27	22.9
	علوم اقتصادية و تجارية وتسيير	43	36.4

8- تحديد المفاهيم :

8. 1 المعالجة الإعلامية (التغطية الصحفية)

التغطية الإعلامية لا علاقة لها بالمعاني القاموسية العربية لكلمة " تغطية " أو الفعل " غطى"، فإذا كان المعنى اللغوي لهذه الكلمة يدور حول مفهوم الستر فإن المفهوم الإعلامي الحديث يدور حول الكشف و الإشهار والإذاعة، و هذه هي وظائف الإعلام أي الكشف عن الأخبار و المعلومات التي تقع بحوزته و يحصل عليها، ولا يمتنع الصحفي عن نشر المعلومة إلا لأسباب منها ما يحتمله من أحداث مفسدة أو ضرر بسبب النشر[1].

---

(1) محمد عبد الجبار الشوط ، **التغطية الإعلامية**، مقال في جريدة الصباح ، شبكة الإعلام العراقي ،-2011 30 -05-، 12:00 ص 2.

وتعرف كذلك "هي عملية الحصول على البيانات و التفاصيل الخاصة بحدث معين، و المعلومات المتعلقة به و الإحاطة بكل الأسباب المؤدية لوقوعه و متى و أين و كيف وقع و لماذا، و أسماء المشتركين فيه، وغير ذلك من المعلومات و الحقائق التي تجعل من الحدث صالحا للنشر"[1].

والتعريف الإجرائي للمعالجة الإعلامية هي التغطية الإعلامية التي تمر بعشوائية في تناولها للحدث فور وقوعه وتقدمه بشكل يغلب عليه التشويش وانعدام الترابط ، حيث تتعامل مع الأحداث والأزمات مثلما حدث مع قضية سوناطراك، والقضايا المهمةعلى أنها أمور قد وقعت و تتطلب تغطيتها.

8. 2 التناول الإعلامي :

هي عملية الحصول على بيانات وتفاصيل حدث معين والمعلومات المتعلقة به والإحاطة بأسبابه ومكان وقوعه وأسماء المشتركين فيه وكيف ومتى وقع، ونميز ذلك من المعلومات التي تجعل الحدث مالكا للمقومات والعناصر التي تجعله صالحا للنشر، فالتغطية هي التي تحول الحدث إلى خبر يستحق النشر[2].

وهي العملية التي يقوم بها من خلالها المحرر الصحفي بالحصول على المعلومات والتفاصيل، والتطورات والجوانب المختلفة لحدث أو واقعة أو تصريح ما، وإنها إجابة على كل الأسئلة التي تتبلور في ذهن القارئ بشأن هذه الواقعة أو الحدث.

وتعني أيضا " تقديم المادة الإخبارية و تحريرها بأسلوب صحفي مناسب و شكل صحفي إخباري مناسب"[3].

وعليه فالتناول الإعلامي في دراستنا نعني به عملية الحصول على المعلومات المتعلقة بظاهرة الفساد الاقتصادي، ونشر وقائعه على صفحات الجرائد الثلاث " الشروق اليومي، النهار، الخبر اليومي".

---

(1) منير حجاب، **الموسوعة الإعلامية**، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة،2003 ، ص732 .

(2) زيدان عبد الباقي، **" وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الإجتماعية، التربوية، الإدارية والإعلامية"**، دار النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1979، ص ص 374-375.

(3) صهيب محمود علي الفلاحي، **"التغطية الإخبارية لموقعي الجزيرة والـ bbc العربية لمعركتي الفلوجة عام 2004**، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 06.

3 .8 أولوية : الأولوية هي الحالة التي يقدم فيها أمر على غيره من الأمور إما لسبب عامل الأهمية (أمر مهم) أو بسبب عامل الزمن (أمر عاجل)[1].

أما تحديد الأولويات في علم الإدارة "هي العملية التي تتضمن ترتيب النشاطات أو الأمور وفق أهميتها النسبية إلى بعضها البعض"[2].

ونقصد بالأولويات في دراستنا الجوانب التي تركز عليها صحف محل الدراسة في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي بسوناطراك2، وفقا لأولوياتها الإعلامية، أو أولويات الجمهور أو أولويات السياقين السياسي والاقتصادي .

4 .8 الفساد الاقتصادي :

عرفه **البنك الدولي** على أنه : " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، والفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين و تحقيق أرباح خارج إطار القوانين المنظمة للعمل " [3].

تعريف منقد وأنعام الشهابي هو : " استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة، بطريقة تشكل انتهاكا للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي الراقي"[4]

ونقصد بالفساد الاقتصادي في دراستنا هو الفساد الذي حصل على مستوى المؤسسة الوطنية الجزائرية للبترول والغاز " سوناطراك"، من خلال استغلال النفوذ والسلطة من أطراف داخل المؤسسة أو وسطاء جزائريين و أجنبيين، للحصول على رشاوى وعمولات مقابل منحها لصفقات عمومية بالتراضي .

---

(1) "Prioritization – definition of prioritization" نشر في موقع الكتروني : www.google.com، آخر تعديل لهذه الصفحة كان يوم 14 نوفمبر 2017، الساعة 08:06.

(2) المرجع نفسه.

(3) محمد جمال باروت، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، الطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية، القاهرة، 2004، ص18 .

(4) منقد محمد وأنعام الشهابي، **العوامل المؤثرة في الفساد الإداري**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 20، العدد2، القاهرة، 2000، ص110 .

9.أدبيات الدراسة :

أ. الدراسات السابقة :

لم نجد أية دراسة جزائرية ما بعد التدرج (ماجستيرأو الدكتوراه)، تطرقت إلى موضوع تناول الصحافة الجزائرية لظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر، بحسب ما توصلنا إليه من مرحلة جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة، حيث لم يتم العثور سوى على دراسة واحدة لكنها من خارج كلية علوم الإعلام والإتصال، وهي دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، غير أنها لم تتحدث عن تناول وسائل الإعلام لظاهرة الفساد الاقتصادي بسوناطراك، حيث إكتفت بدراسة ظاهرة الفساد الإداري و المالي في مجال الصفقات العمومية في القانون الجزائري.

ب. الدراسات المشابهة :

وفي بحثنا هذا، فإن الدراسات المشابهة هي البحوث التي تناولت بالمعالجة أو التغطية أو التناول الصحفي الجزائري لقضايا الفساد الاقتصادي، ولاحظنا أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع المعالجة أو التغطية أو التناول الصحفي لقضايا الفساد الاقتصادي أو المالي عبارة إما عن دراسات تحليلية وصفية للصحافة المكتوبة، وإما دراسات تناولت تعامل الصحافيين الجزائريين مع قضايا الفساد المالي في الجزائر، لذا سنقدم دراستين واحدة بحكم أنها دراسة جزائرية تطرقت إلى نفس موضوع دراستنا :

- **"معالجة الصحافيين الجزائريين لقضايا الفساد المالي (الصحافة المكتوبة نموذجا)"[1]:**

أجريت هذه الدراسة من قبل الطالب "مصطفى كشايري"عام 2009 م، لنيل درجة الماجستير في علوم الإعلام والإتصال، وهي عبارة عن دراسة وصفية تحليلية لصحافيي الصحافة المكتوبة من القطاعين الخاص والعام بالجزائر، حاول من خلالها التعرف على كيفية تعامل الصحافيين الجزائريين مع قضايا الفساد المالي في الجزائر.

---

(1) مصطفى كشايري، **"معالجة الصحافيين الجزائريين لقضايا الفساد المالي (الصحافة المكتوبة نموذجا)** "، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، 2009.

وحاول الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما دافع اهتمام الصحافيين الجزائريين (الصحافة المكتوبة) بقضايا الفساد المالي؟
- ما هي المشاكل التي يعاني منها الصحافيون الجزائريون أثناء معالجتهم لقضايا الفساد المالي؟
- ما هي إنعكاسات المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد المالي على قطاع الصحافة المكتوبة في الجزائر؟

تم الإعتماد على المنهج المسحي الوصفي عن طريق استخدام استمارة البحث (المقابلة) في الإجابة على تلك التساؤلات، أما في تحليله لبيانات الدراسة الميدانية فقد اعتمد المنهج الإحصائي، وشملت الدراسة 250 استمارة وزعت على صحفيين يكتبون فقط عن الفساد المالي من الذين يعملون في الصحافة المكتوبة في القطاعين الخاص والعمومي، مع مراعاة تأثير الإختلاف في السن والجنس والحالة العائلية، وكذا الخبرة المهنية مع لغة الممارسة على إهتمام وتعامل الصحافيين مع قضايا الفساد المالي.

وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها :

1- أن علاقة الصحافيين بالعدالة فيما يتعلق بقضايا الفساد المالي غير موجودة، ما يدل على أن الطرفين لا يلتقيان في معالجة الظاهرة.

2- أن الأغلبية من الصحافيين الذي شملتهم الدراسة كان دافع اهتمامهم بقضايا الفساد المالي من أجل كشف الحقيقة سواء للقارئ أو المواطن العادي أو للعدالة من أجل أن تأخذ مجراها.

3- توصلت الدراسة إلى أن الصحافيين يعتمدون على مصادرهم الخاصة في الحصول على المعلومات، بسبب عدم تعاون الذين يملكون هذه المعلومات معهم، وأن نسبة الإناث في الإعتماد على هذه المصادر هي أعلى من نسبة الذكور.

4- من خلال عينة الدراسة نلاحظ أنه يوجد تضييق على حرية الوصول إلى مصادر هذه المعلومات، والسبب في هذا التضييق في رأيهم يرجع إلى محاولة التستر على المعنيين بالفساد، اتفقت العينة المستجوبة على أن الصحافيين الذين يكتبون عن الفساد المالي في الجزائر يتعرضون لمضايقات عديدة،ومن أطراف متعددة في السلطة.

توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة بخصوص كيفية تعامل الصحفيين الجزائريين مع قضايا الفساد المالي، لكن يؤخذ عليها أنها إستخدمت المنهج المسحي والوصفي على الصحفيين وليس بناء على المضمون الذي تناولته في الجرائد.

- **" الفساد الاقتصادي في الجزائر من خلال الصحافة اليومية الجزائرية – نموذج جريدة الخبر خلال فترة 2005-2009"[1]:**

أجريت هذه الدراسة من قبل الطالبة "نوال بوقرعة"عام 2012-2013، لنيل شهادة الماجستير في علوم اعلام واتصال، وهي عبارة عن دراسة تحليلية لمضمون صحيفة الخبر اليومي من خلال فئات الشكل والمضمون، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- اهتمام الصحافة المكتوبة اليومية المستقلة الجزائرية الناطقة بالعربية والمتمثلة في جريدة الخبر بقضايا الفساد الاقتصادي و هذا ما يعكسه عدد المواضيع و الأخبار التي تنشرها في صحيفة الخبر اليومية خلال فترة الدراسة.

- أوضحت الدراسة التحليلية الخاصة بأشكال الفساد الاقتصادي التي حازت على اهتمام الصحيفة خلال فترة الدراسة، أن قضايا احتلال الأموال العمومية على المراتب الأولى، و هو ما يعكس الانتشار و التفشي الكبير لهذه الظاهرة داخل مجتمعنا.

---

(1) نوال بوقرعة، **" الفساد الاقتصادي في الجزائر من خلال الصحافة اليومية الجزائرية – نموذج جريدة الخبر خلال فترة 2005-2009"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اعلام واتصال، جامعة الجزائر ، 2012-2013.

الفصل الثاني : نظرية وضع الأجندة

ـ التأثير و الوظائف ـ

المبحث الأول : المدخل التأثيري لوسائل الإعلام على الجمهور

المبحث الثاني : المدخل الوظيفي لوسائل الإعلام على الجمهور

المبحث الثالث : تطور نظرية وضع الأجندة

تمهيد :

تؤدي وسائل الإعلام دورا كبيرا في تشكيل الرأي العام و التأثير في أفكار الجماهير و اتجاهاتهم، حيث ساد الاعتقاد في الفترة التي سبقت الخمسينات من القرن الماضي بقوة تأثير وسائل الإعلام، فعندما تطلق وسائل الإعلام رسائلها يتلقاها الجمهور مباشرة على الجانب الآخر و يتأثر بها، ومن هنا ظهرت نظرية التأثير القوي التي ترى قوة وسائل الإعلام غير المحدودة و التي أطلق عليها آنذاك نظرية القذيفة السحرية.

ولم تستقر هذه النظرية كثيرا في أدبيات وبحوث الإعلام، لأن العديد من الملاحظات و النتائج الميدانية انتهت إلى أن التأثير و إن كان موجودا إلا أنه ليس بالقوة التي كان يعتقد أنها موجودة و أن الاستجابة لرسائل وسائل الإعلام لا تتحقق بمجرد التعرض إلى الرسائل الإعلامية و لكن هناك عوامل عديدة تدخل في إحداث التأثير أو الحد منه، ثم تلى ذلك مرحلة أخرى اهتم فيها الباحثون بتأثير العوامل الوسيطة في العملية الإعلامية مثل دور الاتصال الشخصي، ولا تعني هذه النتيجة أن الباحثين لم يجدوا تأثيرا لوسائل الإعلام على الجمهور في مختلف الظروف، وإنما تعني أن الدراسات قد كشفت عن أن هذه الوسائل الإعلامية تمارس عملها وتأثيراتها ضمن نظام العلاقات الاجتماعية الموجودة، و في ظل ظروف ثقافية و اجتماعية محددة، وقد أطلق على هذه المرحلة مرحلة قوة تأثير وسائل الإعلام، وساهمت مجموعة من الملاحظات و النتائج العلمية أيضا في تغيير النظرة إلى مفهوم جمهور وسائل الإعلام و اتجاهات البحث في إطار هذا المفهوم الجديد، وولد هذا المفهوم الجديد عديدا من المداخل البحثية والنظريات الحديثة في مجالات فهم عملية تأثير الإعلام في الجمهور المتلقي، ومن هذه النظريات نظرية ترتيب الأولويات أو وضع الأجندة التي سنستعرض أهم افتراضاتها.

المبحث الأول : المدخل التأثيري لوسائل الإعلام على الجمهور

المطلب الأول : نظريات تأثير وسائل الإعلام المطلق (المباشر والقوي)

أ. نظرية القذيفة السحرية (الحقنة تحت الجلد) :

ساد في مرحلة القوة المطلقة لوسائل الإعلام اعتقاد عام بالقدرة البالغة لوسائل الاتصال الجماهيرية في التأثير على الأفراد، وعلى أنها قادرة على تشكيل وتكوين الرأي العام وحمل الجماهير على تغيير رأيها إلى أي وجهة نظر يرغب المرسل في تقديمها[1]، ولعل هذا ما حمل المنظرين فيما بعد إلى توصيف هذه المرحلة في نظرية أطلق عليها "نظرية القذيفة السحرية" أو "نظرية الإبرة تحت الجلد"، فقد كان الباحثون ينظرون إلى أن وسائل الإعلام لها تأثيرات قوية على المجتمع، وهذه النظرية تعتمد تماما على النظريات العامة في مجال علم الاجتماع وعلم النفس وفقا لتطورها حتى ذلك الوقت، وفضلا عن ذلك كان هناك مثال واضح هو التأثير الهائل للدعاية خلال الحرب العالية الأولى[2].

يقول **لازار سفليد** بخصوص هذه النظرية : " تقوم وسائل الإعلام ذات القوة المطلقة بإطلاق رسائلها من ناحية، فتتلقاها الجماهير المنتشرة المنتظرة على الجانب الآخر، دون أن يكون هناك حائل بينهما "[3].

و أكدت هذه النظرية فكرة أن وسائل الإعلام لها تأثير فوري ومباشر ومتشابه على كل الأفراد الذين يتعرضون لها، وتمثل كل رسالة منبها قويا ومباشرا يدفع المتلقي للاستجابة بالشكل الذي يحقق هدف القائم بالاتصال.

1. نموذج تأثيرأساليب الدعاية :

جاءت تطبيقات الدعاية من بين أحد العوامل الهامة في تأكيد الاعتقاد البالغ بقوة تأثير وسائل الإعلام وقدرتها على تشكيل الرأي العام والتأثير في أفكار الجماهير واتجاهاتهم، حيث أطلق على هذه النظرية "الطلقة" في كتابات ويلور شرام " bullet theory أو

---

(1) حسني محمد نصر، **مؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي- التطبيقات والإشكالات المنهجية**، دراسة تحليلية للإنتاج العلمي المنشور في دوريات محكمة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2015، ص15.

(2) Valérie Sacriste, **Communication et médias** , Edition FOUCHER , 2007, p 288 .

(3) حسني محمد نصر، المرجع نفسه، ص 17.

الحقنة تحت الجلد hypo dermice needle، في كتابات دافيد بيرلو أو القذيفة السحرية أو المثير والاستجابة في كتابات ميلفين ديفلير الذي يقول : " تقوم هذه النظرية على أساس أن الرسائل الإعلامية هي مثيرات تصدرها وسائل الإعلام ويتلقاها الأفراد ويستجيبون لها استجابة فورية نتيجة التعرض لها، وهذه النظرية التي سادت في الدراسات الإعلامية لفترة طويلة حتى نهاية الأربعينات تقريبا، تقوم على الأسس النظرية السابق شرحها، الخاصة بالطبيعة الفردية الناتجة عن قيام المجتمع الجماهيري والاستجابة الفردية بتأثير العوامل البيولوجية والعصبية للفرد بوصفه فردا منعزلا "[1].

وفي العودة إلى الحديث عن أساليب تأثير وسائل الإعلام باستخدام تقنيات الدعاية، فقد جاءت بعد أن لاحظ كثير من الباحثين أن القائمين على وسائل الإعلام باستطاعتهم التحكم في توجيه الرأي العام و قيادته لصالحهم أثناء المعركة عن طريق الدعاية، ويرى "سارج تشاخوستين" في كتابه "le viol des foules par la propagande politique" الذي أصدره عام 1939، أن من أهداف الدعاية مساهمتها في ترك أثر كبير في الناس بتطبيقها لأسلوب **"الافادة من غريزة القطيع أو الاجماع والعدوى"** : "ويهدف هذا الأسلوب إلى جعل كل فرد من أفراد المجتمع يسير وراء الحشد ويتقبل كل ما يدعو إليه الداعية، وذلك لأن الفرد يسعى دائما إلى أن ينخرط في الأغلبية وألا يكون في الأقلية، والجماهير بطبيعتها تنجذب تلقائيا إلى من هم مقتدرين على إشباع ما تصبو إليه من بطولة، وعندما يكون المثل المحتذى جماعيا فإن إشباعه يكون أقوى أثرا، ومهمة رجل الدعاية في هذه الحالة تتركز في تعزيز أو تدعيم الإجماع القائم".[2]

ويضيف "سارج تشاخوستين" أن الألماني "هتلر" استخدم عدة تقنيات أثناء الحرب من أجل الوصول إلى السلطة : " الأعلام والسرادقات تخلق جوا مهيبا متسلطا وتثير الحماس، كما أن العلامات والاشارات التي تنتشر فوق الجدران أو على الرايات وغيرها على أذرع الجنود كلها تحدث على الفور أثرا سيكولوجيا كبيرا، وأثرا شبه ديني كما هو الحال بالنسبة

---

(1) محمد عبد الحميد ، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب، ط3، القاهرة، 2004، ص ص 233- 234.

(2) Christopher harper , **The New Mass Media** , p 308.

لاشارة الصليب المعقوف في الدلالة على النصر عند الحلفاء، كما تساهم الموسيقى بقوة في إغراق الفرد في الجمهرة وفي خلق شعور جماعي، فالقوة الإيحائية التي تنصب على جملة الغرائز والميول المشتركة عند الموسيقى تصل إلى الحياة النفسية الكامنة و تخلق بينهم رغم فروقهم الفردية مشاعر جماعية، ومن هنا يتبين أن الأغنية الجماعية هي خير الوسائل لصهر الجمهرة في كتلة واحدة ولإشاعة الشعور فيها بكيان واحد"[1] .

ويرى هارولد لاسويل في سياق تأثير الدعاية أن الحرب العالمية الأولى أظهرت أن وسائل الاتصال قد غدت أدوات ضرورية في "إدارة الرأي العام من طرف الحكومات"، سواء تعلق الأمر بالرأي العام الموجود في الدول الحليفة أم في الدول المناوئة، وقد عرفت تقنيات الاتصال خلال هذه الفترة، ابتداءًا من التلفون والسينما وصولا إلى الاتصالات الإذاعية، قفزات واسعة لم تعرفها من قبل، واعتبر لاسويل أن الدعاية تتناغم مع الديمقراطية، فالدعاية تمثل الوسيلة الوحيدة في خلق الانتماء والولاء لدى الجماهير، إضافة إلى كونها أكثر اقتصادية من العنف، والفساد والتقنيات الحكومية الأخرى من هذا النوع، فالدعاية أداة بسيطة ليست أقل و لا أكثر إسفافا أخلاقيا من مضخة الماء، وقد كرست هذه الرؤية الاستخدامية القوة الهائلة لوسائل الإعلام، معتبرة إياها أدوات في " تدوير وتوزيع الرموز المؤثرة"، اعتبر أن هزيمة الجيوش الألمانية تعود، في جزء كبير منها، إلى العمل الدعائي للحلفاء، فقد تم تشيئ الجمهور، ضمن هذه الرؤية، إذ إنه يخضع، من دون وعي، لثنائية المثير والاستجابة، فوسائل الإعلام يفترض فيها أن تعمل حسب مبدأ "الإبر المخدرة"، وهو المصطلح الذي نحته لاسويل، للإشارة إلى التأثيرات المباشرة والجماعية لوسائل الإعلام على الجمهور المشتت[2] .

2. نموذج المنعكس الشرطي :

كان الاعتقاد السائد لدى الباحثين في علم النفس السلوكي بأن الطبيعة الأساسية للبشر متشابهة بين كائن بشري و آخر من خلال موروثات بيولوجية داخلية تضمن الاستجابة

---

(1) Valérie Sacriste, **Communication et médias** , Edition FOUCHER , 2007 ,p. 288 .

(2) نصر الدين العياضي، والصادق رابح، **تاريخ نظريات الاتصال**، أرمان وميشال ماتلار ، ترجمة مركز الدراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، ط3، بيروت، 2005، ص48.

للمؤثرات المقترحة بطرق معينة، وهذا ما ارتبط عندهم بالتأثير المطلق لوسائل الاتصال من خلال ما توصل اليه الباحثون حيث ذكر "سارج تشاخوستين" [1] في هذا المجال كمايلي :

أ.المنعكسات المشروطة من "بافلوف" : جاءت المصطلحات الخاصة بالتعلم الشرطي من تجارب الباحث الروسي "بافلوف" المعروفة على لعاب الكلب وارتباطه بصوت الجرس، و ترى هذه النظرية بإمكانية تهذيب و تدريب النفس و ترويضها على جملة من الأفعال فالشخص الغبي لا يولد غبيا و إنما يولد وهو يملك جملة من الاستعدادات للتعلم .

ب. **نظرية جون.ب.واتسون Jon.b.watson** : كان واتسون يرى أن الإنسان يخرج للدنيا بعدة منعكسات بسيطة و عدة انفعالات أساسية، تقترن هذه الانعكاسات بمختلف المنبهات، و أن الشخصية هي مجموعة من الأفعال المنعكسة الشرطية، أما الانفعالات فهي ناشئة عن الخبرة و الوراثة، وأن الإنسان لا يولد ولديه استعدادات أو قدرات عقلية، وأن الوعي بالنسبة له مفهوم مبهم يعيق الفهم و ما للحالات النفسية سوى حركات .

ونجد محمد عبد الحميد من جهته يرى أن : " تجارب سكينر skinner b.f الخاصة بزيادة تأثير الأفعال الشرطية التي تأتي من خلال تعزيز الاستجابات تقوم بزيادة فعالية عملية التعليم[2]، ويرى أحد رواد علم النفس الاجتماعي (william medongall)، في دراسته بأن الدوافع البدائية أو الغريزية وحدها يمكن أن تفسر لنا سلوكيات البشر [3].

و استهوت النظرية السلوكية "المنعكس الشرطي" علماء الاتصال، فكانت أول نظرية نفسية تنتهج في علم الاتصال و عرفت عدة تطبيقات في ميدان الإعلام، حيث ترى هذه النظرية في ميدان الاتصال إن المتلقي يستجيب للرسالة بطريقة أوتوماتيكية، أي أن المتأثر يتأثر بالرسالة بمعزل عن بقية الأفراد من غير وجود وسيط و يكون هذا التأثير فوريا و سريعا و بالتالي هذه النظرية ترفع من قيمة الفرد و تحط من قيمة المجتمع.

---

(1) Valérie Sacriste, **Communication et médias,** opcit, p 285.

(2) محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 230.

(3) رقية بوسنان، مرجع سبق ذكره، ص 33.

المطلب الثاني : نظريات التأثير المحدود لوسائل الإعلام :

أ. نظرية الطبيعة البشرية (البحوث الامبريقية):

عني الباحثون في مجالات علم النفس وعلم النفس الاجتماعي بدراسة أفراد الجمهور، وتوصلوا إلى أنه ليس مستقبلا سلبيا لرسائل وسائل الإعلام (أي مستقبل ايجابي)، حيث جاء هذا التغيير في نظريات الطبيعة البشرية بفعل البحث الامبريقي المستند إلى التقنيات السوسيولوجية والسيكولوجية الخاصة في الولايات المتحدة.

و حركت التطورات البحثية تفكير العلوم الاجتماعية بعيدا عن نظرية المجتمع الجماهيري، من خلال إعادة تعريف الطبيعة البشرية، وإعادة النظر في طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام وبين الأفراد، وحل بذلك تصور جديد من طرف "دي تارد" و "تشاخوستين" حيث يريان بأن "جمهور وسائل الإعلام هو مجموعة من الأفراد مرتبطون ببيئاتهم الاجتماعية، ويخضعون لعوامل اجتماعية وثقافية تحد من قوة وتأثير وسائل الإعلام" [1]

كما يرى اريك ميغريت Irik Maigret أن : " التقليد النقدي الإصلاحي الذي كان يهدف إلى إصلاح الحياة الديمقراطية في المدن الأمريكية الصغيرة المهددة بتناسي ظاهرة التصنيع، حيث ساهم توجه هؤلاء الباحثين إلى مساءلة و تحليل إمكانيات وسائل الإعلام في الحفاظ على الديمقراطية، ونشر التوعية عند الرأي العام بالمخاطر التي يمكن أن تخفيها وسائل الإعلام، و التي قد تؤدي إلى هدم قواعد الديمقراطية ذاتها "[2].

وقام بول لازار سفيلد في عام 1940، من جامعة كولومبيا بانجاز بحوث منهجية لدراسة تأثيرات وسائل الإعلام خلال الانتخابات لسنة 1940، حيث أجرى لازارسفيلد وزملاؤه مقابلات مع الناخبين، و وجدوا أن وسائل الإعلام عززت آراء الناس بدلا من تغييرها، و وجد الباحث بأن 8 في المائة فقط من الناخبين من تغيرت آراؤهم بناء على تقارير وسائل الإعلام، وأنها كانت أقل تأثيرا على الجمهور مما كان يعتقد سابقا في البحوث

---

(1) رقية بوسنان، المرجع السابق، ص 34 .

(2) Christopher harper , **The new mass media** , p 309 .

الخاصة بتأثير وسائل الإعلام المطلق، وبالتالي تحدث لازار في نظريته عن وجود آثار محدودة لوسائل الإعلام في التأثير على الآراء و المواقف والسلوك الانتخابي[1].، وأن جماعات الأهل والأصدقاء والمعارف والزملاء قد تساعد على قبول أو رفض الأفكار التي تبثها وسائل الاعلام.

ب. نظرية الفروق الفردية :

اهتمت البحوث في هذه الفترة المتعلقة بالتأثير المحدود لوسائل الإعلام أيضا – بالعائد المتوقع – وسرعة تحقيقه كنوع من الدعم والتعزيز للاستجابة في علاقته أيضا بهذه الخصائص والسمات، عندما درس **ويلبر شرام** و **دافيد وايت** العلاقة بين معدلات قراءة الصحف وتباين النوع والسن والحالة الاقتصادية وذلك عام 1949، وانتهى إلى وجود تباين في معدلات القراءة، في علاقتها بهذه الخصائص وكذلك تباين في معدلات القراءة في علاقتها بفورية العائد –الآجل والعاجل-، ووجد الباحثان تباينا بين خصائص من يفضلون قراءة الموضوعات ذات الهدف الآجل - أهداف ووظيفية- ومن يفضلون التي تحقق هدفا عاجلا مثل الرضا اللحظي أو الحاجات العاجلة، وبناء على هذه البحوث وغيرها صاغ ويلبر شرام رؤيته لاستخدام الأفراد لوسائل الإعلام ومحتواها في إطار العلاقة بالعائد المتوقع كنوع من التعزيز للاستجابة إلى التعرض بشكل عام، فكلما زاد العائد المتوقع وقل المجهود المطلوب –تعزيز- كلما زاد تعرض الأفراد إلى وسائل الإعلام ومحتواها، ورتب على ذلك معامل الاختبار الذي يتمثل في الآتي :

$$\text{معامل الاختبار} = \frac{\text{العائد المتوقع}}{\text{الجهد المطلوب}}$$

و لا تزال هذه النظرية تعرف تطبيق واسعا في العصر الحديث خصوصا في ميدان الإشهار. فالمؤسسات الإعلامية تدفع الجماهير لاستهلاك السلع عن طريق ممارسة الضغط

---

(1) محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 240.

الإعلامي و تقوية العائد المتوقع و خفض الجهد المطلوب عند الجماهير للحصول على خدمات وسائل الإعلام، وتأثيرات هذه الوسائل ومحتواها على أفراد الجمهور من تأثير الخبرات الموروثة والمكتسبة، التي تدخل في تشكيل الفروق الفردية بين الأفراد أو فئات من هذا الجمهور [1].

وتقترح النظرية نظرة مخالفة لتلك التي كانت ترى أن وسائل الإعلام، وعن طريق وظائفها المختلفة تقضي على اللامساواة الاجتماعية والثقافية، و تزيد وسائل الإعلام من حدة هذه الفروق وتقويها، وتوصلت دراسة تيشنور tichnor عام 1977، "أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية العليا، يوسعون معارفهم عند تعرضهم لمضامين وسائل الإعلام أكثر من الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا، وبهذا تزداد الفجوة بين الطبقتين اتساعا"، و يرى تيشنور بأن نمو المعرفة يكون أكبر نسبيا في أوساط شرائح المرتبة العليا[2].

ج. نظرية التعرض الانتقائي :

يميل الأفراد إلى أن يعرضوا أنفسهم أو يهتموا بالرسائل الإعلامية التي يشعرون أنها تتفق مع اتجاهاتهم وميولهم واهتماماتهم، وبذلك فإنهم يتجنبون عدم التوازن والاختلال الناتج عن التعرض إلى موضوعات أو أفكار لا تتفق مع معارفهم ومعتقداتهم وقيمهم، ذلك أن الفرد لا يمكن أن يتعرض إلى الرسائل التي يبثها أو تذيعها كل وسائل الإعلام في جميع الأوقات، وأنه يجب أن يقوم بداية بتصفية هذه الرسائل والأخبار من بينها بناء على اتفاقها مع الإطار المعرفي للفرد، ومن جانب آخر فإن الفرد يختار أيضا من الرسائل الإعلامية ما يدعم مركزه أو مكانته الاجتماعية، في إطار الجماعات التي ينتمي إليها بتأخير الخصائص الأولوية أو الاجتماعية التي تؤثر أيضا في اختياره للوسائل وموضوعاتها[3] .

---

(1) محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 236 .

(2) تمار يوسف، **نظرية Agenda setting : دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية و الإعلامية في المجتمع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال(منشورة)، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص ص 83-84.

(3) محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 249.

المطلب الثالث : نظريات تأثير وسائل الإعلام المعتدل :

أ. نظرية التدفق عبر مرحلتين :

انتهت العديد من الملاحظات والنتائج الميدانية إلى أن التأثير الذي تقوم به وسائل الإعلام، وإن كان موجودا فهو ليس بالقوة التي كانوا يتصورونها وأن الاستجابة لا تتحقق بمجرد التعرض إلى الرسائل الإعلامية –كمثير- ولكن هناك عوامل عديدة تدخل في إحداث التأثير أو الحد منه، وساهمت هذه الملاحظات والنتائج العلمية أيضا في تغيير النظرة إلى مفهوم جمهور وسائل الإعلام واتجاهات البحث في إطار هذا المفهوم الجديد[1].

و ساهمت نتائج انتخابات عام 1940 في أمريكا عندما نجح فرانكلين روزفلت في انتخابات الرئاسة للمرة الثانية رغم معارضة الصحافة له، في استثارة التساؤلات حول الاعتقاد بقوة تأثير وسائل الإعلام وانفرادها في هذا المجال، والبحث عن العوامل التي أدت إلى هذه النتائج رغم ما كان يعتقد حينئذ حول أسطورة تأثير وسائل الإعلام، ومن جانب آخر أجريت العديد من الدراسات حول التصويت الانتخابي كان بدايتها الدراسة التي أجريت على انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة عام 1940، في ايري كونتي بولاية أوهايو بإشراف بول لازار سفليد ومعاونيه من قسم الاجتماع ومركز البحوث الاجتماعية في جامعة كولومبيا، ونشرت في كتاب اختيار الشعب في عام 1948، توقع الباحثون في هذه الدراسة التأثير الكبير لوسائل الإعلام-الصحافة والراديو وقتئذ، على الانتخابات إلا أن القليل من المبحوثين قرروا وجود هذا التأثير، وفي حالة اتخاذ قرار التصويت وجدوا أن الاتصال الشخصي والاقناع المواجهي له دور أكبر في هذا المجال، ومن هنا كان الفرض الخاص بتدفق المعلومات على مرحلتين والذي يقوم على أن الأفكار غالبا ما تنتقل من الراديو والصحف إلى قادة الرأي ومن هؤلاء إلى القسم الأقل نشاطا منهم في قطاعات الشعب، وسمي بعد ذلك نظرية انتقال المعلومات على مرحلتين[2].

---

(1) محمد عبد الحميد، المرجع السابق، ص 237.

(2) Valérie sacriste, **communication et média** , opcit,P 296.

وقد ظهرت فائدة هذه النظرية في مجالين :

أولهما : أنها أشارت إلى أن الجمهور ليس عبارة عن أفراد منفصلين عن بعضهم، ولكنهم متصلون ببعضهم من خلال قنوات متعددة، يتم بينهم الإقناع وتبادل المعلومات من خلال المناقشات النشطة.

والثاني : أن هذه الدراسة كانت بداية لدراسات أخرى على التصويت الانتخابي وقادة الرأي وانتشار المعلومات بين الأفراد انتهت نتائجها إلى تأكيد الاتصال الشخصي أكثر من تأثير وسائل الإعلام، وأن الاتفاق بين أعضاء الجماعة الأولوية الواحدة غالبا ما يكون نتيجة التآلف بين أعضاء هذه الجماعة، وأن تأثر الأفراد بقادة الرأي يرتبط كثيرا بما يعرفه الفرد في الجمهور عن الفرد في موقع القائد، من حيث كفاءته، وموقعه الاجتماعي، وأنه حتى قادة الرأي الذين يزيد تعرضهم إلى وسائل الإعلام يلجؤون أيضا إلى آخرين لطلب النصح والارشاد من خلال الاتصال الشخصي بزملائهم وأقرانهم[1] .

يبقى القول أنه أيا كان النقد الموجه لنظرية التدفق على مرحلتين، فإنَها أثبتت أن الفرد في جمهور وسائل الإعلام ليس فردا منعزلا ولكنه ينتمي بشكل أو بآخر إلى شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تؤثر في سلوكه الاتصالي مع وسائل الإعلام، وقراره الذي يعكس تأثره بمحتوى الإعلام من عدمه، كما أثبتت أن من خصائص الأفراد في جمهور وسائل الإعلام الإنتماء و التفاعل الاجتماعي وليس العزلة[2].

بالإضافة إلى ذلك هناك الكثير من البحوث، التي قدمت نتائجها تفسيرات لعلاقة الفرد ببيئته وتفسير التأثير في إطار الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام، حول العلاقات والاتجاهات الأكثر رضا للفرد في علاقته بذاته والعالم الذي يعيش فيه.

---

(1) محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 238.

(2) بن **روان بلقاسم، وسائل الإعلام والمجتمع (دراسة في الأبعاد الاجتماعية والمؤسساتية)**، دار الخلدونية ،ط1، 2007، الجزائر، ص 73.

ب. نظرية الاستخدامات و الاشباعات :

انفتحت السوسيولوجيا الوظيفية على الدراسات الإثنوغرافية للتلقي والمشاهدة من خلال التيار الذي يسمى "الاستخدامات والإشباعات"، في السبعينيات من القرن الماضي، وذلك بطرح السؤال المعارض التالي : " ماذا يفعل الناس بوسائل الإعلام"، وقد شرح إيليهو كاتز، أحد الوجوه البارزة في هذا التيار السوسيولوجي، كيف تم تطوير هذا المذهب ليصبح إشكالية.

لقد ابتعد عن "نظريات التأثيرات المباشرة" (الفرضيات السلوكية وتنويعاتها)، وحاول تجاوز نظريات التأثير غير المباشر أو التأثير المحدود، ولاسيما النظرية التوزيعية و نظرية "وضع الأجندة" (agenda setting) : إن وسائل الإعلام في هذه الدراسات لا تقول لنا كيف نفكر، بل تقول لنا في ما يجب أن نفكر؟ إنها تقوم بدور "صاحب الحقل" أو "لوحة الإعلانات" التي تسجل فوقها المشاكل التي يجب أن تشكل موضوع نقاش في المجتمع، هذه النظريات يطلق عليها اسم "نظرية التأثير المحدود" لأن وضع "جدول الأعمال" لا يمنع شبكة العلاقات مابين الأشخاص من القيام بدور الوسيط، و إن تأثير وسائل الإعلام محدود ("انتقائية" المتلقين تشكل عائقا له)، لا يمكن أن يكون مباشرا (هناك وسائط)، ولا يمكن أن يكون آنيا (لأن مسار التأثير يتطلب وقتا) [1].

لقد عمق تيار الاستخدامات والإشباعات uses and gratifications، في الثمانينات من القرن الماضي، مفهومه الخاص للقراءة المتفاوض عليها : المعنى والتأثيرات تولد من تفاعل النصوص والأدوار التي يضطلع بها الجمهور، وإن فك الرموز يرتبط بمشاركة الجمهور في عملية الاتصال، وترتبط المشاركة ذاتها بالطريقة التي تبنى بها مختلف الثقافات دور المتلقي، لقد شكل المسلسل التلفزيوني "دالاس" (dallas) موضوعا يسمح بالتحري عن هذه الفرضيات، وقد أشرف الأستاذان تامار ليباس (tamar libes)، وإيليهو كاتز على

---

(1) نصر الدين لعياضي، والصادق رابح، المرجع السابق، ص 168.

فريق بحث تابع لجامعة القدس، وقاد هذا الفريق مجموعة من البحوث الميدانية لتحليل القراءات المنفردة التي تقوم بها المجموعات الخاصة داخل الثقافات المختلفة لهذا المسلسل الذي تبثه كل القنوات التلفزيونية في العالم : الفلسطينيون في إسرائيل، اليهود المغاربة، والأمريكان بكاليفورنيا.

استند كاتز إلى هذه الدراسات لتثمين نشاط متلقي البرامج التلقزيونية بالتأكيد على التوافق الحاصل بين النظرية النقدية وورثة السوسيولوجيا الوظيفية، ويمكن توضيح هذا التوافق بما أكده مورلي من خلال الاستلهام الذي بحث عنه في الحدس الناجم عن "الاستخدامات والإشباعات"، إن معالجة العديد من الكتاب لهذا الموضوع، الذي بقي بعيدا عن اهتمامات البحث، لا تكفي لتجميع هؤلاء تحت مظلة واحدة، إذ تظل افتراضاتهم الابستمولوجية المسبقة مختلفة كثيرا، هذا التوجه العام نحو متلقي البرامج التلفزيونية شكل بالأحرى موضوعا للنقاش الساخن الذي يطبعه الغموض والالتباس[1].

ج. نظرية لولب الصمت :

أطلقت الباحثة إليزابيث نويل نيومان في عام 1984، نظريتها "لولب الصمت" مفادها أن وسائل الإعلام لها تأثيرات قوية على الرأي العام، وتزعم من خلالها بأن خصائص وسائل الإعلام هي : التراكم، التواجد في كل مكان، والانسجام، وأن هذه **الخصائص الثلاثة** هي من تسمح بأن تكون لوسائل الإعلام تأثيرات قوية على الرأي العام [2]:

1- **التراكم** : يعني أن وسائل الإعلام لها تأثير على مر الزمن.

2- **التواجد في كل مكان** : يعني أن وسائل الإعلام موجودة في جميع أنحاء المجتمع.

3- **الانسجام** : يعني أن وسائل الإعلام تقدم صورة موحدة عموما عن الفكرة أو الحدث .

تظهر أبحاث **نويل neumann** أن الناس يعتقدون أن وسائل الإعلام عادة ما تقدم وجهة نظر دقيقة عن العالم، ونتيجة لذلك، فأولئك الذين يحملون وجهة نظر الأقلية في كثير من الأحيان يقومون بتغيير معتقادتهم أو بالأصح آرائهم، ليتزامن ذلك مع وجهة نظر الأغلبية التي قدمتها وسائل الإعلام، وأحيانا أخرى تقوم الفئة التي تملك وجهة نظر الأقلية

---

(1) نصر الدين لعياضي، والصادق رابح، مرجع سبق ذكره، ص169.

(2) Christopher harper , **The new mass media** ,p 310.

باللجوء إلى البقاء صامتة أو هادئة، ويعني هذا أن الفرد عندما لا يملك قدرة في التعبير عن آرائه ومواقفه يلجأ إلى الصمت أو الانسحاب من المناقشات العامة، وبهذا قدمت noelle-نوال نيومان ما يدعو 'دوامة الصمت' .

تتعلق هذه النظرية التي قدمتها بتشكيل الرأي العام إذ تفترض هذه النظرية أن الأفراد لتجنب العزلة الاجتماعية، يعبرون عن الآراء التي يعتبرونها آراء مقبولة من طرف الأغلبية، ويبتعدون عن تلك التي يشعرون أنها غير مقبولة وهذا السلوك يقوي الاجماع ورأي الأغلبية مما يقصي رأي الأقلية(1) .

---

(1) محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 240.

المبحث الثاني : المدخل الوظيفي لوسائل الإعلام على الجمهور

المطلب الأول : مفهوم الوظيفية وأشكالها

يتضمن مفهوم الوظيفة معاني مختلفة و متباعدة عند الأنثرويولوجيين مثل" براون " و لنتون " و مالينوفسكي "، فهم يستعملون مصطلح الوظيفة للدلالة على الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل، و هذا الكل قد يكون متمثلا في مجتمع أو ثقافته، كما تشير الوظيفة إلى الإسهامات التي تقدمها الجماعة إلى أعضائها أو الإسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة التي يضمها.

ويستخدم مفهوم الوظيفة في إطار النظم و طبقا لتحليلات البنائية الوظيفية للدلالة على النشاط أو الدور الذي يلعبه النظام داخل البناء الكلي الذي يشمله، و تتحدد وظائف النظام بطبيعة الحال في ضوء الأهداف و الغايات التي يسعى إلى تحقيقها، كما يتوقف نجاح هذه الوظيفة أو تلك في تحقيق الأهداف التي ينشدها النظام على حجم و نوع و كفاءة القدرات التي يتحلى بها هو نفسه، و البنى و الميكانيزمات التي يعتمد عليها، فالوظيفة تعني النتائج الموضوعية التي يمكن ملاحظتها، ولكن مع توافر المؤشرات الموضوعية الدالة عليها[1].

وقد تعددت الاتجاهات الوظيفية في علم الاجتماع الأمريكي فقط إلى درجة أحصى منها "ميلفورد سبيرو" Spiro .M عام 1953 اثنتي عشر (12) توجهها مختلفا، كذلك عرض "نيكولا تيماشيف Timashif .N" في كتابه " نظرية علم الاجتماع " كثيرا من الدراسات الاجتماعية الأمريكية التي أجريت بروح تحليلية وظيفية، معلنة في أحيان و متضمنة في أحيان أخرى، والتي ساهمت في تطوير الفهم والتحليل الوظيفيين[2].

ويرى " ميشال لالمان Lallement .M " بأنه جرت العادة لدى علماء الاجتماع على التمييز بين ثلاثة أشكال للتحليل الوظيفي[3] :

---

(1) اسماعيل علي سعد، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، المجلد للنشر والتوزيع، ص602 .

(2) محمدود عودة، محمد الجوهري، محمد علي محمد، السيد محمد الحسيني، **نظرية علم الاجتماع، نيقولا تيماشيف**، ترجمة دار المعرفة الجامعية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر (الكتاب الثاني)، القاهرة، 1999، ص 320.

(3) نقلا عن نورالدين هميسي، **أنماط الإعلان في الصحافة الجزائرية المكتوبة –دراسة وصفية تحليلية لصحيفة الخبر-**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2005-2006، ص ص 32 39.

1-**الوظيفية المطلقة** : التي عرفت أوج نجاحها في الأنثروبولوجيا على يد كل من مالينوفسكي، راد كليف براون ، كلوكوهن [1] :

أثبت "مالينوفيسكي "باعتماده على منهج الملاحظة بالمشاركة أثناء سنوات البحث الأنثروبولوجي المعمق الطويل للمجتمع في" غينيا الجديدة " ثم في" جزر كروبرياند " أن المجتمع عبارة عن "كل يتشكل من أجزاء تؤدي وظائف وصفها بالضرورية لتوازن المجتمع، إذ تشكل هذه الوظائف الأساس الذي يجب الارتكاز عليه لتفسير الوقائع الاجتماعية"، ووجه "مالينوفسكي "بانتقادات شديدة، حيث ارتبطت وظيفته بالمماثلات البيولوجية، إذ ردت مجمل العناصر الثقافية عنده إلى مجرد استجابات لدوافع جسم الكائن العضوي، فوظيفته تمثل إحياء جزئيا للحتمية البيولوجية، أما "رادكيلف براون "فقد قوبلت أعماله بالقبول، فهو ينظر إلى المجتمع باعتباره كلا متكاملا يسعى إلى الحفاظ على استمرار يته، و أكد على الوحدة الوظيفية لكل نسق اجتماعي، و على تنظيمها مع بعضها لتسهم في تحقيق هدف معين، و اعتبر بشكل متميز كلا من مفهومي الوظيفية و البنائية أداتي تحليل جد ضرورتين لفهم .كل عنصر اجتماعي أو ثقافي[2] .

2-**البنائية الوظيفية** : التي انفرد بها تالكوت بارسونز.

اكتسب مفهوم الوظيفة قيمة كبيرة مع عالم الاجتماع الأمريكي "تالكوت بارسونز"، حيث قال أن المجتمع عبارة عن الكل فهو بمثابة نسق أو نظام أو بناء و الذي يمثل مجموعة من العلاقات الثابتة نسبيا بين الأفراد[3].

3-**الوظيفية المعتدلة** : التي حاول عن طريقها روبرت ميرتون التقليل من صرامة الكثير من الأطروحات الوظيفية.

رأى "مرتون" أن أفكار "تالكوت بارسونز" لم تقم على أساس دراسات تجريبية للواقع، و استندت إلى مفاهيم عامة يصعب تحديد معناها أو ربطها بدقة بمؤشرات في الواقع

---

(1) نقلا عن نورالدين هميسي، **أنماط الإعلان في الصحافة الجزائرية المكتوبة –دراسة وصفية تحليلية لصحيفة الخبر-**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2005-2006، ص ص 32 - 39.

(2) نيكولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها**، تر:محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999 ،ص405 .

(3) مرفت الطرابيشي، عبد العزيز السيد، **نظريات الاتصال**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006 ، ص99 .

الاجتماعي بمفهوم النسق، حيث تقوم وجهة نظر "ميرتون" على ضرورة الربط بين النظرية و الواقع، و ضرورة كل منهما للآخر كي تكون معرفة دقيقة ذات مصداقية و قابلة لأن تكون مصدرا لاشتقاق فرضيات جديدة[1].

و الملاحظ أن الوظيفية تطورت بفضل إسهامات العديد من الرواد، الذين حاولوا إعطاء مفهوما واضحا، و حاولوا تحديد عناصرها، ليخلصوا في النهاية إلى أن تنظيم المجتمع و بناءه هو ضمان استقراره، و ذلك نظرا لتوزيع الوظائف بين عناصر هذا التنظيم بشكل متوازن، يحقق الاعتماد المتبادل بين هذه الوظائف[2].

و لأن النشاط الاتصالي أو نشاط وسائل الإعلام يعتبر أحد الأنشطة المتكررة في المجتمع التي تعمل من خلال وظائفها على تلبية حاجات المجتمع، فقد أمكن استخدام الوظيفية لدراسة النظام الإعلامي كأحد النظم الفرعية، و التي لا غنى عنها في البناء الاجتماعي، فوسائل الإعلام يمكن أن تكون أحد عوامل الخلل الوظيفي، و ذلك حين تساهم في التنافر و عدم الانسجام بدلا من الاستقرار إذا كان تأثيرها هو الإثارة و التحريض على ممارسة أشكال السلوك المنحرف[3]

---

(1) مرفت الطرابيشي، عبد العزيز السيد، **نظريات الاتصال**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص99 .

(2) حسن عماد مكاري، ليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2006، ص124 .

(3) ملفين ديفلير ، ساندرا بول روكتش، **نظريات وسائل الإعلام**، تر :كمال عبد الرؤوف، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993 ، ص ص 65-66.

المطلب الثاني : التحليل الوظيفي لوسائل الإعلام

يركز التحليل الوظيفي على ظواهر خاصة داخل النظام الاجتماعي الكلي، و يحاول تبيان كيف أن لظواهر يمكن أن تؤدي إلى المحافظة على استقرار النظام بكليته، وأن تؤدي إلى عكس ذلك، و عندئذ تصبح الوظيفة خللا وظيفيا، و لأن الاتصال الجماهيري بطبيعة الحال نظام اجتماعي جزئي تكراري الطابع، يعمل داخل النظام الاجتماعي الكلي، و يتفاعل مع مختلف الأنظمة الاجتماعية الجزئية الأخرى الموجودة في المجتمع، فقد أمكن استخدام البنائية الوظيفية لدراسة النظام الإعلامي وطبيعة وظائفه، أو الخلل الوظيفي الذي يمكن أن يصاب به هذا النظام[1] .

و يعتبر الباحثون أن أغلب التحليلات الوظيفية للوظائف الاجتماعية لوسائل الاتصال تأسست انطلاقا من النموذج النظري الذي قدمه "هارلود لاسويل "عام 1948، و صاغ فيه صيغته المشهورة (من قال، ماذا، بأية وسيلة، لمن و بأي تأثير)، و التي وضح لنا من خلالها أن دراسة وسائل الاتصال كدراسة علمية لابد أن تركز على دراسة هذه التساؤلات و الإجابة عليها و ذلك من أجل معرفة كل من بناء ووظيفة هذه الوسائل، فلاسويل "حاول أن يدرس بصورة عامة طبيعة الدور الوظيفي لوسائل الاتصال و الإعلام من خلال معالجته للعلاقة التي تربط هذه الوسائل بالمجتمع ككل، على اعتبار أن وسائل الاتصال تعتبر عمليات اجتماعية وبناءات وأنساق اجتماعية لها وظائف طبيعية محددة.[2]

وقد طرحت البنائية الوظيفية مجموعة من النماذج التي تعرف في دراسات الاتصال و الإعلام بالنماذج الوظيفية أو نماذج التحليل الوظيفي، التي تركز على تحليل عدد من الوظائف و الأهداف العامة التي تقوم عليها وسائل الاتصال الجماهيري، كما تركز هذه النماذج على التعرف بوضوح عن مدى تحقيق الأهداف أو الوظائف بصورة إيجابية أو سلبية . [3]

---

(1) فريال مهنا، **علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية**، دار الفكر، سوريا، 2002 ، ص29 .

(2) عبد الله محمد عبد الرحمن، **سوسيولوجيا الإعلام والاتصال**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص68 .

(3) تمار يوسف، **نظرية Agenda setting : دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية و الإعلامية في المجتمع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال(منشورة)، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 63.

المطلب الثالث : وظائف وسائل الإعلام

يرى أصحاب النظرية الوظيفية أن لوسائل الاتصال أهدافا وظيفية محددة تقوم عليها المؤسسات والتنظيمات و الوسائل المختلفة، التي تحمل أيضا وسائل اتصالية تنقل إلى جمهور أو مستقبليين معينين، لديهم أيضا تطلعات كبيرة للدور الوظيفي الذي يجب أن تقوم به مؤسسات الاتصال و الإعلام من أجل إشباع و تحقيق أهدافهم، أو فئة المستفيدين من المادة الإعلامية التي تحقق لهم مجموعة من الوظائف مثل التعليم، الترفيه، نقل المعلومات، الإخبار، الأحداث، و غير ذلك من وظائف متعددة تعرف عموما بوظائف الاتصال الجماهيري الإعلامي في العصر الحديث[1]، و بناءا على ذلك يمكن القول أن التحليل الوظيفي لوسائل الاتصال الجماهيري أثبتت أنه يمكن إدراج الاتصال و وسائله ضمن المكونات الحتمية للبناء الاجتماعي التي لا يستطيع المجتمع المعاصر الاستقرار دونها، كما تساعدنا في معرفة الآثار المترتبة عن استخدام وسائل الإعلام على الفرد و المجتمع على مختلف الأصعدة، و معرفة وظائفها في جميع المجالات.

إن التطرق لدراسة وسائل الإعلام يجرنا للحديث عن دراسة وظائف هذه الوسائل، وعلاقات الاعتماد بينها وبين بقية مكونات الأنساق الاجتماعية، خصوصا أن هذه الوسائل صارت جزء من الموجود الفردي والاجتماعي للإنسان الحديث و المجتمعات المعاصرة[2]، ومن بين الدراسات التي حاولت تصنيف وظائف وسائل الإعلام نجد :

أ. وظائف وسائل الإعلام لدى "تشارلز رايت" :

يمكن حصر الأنشطة المتعلقة بوسائل الاتصال الجماهيرية، في تحديد لها بأربع وظائف رئيسية من وسائل الإعلام :

1- **وظيفة المراقبة المحيط** : الذي يهدف إلى جمع وتصنيف ونشر المعلومات داخل وخارج المجتمعات على حد سواء (النشاط ضمن معالجة المعلومات).

2- **وظيفة الربط بين أجزاء المجتمع في الاستجابة للبيئة :**

---

(1) حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، المرجع السابق، ص127 .

(2) عبد الله محمد عبد الرحمن، **سوسيولوجيا الإعلام والاتصال**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص 68.

والتي تهدف إلى تفسير المعلومات و وصف السلوك الاجتماعي (النشاط ضمن تحليل الافتتاحية والعمل الدعائي).

3- **وظيفة الترابط الثقافي :**

الذي تهدف إلى نشر القواعد والقيم ،والمعرفة ، وبالتالي فإنه التراث الاجتماعي يعني التثقيف والتهذيب، إلى أفراد المجتمع وبالتالي على استيعاب الأدوار الاجتماعية .

4- **وظيفة الترفيه للمتعة والهروب .**

ب. الوظائف المستترة والظاهرة لوسائل الإعلام :

تبين بعدها بعض الوظائف التي عرفت بوظائف ظاهرة في وسائل الإعلام ووظائف مستترة :

1- وظائف وسائل الإعلام الظًاهرة (واضحة) :

يطلق على وظائف وسائل الإعلام **الظًاهرة،** عندما تكون متسقة مع أهداف ونوايا تظهر رسميا من قبل وسائل الإعلام والمشاركين فيها .

2- وظائف وسائل الإعلام المستترة (الكامنة) :

ويطلق على وظائف وسائل الإعلام ال**مستترة،** عندما لا يعرف لديهم ولا يسعى عمدا من قبل المشاركين في النظام[1] .

ج. **وظائف وسائل الإعلام لدى "لازار سفيلد" :**

ومن جهته يقدم الباحث لازار سفليد ثلاثة وظائف أساسية للإعلام :

1- **فرض معايير اجتماعية :**

تعمل وسائل الإعلام مجتمعة على فرض وتأكيد المعايير والقيم الاجتماعية، وذلك من خلال الكشف عن الانحرافات ضمن المجتمع، وتحديد نقاط الضعف، والفجوات القائمة بين سلوك الأفراد، ومحاولة ضبط طريقة معينة لفرض القيم والمعايير الجديدة التي تراها مناسبة.

1- **التشاور:**

---

(1) Valérie sacriste, **communication et média** , opcit, p. 325.

تعمل وسائل الإعلام على ضرورة ايجاد قنوات وأساليب معينة للتشاور والتدارس، بشأن الأفكار والقضايا الهامة، وهذا من شأنه أن يخلق الألفة والشرعية للأطروحات الفكرية المختلفة، وتنمية الروابط والأحاسيس المختلفة حول القضايا الهامة.

2- **تخفيف الاحساس بالاختلال الوظيفي :**

لابد أن تعمل وسائل الإعلام ، جاهدة على التخفيف من حدة استقبال المعلومات المختلفة والمكلفة، وذلك تفاديا للوقوع في السبات الفكري بدل النشاط أو اليقظة المصاحبة لتدفق المعلومات في خط أحادي.

فالإغراق في المعلومات ودون محاولة للتمحيص والتدقيق في فحواها، يجعل المتلقي خاملا، لا يبدي أدنى اهتمام وبالتالي يبتعد عن تحقيق التوازن الفكري وينساق نحو الاختلال الوظيفي لتلقي المعلومات[1].

---

(1) Valérie sacriste, **communication et média** , opcit, p 325.

المبحث الثالث : تطور نظرية وضع الأجندة

المطلب الأول : نشأة نظرية وضع الأجندة

أ. نشأة نظرية وضع الأجندة :

تعود الأصول الفكرية لدراسات وضع الأجندة إلى كتابات عدة باحثين نذكر منهم :

1- الباحث ليبمان والتر lippmann walter عام 1922 :

يتحدث والتر ليبمان في مؤلفه الكلاسيكي 'الرأي العام' بعنوان " العالم الخارجي والصور في أذهاننا "، وهو أول من لاحظ وظيفة الأجندة في العشرينيات من القرن الماضي، و بأن وسائل الإعلام هي التي تهيمن على خلق الصور في أذهاننا، وأن رد فعل الجمهور يكون تجاه تلك الصور وليس تجاه الأحداث العامة.

ويظهر التوجه الفكري لليبمان في تحديد جدول الأعمال، في فكرة النظرية التي تقول أن وسائل الإعلام تساعد في بناء الصور الذهنية لدى الجمهور، و في كثير من الأحيان تقدم هذه الوسائل (بيئات زائفة) في عقول الجماهير، وهذا هو التأكيد السببي أن أولويات الأجندة الإعلامية تؤثر على أولويات جدول الأعمال العامة [1] .

وبالتالي، يعتبر ليبمان أن إدراكات الأفراد للواقع الاجتماعي، إنما تشكله التفسيرات التي تقدمها الصحافة للأحداث والقضايا والشخصيات التي تغطيها، حيث تشير إلى دور وسائل الإعلام في تشكيل الجوانب المعرفية للجمهور، عند التفريق بين الواقع الحقيقي من حولنا، والصورة التي ترسمها وسائل الإعلام في أذهاننا.

والفرضية الأساسية للنظرية تقول : "أن درجة التركيز على القضايا في الأخبار يؤثر على الأولوية المعطاة لهذه القضايا من قبل الجمهور"، وكذلك تقول : "بأن وضع جدول الأعمال تعنى بروز القضايا بدلا من توزيع الآراء المؤيدة والمعارضة، والتي كانت عليه في التركيز التقليدي لبحوث الرأي العام، فالمجال الأساسي هو نفسه - في القضايا العامة"[2].

---

(1) Maxwell Mc Combs, Juan Pablo llamas, Esteban Lopez Escobar, and Federico Rey, **CANDIDATE IMAGES IN SPANISH ELECTIONS : SECOND –LEVEL AGENDA – SETTING EFFECTS** , J & MC Quartely, Vol 74, N°: 04, 1998 , p 703

(2) Maxwell Mc Combs, Juan Pablo llamas, Esteban Lopez Escobar, and Federico Rey , opcit, p 703.

2- **الباحث برنارد كوهين Bernard Cohen** عام **1963**:

كتب برنارد كوهين عن جدول الأعمال " Agenda Setting"، قائلا بأن استمرار التغطية بهدف خلق الاتجاه و تبني السلوك تجاه القضية، تنجح وفقها وسائل الإعلام بشكل مذهل في توجيه الجمهور فيما يجب أن يفكروا فيه، ولكنها لا تنجح في تعريفهم كيف يفكرون، مما يعني أن وسائل الإعلام قد لا تكون ناجحة في التأثير على ما يفكر به الجمهور ولكن "بشكل مذهل ناجحة "في التأثير على ما يعتقده الجمهور[1].

وصاغ هذه الفكرة "كوهين برنارد" عندما قال: "إن الصحافة هي أكثر و أقوى من كونها مجرد مؤسسة أو شركة أخبار أو آراء، قد لا تكون ناجحة كثيرا من الوقت في إخبار الناس بما يفكرون فيه، ولكن كانت ناجحة بشكل مذهل في إخبار القراء بما عليهم التفكير فيه[2]. "

3- **ماكوبس ماكسويل و شو داناو Maxwell E. McCombs & Donald L.Shaw**:

تأكدت فرضية نظرية وضع الأجندة مع صدور دراسة أولية Mc Combs Shaw عام 1972، والتي تمت اجراءاتها التطبيقية و الميدانية أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية لعام 1968 على عينة من الناخبين الذين لم تكن اختياراتهم الانتخابية تحدثت بشكل قاطع في مدينة Chapel Hill بولاية كارولينا الشمالية عام 1968 [3].

---

(1) Maxwell E. McCombs, University of Texas at Austin, and Donald L.Shaw, University of North Carolina at Chapel Hill : **The Evolution of Agenda-Setting Research: Twenty-Five Years in the Marketplace of Ideas,** Journal of Communication ,1993 , p 65.

(2) Wayne Wanta, Guy Golan, and Cheolhan Lee, **AGENDA SETTING AND INTERNATIONAL NEWS: MEDIA INFLUENCE ON PUBLIC PERCEPTIONS OF FOREIGN NATIONS,** J & MC Quartely, Vol 81, N°: 02 , 2004 , p 364 .

(3) Michael J. Muin, **AGENDA-SETTING THEORY AND THE ROLE OF THE MEDIA IN SHAPING PUBLIC OPINION FOR THE IRAQ WAR,** Research of the requirements for the degree of Master of Arts ,2011, p. 2.

وكان الفرض العلمي الذي طرحته الدراسة لاختبار أن وسائل الإعلام قد تضع أولويات الحملة الانتخابية، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية بين الموضوعات التي ركزت عليها وسائل الإعلام، و تلك التي اعتبرها الناخبون موضوعات رئيسية مهمة في الحملة[1].

ب. **مميزات نظرية وضع الأجندة** :

أشار الفيلسوف "جيمس كونانت" عام 1951، إن أهم ما يميز النظرية العلمية " وضع الأجندة" هو قدرتها المستمرة على توليد تساؤلات بحثية جديرة بالبحث، و سبل جديدة للبحث العلمي، وقد تم تحديد ثلاث سمات لنظرية وضع الأجندة [2] :

1. قدرتها على تحقيق التكامل بين عدد من المجالات البحثية الفرعية للاتصال الجماهيري في إطار واحد من النظرية .
2. النمو المستمر للدراسات التطبيقية في مجال وضع الأجندة منذ أن بدأ الاهتمام بها حتى اليوم .
3. قدرتها على توليد قضايا بحثية جديدة و أساليب جديدة عبر مجموعة متنوعة من المواقف و المتغيرات الاتصالية.

كل هذه المميزات الثلاث هو جانب متميز من 25 عاما لتاريخ بحوث وضع جدول الأعمال في سوق الأفكار.

---

(1) Maxwell E. McCombs, University of Texas at Austin, and Donald L.Shaw, University of North Carolina at Chapel Hill : **The Evolution of Agenda-Setting Research: Twenty-Five Years in the Marketplace of Ideas,** opcit, p. 59.

(2) Francis Balle**, Médias et Sociétés ,**opcit, p. 733 **.**

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في وضع الأجندة

ساهمت نظرية وضع الأجندة من خلال تطورها المستمر منذ أن بدأت عام (1972) حتى الآن، بقدرتها على تحقيق التكامل بين عدد من المجالات البحثية والمفاهيم البحثية في مجالات الاتصال الجماهيري تحت مظلة وضع الأجندة، حيث كانت تركز في مراحلها الأولى من البحوث "وضع جدول الأعمال" في الاجابة على السؤال: " من يحدد جدول الأعمال العامة وتحت أي ظروف ؟"، و تحول في المرحلة الأخيرة اهتمامها إلى السؤال : "من يحدد جدول أعمال وسائل الإعلام ؟"، وهذا السؤال ارتبط بأرضية مشتركة بينها وبين العلوم الاجتماعية، وعلوم الاتصال الجماهيري، والحقول الفرعية للصحافة، وعرفت هذه البحوث عبر مراحلها، مجموعة واسعة من وجهات النظر بشأن التأثيرات التي تقوم بتحديد بناء أجندة الأخبار، و أصبحت ذات أهمية كبيرة في هذا الجانب من البحوث المتعلقة بوضع جدول الأعمال، وسنقدم هذه التأثيرات في عرض متسلسل حسب ما تم تحديده لدى الباحثين في المجال [1] :

1- العوامل المؤثرة في بروز القضية محل وضع الأجندة:

ذكر كل من (G.E Lang & K.Lang) أن هناك عوامل أساسية تحكم بروز القضية محل وضع الأجندة، وهي :

1- اللغة التي تستخدمها وسائل الإعلام في وصف أهمية هذه القضية.

2- طريقة معالجة وتناول وسائل الإعلام لهذه القضية.

3- الاستعانة بشخصيات مشهورة للتأكيد على أهمية القضية.

2- العوامل المؤثرة في وضع أجندة الجمهور:

أ. نوع وطبيعة القضايا المطروحة:

يقصد بها مدى كونها ملموسة أي مدركة من جانب الجمهور، أو أن تكون القضية مجردة أي لا تكون مجربة بشكل مباشر من قبل الأفراد، فالقضية اليومية والتي تحدث للفرد

---

(1) Wanta, Wayne , **Applying agenda-setting research in an international : A Roadmap for Future Research** , opcit , p 34

بشكل مستمر يومياً لا يكون لها تأثير لوضع الأجندة، أما القضايا الطارئة والتي لا يكون لها أي مصدر إلا الأخبار في استقصاء المعلومات، ففي هذه الحالة يكون لوضع الأجندة أثر كبير، **وتم تقسيم القضايا إلى نوعين :**

القضايا المباشرة : وهي القضايا التي يعيشها الفرد وتتوافر لديه بشأنها خبرة شخصية.

القضايا غير المباشرة : وهي القضايا التي لا يعايشها الفرد ولا تتوافر لديه بشأنها خبرة شخصية، ويعتمد على استيقاء معلوماتها من وسائل الإعلام، وبالتالي فإن تغير طبيعة القضية يعد تغيرًا هاماً يستحوذ على انتباه العديد من الباحثين المهتمين بتطور الإطار النظري لوضع الأجندة.

ب. أهمية القضايا:

افترضت دراسة "Carter,& al" وجود علاقة ارتباط إيجابي بين درجة اهتمام الجمهور بالقضية وزيادة حصولها على اهتمام أكبر، وأشارت النتائج إلى زيادة الاهتمام بالقضايا التي تسبب التهديد والخوف، مثل :التلوث والإيدز، عن القضايا ذات التهديد غير المباشر، مثل: الإجهاض والحرب النووية.

ت. الفترة الزمنية:

يمكن القول أن طول أو قصر مدة الفترة الزمنية في التغطية الإعلامية لقضية ما له تأثير على تحديد أهمية تلك القضية، حيث إن المدة التي يستغرقها مضمون وسائل الإعلام هي التي تُحدث تأثيراً على قائمة أولويات الجمهور، وفي وقت الانتخابات يكون تأثير وسائل الإعلام أقوى من الأوقات العادية، لأن التكرار يدعم دورها وكذلك حاجة الأفراد للتعرف على ما يدور في الساحة السياسية في ذلك الوقت[1].

ث. الخصائص الديموغرافية:

تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط بين الخصائص الديموغرافية ووضع الأجندة، مثل متغير التعليم الذي يؤدي دورا أساسيا في ترتيب الأولويات نحو القضايا المثارة

---

(1) Wanta, Wayne , **Applying agenda-setting research in an international : A Roadmap for Future Research ,** opcit , p .34.

في وسائل الإعلام حيث تزيد قدرة تلك الوسائل في وضع أجندة المتعلمين عند المقارنة بغير المتعلمين.

ج.الاتصال الشخصي:

تستطيع الاتصالات الشخصية تقرير تأثير وضع الأجندة للقضايا التي تحظى بتغطية إعلامية مكثفة.

ح.اختلاف قدرة وسائل الإعلام في وضع الأجندة:

أنه يمكن أن يكون للصحف تأثيرًا في وضع الأجندة بشكل أقوى على العامة من التلفزيون، رغم أن التلفزيون هو الوسيلة التي تزود الأفراد بالمعلومات السياسية، بالإضافة إلى أنه المصدر المعلوماتي الأكثر مصداقية، وبذلك فإن مستخدمي الوسائل الالكترونية يشعرون أنهم أقل معرفة بالأخبار عن غيرهم من الذين يستخدمون الوسائل الإخبارية التقليدية.

ولا تستطيع وسائل الإعلام تقديم جميع الموضوعات و القضايا و الأحداث، لذلك يختار القائم بالاتصال بعض الموضوعات والقضايا، ويتم التركيز عليها، وهو الذي يحدد طبيعتها ومحتواها، حيث تبدأ تلك الموضوعات بإثارة اهتمامات المتلقي نحوها، وتجعله يدركها ويفكر فيها، وبالتالي تصبح هذه الموضوعات ذات أهمية أكبر نسبياً من غيرها من الموضوعات التي لم تطرحها وسائل الإعلام، واذا تحقق ذلك تكون وسائل الإعلام نجحت في إبلاغ الجمهور عما يجب أن يفكروا فيه.

3- العوامل المؤثرة في وضع أجندة وسائل الإعلام :

وقدم "شوميكر- ريس" عام (1991) إطارا نظريا لفهم كيف يتم وضع أجندة وسائل الإعلام، حيث أوضحا أن محتوى الإعلام يمكن أن يتأثر بخمس عناصر وهي[1] :

1- **القائم بالاتصال** : ويقصد به الأفراد العاملين في وسائل الإعلام، والتي تحكمهم العديد من العوامل كسماتهم الاتصالية و خلفياتهم المهنية و مستوياتهم الثقافية، و اتجاهاتهم الشخصية، ومستويات دخلهم.

---

(1) Wanta, Wayne , **Applying agenda-setting research in an international : A Roadmap for Future Research ,** opcit , p .35.

2- **الممارسات المهنية الروتينية للعاملين بوسائل الإعلام** : و تشمل ضغوط العمل اليومية، والمدة المحددة لتسليم العمل، والالتزام بمعايير الموضوعية و الحيادية، مصادر المعلومات، و الأخبار التي يعتمدون عليها.

- تأثير المؤسسة الرسمية على المضمون بهدف الربح.
- التأثير على المضمون من خارج المؤسسة الاتصالية و يشمل المصالح و جماعات الضغط و التشريعات الحكومية.
- **تأثير الايديولوجية** : و يرتبط بسياسة الدولة وطبيعة النظام .

كما أشار كل من الباحثين (بيكر، ماككومبس، وماكلويد، 1975، يتني وبيكر، 1982) إلى أن هناك تأثير آخر يتلخص في "من الذي يحدد جدول أعمال وسائل الإعلام" (1955)، وتعني حسب الباحثين أن وسائل الإعلام تؤثر في بعضها البعض مثل وسائل الإعلام ووكالة الأنباء الدولية : "تعد المعلومات و الأخبار هي المادة الأساسية في أجندة وسائل الإعلام، و بالتالي يمكن تقسيم أجندة وسائل الإعلام إلى أجندة الصحف و أجندة التلفزيون و أجندة الإذاعة، حيث تؤثر وسائل الإعلام في بعضها البعض فيما يعرف بإنترميديا Intermedia agenda setting، فكثيرا ما تتأثر الصحف الصغرى بالصحف الكبرى في عرضها لأجندة القضايا الإعلامية المثارة على صفحاتها، و ذلك في إطار المنافسة بين الصحف[1].

---

(1) Werner J. Severin, James W. Tankard Jr., **Communication Theories: Origins, Methods, And Uses in The Mass Media,** 3rd ed., New York: Longman, 1992, pp. 207-229

المطلب الثالث : أبعاد نظرية وضع الأجندة سيتينغ

وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود خلت على قبول الفرض العلمي لنظرية "ترتيب الأولويات "فإن عددًا من الدراسات التي أجريت في إطارها قد أغفلت جانب التكامل في العملية الاتصالية، ولم تنطلق من رؤية تكاملية في دراستها لمصادر التأثير، حيث كانت هذه البحوث تقوم بدراسة وسيلة معينة وتغفل وسائل أخرى، أو تقوم بدراسة جزئية أو قضية معينة وتهمل القضايا الأخرى، مما أدى إلى تضارب نتائج هذه الدراسات وعدم تناغمها[1] .

وتعد نظرية وضع الأجندة من النظريات المتكاملة إلى حد كبير نظرا لاهتمامها بدراسة الاتصال الشخصي إلى جانب الاتصال الجماهيري، ودراسة كل مكون من مكونات المجتمع يمثل مطلبا حيويا لنضج البحث العلمي في النظرية، ودراسة كل مكون من هذه المكونات على حدة سيحكم عليه بالعجز والقصور، عمد الباحثان "بروسيوس وويمان Brosius and Wiemann" في أواخر التسعينات من القرن الماضي إلى دمج المزاوجة بين **نظريتي وضع الأجندة ونموذج إنتقال المعلومات على مرحلتين** قصد تأكيد بعدي التفاعل والتكامل لمعرفة **"من يؤثر في الآخر؟"**[2] ، وعليه سنقوم بإدراج أبعاد نظرية وضع الأجندة على النحو الآتي:

1- البعد التكاملي لنظرية وضع الأجندة:

يعتبر التكامل بين الاتصال الشخصي والاتصال الجماهيري فرضية أساسية في نظرية وضع الأجندة وأيضا في نظرية إنتقال المعلومات على مرحلتين، حيث قال كل من بروسيوس وويمان Brosius and Wiemann في أواخر عقد التسعينيات من القرن الماضي إلى دمج المزاوجة بين النظريتين والخروج بنموذج جمع بين فرضياتهما أطلقا عليه نموذج **"تدفق أولويات المعلومات على مرحلتين"**[3].

---

(1) Al - Hoqeel, A.S., **Agenda-Setting Function of News Media Among Civil Servant Employees in Saudi Arabia** ,Bowling Green State University, 1993, p.18.

(2) Hans –Bernd Brosius, Gabriel Weimann, **Who Sets the Agenda ? : Agenda – Setting as a Two – Step flow**, communication Research Vol 23 No : 5 , October 1996, p 563.

(3) Al - Hoqeel, A.S., **Agenda-Setting Function of News Media Among Civil Servant Employees in Saudi Arabia** ,Bowling Green State University, 1993, p.18.

1.1. انتقال الأجندة عبر مرحلتين :

و من الاتجاهات الحديثة في دراسات وضع أجندة "الجماهير" الجمع بين عملية وضع الأجندة وقيادة الرأي، لاختبار الفرضية القائلة بانتقال الأجندة على مرحلتين من وسائل الإعلام إلى القادة ومنهم إلى الجمهور، وتعتمد هذه الدراسات على مقياس قوة الشخصية Strength of Personnality للتعرف على قادة الرأي (المؤثرين على الأفراد)[1]، فقد تم دراسة كل من قادة الرأي (المؤثرين في الأفراد) وواضعي جدول الأعمال من طرف Wiemann و Brosius عام (1994)، اللّذين استخدما مقياس قوة الشخصية (SP) لتحديد الأشخاص ذوي النفوذ (قادة الرأي)، وقد تم تطوير هذا المقياس من قبل Noelle-نوال نيومان (1983)، التي اختبرت (10 جمل) كمقياس، للقيام بسبر آراء باستخدام عينات من ألمانيا، وإسرائيل، والولايات المتحدة (وايمان، 1991-1994)، وقد أختبر المقياس أكثر من مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإسرائيل وأدى إلى ظهور نموذجين"[2] :

- **الأول** : هو **نموذج المنافسة Competition Model** : وفكرته أن وسائل الإعلام وقادة الرأي يتنافسان معا في وضع اهتمامات الجماهير.

- **الثاني : هو نموذج الاختلافات الشخصية Personal Differences Model**: ويفترض أن التباينات الفردية على المستويات السياسية والاجتماعية والديمغرافية هي الأساس في تأثير وضع الأجندة، أي أن وسائل الإعلام لا تحقق نفس التأثير لدى كل الأفراد وبنفس الدرجة من القوة.

2.1. نظرية بناء الأجندة " Agenda – Building":

يطلق الباحثون على وضع أجندة وسائل الإعلام مفهوما مختلفا هو **"بناء الأجندة"**، وهي تعبر عن نفس المضمون وتشير إلى كل العمليات المؤثرة في تحديد أولويات وسائل الإعلام، وبالتالي فإن بناء الأجندة تعني التأثيرات القائمة على الأجندة الإعلامية[3].

---

(1) Hans –Bernd Brosius, Gabriel Weimann, **who Sets the Agenda ? : Agenda – Setting as a Two – Step flow**, opcit, p 565.

(2) حمادة بسيوني، **الاتجاهات الحديثة في بحوث وضع الأجندة**، كلية الصحافة والإعلام، جامعة القاهرة، ص 22.

(3) Wanta, Wayne , **Applying agenda-setting research in an international : A Roadmap for Future Research** , opcit , p 40.

وتتخذ دراسات بناء الأجندة اتجاهان :

الاتجاه الأول : يتعامل مع نتيجة العملية ككل أي تشخيص أجندة الوسيلة الإعلامية الخاضعة للبحث، وتتبع تأثير المصادر الإخبارية في بنائها.

الاتجاه الثاني : يدرس مدخلات وسائل الإعلام أو المادة الخام التي يتم من خلالها بناء أجندة وسائل الإعلام، إذ يتم تحليل البيانات الصحفية و المكالمات التليفزيونية، والمؤتمرات الصحفية والمقابلات الشخصية وشرائط الفيديو، وقد عرف هذا الاتجاه باسم دعم المعلومات Information Subsidy، ويشير المفهوم إلى الأنشطة الحكومية المختلفة لدعم المعلومات بما فيها أنشطة العلاقات العامة[1] .

ما يستعرضه **لانج ولانج** حيال حديثهما عن ما يسمى بعملية **بناء أجندة** وسائل الإعلام **Agenda Building** التي تمثل في ذاتها موضوعا أكثر تعقيدا من مفهوم وضع الأجندة Agenda Setting، إذ يستغرق انتقالها من الطرف الثاني في العملية الاتصالية (المتلقي) إلى الأول (القائم بالاتصال) وقتا طويلا"[2].

2- البعد التفاعلي لنظرية وضع الأجندة :

يتكون نظام وضع الأجندة في هذه الدراسة من ثلاثة **نظم فرعية (الصحافة المكتوبة – المثقف العضوي- النظام السياسي)**، وإذا كانت هذه النظم تعبر عن اتجاهات بحثية منفصلة في بداية نشأتها، فإن الاتجاه الحديث والأقرب إلى الواقعية تبنى وجهة النظر القائلة بديناميكية العلاقة بين هذه النظم الفرعية، فالباحث عن التفاعل بين هذه النظم يمكن أن يتوصل إلى **علاقات التأثير المتبادل والدائري** [3]على النحو الآتي:

1- أجندة المثقف العضوي تساهم في وضع أجندة وسائل الإعلام.

2- أجندة وسائل الإعلام تساهم في وضع أجندة النظام السياسي.

3- أجندة المثقف العضوي تساهم في أجندة الرأي العام بأسلوب غير مباشر من خلال تأثيرها في أجندة وسائل الإعلام.

---

(1) حمادة بسيوني، **المرجع السابق**، ص 26.

(2) Wanta, Wayne , **Applying agenda-setting research in an international : A Roadmap for Future Research ,** opcit , p 40.

(3) حمادة بسيوني، **المرجع نفسه**، ص 26.

4- أجندة المثقف العضوي تساهم في أجندة النظام السياسي بأسلوب غير مباشر من خلال تأثيرها في أجندة الرأي العام ووسائل الإعلام.

هذا التفاعل يعبر عن **نظم مفتوحة** تؤثر في بعضها البعض فمخرجات أجندة المثقف العضوي كنظام فرعي يؤثر في النظم الفرعية الأخرى، ذات الصلة مثل نظام الرأي العام ووسائل الإعلام والنظام السياسي ووسائل الإعلام الأخرى، ويمكن أن يكون هذا التأثير **متبادل**، ومن المفترض أن النظم الأقوى تؤثر في النظم الأقل قوة، وهذه تؤثر في النظم الأضعف منها، كما أن النظم في أعلى الهرم تؤثر مباشرة في النظم الواقعة في قاعد الهرم، إذا تصورنا أن النظم أعلى هي الأقوى.من الملاحظ أن **تأثير وضع الأجندة** يعمل بشكل متوازن في النظم الديمقراطية، حيث لا يوجد مصدر واحد للتأثير الذي ينبثق من اتجاهات متباينة، والافتراض المقابل لذلك أن النظم غير الديمقراطية تجعل تدفق تأثير وضع الأجندة غير متوازن وغير متبادل في اتجاه واحد [1].

1 .2 نظرية المجموع الصفري A Zero – Sum Theory Of Setting Agenda :

قدم Jian-Hua Zhu نظرية المحصلة الصفرية والتي فحوى مضمونها أن الفرد بإمكانه الانتباه لعدد محدود من الموضوعات، حيث أن كلما كانت هناك زيادة للإشارات الواردة للذهن، أدت ذلك إلى نوع من الجهد والحد من نشاط الفرد[2]، ففي هذا الشأن يطرح Jian-Hua Zhu : إستراتيجيتين في سياق النظام المعرفي البشري حيث يرى أن المعاملة مع البيانات الوفيرة التي تعد تحميلا زائدا من خلال هاتين الإستراتيجيتين، وقسم **النظام العام لوضع الأجندة إلى النظم الفرعية الآتية[3]** :

1.1.2أجندة جماعات المصالح:

وهي تحظى بالشرعية في النظم الديمقراطية، خاصة مع تزايد مكانة الأحزاب السياسية من جانب وتزايد أهمية تكنولوجيا الاتصال من جانب آخر، ودفع تزايد عدد جماعات

---

(1) حمادة بسيوني، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

(2) Maxwell Mc Combs, **SETTING THE AGENDA : THE MASS MEDIA AND PUBLIC OPINION** , Polity Press, 2004, p.p . 38- 39.

(3) Al - Hoqeel, A.S**., Agenda-Setting Function of News Media Among Civil Servant Employees in Saudi Arabia**, opcit , p 18.

المصالح إلى استعمال المنافسة فيما بينها وإنزواء الجماعات الضعيفة التي لا تلبي احتياجات الجماهير.

2 .1. 2 أجندة وسائل الإعلام: انفجار المعلومات في هذا العصر لم يرتبط به زيادة في حجم القضايا والأولويات التي تثيرها وسائل الإعلام، فكم القضايا لم يتغير بعد، وقد أشارت كثرة دراسات الإعلام السياسي إلى أن الرأي العام في أي لحظة زمنية يتراوح اهتمامه ما بين خمس إلى ثماني قضايا كحد أقصى، ليبقى الاختلاف في نوع القضايا من حقبة زمنية إلى أخرى دون تغير في حجمها.

2. 1. 3 أجندة الجماهير: هناك ثلاثة عوامل تؤثر في حجم أجندة الجماهير: قيود الوقت، القدرة على الوصول لوسائل الإعلام والحالة النفسية، فقد يؤدي التعرض لمصدر معين إلى إنقاص التعرض لمصدر آخر، وهناك طاقة محدودة لتمثيل المعلومات بالإدراك والتذكر والانتقاء، فالنظام المعرفي للإنسان يتعامل مع المعلومات الزائدة عن طاقتة بإستراتيجيتين هما : التوقف أو الامتناع عن الحصول على المعلومات الجديدة، أو الاستمرار في الحصول على المعلومات الجديدة مع التقليل من أهمية المعلومات الحالية.

2. 1. 4 أجندة النظام السياسي: تتحدد أجندة النظام السياسي اعتمادا على ذات القيود التي تؤثر في أجندة الجماهير، مع مراعاة الموارد المحدودة التي لا تستطيع إشباع كل الاحتياجات والمتطلبات المثارة، لتبقى الطاقة الاستيعابية المحدودة للجماهير هي التي قيدت النظام العام لوضع الأجندة، فهناك وعي ضمني لدى باحثي وضع الأجندة الأوائل لهذه القيود، تتضح معالمه من دراستهم لعدد محدود من القضايا في أجندة وسائل الإعلام والجماهير، إلا أن هذا المنهج لم يرض الباحثين عن اتجاه السببية، ولذا ظهر أسلوب تحليل السلسلة الزمنية (TSA) الذي يسمح بتتبع علاقة السبب والنتيجة في قضية واحدة، وإن كان هذا المنهج يتجاهل نظرية المجموع الصفري لوضع الأجندة، لكن التحدي المفروض علينا الأخذ بمزايا تحليل السلسلة الزمنية ونظرية المجموع الصفري التي تتطلب دراسة أكثر من قضية، وهو ما اعتمدت عليه دراسة Hua – Zhu Jan والتي انتهى فيها أن أجندة الجماهير تتبادل المواقع من وقت لآخر [1].

---

(1) حمادة بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص 30.

3- وضع الأجندة نظرية إدراك اجتماعي :

اعتبر كل من wiemann و brosius نظرية وضع الأجندة من النظريات المتكاملة، لاهتمامها بدراسة الاتصال الشخصي إلى جانب الاتصال الجماهيري، بصياغة نموذج "وضع الأجندة وانتقال المعلومات على مرحلتين"، مما يحقق للأفراد إدراك وفهم لمحيطهم الاجتماعي بأكثر واقعية، بعد التعرض لمضامين وسائل الإعلام والنقاشات الناجمة عن الاتصال الشخصي بزعامة قادة الرأي، وبالتالي يبرز أهمية نظرية وضع الأجندة في إدراك الواقع الاجتماعي[1] .

وبرز بين الباحثين التأكيد على التمييز بين الواقع الاجتماعي الحقيقي أو الموضوعي، وذلك الذي تقدمه وسائل الإعلام وندركه من خلالها، ربما يكون Lippmann 1922 في مؤلفه الكلاسيكي (الرأي العام) من أوائل من أشار إلى هذا التفاوت بين الواقعين، إذ عنون فصله الأول "العالم في الخارج والصورة في أذهاننا The World Out Side And The Pictures In Our Heads" معتبرا إدراكات الأفراد للواقع الاجتماعي إنما تشكله التفسيرات التي تقدمها الصحافة (في زمنه) للأحداث والقضايا والشخصيات التي تغطيها[2].

ويكتب إزاءها (ميلفين ديفلير وساندرا بول روكيتش) معلقين: "إن رأي Lippmann بأن الصحافة تخلق صورا في أذهاننا – أو أوهاما – وأن هذه الصورة تقدم لنا معرفة عن الواقع وتشكل سلوكنا"، فقد شغل الباحثان تفسير هذا التباين بين الواقعين: الموضوعي مقابل ذلك المدرك عبر وسائل الإعلام، وتم تفسيره في نظرية وضع الأجندة بثلاثة مستويات [3] :

1.3.التزويد بالمعلومات:

الصحافة حسب كوهن 1963 "ناجحة بصفة مذهلة في تزويد الناس بالأشياء التي يفكرون حولها" ليؤكد ذلك MC Combs and Shaw 1986 بالتوافق الكبير الذي توصلا إليه بين مستوى الاهتمام الذي يحظى به موضوع ما في الصحافة ومستوى الاهتمام الذي

---

(1) Dietram A. Scheufele & David Tewksbury, **Framing, Agenda Setting, and Priming: The Evolution of Three Media Effects Models,** Journal of Communication, 2006, p .11.

(2) Maxwell Mc Combs, Juan Pablo llamas, Esteban Lopez Escobar, and Federico Rey , opcit, p 703.

(3) ميلفين ديفلير روكيتش، **نظريات وسائل الإعلام**، دار الكتب، ص363 .

يحظى به ذات الموضوع لدى الجمهور بعد تعرضه للصحافة لتصبح حسبهم أجندة الجمهور هي نفسها أجندة الصحافة[1].

2.3.التأطير (The framing) : يختلف التأطير كثيرا عن هذه النماذج السابقة، لأنه يقوم على فرضية أن : "كيفية وصف قضية في التقارير الإخبارية يمكن أن يكون لها تأثير على كيفية فهم الجمهور لها، وغالبا ما تتبع بحوث التأطير في العودة الى جذوره، في كل من علم النفس وعلم الاجتماع"، وتكمن الأصول النفسية (علم النفس) للتأطير في العمل التجريبي لكل من كانيمان وتفيرسكي (1979، 1984)، حيث تلقى الباحث كانيمان على جائزة نوبل عام 2002 في الاقتصاد، وفحص الباحثون في الكيفية التي تؤثر بها مختلف المعالجات الإعلامية المتعلقة بمشاهد اتخاذ القرار على اختيارات الناس وتقييمهم لمختلف الخيارات المقدمة لهم[2].

ووضعت الأسس الاجتماعية للتأطير بواسطة جوفمان (1974) وغيرهم ممن يفترض أن الأفراد لا يمكنهم فهم الصراع العالمي بشكل كامل وباستمرار لتفسير تجاربهم في الحياة ومعنى العالم من حولهم، ومن أجل معالجة المعلومات الجديدة بكفاءة أو بشكل فعال، يقول جوفمان : "وبالتالي يطبق الأفراد المخططات التفسيرية أو ما يسمى 'الأطر الأولية'، لتصنيف المعلومات وتفسيرها، و بالتالي يتبين أن التأطير نموذج ذو مستويين : (كلي) فإن مصطلح 'التأطير' يشير إلى أساليب العرض التي يستخدمها الصحفيون والإعلاميون الآخرون لتقديم المعلومات بطريقة تتلاءم مع المخططات الأساسية التي يعتمدها الجمهور، وفي الواقع، التأطير بالنسبة لهم، هو أداة ضرورية للحد من القضايا المعقدة، نظرا للقيود الاعلامية كل منها المتعلقة بتغطيةـــالأخبار وطريقة البث، وباعتباره (جزئي) يصف التأطير كيف يمكن للناس استخدام المعلومات وعرض الميزات بشأن القضايا لأنها تشكل الانطباعات (أي أنه يصف الكيفية التي يستعمل بها الناس المعلومة وتقنيات عرض القضايا بحسب التأثير الذي تتركه على الجمهور)[3] .

---

(1) Dietram A. Scheufele & David Tewksbury, **Framing, Agenda Setting, and Priming: The Evolution of Three Media Effects Models,** Journal of Communication, 2006, p 11.

(2) حمادة بسيوني، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

(3) Dietram A. Scheufele & David Tewksbury, **Framing, Agenda Setting, and Priming: The Evolution of Three Media Effects Models,** opcit, p 11.

يرى ماككومبس التأطير بأنه هو مجرد نسخة أكثر دقة من نظرية تحديد الأولويات (وضع جدول الأعمال)، فالتأطير من هذا المنظور، يعني الكيفية التي تعرض بها القضايا من قبل وسائل الإعلام، والآثار المحتملة لطرق العرض تلك على إدراك الجمهور لتلك القضايا، إذ أنها تصف هذه الظاهرة 'وضع جدول الأعمال من المستوى الثاني"، كما فصل Iyengar سنة 1991 لمعالجة الاستجابات لتقارير الأخبار على تصورات الأفراد ، والتي صنفها إلى[1] :

أ- حلقاتية Episodic: وهي التقارير التي تركز على أهداف خاصة أو قضايا محددة (تأطير حلقاتي أو إطارات عرضية Episodic Framing).

ب- موضوعاتية Thematic: وهي التقارير التي تركز على السياق الأوسع والأشمل للقضايا المعروضة (تأطير موضوعاتي Thematic Framing).

3.2 **توجيه الاهتمام (The priming)** : وتم تعريفها في أدب الاتصال السياسي، توجيه الاهتمام يشير إلى 'التغييرات في المعايير التي يستخدمها الناس في تقييماتهم السياسية'، ويحدث 'توجيه الاهتمام' عندما تشير المحتوى الإخباري للجمهور أن الأخبار التي يتعين عليهم استخدام قضايا محددة ومعايير لتقييم أداء القادة والحكومات، وغالبا ما يفهم من ذلك كامتداد لوضع جدول الأعمال، وهناك سببان لذلك :

(أ) تقوم كل من التأثيرات على نماذج قائمة على الذاكرة لمعالجة المعلومات : " تفترض هذه النماذج إلى أن الناس يشكلون المواقف على أساس الاعتبارات التي هي الأكثر بروزا (أي الأكثر وصولا) عند اتخاذ القرارات.

(ب) استنادا إلى الأساس النظري السليم، فقد جادل بعض الباحثين أن 'توجيه الاهتمام' هو امتداد مؤقت لوضع جدول أعمال : " بجعل بعض القضايا الأكثر بروزا في عقول الناس (وضع جدول الأعمال)، ويمكن لوسائل الإعلام أيضا تشكيل الاعتبارات التي يأخذها الناس في الاعتبار عند إصدار الأحكام حول المرشحين السياسيين أو القضايا (توجيه الاهتمام) [2].

---

(1) Dietram A. Scheufele & David Tewksbury, **Framing, Agenda Setting, and Priming: The Evolution of Three Media Effects Models,** opcit, p 12.

(2) رقية بوسنان، المرجع السابق، ص 66.

خلاصة الفصل :

وعلى ضوء ما قدمناه في هذا الفصل، نجد دراسات حديثة أخرى حاولت تقديم تصميمات أكثر تعقيداً تسمح باكتشاف أكثر دقة لكيفية وضع الأجندة كعملية تحتوي الكثير من الفاعلين، وليس مجرد دراسات أحادية الاتجاه أو دراسات مقطعية، وسعت إلى تفسير تأثير وسائل الإعلام على الجماهير المتباينة وعلى قطاعات الرأي العام بصدد "وضع الأجندة"، وقد سعت دراسات أخرى إلى استخدام اقتراب ثلاثي الأبعاد لقياس أجندة الرأي العام بدلاً من السؤال المسحي الواحد، وركزت على دور العلميات المعرفية على المستوى الفردي في وضع أجندة كل فرد مع إدخال المؤشرات الواقعية ذات الأهمية عند مناقشة قضية ما.

الفصل الثالث : ماهية الفساد الاقتصادي

المبحث الأول : التعاريف المختلفة للفساد الاقتصادي

المبحث الثاني : بعض أنواع الفساد الاقتصادي

المبحث الثالث : مظاهر هذا الفساد الاقتصادي

المبحث الرابع : مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل الذي يحمل عنوان " ماهية الفساد الاقتصادي " إلقاء الضوء على الجانب النظري لهذا المفهوم التي يشكّل لنا صورة واسعة المعالم لهذه الظاهرة، وذلك من خلال المباحث الأربعة التالية:

سنتحدث في المبحث الأول مفهوم الفساد الاقتصادي لغويا واصطلاحيا، بالاضافة إلى القيام بتقديم التعاريف المختلفة له، من نظرة الشريعة الإسلامية ثم المنظمات الدولية للفساد والاقتصاديين، ثم سنتطرق في المبحث الثاني إلى أنواع الفساد الاقتصادي بحسب مجموعة من المعايير (الأطراف المتعاملة فيه، درجة تغلغله في المجتمع، درجة التنظيم، نوع القطاع المنتشر فيه، نطاقه الجغرافي، من حيث المستوى، حسب العائد)، وبعدها ننتقل إلى إبراز صور و مظاهر الفساد الاقتصادي التي تتعدد باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها، لنختم الفصل بالتطرق إلى إشكالية قياس الفساد و أنواع المؤشرات التي تقوم بقياس الفساد، دون أن نغفل ذكر بعض المؤشرات الدولية في قياسه.

المبحث الأول : التعاريف المختلفة للفساد الاقتصادي

تعتبر ظاهرة الفساد الاقتصادي ظاهرة عالمية شديدة الانتشار وذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة، وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها وخطورتها من مجتمع لآخر باختلاف خصوصيته وتنظيماته.

المطلب الأوَل : مفهوم الفساد الاقتصادي

سنتطرق في هذا الجزء لمفهوم الفساد الاقتصادي، بالإضافة إلى التعاريف المختلفة له:

لا يزال هنالك عدم اتفاق بين الكتاب والباحثين والأكاديميين على تعريف موحد لمفهوم الفساد رغم اتفاق الجميع على أن الفساد ظاهرة واسعة الانتشار لا تقتصر على مجتمع دون آخر أو ثقافة دون غيرها.

و يمكن رد إشكالية عدم الاتفاق على مفهوم موحد لظاهرة الفساد إلى مجموعة من العوامل أبرزها [1]:

- عدم وجود منهج موحد لدراسة هذه الظاهرة بسبب اختلاف انتماءات الأشخاص والهيئات التي قامت بدراستها وتعدد حقولهم المختلفة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية،
- تباين المعايير المجتمعية و الحضارية التي تستخدم في فرز ما هو فاسد من الممارسات والسلوكيات وما هو مبرر أو مقبول.
- اختلاف مفهوم ومضمون هذه الظاهرة بين ما يراه الباحثون المتخصصون وبين ما يراه عامة الناس، حيث مازال يكتنف معظم التعريفات التحليلية جانب كبير من الغموض في بعض الأفعال التي يعدها عامة الناس فسادا.
- تعدد المظاهر و الأشكال التي يظهر فيها الفساد، وظهور صور جديدة باستمرار لأن هذه الظاهرة صفة ملازمة لعملية تطور وتقدم الحياة البشرية.
- تتم ممارسات الفساد عادة في إطار من السرية والخوف، وتتغير باستمرار استجابة للعوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية والسياسية.

---

(1) محمد علي إبراهم الخصبة، **الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته، الملتقى العربي الثالث "آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"**، المنعقد في الرباط، مايو 2008 ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009 ، ص140 .

أ .الفساد لغة :

أولا .الفساد في اللغة العربية : الفساد في معاجم اللغة هو فسد ضد صلح ، والفساد لغة هو البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، ويقول ابن منظور في لسان العرب في باب فسد : الفساد هو نقيض الصلح..... وتفاسد القوم تدابروا وقطعوا الأرحام والمفسدة خلاف المصلحة[1]، كما أعطى سعيد الدخيل تعريفا أكثر شمولا للمعنى اللغوي لكلمة فساد، حيث يأتي هذا الأخير تارة بمعنى الإبطال، ومرة بمعنى إصابة الشيء بالعطب، ومرة أخرى بمعنى الاضطراب والخلل، ومرة بمعنى إلحاق الضرر[2] .

ثانيا .الفساد في اللغة الفرنسية : الفساد في اللغة الفرنسية يعني أربعة عشر مرادفا منها : تدهور وسوء الأوضاع " pourrissement "، الفسوق والفجور " immoralité "، الإغراء والإغواء " Résubordination "، الهبوط و الذل والهوان، " Ravilissement"[3]، كما قد يعني أيضا الإتلاف، التخريب، إفساد الآداب والعادات والسلوكيات، رشوة الموظفين، التزوير، التزييف، وقد جاء مصطلح الفساد في القانون الجنائي الفرنسي بمعنى خيانة واغتصاب الواجبات الملقاة على عاتق الموظف، وسوء استغلال الوظيفة التي يشغلها [4].

ب .الفساد الاقتصادي اصطلاحا : ليس هناك تعريفٌ موحدٌ للفساد الاقتصادي، حيث اختلفت التعاريف باختلاف الآراء والاتجاهات كالآتي:

أولا .الفساد الاقتصادي في نظر الشريعة الإسلامية : ورد لفظ الفساد ومشتقاته في القرآن الكريم في 50 موضعا، وكان مقرونا بالإساءة والتدمير والتخريب و الإتلاف في الأرض عامة، حيث أشارت العديد من الآيات إلى جملة من المفاسد بعينها كالشرك و إتلاف الزرع والثمار وإهلاك النسل ونقض عهد الله ونهب الأموال و إلحاق الضرر بالبيئة .

---

(1) إبن منظور:**"لسان العرب"**، المجلد الثاني، دار لسان العرب، بيروت، 1988، ص1095.

(2) محمود الألوسي: **"كتب التقارير، روح المعاني"**، المجلد 11، دارالفكر، بيروت، 1994، ص168.

(3) نقلاعن بلاح مديحة:**"إيديولوجية الرشوة والسلوك الرشوي والإرتشائي"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الإجتماع، جامعة بوزريعة، 2007، ص58.

(4) Daniel Dommel, **Face à la corruption**, Ibn Khaldoun, Alger, 2004, p. 09.

فالفساد عند الفقهاء هو : "ما كان مشروعا بأصله غير مشروع بوصفه، وهو مرادف للبطلان عند الإمام الشافعي" [1].

والفساد أيضا هو : " الانحراف عن الطريق المستقيم بما يتنافى مع الديانات السماوية ومبادئ الأخلاق السوية، وضده الإصلاح والصلاح، و هو يشمل كل تخريب أو إضرار سواء اتصل بالكائنات الحية (الحيوانية أو النباتية) أو العناصر المختلفة للبيئة "[2] .

وهناك سبعة صور للفساد الاقتصادي في ضوء الفكر القرآني والسنة النبوية وهي:

- فساد اقتصادي في المعاملات التجارية .
- فساد اقتصادي بأكل مال اليتيم ظلما وبغير وجه حق.
- فساد اقتصادي بإهلاك الحرث والنسل.
- فساد اقتصادي المعاملات المالية.
- فساد اقتصادي بالتكبر والغرور وعد أداء الحقوق المالية المفروضة.
- فساد اقتصادي باحتلال دولة لدولة أخرى.

ثانيا .تعريف بعض المنظمات الدولية للفساد :

تعريف منظمة الشفافية الدولية : "هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة إلى المحسوبية"[3] .

كما عرفته **اتفاقية الأمم المتحدة** بأنه : " التماس موظف عمومي أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر ميزة غير مستحقة سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أدائه واجباته الرسمية " [4] .

---

(1) محمد بن المدني بوساق، **التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 ، ص06 .

(2) أسامة السيد عبد السميع، **الفساد الاقتصادي وأثره على المجتمع دراسة فقهية مقارنة بالقانون والاقتصاد**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص18 .

(3) عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفى، **معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور والأسباب والحلول**، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص 81 .

(4) موسى بودهان، **النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر**، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2009، ص13 .

وعرفه **البنك الدولي** على أنه : " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، والفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين و تحقيق أرباح خارج إطار القوانين المنظمة للعمل " [1].

أما **صندوق النقد الدولي** فله مفهومه الخاص بالفساد، حيث يرى بأنه يعبر عن" :علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف للاستفادة من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين، كما يميز بين حالتين من الفساد، الأولى تتم بقبض الرشوة عند تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة، أما الحالة الثانية فتتمثل في قيام الموظف بتأمين خدمات غير مشروعة وغير منصوص عليها ومخالفة القانون مقابل تقاضي الرشوة كإفشاء معلومات سرية، أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو إتمام صفقات غير شرعية وغيرها من التعاملات غير القانونية التي يحصل مقابلها المرتشي على مبالغ"[2].

ثالثا .تعريف بعض الاقتصاديين للفساد : تعريف منقد وأنعام الشهابي هو : " استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة، بطريقة تشكل انتهاكا للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي الراقي"[3].

تعريف السيد علي شتا : " استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي "[4].

وهناك من يربط الفساد بدرجة احتكار القرار وحرية التصرف و المساءلة، باعتبار أن هناك علاقة طردية ما بين الفساد ودرجة احتكار القرار، وعلاقة عكسية ما بين الفساد ودرجة المساءلة، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية [5] :

الفساد = درجة احتكار القرار + حرية التصرف - المساءلة .

---

(1) محمد جمال باروت، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، الطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية، القاهرة، 2004، ص18 .

(2) عماد صلاح، **الفساد والإصلاح**، منشورات أنجاد كتاب العرب، دمشق، 2003، ص 32 .

(3) منقد محمد وأنعام الشهابي، **العوامل المؤثرة في الفساد الإداري**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 20، العدد2، القاهرة، 2000، ص110 .

(4) السيد علي شتا، **الفساد الإداري ومجتمع المستقبل**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية 1999، ص43 .

(5) ميخائيل جونسون، **فساد الإدارة والإبداع في الإصلاح** ، ترجمة :عبد الحكيم أحمد الخزامي، الدار الأكاديمية للعلوم، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص38 .

فالفساد غالبا ما يوجد حيث يكون لمنظمة معينة أو شخص معين سلطة احتكار سلعة أو خدمة معينة، ويكون له حرية التصرف واتخاذ القرار دون الخضوع للمساءلة والرقابة، لأن الفساد جريمة مبنية على التفكير والحساب وليس على العاطفة [1]، حيث يقوم الموظف بتأمين خدمات يمنعها القانون كإفشاء معلومات سرية مهمة أو إعطاء تراخيص غير مبررة [2].

لو تأملنا التعاريف السابقة لوجدنا العامل المشترك بين معظمها هو تحقيق المنفعة أو الكسب الخاص باستخدام المنصب أو الوظيفة العامة، وكأن الفساد حكرا على القطاع العام فقط وهذا غير صحيح فهو موجود حتى في القطاع الخاص، حيث أثبت التجارب والدراسات أن هذا الأخير متورط إلى حد كبير في معظم أشكال الفساد الاقتصادي، حيث يقوم الموظفين بالإخلال بواجبات وظيفتهم، أو القيام بأعمال محرمة عليهم عن قصد بالرغم من علمهم بالتعليمات، أو قبولهم الرشاوى لتحقيق مكاسب خاصة.

وعليه فلعل التعريف المناسب والشامل للفساد الاقتصادي هو : " سوء استخدام الوظيفة أو المنصب لتحقيق غايات شخصية ومنافع خاصة سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام، حيث يخل الموظف بواجبات وظيفته أو يقوم بأعمال محرمة عليه عن قصد رغم علمه بتعليمات عمله".

ذلك أن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب عموما بهذا التعريف يعد أكثر شمولا من استخدامها مقيدة فيما سواه (أي ربطها بالقطاع العام)، حيث يشمل هذا المصطلح كل من الوظيفة العمومية والتي لا تطلق إلا على العاملين في القطاع العام، كما يشمل أيضا الوظيفة في القطاع الخاص، لبعد الأول عن الرقابة وإن وجدت فهي ضعيفة، بخلاف الثاني فهو أكثر تعرضا للمساءلة والرقابة إما من المدير المسئول عنه مباشرة أو من قبل المالك أو مجلس الإدارة وغير ذلك، وبالتالي فهو أقل فسادا من الأول وليس خال منه .

---

(1) أحمد بن محمد العمري، **جريمة غسل الأموال**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000 ، ص273 .

(2) Daniel Kaufmann, **corruption : the facts**, Foreign policy, n° 107, summer 1997, p 113.

المبحث الثاني : أنواع الفساد الاقتصادي

يمكن تصنيف الفساد الاقتصادي إلى عدة أنواع بناء على مجموعة من المعايير كما يلي:

أ .حسب الأطراف المتعاملة فيه [1]

أولا .**الفساد الداخلي** : وهو الذي يرتكبه شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المنظمة التي يعملون بها مثل : قيامهم بسرقة أو اختلاس المال أو تدليس أو تزوير وثائق .

ثانيا .**الفساد الخارجي** : وهو النوع الأكثر شيوعا وانتشارا، بحيث يتم من خلال اشتراك أكثر من جهة من داخل وخارج المنظمة، وذلك بالتفاعل بين جانبي العرض والطلب.

ب .حسب درجة تغلغل الفساد في المجتمع

أولا .**الفساد الصغير(العادي)** : وهو الذي ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا وذلك من خلال الرشاوى الصغيرة والمنتشرة بين الموظفين الصغار والمسئولين الحكوميين من ذوي الرواتب المحدودة بهدف زيادة دخولهم [2].

ثانيا .**الفساد الكبير(الشامل)** : وهو الفساد الذي ينتشر في المستويات الوظيفية العليا، وذلك من خلال قيام القادة السياسيين وكبار المسئولين بتخصيص الأصول العامة للاستخدام الخاص، والدخول في رشاوى الصفقات والعقود التي تتضمن مبالغ مالية كبيرة [3].

ويتضمن هذا النوع من الفساد شبكة معقدة من العلاقات والمصالح والإجراءات التي يصعب اكتشافها ومن أمثلة هذا الفساد المكافآت التي يتقاضاها الموظفين السامون والمسئولون الكبار في الدولة، واستراد السلع بدون دفع الرسوم...إلخ [4]، ويزداد الفساد الشامل عندما تنهار رقابة الحكومة المركزية، مثل عندما تنهار الدولة في مواجهة الأزمات وتحل محلها الجريمة المنظمة كما هو الحال عند انهيار الإتحاد السوفياتي سابقا [5].

---

(1) صبحي منصور، **مكافحة أعمال الرشوة والفساد**، ملتقى" :مكافحة أعمال الرشوة"، المنعقد في الرباط، مايو 2008 ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، 2009، ص ص220 -223 .

(2) عطا الله خليل، **مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي**، ندوة " :المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس من 14-18 مايو 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص25 .

(3) Hanns Seidel, **Le monstre appelle le corruption**, http://www.grandslacs.net/doc/3868.pdf, 15/01/2015,h: 10.05.

(4) محمد الصيرفي، **الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري**، الطبعة الأولى، مؤسسة حوس للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص32 .

(5) نواف سالم كنعان، **الفساد الإداري والمالي أسبابه آثاره وسائل مكافحته**، مجلة الشريعة والقانون، العدد 33، 2008، ص 84 .

ج .حسب درجة التنظيم [1]

أولا .**الفساد المنظم** : وهو ذلك النوع من الفساد الذي ينتشر في المنظمات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة و محددة تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء المعاملة، حيث يضمن الطرف العارض للفساد إنهاء المعاملة وعدم توقفها، وفي هذه الحالة فإن الفساد يأخذ شكل الظاهرة التي يعاني منها المجتمع بكامل طبقاته ومختلف قطاعاته وهذا النوع من الفساد يؤثر على المؤسسات و سلوك الأفراد على كافة المستويات وكافة النظم الاقتصادية، السياسية والاجتماعية؛ وهو فساد يصعب تجنبه ويميل لأن يكون احتكاريا.

ثانيا .**الفساد العشوائي** : وهو أكثر خطورة من سابقه، حيث تتعدد خطوات دفع الرشوة بدون تنسيق مسبق، ولا يمكن خلال أي من الخطوات ضمان إنهاء المعاملة فيها وعدم إبقائها، وهذا ما يعرقل سير الأعمال.

د .حسب نوع القطاع الذي ينتشر فيه [2]

أولا .**فساد في القطاع العام** : إن الشكوى كانت وما زالت من الفساد الذي يعم مؤسسات الدولة، حتى أن من هم في السلطة أنفسهم يشكون من هذا الفساد في خطبهم وتصريحاتهم ونسمع ادعاءاتهم للإصلاح ومحاربته، إذ يعتبر القطاع العام مرتعا خصبا للانحرافات الإدارية والسرقات المالية وذلك لضعف أو غياب آليات الرقابة والمساءلة.

ثانيا .**فساد في القطاع الخاص :** أثبتت التجارب والدراسات أن الفساد لا يقتصر فقط على القطاع العام بل ينتشر ويستفحل حتى في القطاع الخاص، حيث أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، حيث تتعامل هذه الشركات مع جيشا كبيرا من كبار الموظفين في مختلف دول العالم تدفع لهم مرتبات كبيرة مقابل الخدمات التي يقدمونها لها.

ه .حسب نطاقه الجغرافي :

---

(1) Robert klitgard and others, **corrupt cities**, a practical guide to cure and prevention, ICS press, California, 2000, p 08.

(2) محمد خالد المهايني، **آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري**، الملتقى العربي الثالث ":آلية حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري"، المنعقد في الرباط، المملكة المغربية، مايو 2008 ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009 ، ص، ص 27 ،28 .

أولا .**فساد محلي :** وهو ما يعبر عن الفساد داخل البلد الواحد، ولا يخرج عن كونه فساد لموظفين أو رجال أعمال أو سياسيين محليين ممن لا يرتبطون بمخالفات وجرائم مع شركات أجنبية خارج الدولة.

ثانيا .**فساد دولي** : قد تأخذ ظاهرة الفساد أبعادا واسعة، تصل إلى نطاق عالمي وذلك ضمن الاقتصاد الحر، وتصل الأمور إلى أن تترابط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة بمنافع ذاتية متبادلة، وتعتبر الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة حسب منظمة الشفافية الدولية.

و .من حيث المستوى :

أولا .**فساد القمة** : يعد فساد القمة من أكثر أنماط الفساد شيوعا في الدول النامية (وهو الفساد الخاص بالرئيس أو المدير أو المسئول الأول) ، بحيث يقومون باستغلال الخيرات و الأموال العامة دون رقيب أو حسيب مستغلين بذلك سلطتهم وسيادتهم [1].

ثانيا .**الفساد المؤسسي :** إذا فسدت القمة على النحو السابق فلابد وأن تفسد القاعدة والأتباع، حيث يؤدي فساد الحكم إلى إفساد النظام بمؤسساته المختلفة كفساد البرلمان وفساد الوزارات والإدارات المختلفة، والهيئة القضائية وأجهزة الأمن، فساد داخل المؤسسة العسكرية، وفساد الأحزاب السياسية [2].

ز .حسب العائد :[3]

أولا .**الفساد المادي** : وهو الذي يهدف للحصول على عوائد مادية ومالية مثل :الرشوة، اختلاس وسرقة الأموال، تزوير الأوراق النقدية، التهريب...إلخ.

ثانيا .**الفساد غير المادي** : يكون في الحالات التي لا يشترط فيها مقابل مادي، مثل : ممارسة الوساطة والمحاباة والمحسوبية بدون مقابل مادي، بالإضافة إلى سوء استخدام السلطة وما شابه ذلك.

---

(1) حنان سالم، **ثقافة الفساد في مصر**، دار المحروسة للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص143 .

(2) علي أنور العسكري، **الرقابة المالية على الأموال العامة في مواجهة الأنشطة غير المشروعة**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2008، ص51 .

(3) أحمد رشيد، **آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، ص 323 .

المبحث الثالث : مظاهر الفساد الاقتصادي

تتعدد مظاهر وصور الفساد الاقتصادي، حيث لا يمكن حصر هذه المظاهر بشكل كامل ودقيق، لكون الفساد يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة، وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو مكسب اجتماعي وقد يكون فردي يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ودون تنسيق مع أفراد أو جهات أخرى، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق.

وعلى العموم يمكن تحديد مجموعة من مظاهر و أشكال الفساد الاقتصادي على النحو التالي:

أ.**الرشوة :** وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة [1]، كما تعرف على أنها اتجار الموظف العام في أعمال وظيفته، إذ أن الوظيفة العامة تفرض أن شاغلها لا ينتظر مكافأة غير الأجر أو الراتب المقرر لها بمقتضى اللوائح والقوانين المنظمة لها، وأن التطلع إلى ما وراء ذلك يمس نزاهة الوظيفة ويسلب الدولة وعمالها الاحترام الواجب، وتؤدي الرشوة إلى التفرقة بين المواطنين.

ب .**التهرب الضريبي :** يقصد به الممارسات التي يقوم بها الخاضعون للضريبة لإخفاء الدخل الخاضع للضريبة مثل عدم تسجيل بعض الإيرادات المتحصل عليها في الإقرار الضريبي المقدم لمصلحة الضرائب أو عدم تقديم الإقرار الضريبي نهائيا إلى المصلحة، أيضا قد يقومون باصطناع قوائم مالية غير حقيقية بمعرفة بعض المحاسبين المعتمدين والذين يجيدون التلاعب في البيانات والمفردات المحاسبية الواجبة التسجيل في الدفاتر، وقد تحدث التهرب الضريبي عن طريق رشوة المسئولين في الجهاز الضريبي.

كما يعرف بأنه : "تلك الممارسات التي يقوم بها المكلفين بالضريبة بهدف تجنب الحدث المنشئ لها" [2]، ويمكن التمييز بين نوعين من التهرب الضريبي، الأول : أن يلجأ المكلفون إلى الثغرات القانونية التي تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة مثل إعطاء

---

(1) محمود حسين الوادي، **تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص115 .

(2) ولهي بوعلام، عجلان العياشي، **التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد8 ، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2008 ، ص148 .

الهبات والتبرعات، والثاني : وهو أن يخالف فيها الخاضعون للضرائب الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشاوى للهروب من الضرائب المستحقة عليهم كالإتلاف العمدي للسجلات أو المستندات الضريبية، اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع لإيهام المصلحة بقلة الأرباح وزيادة الخسائر "[1].

ج .**التهرب الجمركي :** يقصد به إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كليا أو خلافا لأحكام المنبع والتقييد الواردة في القانون [2]، حيث يتفنن المهربين في استخدام طرق ووسائل جد متطورة يصعب على رجال الجمارك ضبطهم أثناء عملية التهريب [3].

وبالنسبة للتشريع الجزائري، فقد عرف التهريب الجمركي في قانون الجمارك في المادة 324 لتطبيق الأحكام القمعية بأنه [4]:

- استراد البضائع أو تصديرها خارج مكاتب الجمارك
- خرق مواد من هذا القانون.
- تفريغ وشحن البضائع غشا
- الإنقاص من البضائع الموضوعة تحت نظام العبور.

د .**غسيل الأموال :** تعد ظاهرة غسيل الأموال من الظواهر الخطيرة، التي تواجه الكثير من دول العالم لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة على الدولة ومكانتها في العالم، وقد ساعد على انتشار هذه الظاهرة سهولة انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة، خاصة في ظل تحرير التجارة الدولية [5]، وليس هناك اتفاق بين الدول حول مفهوم غسيل الأموال، الأمر الذي يزيد من صعوبة محاولات مكافحة هذه الجرائم خاصة على المستوى الدولي، ومن بين التعاريف التي قدمت لهذه الظاهرة ما يلي:

---

(1) نسرين عبد الحميد نبيه، **الاقتصاد الخفي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص264 .

(2) نبيل صقر، **الجمارك والتهريب نصا وتطبيقا**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009 ، ص5 .

(3) نبيل صقر، قمراوي عز الدين، **الجريمة المنظمة، التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص 166

(4) عبيدي الشافعي، **قانون مكافحة التهريب**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008 ، ص3 .

(5) محسن أحمد الخضيري، **غسيل الأموال الظاهرة الأسباب والعلاج**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص58 .

- يقصد بظاهرة غسيل الأموال على أنها :" تلك العملية التي يتم بقتضاها إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والأعضاء البشرية، الاختلاس، تجارة الأسلحة المحظورة، تقاضي الرشاوى، التهريب، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع، من خلال سلسلة من عمليات التحويلات النقدية، بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال، ومن ثم إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة"[1] .
- كما تعرف بأنها : " ضخ الأموال غير النظيفة (كأموال الاتجار بالمخدرات والسرقات الكبرى وسرقة الآثار القديمة...الخ) في أنبوب الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية المشروعة سواء على المستوى الوطني أو عبر الوطني على نحو يكسبها صفة المشروعية في نهاية المطاف، وهكذا تتخلص هذه الأموال من مصدرها الأصلي غير النظيف، لتتجدر بذلك من جديد في وسط اقتصادي طبيعي ومشروع " [2].

ه. **السرقة :** يقصد بها أخذ أموال العامة خفية وممارسات وسلوكيات محرمة ومدانة شرعا وقانونا، وغالبا ما يكون موظفو الحسابات والموازنات وأمناء الخزائن والمدققون و رجال الجباية وتحصيل الرسوم والضرائب وأعضاء لجان الشراء وجرد المخازن و أعمال الصيانة طرفا فيها، وتقع السرقات عادة على الأموال النقدية أو المواد والأشياء العينية العائدة للدولة أو للمؤسسات والهيئات الخاصة، حيث يتم السطو عليها واستغلالها بطريقة غير مشروعة.

ز.**المحسوبية :**أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة...الخ، باستعمال النفوذ دون أن يكونوا مستحقين له[3] .

---

(1) عبد الله عزت بركات، **ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي**، مجلة العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، 2005، ص217 .

(2) عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية وتبييض الأموال**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص22 .

(3) عبدالحكيم مصطفى الشرقاوي ، المرجع نفسه، ص23.

المبحث الرابع : مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي

لن تكون لجهود مكافحة الفساد إمكانية لإحراز نجاح على أرض الواقع، ما لم تعتمد على دراسات تحليلية وتشخيصيه لظواهره المختلفة وآليات مكافحته تستند إلى مفاهيم منضبطة ومحكمة، لتدعيم مصداقية نتائجها واستنتاجاتها، فالقياس هو الذي يمكن من التعرف على نوعية وحجم ظاهرة الفساد وشدّتها ودرجة تغلغلها قطاعيا وهيكليا، ويمكن من التعرف على آثارها وتوابعها وانعكاساتها، ويوفر إمكانية متابعة تطورها ومقارنتها داخليا وخارجيا .فدون القياس النظامي لن يمكن الوصول إلى استنتاجات موثوق فيها حول تشخيص الفساد وتحليل أسبابه وعوامله، وبالتالي لا يمكن تقييم مدى نجاح وفعالية سياسات المكافحة والإصلاح.

المطلب الأول : إشكالية قياس الفساد :

هنالك صعوبات وإشكاليات عديدة تواجه عملية قياس الفساد وتحليل عوامله وتقييم آثاره وأهم هذه الإشكاليات تتعلق بكون الفساد ظاهرة مستترة، يحرص أطرافها في أغلب الحالات على إخفاء معالمها، والإحجام عن الإفصاح عنها، ففي أغلب ممارسات الفساد تحرص الأطراف المستفيدة على الحفاظ عن سرية وقائعه، تجنبا للمساءلة والعقاب، وتحسبا لقيام الأطراف غير المباشرة المتضررة منه باستخدام هذه الوقائع ضدها حتى إنّ الطرف المباشر المتواطئ الذي قد يقع تحت ضغط يضطره إلى الدخول طرفا في معاملة فساد مثل اضطراره إلى دفع رشوة لتسيير معاملته (المشروعة أصلا)، قد يترد في الإفصاح عن واقعة الفساد تجنبا للمتاعب التي قد تلاحقه مستقبلا في التعامل مع الجهة التي تغلغلت فيها ممارسات الفساد . هناك إذن حالة من الكتمان والسرية تحيط بممارسات الفساد لحماية أطرافه من المساءلة والملاحقة القضائية، ومن هنا تنبع صعوبة قياس الظاهرة وانعكاساتها، ومن هذا المنطلق تتطلب بحوث ودراسات الفساد المستندة إلى قواعد منهجية درجة عالية من الإبداع والاجتهاد الإجرائي والمنهجي للتغلب على الصعوبة الكامنة في رصد الفساد وتحليل ممارساته وآثاره [1].

---

(1) أحمد صقر عاشور، **قياس ودراسة الفساد في الدول العربية**، الطبعة الأولى، بحوث ومناقشات المنظمة العربية لمكافحة الفساد" مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس المنهجية"، منشورات المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، 2010، ص ص 43 ،44 .

المطلب الثاني : أنواع مؤشرات قياس الفساد :

تصنف مقاييس الفساد إلى نوعين [1] :

- مقاييس مباشرة (موضوعية)
- مقاييس غير مباشرة (إدراكية)

أ .**المقاييس المباشرة/الموضوعية :** هي مؤشرات تعبر عما تم اكتشافه فعلا من الفساد، وليس ما حدث فعلا، وهي لا تعتمد على انطباعات الأشخاص ولا على التقدير الذاتي، بل تعتمد على دراسات، وتقارير، ونتائج عمل المؤسسات والأجهزة ذات الارتباط بالفساد، بالإضافة إلى إحصاءات عمل أجهزة الرقابة أو المساءلة عن قضايا الفساد .وتتوقف إمكانية القياس المباشر والموضوعي على إمكانية توافر البيانات والإحصاءات عن مقومات وممارسات الفساد بمختلف أنواعه وفي مختلف القطاعات.

ومن بين هذه المقاييس ما يلي : قيمة المدفوعات المقترنة بقضايا الفساد، ومؤشرات أجهزة النيابة/الادعاء العام بشأنها، ومعدلات الإدانة القضائية، ومضامين الأحكام القضائية، ومعدلات ومؤشرات تنفيذ الأحكام الخاصة بالفساد، بالإضافة إلى مصادرة ثروات غير مشروعة مرتبطة بالفساد، كذلك مؤشرات عمل البرلمان فيما يتعلق بالتعديلات التشريعية ذات الارتباط بمكافحة الفساد كالاستجوابات والأسئلة التي يطرحها أعضاءه حول قضايا الفساد ومكافحته، كما يمكن استخلاص مؤشرات موضوعية ذات دلالة من تقارير وسجلات عمل أجهزة الرقابة والمحاسبة والتفتيش الإداري، وأجهزة الفساد ذاتها إن وجدت، ومن الوثائق المتعلقة بالموازنة العامة وبالحساب الختامي، وبالمشتريات والمشروعات الحكومية.

ب.المقاييس غير المباشرة/الإدراكية : تمثل المقاييس غير المباشرة محاولات لرصد الانطباعات عن الفساد، أو عن تردي أوضاع الحوكمة، من خلال مقاييس للرأي، يهتم بها خبراء لتقييم درجة وحدة الفساد وأنماطه، أغلبها على المستوى الكلي، تصدرها مؤسسات دولية مثل منظمة الشفافية الدولية، البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وكذلك مؤسسة غالوب لقياس الرأي العام، وأغلب المراكز والمؤسسات الإقليمية والوطنية المعنية

---

(1) أحمد صقر عاشور، المرجع السابق، ص ص47 - 48 .

بالفساد والشفافية تنتمي إلى هذه النوعية التي تقيس انطباعات عينة من الأفراد الذين يمثلون إما الجمهور العام، أو شرائح من المتعاملين مع قطاع الدولة ككل أو مع قطاعات أو مؤسسات بعينها، ولهذا هناك مآخذ وجوانب قصور عديدة في هذه المقاييس وحتى بالنسبة إلى تلك التي تمت بواسطة مؤسسات دولية، مما يصعب معه الاعتماد على بعضها في التشخيص وتوجيه جهود المكافحة، ناهيك عن المقارنة بين أنماط وأنواع الفساد السائد[1].

من أهم هذه **المؤشرات** ما يلي:

- مؤشر مدركات الفساد، الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية.
- مؤشر دفع الرشوة، أيضا تصدره منظمة الشفافية الدولية.
- مؤشر الحاكمية أو الحكم الجيد، الذي يصدره البنك الدولي.

المطلب الثالث : بعض المؤشرات الدولية لقياس الفساد :

تقوم العديد من المؤسسات والهيئات الدولية ومراكز الأبحاث بالجامعات الدولية بقياس ونشر عدد من الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالفساد وأساليب مكافحته في دول العالم، تختلف طبيعة تلك المؤشرات حسب تعريف الجهة الدارسة وأسلوب جمع البيانات التي تنتهجها وينعكس هذا على مدى مصداقية تلك المؤشرات في التدليل على حجم ونوعية الفساد في دول العالم المختلفة، وبالرغم من هذا التنوع والتباين هناك بعض المؤشرات اكتسبت سمعة طيبة ومصداقية عالية لتميزها في منهجية البحث وفي أساليب جمع البيانات المستخدمة في حساب المؤشرات، وتستخدم العديد من الدول مؤشرات تلك الجهات والهيئات كدليل استرشادي عند وضعها لسياسات مكافحة وعلاج الفساد بأنواعه المختلفة.

ومن أكثر المؤشرات تميزا تلك الخاصة بـ "منظمة الشفافية الدولية Transparency International Organization، والتي تأسست عام 1993 كإحدى المنظمات غير الحكومية التي اكتسبت شهرة كبيرة في مجال استطلاعات الفساد، وتضم فروع في أكثر من تسعين دولة، وأمانتها العامة في " برلين "عاصمة ألمانيا ومن أهم المؤشرات التي تصدر عن هذه المنظمة الدولية ثلاث مؤشرات هي [2]:

---

(1) أحمد صقر عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ص47 - 48 .

(2) عمرو عبد الله، **مؤشرات الإدارة الرشيدة :مكافحة الفساد والتمثيل والمساءلة**، الملتقى العربي الثاني " الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي" ، المنعقد في القاهرة، مايو 2008 ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 24.

- مؤشر مدركات الفساد CPI Corruption Perceptions Index

- التقرير العالمي الشامل عن الفساد GCR Global Corruption Report

- مؤشر دفع الرشوة CPI Corruption Perceptions Index

أ .**مؤشر مدركات الفساد CPI Corruption Perceptions Index :**

يعتبر هذا المقياس الأكثر شهرة واستخداما على المستوى الدولي تصدره منظمة الشفافية الدولية، يقوم هذا المؤشر بترتيب الدول طبقا لدرجة إدراك المسئولين في الدولة والسياسيين لوجود الفساد، به عشرة (10) درجات(من الدرجة 0 إلى الدرجة 10) وتتصاعد الدرجات حسب درجة الفساد، وتعد الدرجة الصفر (0) هي أسوء حالة والدرجة عشرة (10) أحسنها على الإطلاق [1]، وحاليا أصبح يحتوي على100 درجة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات الصلة بالفساد يتم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة حسنة السمعة تعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين في جميع أنحاء العالم، كما يعتمد على نتائج دراسات لمصادر موثوق فيها ومتنوعة في أساليب أطر جمع العينات والمنهجيات ممّا يعزز فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة لأخرى، ويركز هذا المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه" بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل الحصول على منفعة شخصية"، مثل على سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة، ويجدر الذكر أن هذا المؤشر لا يفرق بين مختلف أنواع الفساد.

ب .**التقرير العالمي الشامل عن الفساد GCR Global Corruption Report :**

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصداره مند عام 2001، وهو يركز في كل عام على قطاع حيوي مهم من قطاعات الدولة، حيث يتم إعداده من طرف خبراء ونشطاء في مكافحة ظاهرة الفساد في مختلف القطاعات، وذلك من أجل إحداث الإصلاحات اللازمة للحد من الفساد .[2]

---

(1) بشير مصيطفى، **الفساد الاقتصادي وآثاره المدمرة**، مجلة العربي، العدد 265 ، لبنان، 2005 ، ص22 .

(2) محمد خالد المهايني، المرجع السابق، ص131 .

ففي عام 2001 ركز هذا التقرير على دراسة الوضع الكائن للفساد بصفة عامة، أما في عام 2003 ركز على الفساد في وسائل الحصول على المعلومات والتعامل معها Access) to Information، ثم تناول في عام 2004 الفساد السياسي(Corruption Political) ، وفي عام 2005 تناول كافة جوانب الفساد في قطاع الإنشاءات والمقاولات وإعادة البناء والإعمار (Corruption in Construction and Post conflict Reconstruction)، وفي عام 2006 اهتم التقرير بالفساد في قطاع الرعاية الصحية (Corruption and Health)[1]، أما في عام 2007 فقد ركز على رصد الفساد في النظام القضائي (Corruption Judicial Systems)، حيث جاء في هذا التقرير أن الفساد يؤدي إلى تقويض النظام القضائي في العالم ويحرم المواطنين من حقهم في محاكمة عادلة ونزيهة، وفي عام 2008 ركز التقرير على الفساد في قطاع المياه.

ج .مؤشر دفع الرشوةCPI Corruption Perceptions Index : يمثل مؤشر دفع الرشوة مقياسا مكملا لمؤشر مدركات الفساد، من خلال مراقبة الشركات الأجنبية الكبرى التي تقوم بتقديم الرشاوى للحصول على حصص كبيرة في السوق، حيث يبلغ عدد البلدان التي تأتي منها الشركات الأجنبية التي تدفع الرشاوى 22 بلدا، فوفقا لهذا المؤشر تتمثل الرشاوى المدفوعة في البلدان المستقبلة للشركات والاستثمارات الأجنبية في ما يلي :[2] الرشاوى المدفوعة لكبار السياسيين أو لأحزاب سياسية، والرشاوى المدفوعة لصغار الموظفين في الدولة لتسريع الخدمات والإجراءات، واستخدام العلاقات الشخصية أو العائلية للحصول على تعاقدات حكومية، وتعتمد منظمة الشفافية الدولية على مؤسسة غالوب الدولية Gallup Association Internationalفي إجراء وتصميم وتطبيق مسح لدافعي الرشوة [3]، ونظرا لمحدودية البلدان المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المتضمنة في مسح مؤشر دافعي الرشوة، فإن قيمته محدودة، إلاّ من حيث التعرف إلى ممارسات الشركات في الدول

---

(1) منظمة الشفافية الدولية، **الفساد والصحة**، للمزيد ارجع إلى الموقع:

http://www.transparency.org/pulication/gcr/downlood_gcr/2011225/15.204 : h ,

(2) أحمد صقر عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ص 62 -63 .

(3) فارس رشيد البياتي، **الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية معالجة نظرية وتطبيقية الأنظمة التكاملية**، الطبعة الأولى، دار أيلة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص45.

المصدرة للاستثمارات الأجنبية.

وللإشارة هذا المؤشر لا يتضمن بيانات عن الدول العربية وذلك لمحدودية عدد الدول الداخلة في هذا المؤشر.

و الفارق بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر دافعي الرشوة يكمن في أن مؤشر مدركات الفساد يشير إلى مستويات الفساد الإجمالية السائدة في الدول، فيما يركز مؤشر دافعي الرشوة على مدى ميل الشركات في الدول الكبرى إلى دفع الرشوة في الخارج وبالتالي إلى أداء دور(المورد للفساد)، وعليه يشدد مؤشر دافعي الرشوة على أن ظاهرة الفساد في المعاملات التجارية الدولية تعني طرفين أولهما الطرف الدافع للرشوة، وثانيهما الطرف القابض أو المتلقي للرشوة [1].

خلاصة الفصل :

قدم هذا الفصل تعاريف مختلفة للفساد الاقتصادي من مفهومه وأنواعه ومظاهره، التي اختلفت باختلاف التوجهات الفكرية و مجال تفسير هذه الظاهرة، ويبقى مؤشر قياسه من أهم الجوانب التي ترسم لنا كيف هو الفساد الاقتصادي بأبعاده المختلفة، حيث نجد مثلا في الجزائر في قياس الباحثين لهذه الظاهرة يأتي بحسب الاحصائيات الوطنية الرسمية بالبلاد كمؤشر غير معتمد في تحليل الفساد باعتبارها مقاييس غير موضوعية.

---

(1) منظمة الشفافية الدولية، **مؤشرات مدركات الفساد**، ص 11 ، للمزيد ارجع للموقع:

www.transaprency.org, 15/9/2014, h : 10.00.

الفصل الرابع : الجوانب المرتبطة بتفسير ظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول : البعد السياسي والاقتصادي لتفسير الظاهرة

المبحث الثاني : البعد الاجتماعي والثقافي لتفسير الظاهرة

المبحث الثالث : الفساد الاقتصادي في المؤسسة الوطنية للبترول والغاز ـسوناطراك-

تمهيد :

سنتطرق في هذا الفصل إلى ظاهرة الفساد الاقتصادي والجوانب المفسرة لها في الجزائر من خلال تحديد أبعاد هذه الظاهرة من خلال عدة معايير أو مؤشرات. ولأن الفساد الاقتصادي يعتبر أزمة اقتصادية فرضت نفسها كظاهرة اجتماعية وثقافية، سوف نتناول في المبحث الأول المنظومة السياسية وكيف تؤثر على الاقتصاد وبالتالي تفسر لنا جوانب بروز الظاهرة من خلال البعدين السياسي والاقتصادي، و في المبحث الثاني ننتقل إلى المنظومة الاجتماعية والثقافية التي تطغى على المجتمع الجزائري كمؤشرات في تفسير استفحال الفساد فيها، وصولا في المبحث الثالث والأخير إلى إبراز السياسة الاقتصادية المنتهجة في قطاع المحروقات بشكل عام لتشخيص العلاقة بينها وبين ظهور الفضيحة المسماة بسوناطراك 2.

المبحث الأول : البعد السياسي والاقتصادي لتفسير ظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر

المرحلة الأولى : السياسة الاقتصادية ما بعد الاستقلال

وقع اختيار الجزائر على استراتيجية الصناعات الأساسية للنمو الاقتصادي منذ نهاية الستينات وخاصة في عشرية السبعينات، و إلى اعتماد نموذج للتنمية الاقتصادية قائم على الصناعة الثقيلة أو ما يعرف بالصناعة المصنعة لقاعدة أساسية للنمو، باعتبار أن اقتصاد الجزائر (والدول المتخلفة التي نالت استقلالها) ورثت هيكلا اقتصاديا يتسم بعدم الترابط بين قطاعاته، فالقطاع المتطور فيه مرتبط وملحق بالقطاعات الاقتصادية الكولونيالية (الفرنسية) ومعتمد كليا على الخارج، سواء من حيث سوق تصريف المنتجات أو من حيث المدخلات الضرورية لمواصلة نشاطه، أما غالبية السكان فهم يعيشون على القطاع الزراعي التقليدي المتخلف[1] ، وفي المجال السياسي، تم إنشاء نظام "أحادي" بزعامة الحزب الواحد باستخدام "الاشتراكية الثورية" كأفكار للتعبئة الشعبية، في حين كان أول رئيس بعد الاستقلال أحمد بن بلة (1962-1965) [2].

قامت الدولة بعد الاستقلال بتنفيذ سياسة اقتصادية شاملة، تمثلت أبرز جوانبها في : الاقتصاد الموجه كنمط للتسيير، حيث تقود الدولة الاقتصاد، وتوجهه عبر سياسة التخطيط المركزي، التي امتدت في الفترة (1967 – 1988) [3]. إلى جانب التخطيط، طبقت الدولة، ابتداء من العام 1967 سياسة التصنيع والاستراتيجية الصناعية المسمَاة بـ "صناعات التصنيع"[4]، التي استندت إلى نموذج نظري يستلهم من أعمال الاقتصادي الفرنسي ج.د.دي برنيس، وذلك انطلاقا من فكرة أساسية مفادها أن "كل محاولة جديدة للتخلص من وضعية التخلف والاستعمار الجديد لابد أن تعتمد على إستراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة، ويكمن

---

(1) عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم اقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 64.

(2) John P. Entelis, **Sonatrach : The Political Economic of Algerian State Institution**, middle East journal,vol 53 .No.1. (Winter 1999), p10 . http://www.Jstor.org.

(3) محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر – الأسباب والآثار والإصلاح-** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011،ص ص، 150 -151.

(4)John P. Entelis, opcit ,p11

الشرط الأساسي لبلوغ ذلك في قدرة المجتمع على تبني مشروع تصنيعي مخطط وطويل المدى، يتضمن إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية جوهرية، وتشكل الصناعات المصنعة"[1].

تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال في سنة 1962 باعتماده على **القطاع الزراعي** بشكل كبير، بالإضافة إلى وجود قاعدة **صناعية** محدودة، وقد مر المستقبل الاقتصادي للجزائر المستقلة عبر ثلاث برامج سياسية رئيسية :

1.برنامج طرابلس 1962 : ويتلخص محتواه من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية في النقاط التالية [2]:

أ. **التخطيط:** لقد كانت **استراتيجية التخطيط المركزي** تستند في تمويلها على إيرادات صادرات قطاع المنتوجات الهيدروكربونية المؤمم، وفي إطار **التخطيط الشامل**، تقوم كل مؤسسة عامة بوضع خطتها السنوية، وكانت جميع المشتريات من لوازم الإنتاج وتوزيع المنتجات تخضع لموافقة السلطات المركزية، وحددت الأجور وفقا لجدول وطني، كما خضعت الأسعار للمراقبة[3].

ب. **الثورة الزراعية** : حيث لم يعلن مرسوم نوفمبر 1971 إلا على تأكيد ما جاء به في برنامج طرابلس .

ج.**البنية القاعدية** : التي يجب أن تتحسن لكي تصبح عاملا لكسر العزلة.

د.**التأميم**

ذ.خلق قاعدة صناعة ثقيلة عمومية، خصوصا صناعات الحديد والبترول.

2.**ميثاق الجزائر 1964** : فكان الوثبة الأولى التي افترضت إستراتيجية شاملة ومحددة للتنمية الاجتماعية– الاقتصادية[4]، وقد جاء هذا الميثاق لكي يدعم الثورة الزراعية في المقام

(1) محمد حليم ليمام، المرجع السابق، ص ص، 151- 152.
(2) عيسى مقليد، المرجع السابق، ص 64.
(3) قارة ملاك ، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر- مع عرض ومقارنة تجارب : المكسيك، تونس، والسنغال**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، فرع الاقتصاد المالي، جامعة منتوري قسمنطينة، 2009-2010، ص 112.
(4) المرجع نفسه، ص 64.

الأول و القطاع الصناعي في المقام الثاني، و اعتمد الميثاق على الصناعات الخفيفة، بينما أدرجت الصناعات الثقيلة في المقام الثاني، وقد تم التخلي عن هذه الاستراتيجية فيما بعد لصالح استراتيجية الصناعات الثقيلة التي أصبحت لها الأولوية.

3.**الميثاق الوطني (1976)** : قد خصص معظمه لشرح الخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية التي ترتكز على ثلاث أسس يشار إليها على أنها ثلاث ثورات :

1- الثورة الثقافية : وتهدف إلى التوسع في التعليم و التطور التكنولوجي و التعريب
2- الثورة الزراعية : وتهدف إلى إقامة إصلاحات جذرية في الميدان الزراعي
3- الثورة الصناعية : وتهدف إلى مد الجزائر بصناعة ثقيلة تستخدم تكنولوجيا متقدمة وتحول علاقات الإنتاج[1] .

ومن الناحية الاقتصادية فلم يكن نظام الاقتصاد الموجه ناجحا بما فيه الكفاية، و النتيجة كانت عدم صمود الاقتصاد الجزائري أمام الصدمة البترولية العكسية سنة 1986، وأداء سيئ، فدفعت أزمة المديونية الجزائر إلى طلب مساعدة المؤسسات المالية الدولية، التي وفرت الدعم المالي الخارجي للجزائر لكن تحت مجموعة شروط، أبرزها إعادة هيكلة الاقتصاد و فقا للنهج الليبرالي، فكانت سياسة تحرير النظام المالي، و تخفيض العملة، وخوصصة المؤسسات العامة، وتحرير التجارة الخارجية المطالب الرئيسية للمؤسسات الدولية من أجل تحرير الاقتصاد الجزائري[2]، وبطريقة أو بأخرى، وبعد الاستقلال، فالاقتصاد المسير مركزيا يعتبر أهم مصدر للريع، فالحصول على مناقصة مثلا في ظل هذا النظام لا يخضع للمنافسة باعتبار أن في هذا النظام لا وجود لقانون المنافسة، و إنما الأمر يتطلب وسيط، وبالتالي يصبح الفساد يمثل سعر الحق في الحصول على المناقصة، وبالتالي يصبح الفساد كشكل خاص من أشكال البحث عن الريع في ظل الاقتصاد المركزي[3].

---

(1) عيسى مقليد، المرجع السابق، ص 65.

(2) سيد محمد شكوري، **وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي،- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص 106.

(3) المرجع نفسه، ص 108.

المرحلة الثانية : مرحلة الاعتماد على الريع النفطي في الجزائر

تتصف الجزائر كغيرها من الدول العربية و الدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة، وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات، وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي المورد و الزبون الرئيسي للجزائر، حيث متوسط واردات الجزائر من دول الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (1995- 2005) تقدر بـ 95 %.

و بإلقاء نظرة على الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري نتوصل إلى حقيقة كون الاقتصاد الجزائري اقتصادًا ريعياً نظرا لاعتماده الأساسي على قطاع واحد هو قطاع المحروقات، الذي يمثل ثلث الناتج الداخلي الخام (bip)، و تقريبا ثلثي المداخيل الضريبية للدولة، و 97 % من ايرادات الصادرات، و تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الخامسة عشر عالميا في مجال الاحتياطات النفطية. (1).

نلاحظ من خلال عدم نجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بنهاية الثمانينات، واستنادا إلى مراقبين من ذوي الاطلاع، ارتكز تحالف بين الصناعيين وفاعلين حكوميين وأجريت "عملية تحرير الاقتصاد" على وسائل الفساد والرشوة والتهديد والوعود ومنح الصفقات، وتزايد الفساد السياسي في الثمانينات، مما زاد من التكاليف بالنسبة للطبقات الوسطى التي لم يكن لها من النفوذ السياسي ما لكبار الصناعيين، فانضمت الفئات الساخطة إلى جبهة الإنقاذ الإسلامية.

تبين هذه الحالة مخاطر اعتماد أشكال تحرير السوق المفتقرة للجوهر، فمضمون برنامج التحرير الحقيقي هو الحد من دور الدولة وإتباع سياسة فتح السوق لمن لهم مهارات روح المقاولة، بصرف النظر عما لهم من علاقات شخصية، فخصخصة المؤسسات التابعة للدولة ينبغي ألا يكون صفقة داخلية، وينبغي ألا تعرقل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبيروقراطية المفرطة والمطالبات بالرشوة[2].

---

(1) سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر**-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 370.

(2) ج.شابير.شيما، **الفساد والحكم الرشيد**، ورقة مناقشة رقم -3-، مكتب الدراسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، نيويورك، 1997، ص ص 43-33.

وترجع العديد من الدراسات فشل التنمية الاقتصادية في البلدان البترولية إلى ما يسمى ريع النفط أو انتشار سلوك البحث عن الريع في هذه البلدان، والذي يشجع على توسع الأنشطة المؤثرة غير المنتجة، ويؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد، ففي الجزائر يعتبر الفساد ظاهرة قديمة كانت موجودة حتى قبل اكتشاف الموارد البترولية، حيث بينت الدراسات التاريخية كيف أن الاقتصاد الاستعماري الذي بدأ بمصادرة الأراضي بين الأهالي ومنحها للمعمرين الأوربيين قد أسس على ريع الأراضي، كما أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر هي الأخرى كانت تتميز بانتشار كبير للفساد فيها وهذا ما كانت تتكلم عنه وتدينه الصحف الفرنسية في تلك الفترة[1].

المرحلة الثالثة : مرحلة التبعية الاقتصادية في الجزائر

عرف نظام تمويل المؤسسات إصلاحات عدة في الجزائر بعد عام 1990، منها فتح المجال أمام الاستثمار الخاص الذي جاء بعد قانون النقد و القرض حيث ألغت مبدأ تخصص البنوك، مع إمكانية حصول كل بنك تمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلاّ أن مبدأ استقلالية البنوك وسع من حقلها في اتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار في إطار المحافظة على توازنها المحاسبي و المالي، بعد أن أصبحت شروط عملية إعادة التمويل أمام البنك المركزي صعبة إلى جانب المنافسة الجادة التي تتعرض إليها البنوك الأخرى [2].

وتم انشاء السوق النقدية التي عرفت بذلك تطورا متميزا عام 1990، بالرغم من اتساع الفرق بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف السائد في السوق الموازية، حيث ارتفع سعر الدولار الأمريكي في سوق النقد الأجنبي من ضعف السعر الرسمي في أوائل الثمانينات إلى خمسة أضعاف هذا السعر في عام 1988، ويعتبر عدم فعالية الجهاز الإنتاجي و معاينة انخفاض الإنتاجية في أغلب المؤسسات الاقتصادية خلال الثمانينات، كان من الأسباب التي أدت إلى التوجه نحو إعادة توجيه تنظيم الاقتصاد على أمل إعطاء ديناميكية أفضل للقطاع الانتاجي، من أجل إصلاح الوضع الاقتصاد الوطني و إعادة تنظيمه والتحول نحو نظام سوق وخوصصة المؤسسات العمومية[3].

---

(1) سيد محمد شكوري، المرجع السابق، ص ص، 107-108.

(2) المرجع نفسه، ص 109.

ولمعرفة العلاقة الارتباطية بين تبعية الجزائر ونمو الفساد، يمكن الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، بين مؤشر إدراك الفساد corruption perception index الذي تنشره سنويا المنظمة غير الحكومية لمكافحة الفساد (الشفافية الدولية)، أن تنقيط الجزائر انخفض من 3,2 إلى 2,8 من 10، ومن المرتبة 92 سنة 2008 إلى المرتبة 111 سنة 2009[2]، ويرى محللي مخاطر الفساد والخبراء في مناخ الأعمال أن نقطة أقل من 3 إلى 10 تعني مستوى جد مرتفع للفساد في مؤسسات الدولة.

وقد اعتبر ممثل شفافية دولية أن الفساد في الجزائر بلغ مستوى خطيرا، و أن الجزائر أصبحت من بين أكبر البلدان فسادا في العالم، و أن تراجع الجزائر بـ 20 مرتبة إلى الخلف ليس بالأمر المفاجئ، لأن ممارسات الفساد في الجزائر على كل المستويات عرفت انفجارا كبيرا، حيث انتشرت الرشوة في مختلف دواليب الدولة والمؤسسات، وازدادت الخروقات المسجلة في الصفقات العمومية خلال السنوات الأخيرة، نتيجة إقدام بعض المسؤولين على منح صفقات عمومية بالتراضي، على غرار الفساد الذي مس شركة سوناطراك، والطريق الوطني شرق-غرب، بالإضافة إلى الفضائح المالية وعلى رأسها فضيحة بنك الخليفة...

و أرجع ممثل منظمة (شفافية دولية) في الجزائر، أسباب تنامي ظاهرة الفساد إلى ما أسماه "غياب إرادة سياسية وافتقاد الجزائر إلى إجراءات ردعية تحول دون تفاقم وانتشار ظاهرة الرشوة هناك"، وضرب المتحدث مثلا بالقانون الحكومي للوقاية من الفساد 'قانون 20 فيراير 2006' الذي مضى عام على ترسيمه بموجب مرسوم رئاسي لكن أهم دعاماته المتمثلة في الهيأة الحكومية لمحاربة الفساد لم تر النور، كما أن تجميد المادة السابقة من القانون التي تنص على عقوبات في حق المنتخبين و النواب و كبار المسؤولين إذا ما تأخروا أو رفضوا التصريح بممتلكاتهم قد غير جوهر المشروع و أفرغه من محتواه.

---

(1) سيد محمد شكوري، المرجع السابق، ص ص، 107-108.

(2) المرجع نفسه، ص 103.

المرحلة الرابعة : تكاليف الانفتاح الاقتصادي في الجزائر

شرعت الدولة في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية عقب تراجع أسعار النفط في منتصف الثمانينات، كي تنتقل من نمط توجيه الدولة إلى نمط اقتصاد السوق، وتتخلى عن الملكية والتخطيط، ليقتصر دورها على التنظيم غير المباشر[1]، وكان ذلك مبررا كافيا لإعادة النظر في الخيارات السياسية والاقتصادية، و بدا واضحا أن خيار الاقتصاد ذي التسيير المركزي الموجه قد وصل إلى نهايته، خاصة فيما يتعلق بالظروف الاجتماعية البائسة للبلاد، ثم تلتها شروط صندوق النقد الدولي و وصفاته بسبب تفاقم الديون الخارجية و حاجة الجزائر إلى السيولة النقدية، مما زاد عليها من الضغوط الخارجية من أجل الإسراع بالخوصصة و تحرير الاقتصاد كأهم شرط لتلقي المساعدة المالية لمجابهة احتياجاتها المستعجلة [2].

وسعيا منها إلى استرجاع التوازنات الكبرى تم تحرير الاقتصاد تدريجيا، في إطار البرنامج الأول الممتد بين عامي 1989 و 1991، وجرى من خلال تلك تحرير قطاعي التجارة الخارجية والصرف، وفي إطار البرنامج الثاني الموسع الخاص بالتعديل الهيكلي الممتد بين عامي 1995 و 1998، بدأ تطبيق إصلاحات شاملة، قصد مواصلة تحرير التجارة، وخصخصة المؤسسات العمومية [3].

و نجم عن تنفيذ تلك البرامج تكاليف باهظة، وآثار سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وما يهم في هذا المجال هو علاقة البرامج الإصلاحية بنمو الفساد الاقتصادي، بداية، كان تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في ظل الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة، وكذا في ظل الظروف الاجتماعية المتدهورة، ومن ثم فقد انعدمت الشفافية والمساءلة وحكم القانون، فساهمت أجواء الفوضى في تطور أشكال الفساد، وساعدت المؤسسات الحكومية المترهلة، خاصة القضائية والإدارية، على تغذية الفساد وتكريسه في المؤسسات العمومية،

---

(1) John P. Entelis, opcit ,p16

(2) علي بقشيش، **إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية**، أطروحة دكتوراه تخصص تنظيم إداري و سياسي، 2012-2013، ص196.

(3) قارة ملاك، المرجع السابق، ص 112.

وهو ما زاد في تفشي ظاهرة الوساطة، لذا، لا يتردد الكثير من الملاحظين في وصف برامج التعديل الهيكلي بالوجه الخفي للفساد، فقد تنامت ظاهرة المضاربة بشكل غير محدود، وسط حماية حكومية تلقاها المضاربون، وسيطروا على التجارة الداخلية والخارجية، وعلى قطاع المال، في ظل تواطؤ المراكز السياسية وأجهزة المراقبة، ولقد أتاحت برامج التحرير الاقتصادي الفرص لفساد النخبة الحاكمة المرتبطة بدوائر المال، ولعل هذا ما كلف البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، باعتبار أن تنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي لم يكن بصدد إخراج الاقتصاد الوطني من الركود، الذي ظل يعانيه، بل إن غياب البديل السياسي للنظام الأحادي المتسلط "سمح له بتغيير سياسته من النقيض إلى النقيض، بل بتغيير عقائده وبرامجه من برامج اشتراكية إلى برامج ليبرالية انفتاحية من دون أن يشعر النظام بالحاجة إلى تبديل الحكومة أو الأشخاص، ومن دون أن يشعر لحظة واحدة أن من واجبه تقديم أي تفسير لأسباب هذا التغيير الكامل إلى الرأي العام"[1].

المرحلة الخامسة : الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة ما بين (2000-2012)

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة مفارقات عجيبة عقب ظهور مظاهر خطيرة للفساد، تجلت في تورط مسئوليين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات، خاصة مع الأموال الضخمة التي تضخ لتمويل الاقتصاد الوطني، في إطار كل من برنامج الإنعاش الوطني وبرامج دعم النمو والمخطط الخماسي الأخير 2010 - 2014، الذي خصص له حوالي 286 مليار دولار، وهي مبالغ ضخمة حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للكثير من المشاريع الكبرى الخاصة بالبنية التحتية، وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة، ونهب للمال العام، إضافة إلى عقد العديد من الصفقات المشبوهة،...إلخ)، تكبدت الجزائر من جرائه قرابة 30 مليار دولار بين عامي 2000 و2010 [2].

---

(1) محمد حليم ليمام، مرجع سبق ذكره، ص 160 .

(2) سارة بوسعيود، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص 121.

وجاء التردد وغياب الرؤية الشاملة الواضحة والمنسجمة فيما يتعلق بمجالي كل من إعادة الهيكلة و الخوصصة، و بالأخص طبيعتها و كيفية تطبيقها منذ نهاية برنامج التعديل إلى سنة 2001 كسبب أساس في ظهور برنامج الانعاش الاقتصادي ليتبعه مخطط ثاني يسعى لدعم الانعاش الاقتصادي بحزمة واسعة من الموارد المالية [1].

وتسعى هذه السياسة إلى إعادة تفعيل الطاقات الانتاجية المتوفرة وفق مبدأ التكثيف تارة و التوسع تارة أخرى و يتم ذلك عن طريق تحفيز الاستثمار، الأجور، الاستهلاك وتسهيلات القروض، ويبنى الأساس النظري لبرامج الانعاش الاقتصادي عبر الخلفية الفكرية للمنظور الكلاسيكي الكبرى، إذ تهدف من خلالها إحداث النمو بواسطة الدولة، و استنادا على هذه السياسة تقوم على نوعين من طرق الانعاش الاقتصادي على تهيئة الظروف لتوسيع مجهودات التنمية ومضاعفة فعاليتها، لتعزيز الإطار الهيكلي و التنظيمي للاقتصاد، بإعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي و توسيع الاستثمار الخاص، نحو فتح آفاق الاستثمار المنتج أمام المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و الأجانب، أما على المستوى الخارجي فإن الجزائر ترتبط بإستراتيجية للتعاون مع البنك الدولي في هذا المجال على ثلاث مجالات و هي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط، وتحسين مناخ الأعمال و الاستثمار و مشاركة القطاع الخاص، وتحسين استفادت السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق [2].

ولربط علاقة السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة بتفشي الفساد، كشف تقرير من وزارة المالية لعام 2013 عن تأخر كبير في إنجاز المشاريع الخماسية التي أعلنها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لعهدتيه الرئاسيتين الثانية والثالثة بين 2005 و 2014، والتي رصد لها غلافا ماليا يقدر بـ 386 مليار دولار، حيث عجزت الحكومة عن استهلاك أكثر من 220 مليار دولار، بسبب ضعف قدرة استيعاب الاستثمارات العمومية المبرمجة، بالإضافة إلى محدودية جهاز الإنجاز الداخلي والخارجي لقطاع البناء و الأشغال العمومية[3]، وهذا

---

(1) سايح بوزيد، المرجع السابق، ص 345.

(2) سايح بوزيد، المرجع نفسه، ص 349.

(3) عبد الوهاب بوكروح، **"الحكومة عجزت من تنفيذ المخطط الخماسي الأول والثاني"**، مقال صحفي نشر في جريدة الشروق اليومي، يوم 12 ماي 2013، ص03.

حسب ما أشار إليه الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول. معلقا على التقرير في تصريحاته لجريدة الشروق اليومي، إلى "التناقض الكبير بين الأرقام الرسمية التي تضمنها تقرير وزارة المالية، مشيرا إلى أن الحديث عن ضعف قدرات الإنجاز الخارجية، كلام مردود على وزارة المالية، لأن الأزمة الاقتصادية العالمية وفرت فرصا كبيرة للجزائر في الفترة المذكورة للاستفادة من فائض الإنجاز في السوق الدولية و ليس العكس، و أوضح البروفيسور مبتول، أن الأرقام المعلنة من قبل وزارة المالية تفتقر إلى الدقة العلمية المطلوبة على اعتبار أن نفس المصالح سبق لها الإعلان عن عجز في استهلاك 130 مليار دولار كباق للإنجاز من مشاريع المخطط الخماسي الثاني الذي خصص له غلاف مالي بقيمة 286 مليار دولار.

و كشفت نتائج الإحصاء الاقتصادي الأول الذي أعده الديوان القومي للإحصاء، أن السبب الرئيسي للتأخر الحاصل في البرامج الاقتصادية و الاجتماعية التي أطلقها الرئيس بوتفليقة، خلال الأعوام الـ 10 الأخيرة، يعود بالدرجة الأولى إلى محدودية قدرات الإنجاز الوطنية في القطاعات الرئيسية، و منها البنية التحتية الصحية و النقل و الأشغال العمومية و السكن و العمران، حيث لا تتوفر الجزائر بحسب النتائج النهائية للإحصاء الاقتصادي الأول الذي قام بمسح 1541 بلدية، سوى على 9117 شركة بناء تتوفر على مقر ثابت لمزاولة نشاطاتها أغلبها تتوفر على مستوى تأهيل تحت الدرجة الرابعة، بسبب أن 68,7 % من مؤسسات الإنجاز في الجزائر تأسست خلال العشرية الأخيرة مقابل 21.3 % تأسست عقب التسعينات و 6.3 % فقط في عقد الثمانينات و 3.8 % فقط قبل الثمانينات[1].

---

(1) سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 345.

المبحث الثاني : البعد الاجتماعي والثقافي لتفسير ظاهرة الفساد الاقتصادي

تبدو الأزمة الجزائرية مركبة، يتقاسم الجميع المسؤولية فيها، فقد ساهمت الخيارات السياسية والاقتصادية في تشكلها، وأدت العوامل الاجتماعية والقيمية دورا مهما في تغذيتها، و هذا ما يمكن التحقق منه من خلال استعراض بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية [1] :

1- مشكلة العدالة التوزيعية .
2- انتشار الإغتراب السياسي .
3- الثقافة السياسية السائدة .
4- اختلال سلم القيم السائدة .

1-مشكلة العدالة التوزيعية :لعل من أبرز آثار الأزمة الاقتصادية اجتماعية بالدرجة الأولى، فقد برزت البطالة بشكل مخيف، وارتفعت الأسعار، وتدهورت القدرة الشرائية، وظهر تفاوت طبقي، رافقه ظهور الفقر وانهيار الخدمات الاجتماعية، ظروف تطورت معها ممارسات الرشوة ومختلف أشكال النهب، فهي أزمة اجتماعية حادة، يعبر عنها تفاقم مشكلة العدالة التوزيعية، التي تظهرها المؤشرات الآتية[2] :

أ. **ارتفاع درجة التفاوت في توزيع المداخيل ومعدل الاستهلاك بين المواطنين** :

نلاحظ من خلال تحليل الاحصائيات الخاصة بتطور مستوى استهلاك الفرد الجزائري خلال الفترة (1990-1999) المستمد من "المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي"، أن الاستهلاك الشخصي للعائلات في زيادة من سنة لأخرى، كما أن تطورات عدد السكان في نصف السنة في تزايد مستمر ليستقر في السنوات الأخيرة أي من 1997 إلى 1999 في حوالي 28 مليون نسمة، ومن خلال هذه التطورات نستنتج أن متوسط الاستهلاك الحقيقي للفرد الجزائري خلال هذه الفترة قد عرف تدهورا ملحوظا من سنة لأخرى، حيث تراجع من حوالي 12.700 دينار جزائري إلى حوالي 11.570 دينار جزائري في سنة 1997، ويعود ذلك إلى ارتفاع الأسعار وثبات الأجور و كذا تسريح العمال، وهذا ما أدى إلى تدهور القدرة

---

(1) نقلا عن محمد حليم ليمام، مرجع سبق ذكره، ص 160.

(2) حاجية عبد العالي، "**الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه فرع قانون إداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 457.

الشرائية للفرد الجزائري [1].

وتشير بعض التقارير و الدراسات مثل الدراسة التقييمية التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (سينياب) أن هناك بعض الآثار والانعكاسات نتجت عن الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية الكبرى على الأسر الجزائرية، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج نذكر منها ما يلي : " أن حوالي 85 % من الأسر الجزائرية عاجزة عن اقتناء المواد الأساسية، كما يوجد حوالي 67 % من أرباب الأسر يلجئون إلى الاستدانة و حوالي 89 % منهم يصعب عليهم استرجاع الديون إلى أصحابها، وبالإضافة إلى ذلك فقد دفع غلاء الأسعار أغلب الأسر إلى تخفيض استهلاكها من اللحم فتراجع استهلاكه إلى 34 % والجبن إلى 22% والحلويات إلى 37 %، وفي مقابل ذلك ازداد الميل الحدي إلى استهلاك العجائن كالأرز والحبوب، حيث ارتفعت نسبة استهلاك هذه المواد إلى 16 %، وتشير بعض الدراسات أن حوالي 41 % من أسعار المواد الغذائية قد تضاعفت قيمتها بحوالي 8 مرات في الفترة ما بين (1990-1997)[2].

و نتج عن سياسة التعديل الهيكلي الموقع عليه في عام 1995 وبرامج تطهير المؤسسات الإنتاجية اختفاء أكثر من 400 ألف منصب شغل خلال الأربع سنوات الماضية، وتراجع كبير للقدرة الشرائية، إلى جانب تكريس التفاوت الاجتماعي الذي بات يهدد الطبقة الوسطى بالزوال، إن ظاهرة البطالة تمس حاليا 33 % من اليد العاملة النشطة، أي أن حوالي 3 ملايين يوجدون في وضعية بطالة دائمة من مجموع 8 ملايين من اليد العاملة النشطة، و إن كان هذا العدد مضاعفا بالنظر إلى حقائق المجتمع الجزائري وهذا ما أشارت إليه أرقام الوكالة الوطنية للإحصاء التي استندت إلى الإحصاء العام للسكان لعام 1998، حيث حددت الفئة النشيطة من السكان بـ 8.167.624 والعاطلة بـ 4.573.870 أي أن نسبة البطالة قدرت بـ 33 %، ومن ثمة فإن تفاقم ظاهرة البطالة قد كرست ظاهرة التفاوت الاجتماعي حسبما أكده تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (بنود) لعام 1999، إذ كشف

---

(1) طاهر بوشلوش، "**التحولات الاجتماعية والاقتصادية و آثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999)**"، أطروحة دكتوراة دولة في علم الاجتماع، كلية علوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006، ،ص ص، 262- 264.

(2) المرجع نفسه، ص 265.

التقرير أن حوالي 20 % من أغنى الفئات في المجتمع الجزائري يستحوذون على قرابة 50 % من المداخيل، فيما لا يتحصل 20 % من الفئات الفقيرة إلا على 7 % من المداخيل والباقي موزع على الفئات المتوسطة، وقد حددت قيمة الناتج المحلي الخام بـ 20 %، فالفئات الأغنى من المجتمع الجزائري تستحوذ على 12.839 دولار للفرد الواحد، بينما لا تستحوذ 20 % من أفقر الفئات إلا على 1.922 دولار للفرد الواحد، واستنادا إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (بنود) لعام 1999، فإن المجتمع الجزائري ينقسم إلى ثلاث طبقات : أغنياء – متوسطة – فقراء، وقد رتبت الجزائر حسب نفس التقرير في الرتبة 52 من مجموع 174 دولة في تصنيف الفقر البشري في الدول النامية، والتقرير الصادر في نهاية جويلية 1999 أشار إلى بروز ظاهرة عبر عنها عدد من الخبراء الجزائريين والدوليين باتجاه المجتمع الجزائري نحو تكريس الطبقة الاجتماعية مع اضمحلال الطبقة المتوسطة[1] .

ونجد فئة السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر، لا يتجاوز دخلهم الدولار الواحد يوميا أي 30 دولار شهريا (حوالي 1800 دينار شهريا) فإنهم يقاربون 2 % من السكان، إن مظاهر بروز الفقر أكده المجلس الاقتصادي والاجتماعي حين أشار إلى بروز ظاهرة سوء التغذية التي أصبحت مقلقة، حيث يوجد 1.000.000 طفل في الجزائر يعاني من سوء التغذية، فيما تستهلك عائلة جزائرية واحدة مكونة من 5 أفراد وجبة حريرية يومية تحت المستوى المطلوب، فالجزائري يستهلك حسب تقرير (بنود) حوالي 3020 حريرة يوميا، لكن هناك 30 % يستهلكون أقل من 2500 حريرة يوميا، كما أدت التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري خلال فترة التسعينات إلى توجيه ضربة قوية ضد الطبقة الوسطى، وقد أدى ارتفاع الأسعار والتضخم الذين انبثقا عن سياسة الإصلاحات الاقتصادية إلى انحصار شرائح الطبقة الوسطى والضغط عليها لتهبط اجتماعيا إلى أسفل درجات السلم الاجتماعي، وقد نتج عن هذه التحولات أن ازدهرت فئات اجتماعية وصعدت إلى أعلى ما حققته من كسب وثراء فاحش، ولهذا نرى حدوث تشوه في البنية الطبقية نتيجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الذي أدى أيضا إلى اختلال في الهيكل الاجتماعي ولاسيما بناء القيم[2].

---

(1) سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 470.

(2) طاهر بوشلوش، مرجع سبق ذكره، ص 257.

ب. **زيادة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية بين مختلف مناطق الدولة :**

هناك تباينات كبيرة من حيث استفادة المواطنين من الخدمات الأساسية، لاسيما بعد تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي، وتخلي الدولة عن التكفل المباشر ببعض الخدمات العمومية، وعليه، تبرز الإحصاءات زيادة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والسكن.

(1) الصحة : يتجلى عدم العدالة التوزيعية، في ما يخص الخدمة الصحية، من خلال وجود تباينات كبيرة من حيث توزيع الأطباء العامين، والمتخصصين، إذ نجد أن الفئة الثانية غير كافية على المستوى الوطني (تحديدا في المناطق الداخلية)، بحيث تتركز في المدن الشمالية. كما إن معدل التغطية السكانية من حيث عدد الأطباء مقابل السكان بلغ في العام 2000 مثلا طبيبا واحدا لكل 318 ساكنا في الجزائر العاصمة، في حين نجد طبيبا واحدا لقرابة 2000 ساكن في ولاية أدرار، وهذا ما يثبت وجود اختلالات صارخة بين الشمال والجنوب. وفي ما يخص وجود الهياكل الصحية ومجاورتها للأماكن السكنية، يتضح أن المراكز الصحية متوافرة في المراكز الحضرية فقط، حيث نجد أن المريض في ولايات الجنوب وغيرها من المناطق الداخلية الأخرى، يكون مجبرا على قطع عشرات الكيلومترات للوصول إلى العيادة الصحية[1].

إن الوضعية الصحية في الجزائر بحسب ما تشير التقارير بأن حوالي 47 % فقط من البلديات تعرف أوضاعا صحية مرضية، في حين توجد نحو 168 بلدية تعرف أوضاعا مزرية في مجال الصحة العمومية في مناطق مختلفة من البلاد، و توجد حوالي 53 % في المناطق الهضاب العليا و 36 % في الجنوب، وتقدر نسبة المناطق الشمالية التي توجد فيها ظروف صحية غير ملائمة 11 %، ويتمثل الفقر الصحي أساسا في قلة الهياكل الصحية الأساسية و التأطير الطبي الجواري، وعلى سبيل المثال تشهد بعض البلديات في كل من ولايات بسكرة، أدرار و الجلفة نسبة عالية من الوفيات لدى الأبناء، حيث تشير التقديرات الرسمية إلى أن هذه النسب تصل في بعض البلديات الفقيرة و المتواجدة في هذه الولايات إلى حدود 70 % وفاة من كل ألف مولود جديد، بل وتصل أحيانا إلى أخرى إلى 90 %

(1) سيد محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص 107.

في الألف، مثلما هو الحال في بلديات أولاد سلسي في بسكرة، وفي سيدي سليمان في البيض، و لاسيما في المناطق التي لها نسبة خصوبة عالية مع ارتفاع نسبة الأمية، ومن بين 168 بلدية تعاني الفقر في المجال الصحي، توجد 39 بلدية في حالة فقر شديد [1].

(2) **التعليم** :

وتشير الدراسات المتعلقة بالتربية إلى وجود حوالي 1200 بلدية أي ما يعادل 78 % من إجمالي البلديات تعيش أوضاع تعليمية مقبولة، وتتركز أغلبية هذه البلديات (64%) في المناطق الشمالية للبلاد، في حيت تعرف 339 بلدية أوضاع صعبة، و تتوزع هذه البلديات بين المناطق الشمالية بنسبة 45 % والهضاب العليا بنسبة 44 %، وتعد بعض البلديات الموجودة في الجلفة وتيسيمسيلت نموذجا للفقر، و 98 بلدية تعاني من الفقر في مجال التعليم، ويقطن في هذه البلديات ما يناهز 72.555 ساكن، وتعرف هذه المناطق نسبة تمدرس ضعيفة لا تتجاوز 50 % وتصل في بلديات أخرى إلى حدود 20 % مثلما هو الحال في كل ولايات الجلفة، تمنراست و أدرار، ولا تتجاوز هذه النسبة وسط الإناث في أكثر الأحيان 10 %.

أما نسبة الأمية في مثل هذه البلديات الواقعة ضمن الحزام الجغرافي، فتصل في بعض الأحيان إلى حدود 95 % عند الرجال و 97 % عند النساء، ويلاحظ وجود تقارب كبير بين نسبة عدم التمدرس وارتفاع الأمية لدى الأولياء، كما تقل نسبة التواجد البشري بالمؤسسات التربوية في بعض البلديات مثل فريقيق بولاية معسكر التي تتجاوز بها النسب 10 % و 16 % في بلدية فيحة في تيارت، وتشير التقديرات الرسمية لسنة 1998 أن نسبة تمدرس الفتيات في بعض البلديات الفقيرة لولاية تيبازة لم تتجاوز 16,31 %، ويضطر نحو 65 % من تلاميذ المؤسسات التعليمية لبلدية سبقاق بولاية الأغواط إلى قطع أزيد من ثلاثة كيلومترات للوصول إلى المؤسسات التعليمية، ومن ثمة فبعد المدرسة عن المنزل شكل عبئا ثقيلا على التلاميذ والأولياء على حد سواء، وربما قد يكون من ضمن أسباب انقطاع التلاميذ عن الدراسة [2].

---

(1) طاهر بوشلوش، مرجع سبق ذكره، ص258.
(2) المرجع نفسه، ص 257.

(3) **السكن** : تقدم ظروف السكن صورة كاملة عن حدة التفاوت الاجتماعي بين المواطنين، فدراسة ظاهرة الفقر في كل بلدية تكشف عن وجود فوارق جهوية كبيرة من حيث خارطة الفقر، حيث إن في الجزائر، التي لديها 229 بلدية من مجمل 1541 بلدية، 2,262,036 مواطنا يعانون حالة الحرمان، سواء من حيث الكثافة الفردية في السكن الواحد، أو من حيث ما يخص ميزات البناء، أو إيصالها بشبكات مياه الشرب. هذا ما تعكسه أوضاع المناطق الشمالية الشرقية والهضاب العليا الوسطى. كما إن مناطق كثيرة في البلاد، وخصوصا الشمالية منها، تعاني أزمة سكن حادة، بفعل النزوح الريفي في سنوات العنف المسلح الذي أحدث اكتظاظا في المدن، وجعلها تعيش وضعية الحرمان، لكن بدرجات متفاوتة. فمن بين 229 بلدية فقيرة تعاني أزمة سكن، تقع 139 بلدية في المناطق الشمالية، منها 39 بلدية تعاني أقصى درجات الحرمان[1].

عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة ومن ثمة اتساع دائرة البطالة في كل المناطق الريفية و الحضرية، حيث ارتفع معدل البطالة بوتيرة سريعة جدا بحيث بلغت 1,5 مليون فرد خلال سنة 1994، وارتفعت النسبة من 15 % سنة 1984 إلى 17 % سنة 1985 لتصل إلى 22 % سنة 1988، وانتقلت النسبة إلى 24,4 % سنة 1994 ثم وصلت إلى 29 % سنة 1997، ويوجد من ضمن هؤلاء البطالين حوالي 83 % من فئات الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، كما يوجد ما يقارب 63,5 % الذين تتراوح أعمارهم بين (16-19) سنة كما يوجد حوالي 55,9 % يتراوح سنهم ما بين (20-24) سنة، وهكذا تعكس هذه المؤشرات مدى انتشار وتفشي ظاهرة البطالة بين أفراد المجتمع بصفة عامة وبين فئة الشباب بصفة خاصة[2].

نجم عن **التفاوت الاجتماعي والاقتصادي** غير المشروع بروز تبعية داخلية، تبعية الأفراد أو الفئات الاجتماعية المهمَشة، لأصحاب الثروة. ويعبر الكاتب حليم بركات عن هذا الوضع بقوله : " أنه في ظل البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد... وتتكون القاعدة من غالبية السكان، يعاني الشعب فيها حالة تبعية داخلية شبيهة

---

(1) محمد حليم ليمام، مرجع سبق ذكره، ص 163.
(2) طاهر بوشلوش، مرجع سيق ذكره، ص 255.

بالتبعية الخارجية،ومتممة لها، فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي ". وضعية التبعية هذه تشكلت بفعل انتشار الفقر والجوع. ومن ثم، ازداد ولاء المواطن للمسؤولين في الدولة، وصار الاندماج في النظام الاجتماعي والاقتصادي، وفق معايير غير إيجابية، عاجزا عن القيام بمساءلة القيادة، ورجال السياسة، لأنه منشغل بتوفير لقمة العيش فقط، فيبقى غائبا عن الحياة العامة، ومواليا للمستويات العليا في النظام، ولا يمكنه تغيير الأوضاع المزرية. كيف يمكن للمحكوم، وهو يعاني اليأس والمرض، الوعي بدرجة الفساد وخطره ؟ [1]

2-انتشار الاغتراب السياسي :

قادت النزعة التسلطية للنظام السياسي، وما ترتب عن سوء توزيع الثروة الوطنية بكيفية غير استحقاقية على أفراد المجتمع، إلى انتشار ظاهرة الاغتراب في المجتمع. لقد أصبح المواطن يملك شعورا بعدم الرضا، وفقد الثقة في القيادة السياسية، لأنه يعاني الإحباط وعدم الاهتمام بالتوجهات الحكومية، وبالنظام السياسي بكامله. ولعل ذلك ما أظهرته المقاطعة الواسعة في الانتخابات التشريعية (2002)، التي عكست عدم اكتراث شريحة كبيرة من المواطنين بالعملية الانتخابية. أما الصورة الأخرى التي تعبر عن الاغتراب الذي يعانيه المجتمع، فتتمثل في أعمال الشغب والعنف التي يشهدها كثير من مناطق الوطن، وهو ما يعبر عن حالة عدم الثقة في الدولة، أو في مؤسساتها التمثيلية، لاقتناع الفرد الجزائري بأن النخبة السياسية بشكل عام، وجميع المنتخبين بشكل خاص، لا يسعون إلا إلى خدمة مصالحهم الخاصة.

لقد نجم عن الاغتراب القطيعة بين الدولة والمجتمع، حتى وإن كانت قد تحققت أو كأدت تتحقق الثمرة الحقيقية لانحطاط السلطة الوطنية، والعلاقات التي ترتبط بها، وانهيار المشروع الوطني، إلا أنها تفاقمت، أولا بسبب اغتراب الدولة عن المجتمع، حيث ظلت تعتقد أنها متفوقة عليه، وتسعى دوما إلى مناهضته، وثانيا، بسبب اغتراب المجتمع عن الدولة، وشعوره المعادي للدولة، لاسيما بعد عودة التسلط، وعدم تجسيد الوعود الخاصة بالإصلاح،

---

(1) سيد محمد شيكوري، مرجع سبق ذكره، ص 107.

وتدارك مخاطر الشرخ الذي صار يفصلها عن المجتمع، وهذه القطيعة، وهذا الاغتراب قادا إلى استفحال الكثير من الظواهر المرضية، بعد أن صار كل منهما غير مهتم بمخاطر الرشوة، فلا الدولة تهتم بالقضية، ولم يعد يعنيها استشراء الفساد، ولا المجتمع يهتم بانحراف السلطة والنخبة الحاكمة، ويشعر المواطن اليوم بمدى التهميش الذي يعانيه، وحالة الاغتراب التي يعيشها، ومن ثم يبقى " معزولا ومغتربا و مقموعا، فإنه يجد نفسه مجبرا على العودة إلى البنى الاجتماعية الأولية – العائلة، الجماعة الإثنية، القبيلة، الطائفة – بحثا عن الأمان وضمانا لبقائه"، لا يهمه الدور الذي عليه أن يؤديه، ولا الفائدة المرجوة[1].

3-مسألة الثقافة السياسية السائدة :

الثقافة السياسية هي تلك القيم والمعتقدات التي تحدد كيف يفسر الشعب الدور الصحيح للحكومة، وكيف أن الحكومة ذاتها يتم تنظيمها، وإدراك الشعب لدور الحكومة و للعلاقات الصحيحة بين الحاكم والمحكومين، له تأثيره المعترف به على النظام السياسي، وعليه فهناك من الباحثين من يتخذ من الثقافة الأساسية كمنهج بحث، وبذلك تصبح التنمية السياسية هي عملية ثقافية في الأساس تتعلق بتغيير الثقافة السائدة المرتبطة بظاهرة السلطة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة[2].

ومع التقدم والتطور ونتيجة للتغيرات الاجتماعية خاصة التي مست الواقع السياسي، فرضت ضرورة تحليل هذه القضية –التنشئة السياسية- دراسة في سيكولوجية السلوك السياسي، وتراث هذا الموضوع يزخر بالعديد من البحوث والدراسات "النظرية والامبريقية" في هذا المجال، والمتمعن في مختلف الدراسات لهذا الموضوع يجد أن مفهوم التنشئة السياسية يعبر عن السبيل إلى إبقاء أو تغير الثقافة السياسية"، فهذه الأخيرة من أهم مجالات التنشئة الاجتماعية ويمكن فهمها "بأنها ما يتعلمه الفرد من معلومات بهدف تنمية المفاهيم السياسية عن (مجتمعه المحلي والقومي وكذلك العالمي)، ومعرفة الحقوق والواجبات والقيم والمعايير والتوجهات الضرورية للتكيف مع المجتمع"[3].

---

(1) محمد حليم ليمام ، مرجع سبق ذكره، ص 166 .

(2) عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007 - 2008، ص 18 .

(3) قارح سماح، **التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية**، مقال منشور في مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد الثاني والثالث، قسم علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر –بسكرة، جوان 2008، ص ص 5-6.

عرف النظام السياسي الجزائري شكلين من الثقافة السياسية في ظل التوجه الاشتراكي والأحادية الحزبية، ففي المرحلة الأولى من الاستقلال وإلى غاية نهاية السبعينات، طبعت النظام السياسي ثقافة سياسية ضيقة، أقصى فيها الشعب وغيب في كثير من المحطات المهمة في الحياة السياسية، ويكفي أن نشير إلى أنه وإلى غاية 1976 لم يتوفر الشعب الجزائري مجلسا شعبيا منتخبا، يعبر من خلاله على آراءه ويساهم في القرار السياسي للبلد، لقد امتثل الشعب في هذه المرحلة إلى مخرجات النظام السياسي، التي احتكرت سلطة قراره نخبة من العسكر (مجلس الثورة)، دون أية ردة فعل، ويرجع ذلك إلى الأمية المتفشية في أوساط المجتمع، وقهر المعارضة السياسية التي أرغمت على الخروج من الجزائر[1].

واكتفى الجزائريون، خلال قرون من الزمان، بنوع من الحكم الذاتي على مستوى "العرش" و "الدشرة"، القائم على أساس بعض الفضائل الأخلاقية "كالجماعة" و"التويزة" وفشلوا في بناء مجتمع كلي، وتحقيق الوثبة النوعية التي تنقلهم من الفردي إلى الجماعي، ومن البداوة و الترحال إلى الحضارة والمدنية ومن القبيلة إلى الأمة، ولعل السبب في هذا الفشل هو تلك الممارسات العنصرية والتمييز الذي مارسته الدول الاستعمارية التي أقيمت على أرض الجزائر، والتي عملت على تهميش و إهانة الجزائري، ونهب خيراته، بحيث لم يبق في مخيلته سوى تلك الفكرة السلبية عن الدولة، والتي تحولت مع الزمن إلى عداء غريزي وكره مزمن لكل ما يدعوا إلى الانضباط والقانون، وأنتجت حساسية مفرطة عند الجزائريين، واستعدادا للثورة على كل مظلة وجور وتحولت إلى قيمة ثابتة وخاصية نفسية تطبعهم [2].

أما على مستوى القاعدة، فقد أثرت التجربة الاستعمارية في ثقافة المواطن الجزائري، حيث أكسبته قيما رئيسية على كل المستوى السياسي والاجتماعي والقيمي، أهمها "اللاقانونية، ومعاداة الدولة في التعامل مع السياسي، وحتى السلوك الاجتماعي اليومي، وهو ما يفسر جانبا مهما من اعتماده أساليب التحايل على القانون"، كما أثرت الظروف العامة

---

(1) قارح سماح، المرجع السابق، ص 87.

(2) محمد بوضياف، **الثقافة السياسية في الجزائر (1962-1988)**، مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، العدد الحادي عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق، 2007، ص 114.

التي تعرفها البلاد في ثقافة المجتمع ككل، وهي ثقافة أصبحت سلبية تتميز بغياب المواطنة كقيمة، إذ تحول الفرد بدوره إلى الانتماء التقليدي، "فعلى مستوى المبادئ، فقد يدعي إخلاصه المطلق للقيم الاجتماعية المتجسدة في الوطن والوحدة والتحرير والعدالة والمساواة وما إليه، إلا أنه وفي آن معا يتمسك بالأهداف الخاصة (العائلة- الإثنية- القبلية) التي لا تتصل بتلك القيم"، والأخطر من هذا كله، أن الدولة اليوم تتعامل مع الفرد بهذا المنطق، بل يبدو أنها تسعى إلى تقنين الانتماءات التقليدية[1].

4- اختلال سلم القيم الاجتماعية :

تحتل إشكالية القيم في المجتمع الجزائري موضعا بارزا في تحاليل وتعليقات الكتاب، الذين حاولوا إيجاد تفسير لحالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي التي تعيشها البلاد أكثر من عقد من الزمن، وما يجمع عليه هؤلاء هو الدور الذي ساهمت به أزمة الدولة في تعميق الاختلالات القيمية و الأخلاقية، وفساد القيم السياسية الوطنية، والقيم الاجتماعية ككل، يرجع إلى التحجر على المستوى السياسي، والتسلط، ثم المسار الذي اعتمده النظام في عملية الدمقرطة والخصخصة، وهو ما لم يساعد على تكريس الإقصاء والتفاوت الطبقي فحسب، بل ساعد أيضا على تشويه قيم الديمقراطية والمنافسة، والبعد عن القيم الجزائرية الأصيلة، وهو ما تبرزه قيم النخب الحاكمة، التي وصفها الميلي بأخلاق الحاشية : " الحاشية نجمت عن تزوير العمليات الانتخابية التي جرت في الجزائر، مما أدى إلى خلق وتكوين حواش مختلفة، كل خاشية تتبع كتلة من الكتل التي تشارك في وضع القرار، وبالتالي نجم ذلك أخلاق تتمثل في التملق والانتهازية"، هذه القيم الفاسدة، تجسدها النخب السائدة في سلوكها، وهو ما يعبر عن تحللها الأخلاقي، وتخليها عن هويتها الثقافية، وتبعيتها، وابتعادها عن المجتمع، بسبب تباين قيمها مع قيمه، وهذا ما قاد إلى انحطاط الفئات القيادية وفسادها روحيا وماديا[2].

---

(1) محمد حليم ليمام، مرجع سبق ذكره، ص 167

(2) طاهر بوشلوش، مرجع سبق ذكره، ص 267.

المبحث الثالث : الفساد الاقتصادي في المؤسسة الوطنية للبترول والغاز – سوناطراك-

سنتناول في هذا المبحث عرضًا تاريخياً لمؤسسة سوناطراك من خلال عرض أهم النقاط والتحولات التي مرت بها هذه المؤسسة منذ تأسيسها إلى غاية سنة 2010 في المطلب الأول مركزين على السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر بقطاع المحروقات الجزائرية وذلك في فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ومن ثم يأتي المطلب الثاني ليفسر العلاقة بين السياسة الاقتصادية واستفحال الفساد الاقتصادي في هذا القطاع الحيوي، لنختم المبحث بالمطلب الثالث والأخير بالتحدث عن فضيحة سوناطراك الجزائرية.

المطلب الأول : الإطار التاريخي لسوناطراك :

إن أول اكتشاف للبترول في الجزائر كان عام 1956 في الصحراء الجزائرية خلال الاستعمار الفرنسي ، وفي نفس السنة أيضا تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر، وهو حقل" حاسي مسعود "، ثم توالت الاستكشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962 [1]، وعلى الرغم من أن الجزائر نالت استقلالها عام 1962، إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا ، وكانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية ، كما جاء في : بنود اتفاقية" إيفان "عام 1962 حول مسائل المحروقات ، نذكر من أهمها :

-إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي .

-استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض .

-يعتمد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد المنتجات البترولية .

-إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية، من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء شركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات والمعروفة باسم "**سوناطراك**" **SONATRACH** ، وذلك

---

(1) عيسى مقليد، مرجع سبق ذكره، ص27 .

بموجب المرسوم رقم 63-491 المؤرخ يوم 1963/12/31 [1].

وكان تأسيسها آنذاك بهدف نقل المحروقات عبر القنوات، وتعتبر هذه العملية أول خطوة لتطور الشركة، ثم جاء المرسوم 66-296 المؤرخ في 22 سبتمبر 1966، ليوسع مهام الشركة إلى عدة ميادين منها، البحث عن المحروقات وإنتاجها وتحويلها وتسويقها، لتصبح المؤسسة الوطنية من أجل البحث، الإنتاج، النقل، تحويل، وتجارة المحروقات، غير أن هذا التعديل في المهام لم يسمح بتغيير اسمها، وأصبحت تشرف مؤسسة سوناطراك وفقا لهذا المرسوم على:

- كل عمليات البحث والتنقيب الصناعي والتجاري للأحواض .
- بناء كل وسائل نقل المحروقات .
- توزيع وبيع المحروقات ومختلف المواد المشتقة منها يتم في الجزائر قبل الخارج .
- معالجة وتحويل المحروقات على أرض الوطن وإقامة صناعة بترو كيماوية .
- المشاركة في كل عملية صناعية تجارية مالية أو عقارية كانت مرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمهامها.

وقبل تأميم المحروقات، كانت الجزائر قد باشرت سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، وذلك من احتكار الشركات الأجنبية بصفة عامة، والفرنسية بشكل خاص، فبدأت أولا بالنقل ثم التنقيب والإنتاج[2] .

ويعتبر تاريخ 24 فيفري 1971، حدثا هاما بالنسبة لقطاع المحروقات الجزائرية، فقد أعلن الرئيس الراحل هواري بومدين في هذا اليوم عن تأميم المحروقات الجزائرية، الذي صرح قائلا: "ابتداء من اليوم، يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية "، وانطلاقا من هذا التاريخ و في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1974) أصبح لسوناطراك الحق في :

---

(1) John P. Entelis, **Sonatrach,** opcit, p 1.

(2) John P. Entelis, **Sonatrach,** ibid, p 8.

-30% من الإنتاج وأكثر من 50 % من التكرير .

-100% من الصناعة البتروكيماوية ، ومجموع التوزيع .

-تأميم حقول الغاز [1].

كما شهد قطاع المحروقات الجزائري مرحلتين:

- مرحلة احتكار سوناطراك لقطاع المحروقات (1963-1986) : في هذه المرحلة كانت سوناطراك المالكة الوحيدة للسندات المنجمية والمحتكرة للسوق الجزائرية، قبل أن تفتح الدولة مجال الشراكة في المجال الطاقوي، وخاصة في فترة الثمانينيات، فقد تميزت بزيادة نشاط الشركة في أغلب المجالات، ونظرا لبعض المشاكل التي تعترض إنتاج البترول، وكذلك التكاليف الباهظة التي يكتسيها هذا النشاط، أدى كل هذا بالدولة إلى فتح رأس مال سوناطراك للشراكة الأجنبية. [2]

-مرحلة الانفتاح على الشراكة الأجنبية (ابتداء من 1986) : وذلك من خلال القانون 14 86- الصادر في سبتمبر 1986، فبموجب هذا القانون تخلت الدولة عن وضعية الاحتكار وفتح القطاع أمام الشركات النفطية الأجنبية في إطار عقود الشراكة مع سوناطراك والقيام بكل أنشطة الاستكشاف والإنتاج .

وشهد قطاع المحروقات الجزائري إدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في 04 ديسمبر1991 ، نذكر من أهم هذه التعديلات:

-تسهيلات فيما يخص أقسام المنتوج .

-تشيع التنقيب .

-توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية .

-تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.

عقد المجلس الوطني للطاقة تحت رعاية رئيس الجمهورية اليامين زروال بتاريخ 24 جانفي1998، حيث تقرر من خلال هذا المجلس تغيير هيئة سوناطراك بتغيير مجموع أنظمتها، فأصبحت شركة ذات أسهم، لكن يبقى رأسمالها محتفظ به كلية من طرف الدولة،

---

(1) John P. Entelis, **Sonatrach,** opcit, p 17.

(2) قريشي العيد، **واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد صناعي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010/ 2011، ص 108 .

ولا يتصرف به، غير قابل للحجز، وغير قابل للتنازل عنه، وكان يهدف المجلس الوطني للطاقة من خلال هذا الاجتماع إلى تكييف مؤسسة سوناطراك مع المعطيات الجديدة لسوق المحروقات آنذاك، وتسهيل نشاطات الشراكة مع الشركات الأجنبية، حيث استرجعت سوناطراك من خلال هذا التوجه ثلاث مؤسسات في شكل فروع ، تمتلك فيها 100% من رأسمالها، وخمس مؤسسات أخرى تمتلك فيها 51% من رأسمالها.

وبناء على المرسوم الرئاسي رقم 98-48 المؤرخ في 11 فيفري 1998، شهدت الشركة الوطنية سوناطراك تغييرا في الإطار التنظيمي لها، معدلة بذلك المراسيم الصادرة سنة1963 و 1966 التي كانت تطلق عليها تسمية " الشركة الوطنية لنقل وتسويق الوقود السائل "، فأهم ما جاء به المرسوم الرئاسي 98-48 وفي مادته الثانية تسمية الشركة، بحيث تصبح" الشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها" (سوناطراك)، حيث يمكن تغيير هذه التسمية بمقتضى مداولة الجمعية العامة، ويضيف القانون أن الشركة الوطنية سوناطراك تتوفر على رأسمال مبلغه مائتان وخمسة وأربعون مليار دينار موزع مائتان وخمسة وأربعين ألف سهم ، تكتسبها الدولة دون سواها وأن رأسمال الشركة غير قابل للتصرف فيه أو الحجز أو التنازل عنه، كما حدد هذا المرسوم الأهداف التي ترمي شركة سوناطراك إلى تحقيقها سواء داخليا (وطنيا) أو خارجيا (دوليا) والتي تتمثل فيما يلي [1] :

-التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها .

-تطوير شبكات نقل المحروقات وتخزينها وشحنها واستغلال هذه الشبكات وتسييرها .

-تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة وتقويم المحروقات الغازية .

-تحويل المحروقات وتكريرها ؛ تسويق المحروقات(الغازية والسائلة) .

-أنماط مختلف أشكال الأعمال المشتركة في الجزائر أو خارج الجزائر مع شركات أجنبية أو جزائرية واكتساب وحيازة كل حقيبة أسهم والاشتراك في الرأسمال، وفي كل القيم المنقولة الأخرى في شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج .

---

(1) المرسوم الرئاسي رقم **48/98** المؤرخ في 11 فيفري 1998 المتضمن القانون الأساسي للشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها "سوناطراك".

-تموين البلاد بالمحروقات على الأمدين المتوسط والبعيد .

-تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بصناعة المحروقات وكل عمل يمكن أن تترتب عنه فائدة لسوناطراك، وبصفه عامة كل عملية مهما تكن طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشركة وذلك باستغلال كل الوسائل المتاحة .

ومن خلال قانون المحروقات 05 - 07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمعدل والمتمم بالأمر 06-10 في 29 يوليو 2006، تم التأكيد على تعويض مصطلح" سوناطراك، شركة ذات أسهم" بالمصطلح " المؤسسة **الوطنية** سوناطراك، شركة ذات أسهم "[1]، وهذا قصد التأكيد على شكلها القانوني كمؤسسة **وطنية** وليست شركة ذات أسهم فقط، وذلك لأنها من المؤسسات الإستراتيجية ذات الوزن المهم في الاقتصاد الوطني .

كما تتمتع شركة سوناطراك باستقلالية في التسيير واتخاذ القرارات الاقتصادية، فهي بذلك أصبحت تمضي عقودها مباشرة مع الشركات الأجنبية على خلاف ما كان سائدا من قبل، حيث كانت الدولة هي من يشرف على إبرام هذه العقود، [2] وتعتبر مؤسسة سوناطراك أو ما يطلق عليها مجموعة سوناطراك Sonatrach group محتكر سوق المحروقات في الجزائر والشركة الأكثر أهمية في الجزائر وأفريقيا من ناحية الاستكشاف والإنتاج والنقل عبر القنوات والتحويل وتسويق المحروقات ومشتقاتها، كما حققت في سنة 2010 رقم أعمال للتصدير ما يقارب 56.1 مليار دولار .وفي هذا الصدد صنفت بـ :

-الشركة الأولى على مستوى أفريقيا .

-ثاني عشر (12) شركة بترولية في العالم .

-ثالث عشر (13) شركة عالمية تشتغل بالمحروقات السائلة (احتياطي وإنتاج) .

-سادس (6) شركة عالمية في مادة الغاز الطبيعي (احتياطي وإنتاج) .

- خامس وعشرون (25) شركة بترولية من ناحية العمالة (PIW Top 50 / 2008) .

- خامس (5) مصدر عالمي للغاز الطبيعي [3].

---

(1) المرسوم الرئاسي رقم **48/98** المؤرخ في 11 فيفري 1998 المتضمن القانون الأساسي للشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها "سوناطراك".

(2) عيسى المقليد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(3) الجريدة الرسمية، العدد50، 2005، القانون **05 - 07** المتعلق بالمحروقات والمؤرخ في 2005/07/28، ص ص، **9**- 12 .

المطلب الثاني: علاقة السياسة الاقتصادية بالفساد الاقتصادي في قطاع المحروقات الجزائرية

تعتبر المحروقات الثروة الرئيسية للبلاد، فهي تشكل حوالي 98% من مجموع إيراداتها من الصادرات، فبعد تأميم البترول والغاز عام 1971 عرفت الجزائر أول عملية خصخصة في عام 1991، ليفتح بعدها الباب لخصخصة قطاع المحروقات وبيعه للشركات الأجنبية بدون تهيئة الظروف المناسبة وإجراء الدراسات اللازمة، وهذا ما تسبب في تغلغل الفساد بشكل واسع .

ومثال على ذلك في عام 1991 تم الإعلان عن بيع 25% من حقل حاسي مسعود البترولي مقابل6 أو 7 دولار للبرميل، وذلك من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، وكانت الدراسات التقنية آنذاك تشير إلى أن مخزون حاسي مسعود المتوفر للضخ يمثل 66% من مجموع مخزون البترول في الجزائر أي ما يعادل 478 مليون طن، وبيع 25 % من هذه الكمية بسعر 6 أو 7 دولار للبرميل الواحد بدلا من سعر السوق آنذاك الذي يتراوح بين 18 إلى 20 دولار أمريكي للبرميل، يعني أن هذه الصفقة ستحرم الجزائر من 12 إلى 13 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل خسارة الاقتصاد الوطني لثروة هائلة.

إن البنية الهشة للاقتصاد الجزائري، الناتجة عن اعتماده على مداخيل البترول بنسبة 98%، تجعله أكثر عرضة للفساد خاصة عند ارتفاع أسعار البترول وامتلاء خزائن الدولة بمئات المليارات من الدولارات، فمثلا في سنة2012، قدر احتياطي الصرف الجزائري حوالي 205.2 مليار دولار، واعتبر ثاني أكبر احتياطي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بعد المملكة العربية السعودية، فضلا عن المبالغ الضخمة الجاهزة للاستعمال التي توضع في صندوق معادلة نفقات الدولة الذي تصب فيه الفوائض الناتجة عن التباين بين السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد في إعداد الميزانية السنوية للدولة وبين سعره الحقيقي في السوق العالمية، حيث وصل الفرق بينهما في بعض الأشهر من 2007 و 2008إلى حوالي 100 دولار، حيث كانت الميزانية تعد بسعر مرجعي 19 دولار[1]

---

(1) سارة بوسعيود، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-**، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-126 .

للبرميل، في حين كان سعر السوق يتجاوز 120 دولار للبرميل.

فمع هذه الوضعية المالية للدولة انفجرت أكبر فضائح الفساد في الجزائر منها فضيحة سوناطراك1 و سوناطراك 2، وفضائح أخرى تورط فيها كبار المسئولين في الدولة، الذين استغلوا هذا الوضع المالي المريح للبلاد وعاثوا فيها فسادا، حيث نهبوا واختلسوا المليارات من الدولارات، وهذا ما سنحاول اظهاره في العنصر الموالي من المطلب الثالث.

المطلب الثالث : فضيحة المؤسسة الوطنية للبترول والغاز "سوناطراك 2"

عاشت الجزائر قضايا فساد كبيرة في الفترة ما بين (2005-2013)، كلفت خزينة الدولة المليارات من الدولارات حتى انفجرت قضية أخرى يراها المراقبون أكبر وأثقل بكثير من سابقها، ألا وهي" **فضيحة سوناطراك**"، - وقد جاء تركيزنا على هذه القضية تبعا لمتطلبات دراستنا، وذلك تبعا لفترة تولي حكم البلاد عبد العزيز بوتفليقة (1999- 2013)-، ففي هذه الفترة الرئاسية امتد وتغلغل الفساد في قطاع المحروقات الذي يعد من القطاعات الحساسة في الجزائر، بل يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فعائدات النفط والغاز هي الممول الرئيسي لكل نشاطات التنمية في البلاد، وبالرغم من هذا فهو لم يسلم من فضائح الرشوة والفساد وإبرام العديد من الصفقات النفطية المشبوهة، التي يعتقد أن شركة سوناطراك أبرمتها مع العديد من الشركات الأجنبية وخاصة الإيطالية[1].

وتفجرت قضية سوناطراك عقب نشر موقع ويكيلكس لوثائق سرية للسفارة الأمريكية بالجزائر تشرح بالتفصيل شبكة الفساد السياسي والمالي الذي ينخر قطاع النفط الجزائري، وسرعان ما أثارت هذه الوثائق ضجة كبيرة في الإعلام الأوروبي، خاصة لأنها تتحدث عن تورط شركات إيطالية، وألمانية، وفرنسية عملاقة في هذه الفضيحة، لاسيما مجموعة" إيني " الإيطالية النفطية، والتي أشارت تقارير إلى تورطها عبر فرعها "سايبام"، إلى جانب وزير الطاقة الجزائري السابق شكيب خليل ومساعديه المشتبه بتلقيهم رشاوى وعمولات تقدر ب 256 مليون دولار، مقابل تسهيلات في منح صفقات للمجموعة الإيطالية تخص فروع سوناطراك.

قضية سوناطراك لها 4 قضايا تسمى في الإعلام الجزائري(قضية سوناطراك 1، 2، 3، 4) ، لكنها تدور كلها حول شبكة فساد مالي وسياسي في هرم الدولة، ويتهم فيها مجموعة كبيرة من السياسيين والمسئولين الجزائريين(وزير الطاقة والمناجم الجزائري الأسبق شكيب خليل، الرئيس المدير العام لسوناطراك محمد مزيان، إضافة إلى هذين المسئولين، يتابع أكثر من 15 مسئولا ومديرا تنفيذيًّا في وزارتي الطاقة و إدارة سوناطراك، دون أن ننسى بعض أقارب المتهمين كابني محمد مزيان اللذين يلاحقان بشبهة تلقي عمولات واستغلال نفوذ والدهما)، عن قطاع النفط بتلقي عمولات ورشاوى دولية تقدر بملايين الدولارات، من مجموعة من الشركات الأوروبية أو المتعددة الجنسيات مقابل صفقات ضخمة تخص الشركة النفطية الجزائرية[1].

مع بداية 2010 استدعى فابيو دو باسكوال المدير التنفيذي لمجمع " ايني – سايبام" لسماع أقواله في تعمّد منح رشاوى و عمولات، وهي قضايا كانت محل تحقيق الفرقة الاقتصادية هناك، و يتعلق الأمر بالاستفادة من صفقات ضخمة في عدة دول بالرشاوى و العمولات، وكانت القضايا المثارة متصلة بمشاريع من بينها منح صفقة أنبوب الغاز "جي كا 3" البالغة قيمتها 580 مليون دولار، أسندت لفرع المجمع " ايني- سايبام" بصيغة التراضي و المفتاح باليد، و عقود أخرى منحت بالشراكة مع مجموعات ألمانية "كونتال فانوارك بليتاك" والأمريكي " سي سي أي سي"، وساهم انفجار القضية في إزاحة العديد من المسؤولين الساميين من مناصبهم في ايطاليا، بداية برحيل الرئيس المدير العام "بيترو فرانكو تالي"، وتعليق مهام المدير المالي للنشاطات الهندسية و البناء لـ " سايبام" بيترو فارون، واستقالة المدير المالي و عضو مجلس الإدارة في " ايني"، "ألسندرو بيرنيسني"، ومثل هؤلاء المسؤولون أمام محكمة ميلانو في تحقيق جديد فتح في أفريل 2011[2].

---

(1) عبد الوهاب بوكروح، **محافظ حسابات الشركة يرفض توقيع التقرير المالي لـ 2011، شكوك حول استثمارات بـ 42 مليار دولار في سوناطراك بين 2008 و 2011.**

(2) مقال منشور بجريدة الخبر، ملف –**"هكذا تدفن فضائح الفساد في الجزائر"، قضية "ايني" و "سوناطراك" وما خفي كان أعظم** -، يوم 24 فيفري 2013، ص 13.

و بالمقابل امتدت ارتدادات القضية إلى الجزائر، مع فتح تحقيقات أفضت إلى توقيف عدة إطارات من مجمع سوناطراك، على رأسهم المدير العام السابق، محمد مزيان، و نائب الرئيس عبد الحفيظ فيغولي، ومن بين الملاحظات التي تمت الإشارة إليها، استفادة الشركات الايطالية من مشاريع كبيرة وهامة، بلغت قيمتها خلال سنة 2008 ما يفوق 6,5 مليار دولار، أضيف إليها مشاريع أخرى لاحقا، و كان مشروع أنبوب غاز " جي كا 3" من أهمها، وكان سيسمح بدعم نقل الغاز إلى حدود 9 ملايير متر مكعب، وتمويل أنبوب غاز غالسي بين الجزائر و ايطاليا، وتردد اسم وزير الطاقة، شكيب خليل، كثيرا فيما اعتبر تسهيلا لإبرام مثل هذه العقود بصيغة التراضي، وكان ذلك من بين الأسباب التي ساهمت في مغادرته وزارة الطاقة والمناجم ماي 2010، وتعويضه بيوسف يوسفي .

واستمرت التحقيقات بالخصوص في ايطاليا سنتي 2011 و 2012، وهو ما أفضى مجددا إلى الكشف عن الفضيحة الجديدة المرتبطة بعقود قدمت للشركات الايطالية بين 2007 و 2009 جلها بالتراضي، مع إعلان العدالة الايطالية، تم فتح تحقيقات في الجزائر أيضا، وخلال الفترة الأولى، سجلت مغادرة المسؤول الأول عن سايبام الجزائر، توليو أورسي في 2010.

وفي هذه القضية كانت القائمة طويلة بعد تعاون المدير العام السابق لفرع " سايبام" في الجزائر، توليو أورسي، مع النيابة العامة بميلانو، للكشف عن تفاصيل قضية الرشاوى التي قدمت لوسطاء جزائريين، ليستفيد منها مسؤولون مقابل افتكاك الشركة الايطالية عددا من العقود الهامة، المقدرة بحوالي 11,4 مليار دولار، وقدرت هذه الرشاوى و العمولات بـ 197 مليون أورو، و لا تزال تداعيات قضية العمولات و الرشاوى، التي تكون قد دفعتها الشركة الايطالية "سايبام" أحد فروع " ايني" الايطالية، تعرف اتساعا مع المعلومات التي يتم الكشف عنها في ايطاليا[1]، بينما لم يبرز ما تم في الجزائر بين 2009 و 2013، باستثناء الإعلان مجددا في 10 فيفري، عن فتح تحقيق قضائي، وكان السبق دائما للعدالة الايطالية

---

(1) مقال منشور بجريدة الخبر، ملف –**"هكذا تدفن فضائح الفساد في الجزائر"، قضية "ايني" و "سوناطراك" وما خفي كان أعظم**-، يوم 24 فيفري 2013، ص 14.

مع الكشف عن قائمة أسماء ايطالية و جزائرية، و قامت الفرقة الاقتصادية بتفتيش كامل ببيت الرقم الأول لمجموعة "ايني" الايطالي باولو سكاروني، بينما كان متواجدا في الجزائر، كما ذكر أحد الشخصيات الجزائرية الوسيطة في التحقيق، و يتعلق الأمر بفريد نور الدين بجاوي الذي قدّم، خلال لقاء مع وفد ايطالي يضم الرقم الثاني لمجموعة "ايني" باولو سكاروني، على أنه مستشار لوزير الطاقة و المناجم شكيب خليل، في الوقت الذي وسعت مجال التحقيقات في الجزائر، مع ارتقاب إيفاد ممثلين عن المحققين الايطاليين الذين يشرف عليهم قضاة التحقيق دي باسكوال و بابيو و سبانارو، وتعرف التحقيقات في ايطاليا منعرجا جديدا خاصة بعد تحرك القضاء، محاولا الحصول على قائمة الأسماء المعنية في قضية دفع العمولات و الرشاوى لمشاريع منها "لجمت منزل شرق" و " ميدغار".....[1]

وحظيت هذه القضية بمتابعة منقطعة النظير، لاسيما من طرف الصحافة الجزائرية والدولية، وأيضًا المواقع الاجتماعية، خاصة قضيتا سوناطرك 1 و 2 والتي حظيت بنصيب الأسد من المتابعة الإعلامية نظرا لوزن الشخصيات الجزائرية والشركات الدولية المرتبطة بهذه القضية، و تبدو حسب الكثير من المتابعين متعلقة بتصفية حسابات بين مختلف أجنحة النظام الجزائري في إطار الصراع على خلافة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

كما حظيت قضية سوناطراك باهتمام ومتابعة شعبية واعلامية واسعة من قبل الجزائريين، ويرجع هذا لكونها إحدى أولى قضايا فساد الدولة التي تتفجر علنية وتخص أكثر القطاعات الحيوية تأثيرا في مستوى معيشة الشعب الجزائري، لاسيما أن الجزائريين نهكوا سنينًا طويلة بفساد جزء واسع من الطبقة السياسية، فترتيب الجزائر 100/ 175 في جدول منظمة الشفافية الدولية، ولكون أن الكثير من المختصين يعتبرون القضية تدخل في إطار صراع مختلف أجنحة الحكم حول خلافة الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة[2].

وقد زاد من حساسية هذا الموضوع التحقيقات التي فتحتها الشرطة القضائية والمخابرات الجزائرية، والتي طالت بعض المسئولين البارزين في الدولة، ونقلا عن مديرية

---

(1) مقال منشور بجريدة الخبر، المرجع السابق، يوم 24 فيفري 2013، ص 14.

(2) Mohammed Hachemaoui, **La corruption politique en Algérie** : l'envers de l'autoritarisme,esprit ;juin 2011 ,p18.

البحث والأمن بوزارة الدفاع التي تولت التحقيق الأولي في القضية، أن **قيمة الصفقات المشبوهة لا تقل عن مئات الملايين من الدولارات**، حيث كشفت عن إبرام صفقات كثيرة بالتراضي(أي دون إجراء مناقصات علنية)، ما تسبب في دفع الشركة الوطنية مبالغ باهضة للشركات الأجنبية لقاء خدمات كان يمكن الحصول عليها بأقل مما أنفقته بكثير، وقدر هذا النوع من الصفقات بأكثر من **1600** صفقة شملها التحقيق[1].

خلاصة الفصل :

جاءت المؤشرات المفسرة لظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر في معظمها أرقام ومتغيرات ركزت على الجانب الاقتصادي المحض، دون أن ننسى في ذلك الربط بين الظاهرة وبين الجانبين السياسي والقانوني في أحيان كثيرة، لتفسير قضية برزت في الآونة الأخيرة – وهي بصدد الحديث عنها في دراستنا – وهي قضية وملف معروف بسوناطراك، وارتأينا الحديث عن البعدين الاجتماعي والثقافي الذي يطبع المجتمع الجزائري والذي تفسره الأرقام على أنها ساهمت ومازالت تساهم في خلق فساد اقتصادي وقد تكون نقطة انطلاق لها، وفي الختام لابد أن نقف في حديثنا عن الظاهرة عن دور البعد الخارجي للدولة الجزائرية في حصول مثل هذه الظواهر، والتي تعتبر الأولى والأهم في حدوثها بالجزائر وهي الهيئات الأممية والمنظمات التي تكافح الفساد دوليا، والأيادي الخفية التي تسن قوانين وتساهم في نشر قيم دخيلة للمجتمع الضعيف، والتي كانت السبب الرئيسي في السيطرة على دول العالم الثالث بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

---

(1) Mohammed Hachemaoui, **La corruption politique en Algérie** : l'envers de l'autoritarisme,esprit ;juin 2011 , opcit, p18.

الفصل الخامس :

تطور الصحافة الجزائرية في الفترة مابين (2000-2012)

المبحث الأول : الجانب القانوني للمجال الخاص بالصحافة المكتوبة

المبحث الثاني : علاقة الصحافة المكتوبة بالنظام الاقتصادي التمويلي في الجزائر

المبحث الثالث : تطور الصحافة الخاصة بعد 1999

المبحث الأول : الجانب القانوني للمجال الخاص بالصحافة المكتوبة :

لا يمكننا أن نتحدث عن جزائر التعددية السياسية والإعلامية دون أن نشير إلى الأحداث العنيفة التي عرفتها الجزائر في أكتوبر 1988 إذ يشكل هذا التاريخ نقطة تحول كبرى في المسار السياسي، وبالتالي الإعلامي في بلادنا، فقد كانت هذه الأحداث امتحانا صعبا للإعلام الوطني و السلطة على حد سواء، حيث وضعتهما أمام الأمر الواقع و أصبح الصحفي يشعر أنه مهمش ولا يقوم بدوره في المجتمع، و أحسن بالغبن والسيطرة والممارسة عليه من السلطة خاصة أن قانون الإعلام 1982، ورغم بعض الحرية الإعلامية المنصوص عليها فيه، إلا أن غالبية مواده لم تعد تلبي متطلبات الصحفيين و متطلبات المواطنين، فهي عبارة عن أحكام جزائية و عقوبات مسلطة دون مبررات ثانوية.

و قد جاء دستور 1989 ليكون المنطلق الأساسي للتعددية السياسية والإعلامية في الجزائر، و يعكس الحريات الفردية و الجماعية على أساس المنهج الديمقراطي كحرية الرأي، حرية التعبير و حرية تأسيس الأحزاب و الجمعيات والجرائد والمجلات، و ظهرت قنوات جديدة للتعبير عن مختلف الآراء و الأفكار و التصورات، وقد تم وضع عدة إجراءات وقوانين تنظيمية تجسد ما جاء به دستور 1989، و تحدد الضوابط العامة التي يسير عليها الإعلام [1].

المطلب الأول : تعديل قانون العقوبات 2001 :

في خضم المحاولات الرامية إلى وضع قانون جديد للإعلام صدر قانون العقوبات المعدل وهو القانون رقم 01-09 المؤرخ في 26 جوان 2001، وذلك بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان بغرفتيه[2] : ومن أهم التعديلات المحددة على القانون في المادتين (144 مكرر) و(144 مكرر 1) حيث تضمنت الأولى عقوبة بالحبس من (3) ثلاثة أشهر إلى اثني عشر

---

(1) فضلون أمال، **"الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأى العام – دراسة تحليلية- "**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم علوم اعلام واتصال، جامعة منتوري قسنطينة، ص 155.

(2) المرجع نفسه، ص 156.

شهرا، وبغرامة مالية من 50,000 دج إلى 250,000 أو باحدى هاتين العقوبتين فقط، لكل من أساء إلى الرئيس الجمهورية بعبارات تتضمن إهانة أو سبا أو قذفا سواء كان ذلك عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو بأية آلية، لبث الصوت أو الصورة أو بأية وسيلة الكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى .

أما المادة الثانية (أي 144 مكرر 1) تنص على أنه في حالة ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة (144 مكرر) بواسطة نشرية يومية أو أسبوعية أو شهرية أو غيرها، فإن المتابعة الجزائية تتخذ ضد مرتكب الإساءة وضد المسؤولين عن النشرية وعن تحريرها وكذلك ضد النشرية نفسها، وتكون العقوبة بالحبس عن ثلاثة (3) أشهر إلى اثني عشر (12) شهرا وبغرامة من 50,000 دج إلى 250,000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط وتعاقب النشرية بغرامة من 500,000 دج إلى 2,500,000 دج، كما نصت كلتا المادتين على أنه في حالة العودة تضاعف عقوبات الحبس والغرامة.

وحسب البعض فإن هذا القانون قد جاء لكبح جماح الصحفيين بالدرجة الأولى وخنق تعليقاتهم اللاذعة باتجاه رئيس الجمهورية ، وباقي المسؤولين السياسيين في الدولة، وهو اعتبره تراجعا واضحا للحرية الممنوحة للصحافة، اذن اضافة إلى قانون الإعلام وما حمله من سلبيات يأتي تعديل قانون العقوبات ليثقل كاهل الصحافي بـأعباء جديدة ويزج به في دوامة الرقابة الذاتية والخارجية.

المطلب الثاني : قانون الإعلام 2012 :

مؤرخ 14 صفر عام 1433 الموافق 8 يناير سنة 2012 : يتعلق هذا القانون بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلقة بالإعلام للدستور : إن المجلس الدستوري :

بناءا على إخطار رئيس الجمهورية المجلس الدستوري طبقا لأحكام المادة 165 (الفقرة 2) من الدستور، بالرسالة المؤرخة في 25 ديسمبر سنة 2011 تحت رقم 93 قصد مراقبة القانون العضوي المتعلق بالإعلام للدستور.

---

(1) فضلون أمال، مرجع سبق ذكره، ص 156.

أشار "ابراهيم ابراهيمي" في حديثه أنه في مجال الصحافة والمعلومة للبيروقراطية آثار جد وخيمة، حيث أن الإدارة لا تستطيع تحمل مسؤولياتها ودائما ما ينتظر السلطة العليا للبلاد لتنمحها الموافقة، علما أن في مجال المعلومات الهامش الزمني يلعب دورا كبيرا للوصول المعلومة في وقتها المحدد للمواطن، في حين الإدارة تقوم بعرقلتها خوفا من السلطات العليا، كما أن الصحفي يجب عليه أن يستشير رئيس تحرير، ورئيس التحرير يجب أن يستشير بدوره المدير العام، والمدير العام يجب عليه أن يستشير الوزارة المعنية، وفي بعض الأحيان وفي المواضيع الحساسة جدا تستدعي المواقف من السلطات العليا، فنجد أن موضوع كان من المفترض أن يعالج من طرف الصحفي في وقت قصير نجده يستغرق أياما أو أسابيع ليتم نشره، وهذه العراقيل ناتجة أساسا من غياب الرغبة السياسية لتطوير عمل الصحفيين، غياب مخطط سياسي يحدد أهداف، واجبات، دور الصحافة وكذلك غياب نص تنظيمي يحدد علاقة مهنة الصحافة بالإدارة، غياب سياسة تكوين الصحفيين عدم وجود تأطير في تكوين الصحفيين، سواء في مجال التأهيل أو الامكانات المتوفرة في هذا الجانب، غياب الكتابات والمراجع المتخصصة، وليتم تدارك هذه النقائص، وتطرق "ابراهيم ابراهيمي" إلى بعض الحلول الناتجة التي يراها لتدارك العوامل أهمها [1]:

- المكافحة للحصول على حق الوصول إلى المعلومة .
- المكافحة للحصول على صحافة ذات نوعية والسعي لتطوير هذا المجال من طرف السلطات للمكافحة من أجل حرية التعبير وتوفير الجو لها.
- المكافحة من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان.
- الاعتراف من السلطات والحكومات بحق وصول المعلومة للصحفيين وأفراد المجتمع
- تقبل الأشخاص والإدارة لنقد الصحافة لهم واحترام آرائهم
- تمكين أفراد المجتمع من التعبير عن آرائهم عن طريق الصحافة بأنواعها
- فتح المجال للصحافة المحلية والجهوية[2].

---

(1) مكاوي فوزية، زغني لامية، **معوقات الممارسة الصحفية في التلفزيون الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في قسم علوم اعلام واتصال، جامعة قصدي مرباح، ورقلة ، 2013-2014، ص ص 37-40.

(2) مكاوي فوزية، زغني لامية، المرجع نفسه، ص ص 37-40.

المبحث الثاني : علاقة الصحافة المكتوبة بالنظام الاقتصادي التمويلي في الجزائر

المطلب الأول : مداخيل الصحافة المكتوبة

تعد تعليمة رئيس الحكومة السيد أحمد أويحيى في 13 جويلية 1996 فيما يخص تكليف الوكالة الوطنية للنشر والإشهار باختيار الأشكال التي يتخذها الإشهار والوسائط التي ينشر فيها، نقطة حساسة أضعفت فيها كثيرا من قدرات الصحافة المستقلة، ونتيجة لهذا التضييق في توزيع المادة الإشهارية والممارسة التمييزية آنذاك للوكالة الوطنية للإشهار، اختفت بعض العناوين بسبب عدم كفاية مداخيلها في الإشهار، ومن هنا يظهر أن الإشهار وكذا عملية الطبع أمران مهمان في الانتاج الإعلامي.

من المغامرة محاولة إنشاء جريدة بدون إشهار، إذ يعتبر الركيزة الأساسية لحياة الجريدة، فالصحف التي لديها أقل من 3 صفحات من الإشهار، من الصعب أن تجد توازنها، لأن مداخل مبيعاتها لا تكفي لسد حاجياتها للاستمرار، هذا ما يجعل الصحف في بحث دائم عن الإشهار، يعد الإشهار من بين الوسائل التي تستعملها السلطة السياسية للضغط على الصحافة المستقلة من زاوية التشريعات الصادرة في شأنه في الجزائر.

إن سعر بيع الجريدة الخاصة لنسخها يوميا لم يكن يكفي لتغطية احتياجاتها، إذ أنه لا يعود لها سوى بـ (11 %) من عائدات بيع العدد الواحد، حيث تأخذ المطبعة لوحدها دون الموزع و البائع (90 %) من سعر النسخة، بالإضافة إلى الديون التي لم تسدد من طرف الموزعين لأصحابها أي الناشرين و أجور العمال والصحفيين، هذا الاختناق المالي يدفع بالصحافة المستقلة التوجه إلى الإشهار كمصدر دخل أساسي، فالإشهار كما هو أهم عنصر تمويلي للصحيفة المستقلة فإنه أهم عنصر مقيد لاستقلاليتها التحريرية، فهو يفرض عليها أن تبحث عن قراء مستهلكين لمنتج معلن و بهذا فهي تكون مجبرة على التخلي عن سياستها التحريرية و بالتالي تفقد مصداقيتها أمام القراء[1].

---

(1) عبد الكريم قلاتي، **الحكم الراشد في الجزائر – بين المفهوم و التطبيق – دراسة تحليلية من خلال الصحافة المستقلة**، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، 2016، ص 33.

ويرى بعض المتابعين أن هناك ماهو أخطر من تلك الظاهرة المقصودة بالحديث في الأول، والتي تستشري بشكل كبير من المؤسسات والاتصالات الصناعية، والخدمات التجارية و الاقتصادية تنشر اعلانات كثيرة على عدد من الصحف و الناس بدلا ما تقرأ ما يهمهم من شؤون الاقتصاد والسياسة، لا تجد سوى ما تقوله الحكومة أو المؤسسات الاقتصادية و التجارية المعلنة الكبرى وكلها أخبار موجهة، لذلك لا نعرف الحقيقة أبدا، و بذلك يكون القارئ من يدفع الثمن فتتحول الصحيفة من وسيلة تنوير إلى وسيلة إظلام و تجهيل المواطن[1].

وتجدر الإشارة إلى أن القواعد البديهية تؤكد أن مصادر تمويلها تتحكم بتوجهها السياسي في أحيان كثيرة، وبالتالي الهدف من دعم الصحيفة ماديا هو جعلها أداة لتأمين مصالح القوى الممولة لها، و تعتبر شركة الإشهار التجارية مصدرا أساسيا لمداخيل الصحف خاصة أن مردود بيع أعدادها قليل ولا يكفي لتغطية نفقاتها[2] .

المطلب الثاني : مواكبة الصحافة الجزائرية للعصر الصناعي

يمكن القول أن الصحافة المكتوبة الجزائرية بعد دخولها في التعددية الإعلامية، وبعد خوصصتها كان عليها أن تتأقلم مع عهد جديد يفرض عليها الارتباط مع أطراف تمويلية تهدف إلى تطوير الصحافة وذلك بإخضاعها للتصنيع، حيث أصبحت الوسيلة المثلى لمقاومة مخاطر المنافسة التي لا ترحم الضعيف، فالصحف القوية في السوق هي الصحف التي يتم تسييرها كما تسير أية مؤسسة صناعية، فكل شيء يصنع فتصنيع الصحافة حتمية تكنولوجية واقتصادية في آن واحد، ففي ظل المناخ الجديد الذي فرضته العولمة، وكذا التحولات والتطورات الكبيرة التي شاهدتها الصحافة المكتوبة الغربية، جعل الصحافة المكتوبة الجزائرية تحاول مسايرة العهد الصناعي لضمان بقائها و تحسين خدماتها وفرض استغلاليتها، فقد ظهر تفوق مجموعة من الجرائد على الساحة الإعلامية، وهذا خلق لدى

---

(1) محمد شيحات، **التمويل الإشهاري في المؤسسات الصحفية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، علوم اعلام واتصال، جامعة الجزائر، ص 170.

(2) المرجع نفسه، ص 172.

(3) فريدة معتوق، **"حرية الصحافة المكتوبة الجزائرية في ظل قوانين السوق الجديدة – خلال مرحلة التعددية-"**، جامعة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، 2011-2012، ص44 .

المؤسسات الصحفية روح المناجمنت، والنزعة الصناعية، وأدركت بأن هذه الاستراتيجية غير مقتصرة فقط على المؤسسات الصناعية الكبرى[1].

و بدأت الصحافة المكتوبة الجزائرية تتمتع ببعض الوسائل التي تتماشى والابتكارات التكنولوجية الحديثة، فهي مزودة بأجهزة الكمبيوتر، كما أنها توسعت نحو دول أجنبية، فبشبكة الانترنت يمكنها أن تتطلع على كل ما يحدث في مختلف أنحاء العالم، زيادة أنها تقرأ في العديد من بلدان العالم فهذه هي من الخطوات الأولى في التصنيع.

وتأتي حدة مشكلة التمويل في هذا العصر الصناعي الجديد، مع ضخامة الموارد المالية والاستثمارات التي تحتاجها الصحافة ليصبح في مقدورها أداء عملها بالفعالية المطلوبة خاصة التطور التكنولوجي المعاصر للصحافة، وما يحتاجه من استثمارات ضخمة و الحاجة المستمرة لتجديد أساليب الانتاج و التوزيع و تطويرها، حيث تؤثر المساعدات المالية التي تقدمها الحكومة للصحافة على موضوعيتها، وكذا تمنحها قروضا بالاعانات المالية المباشرة أو تشتري بعض منتجاتها أو خدماتها[2].

وفي الأخير يمكن القول أن الصحف ليست منتوج صناعي كغيرها من المنتوجات الأخرى، فالصحافة المكتوبة تقوم بالإعلام والتعليق، فهي حاملة للأفكار والآراء بالاضافة الى النقد وطالما وجدت بين أيدي أصحاب النفوذ الذين أرادوا السيطرة عليها لتوجيهها وتسييرها وفقا لأهدافهم، واستعمالها كأداة خاضعة لسلطتهم، فسرعان ما استقلت الصحف واستخدمت كوسيلة لنقد السلطة، وكرمز للحرية والديمقراطية، فصناعة الصحف ظاهرة يمكن أن تكون مقيدة لحرية الصحافة في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى بالعكس فهي تحمي حرية الصحافة من تجاوزات السلطة من جهة ومن الأطراف الاقتصادية من جهة أخرى[3].

---

(1) فريدة معتوق، **المرجع السابق**، ص44 .

(2) محمد شيحات، مرجع سبق ذكره، ص 155.

(3) فريدة معتوق، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

المطلب الثالث : عائق الملكية في الصحافة المكتوبة بالجزائر

تطرح ملكية الصحافة سواء كانت خاصة أو عامة من المشاكل التي تؤثر على حريتها ففي الملكية الخاصة، نلاحظ تراجع اهتمام المؤسسات الإعلامية (التلفزيون) بحاجات جماهيرها وتنوع خياراتها، لأنها ستتوجه بالدرجة الأولى إلى قوى اقتصادية التي تساعدها على دعم وجودها، واستمرارها كمؤسسة استثمارية تهدف إلى تحقيق الربحية في إطار نظام السوق، وبالتالي تلتقي مصالحها مع مصالح القوى المسيطرة لدعم وجودها واستمرارها، وحتى بالنسبة لبعض المؤسسات الإعلامية التي قد تتنازل عن الأهداف الاقتصادية، فإن أصحاب رأس المال والمستثمرين فيها لا يغفلون الأهداف أو المصالح السياسية التي يحققونها أو يسهمون في تحقيقها، وهذا ينعكس بالتالي في الضغوط المهنية على العاملين في المؤسسات مما يجعلهم يعملون في إطار خدمة مصالح الملاك أكثر من مصالح الجماهير وحاجاتهم، إضافة إلى ذلك " لن يكون هناك ضمان لتوفير المعلومات بشكل موضوعي وصادق خصوصا إذا ما تباينت هذه المعلومات مع مصالح الملكية الخاصة، وفي حالة الملكية العامة فإنه كثيرا ما تخضع المؤسسات العامة للسلطة أو التشريعات القانونية وتعديلاتها[1].

المطلب الرابع : التوزيع في الصحافة كمصدر للتمويل

تمثل الصحف كوسيلة إشهارية أهمية خاصة من جانب جميع الأطراف الفاعلة والمعنية بالإشهارات "المنتج، الموزع، وكالة الإشهار، المستهلك"، ويتم تداولها بصورة واسعة، وفي نفس الوقت تعتبر الصحف من حيث التكلفة وسيلة متاحة لجميع المنتجين بغض النظر عن إمكانياتهم، أما تقسيم الصحف فهو منبثق من خلال" التوزيع "و"الصدور"ولهذا فاستخدام الصحف كوسيلة إشهارية تتميز بخصائص تجعله من أكثر الوسائل انتشارا واستخداما بواسطة المعلنين[2] ومن بينها :

---

(1) رابح بلقاسمي، **الإشهار والتوازن المالي للصحف الوطنية في الجزائر-دراسة مقارنة ليوميتي "الشعب" و "صوت الأحرار"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم اعلام واتصال، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 15.

(2) المرجع نفسه، ص15.

- الصحف هي مصدر حيوي للمعلومات، ومعظم الأفراد يطلعون على الصحف ويتابعونها يوميا مما يزيد من فرصة تعرضه للإعلانات.
- وصول الصحف إلى كل فئات المجتمع بدون التفريق بين رجال الأعمال والسياسيين والحرفيين...الخ وهو ما يزيد من فرصة تعرضهم للإعلانات.
- قراءة الجريدة من قبل عدة أفراد في الأسرة الواحدة، خاصة إذا كانت الجريدة مصممة لتلبية كل رغبات أفراد الأسرة من مواضيع تناسب السن والجنس والمستوى التعليمي.
- سرعة وسهولة النشر، مع تحكم المعلن في متابعة مجريات الإعلان عن قرب.
- التوزيع الواسع مما يسمح بفتح أسواق جديدة للمعلنين.
- السماح لصدور الجريدة يوميا بتكرار الإعلان.
- شراء القارئ للجريدة عن قصد، وليس عفويا يستلزم بفلسفة المنطق الرياضي رؤية الإعلانات أيضا عن قصد وعن وعي.

ونرى بأن متغير الإشهار مرتبط دائما بمتغير التوزيع وهذا طبيعي بحيث منذ السنوات الأولى لظهور الإشهار في الصحافة، كانت الصحف الأكثر توزيعا وانتشارا هي الأكثر استقبالا للمواد الإشهارية، حتى أن بعض المؤسسات الصحفية منذ عقود أصبحت تعتمد على مداخيل الإشهار واستغنت تماما على إيرادات التوزيع وهي توزع منتوجها مجانا[1].

المبحث الثالث : تطور الصحافة الخاصة بعد 1999

كانت للمعطيات السياسية والتشريعية والاقتصادية السالفة الذكر، تأثير مباشر على المشهد الإعلامي بحيث سمح نمو المناخ التجاري والاقتصادي بإنتعاش سوق اشهار خاصة الآتي من القطاع الخاص مما أحدث ديناميكية و حيوية في المشهد خاصة في ظل الانفجار الكمي لعدد اليوميات كما أدى إلى تشكل فكر إعلامي جديد قائم على المنطق التجاري في ظل ظهور عدة مستثمرين في الصحافة مما نتج عنه تقاطع العمل الصحفي بالمصالح الاقتصادية.

---

(1) رابح بلقاسمي، المرجع السابق، ص 17.

وانطلاقا مما سبق ذكره في المبحثين الأولين، تميز المشهد الإعلامي منذ 1999 إلى غاية اليوم [1]:

1- غياب منذ بداية التعددية الإعلامية عام 1990 إلى غاية اليوم، لدراسات أكاديمية و رسمية حول أهم خصائص البنية الاجتماعية لصحفي الصحافة المكتوبة الخاصة ولبقية وسائل إعلام، وعلينا الاشارة إلى أن هذه الحالة ليست خاصة بالجزائر فقط بل موجودة في كل أنحاء العالم بسبب صعوبة تقديم معطيات محددة حول عدد الصحفيين بسبب " عدم تمكن الدول من وضع المعايير محددة عن صفة الصحفي، تعريفه وكذلك تعريف الحدث الإعلامي و مدى تأثره بطبيعة الأنظمة السياسية لتلك الدول"، كما تبقى الأرقام الخاصة بالصحفيين الجزائريين جد سطحية، متضاربة وجزئية وبعيدة عن الواقع.
2- غياب الشفافية في نشاط المؤسسات الصحفية من حيث مداخيلها من إشهار، السحب و التوزيع باستثناء المعطيات التي ينشرها سنويا ديوان تثبيت توزيع الصحافة الفرنسي Ojd لكل من جريدة الوطن، الخبر، النهار، والشروق اليومي.

كما يتوفر المشهد الاعلامي على بعض المعطيات المقدمة سنويا من قبل وزارة الاتصال منذ أول دفتر لها عام 2006 وبعده دفتر 2008 – 2009 و أخيرا 2010.

وعليه، أدت هذه الوضعية إلى تلاعبات من قبل المؤسسات الصحفية و من قبل أيضا وكالات الاتصال حول حجم السحب مثلا بهدف جلب المعلنين .

3- توزيع الصحف على السكان حسب إحصائيات المقدمة من قبل وزير السابق لوزارة الاتصال السيد بوكرزازة للصحافة عام 2008 هو "71 نسخة لكل 1000 ساكن مقابل 320 بـأوربا و 40 في البلدان العربية.
4- سيطرة الصحف الخاصة اليومية على المشهد الإعلامي منذ 1990، من حيث العدد أو حجم السحب مقارنة بالصحف التابعة للدولة، حسب احصائيات لوزارة الاتصال لعام 2006 نجد 6 يوميات عمومية بسحب يقدر بـ 69,450 نسخة فتصدرها جريدة المجاهد

---

(1) بلحاجي وهيبة، **"الصحافة الخاصة و الشروط القانونية و الاقتصادية لحريتها بعد 1999- دراسة مسحية لعينة من الصحفيين الجزائريين-"**، أطروحة دكتوراه علوم في قسم اعلام واتصال، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص120.

بسحب يقدر بـ 17,500 نسخة مقابل 37 يومية خاصة بسحب يقدر ب 1311500 نسخة من نفس السنةيعرف المشهد الاعلامي سيطرة صحف الإعلام السياسي الشامل التي تعالج مواضيع عامة كيومية الوطن، الخبر، والشروق اليومي تليها الصحف المختصة على رأسها الرياضية تليها الاقتصادية[1].

خلاصة الفصل :

إن توفر حرية التعبير و رفع الرقابة على العمل الصحفي و إمكانية فتح جريدة من طرف الخواص، يجب أن يرافقه توفر العناصر الشكلية التي من شأنها أن تدعم العمل الصحفي المستقل، ومن بينها، مبدأ الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات، وهذا المبدأ يشمل المادة الأساسية التي تبدأ الصحيفة عملها وتنهيه بها للوصول إلى مصدر المعلومة، إلى تحريرها في شكل خبر، إلى طبعها ثم إلى توزيعها و بيعها.

مما سبق نلاحظ أن ظهور الصحافة المستقلة في الجزائر لم يكن بإرادة و تمويل الخواص أصحاب رؤوس الأموال لنشاطاتها في العمل الإعلامي، بل ظهرت بإرادة السلطة و بتمويل منها، فهي من خططت و برمجت لإنشاء هذه الصحف، وهي التي أمدتها بالمال هذا من جهة، ومن جهة ثانية نجد الصحافة عالقة أمام ضخامة تكاليف و احتكار شبه كلي لوسائل الانتاج والإشهار من قبل السلطة، و أمام الصعوبات السياسية والأمنية ومحاولات الإخضاع الممارسة عليها، وجدت الصحافة المستقلة نفسها مجبرة على التحكم في الجانب التجاري والسيطرة على النفقات و رفع مستوى المداخيل لتتمكن من الصمود في السوق الإعلامي.

ومن هنا نطرح إشكالية الاستقلالية التي تدعي بها الصحف الجزائرية، وبما أنها ضعيفة في الجانب المادي والتقني فكيف يمكن أن تكون لهذه الصحافة المكتوبة الجزائرية استقلالية في الخط الافتتاحي و حرية الوصول إلى مصادر المعلومات.

---

(1) بلحاجي وهيبة، المرجع السابق، ص ص، 123-124.

الفصل السادس : تحليل مضمون الصحف محل الدراسة

المبحث الأول: التحليل الكمي للصحف محل الدراسة

المبحث الثاني : التحليل الكيفي لمضمون الصحف محل الدراسة

مدخل :

يضم هذا الفصل التطبيقي دراسة تحليلية لمضامين الصحف الخاصة محل البحث، سنقوم بعرض نتائج التحليل وتقديم تفسير للمعطيات المحصل عليها، ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين. تناول الأول التحليل الكمي لمسح شامل للجرائد الثلاث من خلال المقارنة بينها، وضم هذا المبحث ثمانية جداول وزعت بناء على فئات التحليل تسعى كلها لتأكيد فرضيات الدراسة المتعلقة بقضايا ملف سوناطراك و الشحصيات في فئة المضمون، كمصادر للمعلومات والمصادر الصحفية والأنواع الصحفية في فئة شكل المضمون.

وضم المبحث الثاني التحليل الكيفي لمضامين الصحف الثلاث، للقيام بتحليل أولويات مضمونها الإعلامي مع مقارنته بأولويات السياق السياسي والاقتصادي في الجزائر، وفي الأخير خرج الفصل باستنتاجات تم مقارنتها في الجزء الميداني من الدراسة.

المبحث الأول : التحليل الكمي للصحف محل الدراسة

الجدول رقم (02) : تكرارات القضايا محل الدراسة في مضمون صحف الدراسة و نسبتها المئوية

الصحيفة / القضايا		الشروق اليومي		النهار الجديد		الخبر اليومي	
رقمها	عناصرها	تك	%	تك	%	تك	%
رقم واحد: القضايا المتعلقة بالفساد الاقتصادي ملف " سوناطراك 2"	رشاوى وعمولات لشركة ايطالية "سايبام-ايني"	52	31.51	28	43.07	69	48.93
	رشاوى وعمولات لشركة ألمانية " سارل كونتال ألجيريا"	34	20.60	02	03.07	01	0.70
	رشاوى وعمولات لشركة كندية " أس أن سي لافالان "	28	16.96	10	15.38	17	12.05
	مجموع القضية رقم (1)	**114**	**69.07**	**40**	**61.52**	**87**	**61.68**
رقم اثنين : إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق الوزير السابق "شكيب خليل"	إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حقه مع انسحاب وزير العدل "محمد شرفي"	25	15.15	08	12.30	25	17.73
	الخطأ الإجرائي في قرار إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل "	15	09.09	01	01.53	05	03.54
	رفض الأنتربول تسليم الوزير شكيب خليل	05	03.03	02	03.07	04	02.83
	مجموع القضية رقم (2)	**45**	**27.27**	**11**	**16.90**	**34**	**24.10**
رقم ثلاثة : علاقة الفساد الاقتصادي بسوناطراك بالحملة الانتخابية لرئاسيات 2014	علاقة الفساد الاقتصادي في سوناطراك مع غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة	01	0.60	01	01.53	03	02.12
	علاقة الفساد الاقتصادي بتصريحات الأمين العام للأفلان "عمار سعداني " حول المخابرات	04	02.42	12	18.46	16	11.34
	علاقة الفساد الاقتصادي في سوناطراك بتصريحات وزير العدل السابق "محمد شرفي " يتنحية شكيب خليل	01	0.60	01	01.53	01	0.70
	مجموع القضية رقم (3)	**06**	**03.62**	**14**	**21.52**	**20**	**0.70**
	المجموع الكلي	**165**	**100**	**65**	**100**	**141**	**100**

تظهر معطيات الجدول رقم (02) أن قضية " رشاوى وعمولات لشركة ايطالية "سايبام –ايني" تأتي في مقدمة القضايا الأكثر اهتماما بالنسبة لكل جرائد الدراسة، وعلى الرغم من ذلك يتضح لدينا أن هناك فارق سجلته الصحف في هذه القضية، و هذا يعني أنها جاءت عند جريدة الخبر باهتمام أكثر من جريدتي الشروق اليومي والنهار، حيث احتلت الصدارة لدى جريدة الخبر بـ 69 مرة من التكرارات ونسبة تقدر بـ 48.93 %، مقارنة باهتمام متوسط لجريدة الشروق اليومي الذي بلغ بتكرار 52 مرة وبنسبة مئوية قدرت بـ 51. 31 %، وهو فارق صغير نوعا ما بين الصحيفتين، في حين نسجل فارقا كبيرا جدا في النسب في هذه القضية المذكورة سلفا، لدى تناولها من طرف جريدة النهار، حيث بلغ بـ 28 مرة وبنسبة 43.07 %، وهو فارق كبير يدل على إغفال هذه الصحيفة، حيث كانت النسبة ضعيفة جدا من التكرارات مقارنة بظهور مكثف لدى جريدة الخبر أكثر من جريدة الشروق اليومي، أما قضية "رشاوى وعمولات لشركة ألمانية سارل كونتال ألجيريا" فرغم انخفاض حجم التكرارات في كلا من جريدتي "النهار" و" الخبر اليومي" مقارنة بجريدة الشروق اليومي التي حصدت 34 تكرارا وبنسبة مئوية قدرت بـ 20.60 %، في حين لم يسجل سوى ظهورين اثنين فقط عند جريدة النهار وبنسبة مئوية قدرت بـ 3.07 % للقضية، وظهورا واحدا فقط لدى جريدة الخبر بنسبة بـ 0.7 %.

و ينكشف التفاوت في تناول الجرائد الثلاث لقضية "الرشاوى والعمولات للشركة الكندية "أس أن سي لافالان" في نسب التكرارات المرتبطة بها بشكل غير متساو، إذ بلغ هذا العدد في الخبر 17 ظهورا وسجلت نسبة مئوية بـ 12.05 %، في حين وصل في صحيفة الشروق اليومي إلى 28 ظهورا للقضية بنسبة مئوية قدرت بـ 16.96 %، بينما احدث ذلك انخفاضا كبيرا في تكرارات استخدام جريدة النهار للقضية حيث لم تسجل سوى 10 تكرارات وبلغت بـ 15.38 %، و الملفت في كل هذه الأرقام هو نشر جريدة الشروق اليومي لحوالي 114 مقالا عن القضية رقم (1) والمتعلقة بالفساد الاقتصادي (ملف سوناطراك 2) أكثر من القضيتين المواليتين محل الدراسة، بحوالي أكثر من نصف الأعداد التي تحدثت عن موضوع الدراسة، في حين لم يحدث هذا في جريدتي الخبراليومي والنهار، فقد سجلتا تقاربا

في النسب في تطرقهما للقضية، حيث قدرت عند جريدة الخبر بـ 61.68 %، بينما عرفت جريدة النهار فارقا طفيفا معها بمعدل 61.52 %.

ونسجل ما هو مشترك بين صحيفتي الشروق اليومي والخبر، في تناولهما لعناصر القضية الثانية" إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق الوزير السابق شكيب خليل"، وتقاربت النسب عند هذه القضية بجريدة الشروق اليومي فيما يخص العنصرين "إصدار مذكرة التوقيف الدولية مع انسحاب وزير العدل"محمد شرفي" و " الخطأ الإجرائي في إصدار المذكرة في حق شكيب"، حيث سجلتا نسبة من التكرارات بـ 25 مرة للقضية الأولى بنسبة 15.15 % أما الثانية بـ 15 تكرارا وقدرت نسبتها المئوية بـ 09.09 %، وظهرت 5 مرات في " قضية رفض الأنتربول تسليم شكيب خليل" وبنسبة 3.03 %.

واهتمت جريدة الخبر في الأول بعنصر " الخطأ الاجرائي في قرار إصدار مذكرة التوقيف الدولية " التي تكررت 5 مرات بنسبة مئوية قدرت بـ 03.04 %، ثم سجلت التقارب مع سابقتها في حجم التكرارات و الاهتمام بقضية " رفض الأنتربول تسليم شكيب خليل" بحجمٌ4 تكرارات وبنسبة قدرت بـ 02.83 %.

و ركزت جريدة النهار في تناولها للقضية من جهتها أيضا على نفس منوال الذي انتهجته جريدة الخبر، حيث كان الاهتمام كبيرا بقضية " إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق وزير الطاقة والمناجم السابق " شكيب خليل"' الذي ظهر بـ 8 تكرارات وبنسبة 12.30%، وجاءت النسبة ضعيفة لما وصلت إلى عنصر " رفض الأنتربول تسليم شكيب خليل"، إذ جاء بظهورين اثنين فقط وبنسبة مئوية قدرت بـ 03,07 %، وظهرت مرة واحدة فيما يخص عنصر "قضية الخطأ الإجرائي في مذكرة التوقيف في حق شكيب خليل"وبنسبة مئوية ضعيفة جدا قدرت بـ 01.53 %.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن قضية " تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان حول المخابرات" احتلت مكانة هامة عند جريدتي الخبر والنهار، اذ بلغت 16 تكرارا عند الأولى وبنسبة مئوية قدرت بـ 11.34 %، وسجلت القضية 12 ظهورا للصحيفة الثانية وبنسبة مئوية 18.46 %، بينما جاء الاختلاف والتباعد كبيرا في جريدة الشروق اليومي

بالقضية حيث سجلت 4 تكرارات فقط وبنسبة ضعيفة قدرت بـ 02.42 %، أما العنصرين المتبقيين وهما "علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس" و " تصريحات وزير العدل السابق " محمد شرفي" فقد عرفت ظهورا واحدا عند كل من صحيفتي النهار والشروق اليومي، في حين جاء الفارق واضحا عند جريدة الخبر التي اهتمت بشكل مقبول بقضية " علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة"، حيث سجلت 4 تكرارات و بنسبة مئوية قدرت بـ 02.12 %.

الجدول رقم (03) : تكرارات فئة الأنواع الصحفية في الصحف محل الدراسة

الجرائد / الأنواع الصحفية	الشروق اليومي		النهار		الخبر	
	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية
الأنواع الإخبارية	137	83,03	58	89,23	90	63.82
أنواع الرأي	18	10.90	2	3.07	47	33.33
الأنواع الاستقصائية	10	6.06	5	7.69	4	2,83
المجموع	**165**	**100**	**65**	**100**	**141**	**100**

تعددت الأشكال الإعلامية التي تمت وفقها تغطية قضية سوناطراك 2 ضمن جرائد الدراسة، لكن الشكل الإعلامي الأكثر تناولا لديها كان الأنواع الخبرية بنسبة 63.82 % عند جريدة الخبر اليومي، وجاءت عند جريدة الشروق اليومي بـ 83,03 %، أما جريدة النهار فقدرت بـ 89.23 % .

وتأتي أنواع الرأي لدى جريدة الخبر ظهورا معتبرا وكبيرا مقارنة بجريدتي الشروق اليومي و النهار بتكرار 47 مرة وقدرت نسبته المئوية بـ33,33 % تكررت الأنواع الإخبارية بـ 137 مرة بنسبة 83,03%، وجاءت أنواع الرأي بـ 18 مرة بنسبة 10.90 %، بينما الأنواع الاستقصائية ظهرت بـ 10 تكرارات، و نجد جريدة الخبر أبرزت هي

الأخرى أنواعا صحفية في تناول لظاهرة الفساد الاقتصادي بسوناطراك، حيث ظهرت الأنواع الإخبارية بحجم كبير و بتكرار قدر بـ 90 مرة ونسبة 63.82 %، وأنواع الرأي عرف ظهورا معتبرا وكبيرا مقارنة بالجريدتين الشروق اليومي و النهار بتكرار 47 مرة وتقدر نسبته المئوية بـ 33.33 % ، بينما لم تخصص للأنواع الاستقصائية قدرا كبيرا فقد جاءت النسبة ضعيفة وبتكرار ضعيف قدر بـ 4 مرات فقط تكرارا.

أما جريدة " النهار" جاء تركيزها الكبير في الأنواع الصحفية على الأنواع الإخبارية بنسبة كبيرة جدا مقارنة بالنوعين الآخرين، والذي تكرر ظهوره بـ 58 مرة من مجموع عدد المقالات الذي يساوي 65 مقالا، حيث استعملت مرتين فقط أنواع الرأي بنسبة 3.07%، و كذلك الأنواع الاستقصائية الذي ظهر بـ 5 مرات فقط بنسبة 7.69 % .

الجدول رقم (04): تكرار عنصر " الأنواع الإخبارية " في الجرائد محل الدراسة

الجرائد / الأنواع الإخبارية	الشروق اليومي		النهار		الخبر اليومي	
	تك	%	تك	%	تك	%
الخبر	10	07.29	10	17.24	14	15.55
التقرير	127	92.70	48	82.75	76	84.44
المجموع	**137**	**100**	**58**	**100**	**90**	**100**

استخدمت جريدة الشروق اليومي في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي بملف سوناطراك2 الأنواع الإخبارية بنوعيها الخبر والتقرير، حيث جاء التقرير الصحفي متفوقا عن الخبر الصحفي بحجم كبير جدا بـ تكرار قدر بـ 127 مرة ظهورا من مجموع عدد المقالات لدى جريدة الشروق اليومي تبعا لتحليلنا في الدراسة الذي يساوي 165 مقالا، وبنسبة مئوية قدرت بـ 92,70 % ، بينما جاءت نسبة عنصر " الخبرالصحفي" ضعيفا جدا والمقدر بـ 10 تكرارات فقط وبنسبة 7,29 % مقارنة بعنصر " التقرير الصحفي".

وسجل التقرير الصحفي تكرارا قدر بـ 48 مرة في جريدة النهار وبنسبة 82,75%، وعلى النقيض نجد ظهور عنصر " الخبر الصحفي" في الجريدة حجما ضعيفا مقارنة بالعنصر الأول، فقد سجل تكرارا لـ 10 مرات فقط وبنسبة 17,24 %,

وركزت جريدة " الخبر اليومي" بدورها على التقرير الصحفي الذي تكرر بـ 76 مرة وبنسبة 84,44 %، في حين عرفت نسبة تكرار عنصر " الخبرالصحفي" بـ 14 مرة نسبة 15,55 %، وتعد نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالعنصر الأول من مجموع تكرارات الأنواع الإخبارية الذي سجلته الصحيفة في تناول الفساد.

الجدول رقم (05): تكرارات عنصر " أنواع الرأي" في الجرائد محل الدراسة

الجرائد / أنواع الرأي	الشروق اليومي		النهار		الخبر اليومي	
	تك	%	تك	%	تك	%
التعليق	05	77.27	02	100	22	46.80
المقال الافتتاحي	10	55.55	-	-	-	-
مقال العمود	-	-	-	-	22	46.80
المقال التحليلي	3	16.66	-	-	03	06.38
المجموع	**18**	**100**	**02**	**100**	**47**	**100**

جاء تركيز صحيفة الشروق اليومي في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي بسوناطراك على انواع الرأي بحجم معتبر من عنصر " المقال الافتتاحي" الذي تكرر بـ 10 مرات وبنسبة مئوية قدرت بـ 55,55 %، فيما ظهر العنصرين "التعليق" و " المقال التحليلي" على التوالي بـ 5 مرات وبنسبة 27,77 % و بـ 3 مرات وبنسبة 16,66 %، ولم تول اهتماما ولو لمرة لعنصر "مقال العمود" في تناول قضايا الفساد المتعلقة بسوناطراك أي بتكرار 0 مرة وبنسبة مئوية 0 % .

ولم تسجل جريدة النهار لأنواع الرأي ظهورا لعناصرها سوى عنصر التعليق الذي برز مرتين فقط في تناول ظاهرة الفساد الاقتصادي وبنسبة ضعيفة جدا، مقارنة بغيرها من الأنواع الصحفية، فهي لم تستخدم سوى التقرير بشكل كبير .

واعتمدت جريدة الخبر على أنواع الرأي في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي في سوناطراك2 بحجم كبير مقارنة بالجرائد الأخرى، وركزت فيه على العنصرين "التعليق" و"مقال العمود" بظهور 22 مرة لكليهما أي سجل كل من التعليق 22 تكرارا و مقال العمود 22 تكرارا، فقد تعادلت النسب بين العنصرين والمقدرة بنسبة 46,80 %، فيما انخفضت عدد التكرارات في العنصر " المقال التحليلي" فقد قدر تكراره بـ 3 مرات فقط وبنسبة مئوية 6,38 %، ولم تسجل أي تكرار ولا نسبة مئوية لعنصر " المقال الافتتاحي".

الجدول رقم (06): تكرارات عنصر"الأنواع الاستقصائية" في جريدة الشروق اليومي

الجرائد / الأنواع الاستقصائية	الشروق اليومي		النهار		الخبر اليومي	
	تك	%	تك	%	تك	%
روبورتاج	01	10	-	-	-	-
التحقيق	-	-	-	-	-	-
المقابلة	05	50	03	60	04	100
البورتري	04	40	02	40	-	-
المجموع	**10**	**100**	**05**	**100**	**04**	**100**

عرف ظهور عناصر الأنواع الاستقصائية ضعيفا جدا مقارنة بالأنواع الصحفية الأخرى في تناول جريدة الشروق اليومي لظاهرة الفساد الاقتصادي، على الرغم من ذلك سجلت " المقابلة" حجما معتبرا من مجموع التكرارات للأنواع الاستقصائية المقدرة بـ 10 مرات حيث ظهرت بـ 5 مرات نسبة 50 %، فيما برز عنصر " البورتري" بـ 4 مرات

فقط وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالعنصر الأول، واستخدمت عنصر " الروبورتاج " مرة واحدة فقط وبنسبة 10 %، ولم يعرف ولو ظهورا واحدا لعنصر " التحقيق".

وعرفت جريدة النهار في تناولها للفساد الاقتصادي تسجيل نسب ضعيفة في الأنواع الاستقصائية مقارنة بسابقتها، حيث برز كل من " المقابلة" بتكرار 3 مرات وبنسبة مئوية 60 %، و " البورتري" بتكرار مرتين فقط وبنسبة مئوية 40 %، وانعدمت النسب لما وصلت إلى عنصري " الروبورتاج" و "التحقيق" الذين لم يسجلا أي ظهور ولو لمرة واحدة.

جاءت نسبة استخدام جريدة " الخبراليومي " للأنواع الاستقصائية في تناولها للفساد بسوناطراك شبه منعدم في تسجيله لنسبة التكرارات، حيث انعدمت النسب تماما لما وصلت إلى العناصر الآتية "الروبورتاج" و" التحقيق" و " البورتري"، وركزت فقط على عنصر المقابلة في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي بتكرار يقدر بـ 4 مرات وهي تعد كنسبة ضعيفة جدا.

الجدول رقم (07): تكرارات الفئة الثانية : " المصادر الصحفية" في الجرائد محل الدراسة

الجرائد / المصادر الصحفية	الشروق اليومي		النهار		الخبر اليومي	
	تك	%	تك	%	تك	%
الصحفي	165	86.38	65	92.85	141	86.50
القسم	01	0.52	-	-	07	04.29
وكالة الأنباء	02	01.04	-	-	03	01.84
نقلا عن جريدة	14	07.32	04	05.71	09	05.52
نقلا عن موقع الكتروني	09	04.71	01	01.42	03	01.84
المجموع	**191**	**100**	**70**	**100**	**163**	**100**

جاءت معظم مقالات الصحف محل الدراسة في تناولها لظاهرة الفساد بحجم كبير في " توقيع الصحفي"، حيث اعتمدت جريدة الشروق اليومي من خلال ما رصدناه في مسحنا لأعداد الصحيفة على عنصر " توقيع الصحفي بـ 165 مرة نسبة 86,38 %، و انخفضت النسبة بشكل كبير فيما يتعلق كل العناصر الأخرى، فقد تباينت الأرقام بين هذه العناصر المتبقية من المصادر الصحفية المستخدمة بالجريدة، حيث نقلت 14 مرة عنصر " عن جريدة أخرى" و بنسبة 7,32%، وكذا المواقع الإلكترونية التي سجلت ظهور 9 مرات بنسبة 4.71 %، فيما برزت " وكالة الأنباء" مرتين فقط بنسبة 1,04 % ، ومرة واحدة بالنسبة لعنصر " القسم" بنسبة 0,52 %.

ويتبين لنا من خلال الأرقام مدى التباين الكبير والمسجل على مستوى عناصر فئة " المصادر الصحفية" في تناول جريدة النهار لظاهرة الفساد، حيث جاءت أعلى نسبة وهي الوحيدة التي سجلناها وشغلها عنصر "توقيع الصحفي" بنسبة 92,85 %، وبتكرار 60 مرة، وإنعدمت النسب بشكل تام فيما يتعلق بكل من العنصرين "القسم" و " وكالة الأنباء" الذين سجلناها بنسبة 0 % و بتكرار 0 مرة، ماعدا عنصرين آخرين ظهرا بشكل ضعيف نوعا ما، وهما " نقلا عن جريدة أخرى" الذي جاء بتكرار 4 مرات وبنسبة 5,71 %، وبظهور واحد لعنصر " نقلا عن موقع إلكتروني".

ونلاحظ من خلال معطيات الجدول نفسه أن صحيفة " الخبر" في اعتمادها على المصادر الصحفية لتناول الفساد الاقتصادي، سجلت أكبر نسبة من المصادر الصحفية المستخدمة عند عنصر " توقيع الصحفي" بـ 141 مرة وبنسبة مئوية 86,50 %، بينما تنخفض النسبة لما تصل إلى العناصر الأخرى، فسجلنا عنصر " نقلا عن جريدة" 9 تكرارات وبنسبة 5,52 %، و" القسم" بـ 7 تكرارات نسبة 4,29 %، ونسجل تعادل بالنسبة إلى كل من عنصري " وكالة الأنباء" و " نقلا عن موقع الكتروني" بتكرار 3 مرات وبنسبة 1,84 % .

الجدول رقم (08) : تكرارات عناصر الفئة الثالثة " مصادر المعلومات" في الجرائد محل الدراسة

الجرائد / مصادر المعلومات	الشروق اليومي		النهار		الخبر اليومي	
	تك	%	تك	%	تك	%
موقع الكتروني أجنبي	04	03.50	01	01.63	04	04.44
موقع الكتروني جزائري	02	01.75	01	01.63	-	-
إنابات قضائية	02	01.75	-	-	01	01.11
تقارير عن العدالة الجزائرية	28	24.56	19	31.14	10	11.11
تقارير عن العدالة الدولية	07	06.14	03	04.91	05	05.55
منظمات وتقارير دولية	11	09.64	01	01.63	12	13.33
ممثلي أحزاب	06	05.26	03	04.91	13	14.44
برلمانيين	08	07.01	01	01.63	05	05.55
محامون وحقوقيون	12	10.52	06	09.83	08	08.88
نقلا عن جريدة أخرى	11	09.64	07	11.47	02	02.22
شخصيات رسمية	23	20.17	19	31.14	30	33.33
المجموع	**114**	**100**	**61**	**100**	**90**	**100**

اعتمدت صحيفة الشروق اليومي في مصادر الحصول على المعلومات لتقديم المواضيع والقضايا المتعلقة بالفساد، على مصادر متعددة غير أنها ركزت تحديدا و بشكل كبير على " تقارير العدالة الجزائرية" التي كانت نسبتها 28 تكرارا وبنسبة مئوية 24.56 %، ثم تلتها عنصر " الشخصيات الرسمية" بتكرار قدر بـ 23 مرة وبنسبة 20.17 %، فيما تعادلت كل من العناصر الأخرى على الأغلب مثل تعادل العنصرين " منظمات وتقارير دولية" و "نقلا عن جريدة أخرى" بـ 11 تكرارا وبنسبة 9.64 %، وقد سبقتهما مصدري

للمعلومات "المحامون والحقوقيون" بتكرار 12 مرة، ثم أتت " المواقع الالكترونية الأجنبية" بـ 4 مرات، ومرتين فقط لكل من " المواقع الالكترونية الجزائرية" و " الإنابات القضائية"، دون أن ننسى عنصري " البرلمانيين" بتكرار 8 مرات و"ممثلي الاحزاب السياسية" بـ 6 مرات.

واعتمدت جريدة " النهار" في تغطيتها لظاهرة الفساد الاقتصادي بشكل كبير على كل من عنصري " الشخصيات الرسمية" و"تقارير العدالة الجزائرية" بتكرار قدر 19 مرة، ونقلت المعلومات عن جرائد أخرى بـ 7 مرات وبنسبة 11.47 %، بينما نقلت فيما بعده آراء المحامين والحقوقيين بـ 6 مرات، وكذلك آراء ممثلي الأحزاب السياسية المعارضة (شخصيات من المجتمع المدني) التي جاءت متعادلة مع تقارير العدالة الدولية بـ 3 مرات نسبة 4.91 %، و ظهرت مرة واحدة كل من المواقع الالكترونية الأجنبية والمواقع الالكترونية الجزائرية و" المنظمات والتقارير الدولية" و أيضا " شخصيات برلمانية" بنسبة مئوية 1.63 %، ولم تظهر ولو مرة واحدة الانابات القضائية.

وأبرزت صحيفة " الخبر" عناصر معينة من فئة " مصادر الحصول على المعلومات" في تناول الفساد الاقتصادي حيث جاءت في مقدمتها " الشخصيات الرسمية" بـ 30 مرة وبنسبة مئوية قدرت بـ 33.33 %، ثم عنصر " تقارير العدالة الجزائرية" الذي تكرر ظهوره 10 مرات بنسبة 11.11 %، و سبقتها عنصر " ممثلي الأحزاب السياسية" المعارضة "ناشطون في المجتمع المدني" بـ 13 مرة تكرارا ونسبة مئوية 14.44 %، وتأتي كذلك " المنظمات والتقارير الدولية" بعدها تماما بـ 12 مرة بنسبة متوافقة نوعا ما على التوالي 14.44 % و 13.33 %، و اهتمت كذلك بإبراز " محامون وحقوقيون" بـ 8 مرات وبنسبة 8.88 %، في حين جاءت " التقارير القضائية من العدالة الدولية" مع " الشخصيات البرلمانية" بنسبة متعادلة وبتكرار قدر بـ 5 مرات، وتليهم عنصر " الموقع الالكتروني الأجنبي" بـ 4 تكرارات، بينما اعتمدت الجريدة على مرتين في نقل المعلومات من جريدتين اثنتين، وكانت النسبة الضعيفة بالنسبة لهذه المصادر في عنصر " الانابات القضائية" التي برزت مرة واحدة، ولم تبرز ولو مرة واحدة المواقع الالكترونية الجزائرية.

الجدول رقم (09) : تكرارات عناصر الفئة الثانية " الشخصيات" في الجرائد محل الدراسة

الجرائد / الشخصيات	الشروق اليومي		النهار		الخبر اليومي	
	تك	%	تك	%	تك	%
شكيب خليل	21	52.50	19	73.07	46	51.11
عرفات نجات	01	02.50	02	03.54	07	07.77
ابني شكيب خليل	02	05	-	-	05	05.55
محمد مزيان	03	07.50	01	03.84	03	03.33
ابني محمد مزيان	01	02.50	-	-	01	01.11
فريد بجاوي	05	12.50	05	19.23	19	21.11
المدعوة "م.ن"	02	05	-	-	-	-
رضا حامش	01	02.50	-	-	02	02.22
بيترو فاروني	01	02.50	-	-	02	02.22
أورسو سكاروني	01	02.50	-	-	04	04.44
عبد الحميد عطار	02		01	03.84	01	01.11

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (09) أن عدد المواضيع المرتبطة بشخصية " شكيب خليل" في صحيفة الخبر بلغ 46 موضوعا، وهو يفوق ما تم نشره من مواضيع عن هذا الوزير في صحيفتي الشروق اليومي والنهار واللتان بلغتا على التوالي 21 موضوعا عند جريدة الشروق اليومي أما النهار فقدرت بـ 19 مرة، لكن هذا لا يمعنا من ملاحظة التميز في معالجة هاتين الصحيفتين للشخصية " شكيب خليل" عنهما في جريدة الخبر، حيث نشرت مواضيع تخص الشخصية أكثر من الشخصيات الأخرى بفارق ذو دلالة بينهما وبين الخبر اليومي التي نشرت عن " فريد بجاوي" مواضيع عنه بكثرة مقارنة بالجريدتين، اللتين لم

تنشرا مواضيع بشكل كبير، في حين كان هناك توازن بين الصحيفتين في النسب حيث سجلتا تقاربا كبيرا، حيث بلغت المواضيع التي تحدثتا فيه عن " فريد بجاوي " بـ 5 مرات فقط.

و تأتي نسب متعادلة في جريدة الشروق اليومي ما بين "ابني شكيب خليل" و "عبد الحميد عطار" و"المدعوة م.ن" فقد ظهروا مرتين، فيما ظهرت مرة واحدة للشخصية "ابني محمد مزيان"، بينما نلاحظ من خلال الأرقام في الجدول بأن جريدة النهار لم تظهر فيها و لو مرة واحدة كل من الشخصيتين "محمد مزيان" و "عبد الحميد عطار"، وكذلك انعدمت النسب في كل من الشخصيات التالية : "ابني شكيب خليل" و "ابني محمد مزيان" و المدعوة "م.ن" و "رضا حامش"، والشخصيتين "بيترو فاروني" و "أورسي سكاروني"، فيما ظهرت في جريدة الخبر شخصية "نجات عرفات" 7 مرات ونسبة 7,77 %، و"ابني شكيب خليل" بـ 5 مرات، ثم الشخصية الأجنبية "أورسي سكاروني" بـ 4 مرات تكرر وجاءت نسبته بـ 4,44 %، و "محمد مزيان" بـ 3 مرات فقط وبنسبة 3,33%.

المبحث الثاني : التحليل الكيفي لمضمون الصحف محل الدراسة

أ.فئة القضايا :

القضية (1) : قضايا الفساد الاقتصادي المتعلقة بملف سوناطراك 2

1. رشاوى وعمولات للشركة الايطالية "سايبام –ايني" :

احتلت قضية " رشاوى وعمولات للشركة الايطالية "سايبام –ايني" من أكبر التكرارات لدى جريدة الشروق اليومي مقارنة بالقضايا الأخرى، حيث أشارت إليها بـ 52 مرة من مجمل التكرارات التي حظيت بها القضايا محل التحليل .

وقد لاحظنا أن هذه القضية طرحت في شكل تحقيقات قضائية وأمنية في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي داخل شركة (سايبام- ايني)، مثل المقال الذي جاءت به جريدة الشروق اليومي تحت عنوان : " كيفية الصعود المكوكي لشركة سايبام في الجزائر"[1] حيث يتحدث فيه صاحبه عن " كيفية الصعود المكوكي لشركة "سايبام" في الجزائر، الذي يبرز حل شركة "بي أر سي" الأمريكية بعد تعرضها لاعتداء ارهابي سنة 2006، بمنطقة بوشاوي غرب العاصمة، كعامل أساسي في صعود وبروز شركة "سايبام" كمتعامل ضخم في سوق المحروقات الجزائرية، حيث فازت الشركة الايطالية بمشاريع و صفقات في قطاعي النفط والغاز بلغ عددها 8 مشاريع".

حاولت جريدة الشروق اليومي من خلال هذه القضية معالجتها ككل بل وتم استغلال هذا الموضوع لطرح قضايا أخرى لم يكن لها البروز إلى السطح، و الحصول على هذا القدر من الاهتمام و التجنيد القوي لهيئات المراقبة لمعالجتها، و قد بينت هذه المواضيع الخاصة بهذه القضية مدى ارتباط السلطة القضائية و آليات نشاطها و أجندة عملها بتوجه السلطة، واهتماماتها و تركيزها على قضايا دون آخرى.

---

(1) حسان حويشة، **هكذا ضخ شكيب خليل 'ريوع' سوناطراك في جنوب شركة سايبام**، "جريدة الشروق اليومي" ، الجزائر ، 16 فيفري 2013، العدد 3928، ص06.

وكمثال عرضناه مسبقا فيما يتعلق بقضية " حل شركة " بي أر سي" الأمريكية و تعرضها لاعتداء ارهابي سنة 2006 ..."، حيث ربطت الجريدة القضية و خلفية ما حدث لهذه الشركة الأمريكية بالرشاوى والعمولات التي سمحت للشركة الايطالية في الحصول عليها، جاء هذا في ظل توجيه السلطة القضائيةـإلى هذه القضية بالذات – حسب ما أوردته التقارير القضائية -.

وجاءت قضية "رشاوى وعمولات بشركة " سايبام – ايني" في معظم المرات التي ظهرت فيها مضمون الصحف، مرادفة للتحقيقات التي قام بها القضاء الايطالي بـ"ميلانو"، ورغم أن الأمثلة على ذلك كثيرة إلا أننا نشير إلى بعضها مثل قضية (تصريحات مسؤولي شركة (سايبام –ايني) سواء كان منهم المسؤول السابق أو الحالي أو مسؤول ومدير عن البناء و أشغال الهندسة أثناء التحريات التي أجريت من خلال محققي المحكمة الايطالية " ميلانو".

أوردت جريدة الشروق اليومي من جهة أخرى، ما حضرته أحزاب سياسية ناشطة في البرلمان للتحرك وفتح النقاش من خلال مساءلة الحكومة حول قضية رشاوى الشركة الايطالية " سايبام – ايني"، حيث كشفت في مقال لها بتاريخ 10 فيفري 2013 " أحزاب تحضر لمساءلة الحكومة حول رشاوى " ايني – سايبام"[1] أنها ستحرك مساءلة لوزير الطاقة و المناجم لتقديم توضيحات للرأي بخصوص الفساد والرشوة الدولية التي تورط فيها مسؤولون في الحكومة.

فقد تحصلت هذه القضية على أكبر نسبة من عدد المواضيع في مضامين جريدة الشروق اليومي، والدليل على هذه الأهمية أنه مثل أعلى نسبة مقارنة بالقضايا الأخرى الخاصة بظاهرة الفساد الاقتصادي، و قد جاءت هذه الأهمية الكبيرة للقضية وفقا لبعض الاعتبارات منها :

---

(1) عبد الوهاب بوكروح، **"أحزاب تحضر لمساءلة الحكومة حول رشاوى " ايني – سايبام"**، جريدة الشروق اليومي" ، الجزائر، 10 فيفري 2013، العدد 3922، ص 05.

- أن هذه المادة الإعلامية تتسم بالآنية و الجدَّة، فهي متواجدة و متجددة يوميا على أعمدة الجريدة
- أن هذه المادة قابلة للنقد و بطريقة غير مباشرة أي دون المساس بالأشخاص أو الهيئات بعينها بل تكتفي التغطية على عرض الأحداث أو الوقائع و تقريرها عبر وصف الواقع المعاش، و نشر القرارات و البيانات التي توحي بعدم التطابق مع الفعالية في التسيير في الصفقات التي أبرمتها الشركات الأجنبية، و بهذه الطريقة و عبر هذا النوع من المواضيع تستطيع الجريدة تفادي التعرض للعقوبات و المتابعات القضائية من طرف السلطة، لذا جاءت معظم المواضيع في هذا القسم من المادة الإعلامية .

ونجد جريدة " النهار" لم تخصص لهذه القضية سوى 28 مرة من مجموع تكرارات القضية رقم واحد، حيث تعد ضعيفة جدا مقارنة بغيرها من حجم تكرارات الصحيفتين الأخرتين.

تحدثت جريدة النهار من جهتها عن قضية الرشاوى والعمولات التي قدمتها الشركة الايطالية "سايبام-ايني" للمؤسسة الوطنية للمحروقات الجزائرية "سوناطراك"، مستهلة ذلك بمقال نشر في صحيفتها والتي صادفت مجريات الدراسة، في تاريخ 24 فيفري 2013 حيث قالت فيه : "انتقد أبو جرة سلطاني رئيس حركة السلم، القضاء الجزائري ووصفه بـ "ضعيف الفعالية" في التعامل مع القضايا الكبرى على غرار قضية سوناطراك أو كما يتم تداوله إعلاميا "بفضيحة سوناطراك2"[1]، مضيفا في نفس السياق إن القضاء الجزائري لم يكن له أن يتحرك لولا تفجير القضية في ميلانو الايطالية.

ومن جهة أخرى، فند باولو سكاروني المسؤول الأول للطاقة الايطالية "ايني" أول أمس، تورطه في قضية الفساد التي مست أكبر المجموعات الغازية الايطالية "سايبام"، في ظل إدراج مسؤولي مجمع "ايني" في التحقيقات التي تجبرها العدالة الايطالية، قائلا إنه يقوم بأعمال تجارية في أي مكان من العالم دون دفع رشاوي.

---

(1) نوال زايد، **"أبو جرة سلطاني : لولا المحاكم الايطالية لما علمنا بفضيحة سوناطراك"**، مقال صحفي بجريدة النهار الجديد، الجزائر، 24 فيفري 2013، العدد 1640، ص 06

يفسر هذا الوضع الذي يتم الكشف عن قضية ما إلا عن طريق تقديم بلاغات من طرف متضررين، ويعود ذلك إلى أن معظم هذه الحالات تقل في هيئات و إدارات و مؤسسات عمومية مثل مؤسسة سوناطراك، يتورط فيها أشخاص مسؤولون في أجهزة الدولة، فإن جهاز القضاء يجد نفسه في حرج في معالجة هذه القضايا و يتعامل بحذر و لا يقوم بتحريك الاجراءات إلا بعد الحصول على الموافقة من السلطة .

وتبرز هذه المعطيات العامة أن جريدة النهار في معالجتها للموضوع كانت تعتمد على النظرة النقدية لمعالجة الموضوع، وطريقة التعامل معه واستراتيجيات تجسيد دولة القانون المتمثل في العدالة.

وسجلت الأرقام في التحليل الكمي أن الموضوعات المتعلقة بقضية " سليبام – ايني" لقيت اهتماما كبيرا من طرف جريدة "الخبر اليومي"، والتي ظهرت بـ 69 مرة، وهي نسبة تتفوق بها عن الجرائد الأخرى وعن القضايا المتبقية والتي عالجتها الصحيفة.

نقلت جريدة الخبر هذه القضية في شكل انتقادات للوضع الذي آل إليه البرلمان الجزائري لعدم ممارسته لمهامه المتمثلة حسب ممثلين سياسيين وبرلمانيين العمل على الكشف عن نقاب فضائح الفساد المتعلقة بسوناطراك 2، وفي مقال أوردته الصحيفة بتاريخ 13 فيفري 2013 تحت عنوان : " نواب يعترفون بمحدودية البرلمان في "كشف المستور"، حيث قالت فيه، ومما جاء من تصريحات للمنتخبين الوطنيين "[1] وتساءل رمضان تعزيت من كتلة حزب العمال عن توقيف تفجير هذه القضية في هذه المرحلة، و إن لم يكن الأمر متعلقا برهانات سياسية مستقبلية، في إشارة إلى الرئاسيات المقبلة وخصوصا بعد ورود اسم وزير الطاقة السابق شكيب خليل".

(1) ف.جمال، "نواب يعترفون بمحدودية البرلمان في الكشف عن المستور"، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر ، 13 فيفري 2013، العدد 6984، ص03.

وقد تطرقت جريدة الخبر في ركن " فطور الصباح " إلى هذه القضية التي استضافت فيه عدة شخصيات سياسية لطرح آرائهم حول صمت الطبقة السياسية بخصوص هذا الملف " سوناطراك 2"، حيث كان الضيف الأول فيها رئيس الحركة الشعبية الجزائرية "عمارة بن يونس" الذي دعا إلى أن تذهب العدالة إلى أبعد ما يمكن في سياق التحقيقات القائمة في قضايا الفساد بالشركة الوطنية بسوناطراك، وهي تحقيقات تقوم بها النيابة الايطالية حول رشاوى وعمولات الشركة الايطالية " سايبام – ايني"، حتى لا تثار الشكوك وسط الشارع الجزائري حول مآل المتورطين فيها"[1]، واستقبلت الصحيفة أيضا رئيس جبهة العدالة و التنمية " جاب الله" الذي قال في تصريحه عن الموضوع بأن كون مجلس المحاسبة ليس مؤسسة رقابية حقيقية يمكنها محاسبة شكيب خليل، بل هي تابعة لرئيس الجمهورية و بالتالي لا قيمة لأي عمل تقوم به"[2].

وكانت المواضيع التي تناولت فيها جريدة الخبر هذه القضية على شكل تقارير صحفية، حيث تحدثت عن تعاون المدير العام السابق لفرع سايبام في الجزائر، توليو أورسي، مع النيابة العامة بميلانو، للكشف عن تفاصيل قضية الرشاوى التي قدمت لوسطاء جزائريين، ومن جهة ثانية تطرقت إلى قضية التحقيق الذي تم على مستوى القضاء الجزائري حول رشاوى وعمولات شركة "سايبام –ايني" لفحص آلاف الوثائق الخاصة بتعاقدات الشركة الايطالية مع سوناطراك.

ونقلت نفس الصحيفة آراء مختصين سياسيين حيث اتصلت بالبروفيسور في العلوم السياسية و إطار سابق في سوناطراك السيد "محمد خيفاوي" للاستفسار عن ما يخص فضيحة سوناطراك المتداولة في وسائل الإعلام الدولية، بقضية تقديم رشاوى من طرف الشركة الايطالية "ايني" لوسطاء يتعاملون مع الشركة الوطنية، تبقى فضيحة تخص أشخاص و لا علاقة لها بالشركات.[3]

---

(1) محمد شراق، **"دعا العدالة للذهاب بعيدا في قضايا الفساد بسوناطراك"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 13 فيفري 2013، العدد 6984، ص 02.

(2) م.إيوانوغان، **"أموال سوناطراك لن تعود و خليل لن يحاسب"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 20 فيفري 2013، العدد 6991، ص 02.

(3) سمية يوسفي، **"فضيحة سوناطراك متعلقة بأشخاص و لا علاقة لها بالشركات"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 27 فيفري 2013، العدد 6998، ص09.

و أضافت الصحيفة إلى هذه التغطية الصحفية للقضية تعاليق و آراء من كتاب وصحفيي جريدة الخبر الذي دار في مجمله عن من يتحمل مسؤولية هذا الفساد المتعلق بالشركة الايطالية " سايبام- ايني"، فقد كتب الكاتب والصحفي باسم 'م.ايوانوغان في ركن "مجرد رأي" على شكل مقال عمود تحت عنوان : النظام الذي أنتج شكيب، الذي نشرته الصحيفة بتاريخ 16 فيفري 2013، وقال فيه "لا يجب أن نلوم هؤلاء الوزراء على الفساد الذي تم، بل الذي أوصلهم إلى هذه المناصب هو من يتحمل المسؤولية"[1]، فيما ذهب الكاتب والصحفي " سعد بوعقبة" في ركن "نقطة نظام" إلى رؤية الفضيحة كتسوية وضعية، أي أن الطريقة التي تعالج بها السلطة قضايا الفساد التي لاتستطيع إخفاءها تشجع المفسدين على ارتكاب المزيد من الفساد ويكمن السبب حسب ما قاله " لأن الأمر لا يعدو أن يكون تسوية لوضعية وليس معالجة حالة سرقة"[2].

و جاء في مقال لها حول تصريحات النائب العام لمجلس قضاء الجزائر "بلقاسم زغماتي" الذي حاول طمأنة الرأي العام بخصوص سير تحقيقات ملف سوناطراك 2 التي ستعرف مجرياتها بأسرع وقت، وخلصت الصحيفة في آخر فقرة من فقرات هذا المقال إلى طرح بعض من التساؤلات التي كانت أهمها عن ما مدى انعكاس هذا الإجراء على تحرك الجهات المعنية أي الرئيس بوتفليقة و توجيه الاتهام للمتهمين في حين وجود أدلة؟.[3]

وتأتي جدية هذه الإجراءات القضائية من خلال المقال الذي نشرته الجريدة بـ 27 مارس 2013 تحت عنوان : "حملة تفتيش تستهدف إطارات في سوناطراك و وزارة الطاقة"[4]، حيث تشير الصحيفة إلى وفاء الجهات المعنية لتطبيق اللازم من التحقيقات.

غير أننا نلاحظ أن جريدة الخبر من خلال معظم المقالات في هذه القضية - كأنواع رأي في الغالب-، ركزت فيه على إبراز إخفاقات السلطات المعنية في محاربة الفساد،

---

(1) م.إيوانوغان، **"النظام الذي أنتج شكيب "**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 16 فيفري 2013، العدد 6987، ص 24.

(2) سعد بوعقبة، **"ملاحقة سراق.. أم تسوية وضعية" – نقطة نظام"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 14 فيفري 2013، العدد 6985، ص 27.

(3) حميد يس، **"خليل و بجاوي مهددان بتهمة الرشوة و تبييض الأموال"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 09 مارس 2013، العدد 7008، ص 03.

(4) ب.سهيل، **"حملة تفتيش تستهدف إطارات في سوناطراك و وزارة الطاقة"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 27 مارس 2013، العدد 7026، ص 04.

وأبرزت أن ما تم الكشف عنه من قضايا الفساد جاء بعد تطرق عدالة الدول الأجنبية لهذه الكشف عنه من قضايا الفساد جاء بعدتطرق عدالة الدول الأجنبية لهذه القضية وإجراء تحقيقات حوله، وليس تأكيدا لإرادة السلطات العليا في البلاد في محاربة الفساد.

2. قضية رشاوى وعمولات لشركة الألمانية " سارل كونتال ألجيريا ":

سجلت قضية " رشاوى و عمولات للشركة الألمانية " سارل كونتال ألجيريا" نسبة متوسطة مقارنة بالقضيتين الأخرتين، فقد تكررت 34 مرات فقط بجريدة الشروق اليومي أي بنسبة قدرت بـ 20.60% من مجمل التكرارات.

اعتمدت جريدة الشروق اليومي في تناولها للقضية على نشر تقارير عن تحقيقات أمنية وقضائية، ومحاكمة المتهمين والاستماع لهم، حيث تحدثت فيها عن الرشاوى و العمولات التي تحصلت عليها المؤسسة الوطنية للبترول الجزائري " سوناطراك" من شريكها الأجنبي الألماني " كونتال ألجيريا" لإبرام صفقة تهيئة مقر " غرمول"، حيث ركزت الصحيفة على بعض التفاصيل التي قدمت من خلالها صورة مفصلة عن كيفية اقدام المتهمين في القضية على هذه التجاوزات من أول خطوة بدأ فيها عقد الصفقة إلى حد ما توصلت إليه من نتائج التحقيق القضائي الجزائري بمقال نشرته الجريدة كمثال تحت عنوان: " محمد مزيان : أن العبد المأمور من شكيب خليل "[1]

نلاحظ من خلال هذه التفاصيل عن القضية التي ركزت فيه الجريدة على قضايا الرشاوى التي أخذ الجهاز القضائي في معالجتها، أن الجريدة أيدت في هذا الموضوع الديناميكية الجديدة في محاربة الفساد الاقتصادي، والتحرك السريع و الفعال للأجهزة الأمنية و الجهاز القضائي في معالجة قضايا الفساد و خاصة تلك القضايا التي تم فيها إثبات تورط مسؤولين في السلطة و المشاركة أو على الأقل على وجود علاقة بينهم و بين المتورطين وتلك القضايا، و استدعائهم و لو بصفة شهود، هذا الأمر لم يحدث في تاريخ

---

(1) الهام بوثلجي، **"محمد مزيان : أنا العبد المأمور من شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 16 أفريل 2013، العدد 3987، ص03 .

القضاء، حيث كانت المعالجة القضائية تتوقف في مراحلها الأولى من الوصول إلى المتسببين الحقيقيين في تلك العمليات، و قد كانت هذه القضية أحسن مثال على ذلك حيث تم استدعاء وزراء و مسؤولين سياسيين للمثول أمام القضاء.

فيما أضافت الصحيفة كيفية حصول الشركة الألمانية على صفقة أخرى وهي " إنجاز نظام المراقبة و الحماية الإلكترونية"[1]، مقابل حصول امتيازات لابن المدير العام السابق لشركة " سوناطراك" محمد مزيان، حيث سنفسر ذلك في فئة " الشخصيات" -من هذه الدراسة-، نلاحظ أن الجريدة أبرزت الفساد الذي حصل والذي تشير إليه دائما حسبها كمصادر للمعلومات في شكل ملفات قضائية.

إلى جانب ذلك غطت صحيفة الشروق اليومي نتائج الانابات القضائية المرسلة من قبل قاضي التحقيق بمحكمة القطب الجزائي المتخصص بالجزائر إلى كل من قضاة التحقيق من عدالة الدول الأجنبية بتاريخ 14 أوت 2013 تحت عنوان: "هكذا تم نهب أموال الجزائريين (هذه حلقات مسلسل الفساد في سوناطراك حسب التحقيق الأولي"[2] حيث أشارت فيه الجريدة إلى هذه القضية وقائع قالت أنها تكشف أخطبوط استنزاف أموال الجزائريين ومست اقتصادهم، وكان رئيسها الفعلي شكيب خليل وحاشيته و أجانب دخلوا الجزائر تحت غطاء الاستثمار الأجنبي لتهريب أموال الجزائريين إلى الخارج في صفقات بينت التحقيقات أنها مضخمة

أرادت الجريدة إبراز أن أول خطوة يمكن أن يبرهن على الإرادة السياسية في سبيل محاربة الفساد تكون في إقرار الشفافية، وذلك من خلال إصدار قوانين تحتوي على آليات الشفافية في أرض الواقع، و خاصة في المجال الاقتصادي في المعاملات الاقتصادية أوالعقود التجارية أو النصوص التنظيمية، مما أدى حسب الجريدة إلى مشاركة من طرف أشخاص مسؤولين في الكثير من العمليات فساد و رشوة باستعمال النفوذ و استغلال

---

(1) الهام بوثلجي، **"أن التحقيقات تكشف تلاعب إطارات لشركة بقانون الصفقات لخدمة مصالح شخصية"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 25 مارس 2013، العدد 3944 ، ص 03

(2) "جريدة الشروق اليومي" ، الجزائر العاصمة، 14 أوت 2013، العدد 4105.

السلطة و المناصب، ومراكز المسؤولية للحصول على مصالح شخصية و تجاوز هذا النصوص القانونية بسبب الثغرات و النقائص الموجودة فيها.

جاءت نسبة التكرارات في صحيفة " النهار" حول قضية "سارل كونتال ألجيريا" ضعيفة جدا مقارنة بجريدة الشروق اليومي والتي جاءت في صحيفة " النهار مرتين فقط من مجموع التكرارات الأخرى.

وتحدثت "جريدة النهار" عن قضية الفساد الاقتصادي بسوناطراك من جانبها عن الصفقات التي أبرمتها المؤسسة الوطنية الجزائرية مع الشركة الألمانية "سارل كونتال ألجيريا، بخصوص مشروع إنجاز "نظام المراقبة البصرية والحماية الإلكترونية لقاعدة الحياة"[1] حاسي مسعود، حيث أوردت في ذلك تصريحات نائب الرئيس المدير العام لسوناطراك السابق "ب.ب" حول كيفية ابرام الصفقة المشبوهة، من خلال : ما "قاله "ب.ب" نائب الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك السابق، محمد مزيان، أن وزير الطاقة السابق شكيب خليل أمر في رسالة وجهها لمزيان، بإعطاء صفقة بـ 3000 مليار إلى المجمع الألماني"كونتال فونكنوراك" ...."

ألحت الجريدة في مواضيع محاربة الفساد على ضرورة التدقيق في الأطر القانونية التي تسير هذه القطاعات و تفعيل أجهزة المراقبة و إعطائها الصلاحيات الكاملة وحمايتها من الضغوط و التدخلات الخارجية و إشراك المجتمع المدني في محاربة الفساد.

جاءت القضية الثانية بنسبة ضعيفة جدا في صحيفة " الخبر" مقارنة بغيرها من الجرائد، وكذا تحصلت القضية على نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالقضايا الأخرى حيث ظهرت مرة واحدة فقط.

تحدثت جريدة " الخبر"عن قضية " رشاوى وعمولات للشركة الألمانية " سارل

---

(1) موسى بونيرة، "**خليل يمنح الألمان صفقة بـ 3000 مليار عن طريق التراضي البسيط**"، مقال صحفي بجريدة النهار الجديد، الجزائر، 15 أفريل 2013، العدد 1683، ص03.

كونتال ألجيريا" في مقال واحد لها بتاريخ 16 مارس 2013 تحت عنوان : " الألمان منحوا رشاوى لابن مزيان مقابل صفقة المراقبة لـ 123 منشأة "[1]، حيث أبرزت فيه الصحيفة عن ما كشفته مجلة " جون أفريك" من تحقيقات فتحه مكتب للتحقيقات الفيدرالية الأمريكية " أف بي أي" حول الوزير السابق شكيب خليل بسبب ممتلكاته الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما أشارت أيضا إلى التحريات المتعلقة بمشروع " المراقبة البصرية والحماية الإلكترونية التي كشفت أن ابن محمد مزيان تحصل على رشاوى من الشركة الألمانية مقابل إعطائها هذه الصفقة، ومن جهة أخرى من أجل تأمين 123 منشأة تابعة لسوناطراك.

ركزت جريدة الخبر في نقل القضية من خلال مصادر خارجية لاعتبارات أهمها أن المساس بمؤسسة من مؤسسات الدولة أو الأشخاص غالبا ما يؤدي إلى ردود أفعال سلبية من طرف السلطة سواء كان ذلك من خلال رفع دعاوي قضائية ضد الجريدة كالتوقف عن سحب هذه الجرائد، أو منع وصول الإشهار إليها عن طريق قانون الإشهار الذي يسمح ... و توزيع هذا الأخير بطريقة تجعل من الحديث عن موضوع يمس مباشرة بمؤسسة من مؤسسات الدولة أو بأشخاص مسؤولين أو بأصحاب القرار أوتبعا للتعاون القائم بين البلدين، يصبح مرتبط أساسا بالقضايا التي تشيره السلطة بنفسها وتدفعها أمام القضاء .

3. قضية الرشاوى والعمولات للشركة الكندية " أس أن سي لافالان":

احتلت قضية " الرشاوى والعمولات لدى الشركة الكندية "أس أن سي لافالان" على تكرارات متقاربة في مضمون الصحف محل الدراسة، و ظهرت عند جريدة الشروق اليومي بـ 28 مرة من مجموع التكرارات .

تعاملت جريدة " الشروق اليومي" مع هذه القضية من باب أنها تدخل في شركتي " سوناطراك- سونلغاز" معا، فبعض ما جاء في ذلك مما أوردته الصحيفة[2]، أن قضية "

---

(1) ب.سهيل، **" الألمان منحوا رشاوى لابن مزيان مقابل صفقة المراقبة لـ 123 منشأة"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 16 مارس 2013، العدد 7015، ص 06.

الصفقات المشبوهة التي عقدتها شركة سونلغاز مع الشركة الكندية "أس أن سي لا فالان " في إنجاز محطة توليد الكهرباء بحجرة النص، انطلقت من الخروقات القانونية التي تم تسجيلها في ابرام الصفقة وانجازها ومراحل من المشروع بعد منح الصفقة دون احترام قانون الصفقات...".

من جهة أخرى، تطرقت صحيفة الشروق اليومي إلى بعض المشاريع التي كان من المقرر إنجازه من طرف الشركة الكندية " أس أن سي لافالان"، حيث ألغيت معظم هذه المشاريع بسبب الرشاوى و العمولات و التجاوزات القانونية التي قامت بها، و كذا السرقات التي مستها بحسب ما قالته التحقيقات الأمنية، وهذا من خلال ما أتت به الصحيفة من تفاصيل في مقالها[1] بتاريخ 4 مارس 2013، إلى جانب التبعات التي حصلت للشركة جراء تورط الشركة في عمليات فساد و رشاوى، حيث قالت الصحيفة بأن الشركة الكندية منعت من المشاركة في المناقصات العمومية في الجزائر لمدة 10 سنوات.

اتجه الطرح للقضية من قبل الجريدة بصفة عامة نحو الجانب الانتقادي، حيث نلاحظ في تناولها للقضية غياب شبه تام للمساءلة السياسية للموضوع التي نعني بها تصريحات الشخصيات الرسمية و الأحزاب السياسية أو المجتمع المدني والمؤسسات التشريعية، في حين نجد في المقابل الظهور البارز في طرح الموضوع بشكل قانوني أي بالمساءلة القانونية، وذلك من خلال كشف الثغرات و الهفوات التي ظهرت في معالجة قضية الرشاوى التي حصلت في الصفقة سابقة الذكر، و كذا الانتهاكات و التعسف وتجاوز القانون وعدم احترام الاجراءات القانونية.

بينما نجد جريدة النهار تطرقت إلى موضوع الفساد الاقتصادي بالشركة الكندية "أس أن سي لافالان" بأسلوبها الخاص وتوجهها، وهذا ما سنلاحظه من خلال ما تطرقت اليه في مقال لها بتاريخ 2 جوان 2013، حيث قالت :" اقتحمت فرقة الشرطة الاقتصادية مدعمة بعناصر من الأمن العسكري مقر الشركة الكندية "أس أن سي لافالان"[2]، واحتجزت عمالها

(1) حبيبة محمودي، **"المحققون احتجزوا عمال الشركة الكندية وطوقوا كافة المداخل"**، مقال صحفي بجريدة النهار الجديد، الجزائر، 02 جوان 2013، العدد 1723، ص05.

وكافة المسؤولين بمن فيهم المدير العام لتسع ساعات كاملة من الساعة الثانية زوالا إلى غاية الـ 11 ليلا، بعد غلق كافة مداخل و مخارج المؤسسة للتحقيق في كيفية حصول الشركة على الصفقات العمومية والحصول على كبرى مشاريع بسوناطراك"، ومن خلاله وصفت جريدة النهار كيفية تطويق مصالح الشرطة الاقتصادية كافة المداخل لتقوم بالاطلاع على ما يحمله "سارفور" الشركة من معلومات وتعاملات، وأضافت الجريدة في مقالها أنهم : "استلموا نسخة من هذه المعلومات والتعاملات كما طالبوا بالحصول على نسخة لكافة تعاملات الشركة التي تمت عن طريق البريد الالكتروني وذلك اعتبارا من سنة 2005 إلى غاية اليوم.

نشير إلى نقطة هامة في هذا الطرح أن وجود تجاذب و أقطاب داخل النظام السياسي نفسه يسعى كل طرف إلى تحقيق مكاسب و تحصين مكانته و الدفاع على مصالحه و نفوذه داخل السلطة، ومن بين الوسائل التي تستعملها هذه الأقطاب، استعمال مكانة الصحافة المستقلة – جريدة النهار- في هذه العملية حيث يتم تسريب معلومات وتقديم أخبار تتعلق بقضايا وملفات سياسية و اقتصادية يكون لطرف من الأطراف علاقة بها، سواء عبر أجهزة أو شخصيات سياسية أو مسؤولين أو هيئات بشكل مباشر أو غير مباشر، و بذلك يتم الحفاظ على التوازن، حيث لا يستطيع أي قطب من هذه الأقطاب التحرك في اتجاه قد يضر بمصالح ونفوذ الأقطاب الأخرى، و بذلك تدخل الصحافة المستقلة التي نقصد بها جريدة النهار كطرف في الصراع بشكل مباشر أو غير مباشر، وتستغل هذه الظروف لصالحها للحصول على معلومات و تفاصيل في قضايا هامة .

وأبرزت جريدة " الخبر" هذه القضية بنسبة معتبرة، حيث ظهرت بتكرار 17 مرة بنسبة قدرت بـ 12.05 % حيث قالت في مقال لها بتاريخ 23 فيفري 2013 " المحققون أدرجوا اسمها في الملف – أس أن سي لافالان- الكندية تتورط في فضيحة سوناطراك"[1]، معتبرة أن الشركة الكندية تورطت هي الأخرى في فضيحة الرشاوى، من خلال فوزها

---

(1) سليم عبد الرحمان، **"أس أن سي لافلان الكندية تتورط في فضيحة سوناطراك"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 23 فيفري 2013، العدد 6994، ص 07.

بمشاريع منحتها لشركة سوناطراك، و يأتي هذا الإجراء حسب الجريدة بعد أن تداول الإعلام قضية شركة "سايبام" وقيام السلطات القضائية الجزائرية بفتح تحقيق في 10 فيفري من نفس السنة، مع تزامن ذلك لتصريح وزير الطاقة والمناجم يوسف يوسفي الذي أكد بأنه سيكون صارما إزاء كل متورط.

وبما أن مشاريع الشركة الكندية في معظمها تدخل مع الشركة الجزائرية " سونلغاز"، رد الرئيس المدير العام " بوطرفة" على هذه الاتهامات الموجهة لشركته بخصوص عدم شرعية الصفقة الممنوحة للشركة الكندية في إطار مشروع " حجرة النص"، حيث يقول في مقال بجريدة الخبر " سونلغاز بريئة من الاتهامات الموجهة اليها"[1] و أضاف بوطرفة بأنه راسل الشركة الكندية للاستفسار عن قضية الوسيط " فريد بجاوي"، حيث نفى بوطرفة صحة هذه المعلومة.

من جهتها أوردت صحيفة " الخبر" في مقال لها بتاريخ 16 سبتمبر 2013 تحت عنوان [2]: " كندا تريد تبييض صورة "أس أن سي لافالان" في الجزائر، حيث أبدى وزير الخارجية الكندي جون بيرد استعداده للتعاون القضائي في قضايا الفساد التي آل مصيرها العدالة، فيما قالت السفيرة الكندية في الجزائر لجريدة الخبر، بأن المؤسسة الكندية رافقت الجزائر في السنوات الصعبة و لن تتخلى عنها.

حاولت الجريدة بهذا الطرح الإعلامي المتنوع للقضية، تعزيز صبغة الاستقلالية الإعلامية التي تتبناها، و تسعى جاهدة للمحافظة عليها و كسب أكثر مصداقية و مكانة إعلامية في مجال الإعلام الموضوعي في الجزائر.

---

(1) سمية يوسفي، **" سونلغاز تقصي أس أن سي لافلان الكندية من صفقاتها"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 12 جوان 2013، العدد 7102، ص07.

(2) محمد سيدمو، **"كندا تريد تبييض صورة أس أن سيل افلان في الجزائر"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 16 سبتمبر 2013، العدد 7196، ص 26.

القضية رقم (2): إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق الوزير شكيب خليل :

1. قضية إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حقه مع انسحاب وزير العدل "محمد شرفي":

احتلت نسبة التكرارات بشأن هذه القضية في صحيفة " الخبر" قيمة معتبرة مقارنة لما بقي من العناصر الأخرى، حيث ظهرت 25 مرة وبنسبة قدرت بـ17.73 % مقارنة بالجرائد الأخرى .

في بداية الحديث عن هذه القضية، نشرت جريدة " الخبر" في مقال لها بتاريخ 13 أوت 2013 تحت عنوان : " العدالة الجزائرية تقرر لأول مرة القبض على متهم برتبة وزير"[1]، مبدية فيه تعليقها حول هذه القضية التي تأخرت كثيرا – حسبها- في الإعلان عن هذا الإصدار بعد 15 يوما من إعلان القضاء الايطالي القرار بإصدار مذكرة دولية في حق فريد بجاوي وسيط الصفقات بين شكيب خليل و مسؤولي " سايبام الايطالية"، لتطرح في الأخير بعض التساؤلات نذكر منها " هل ستنحصر التحقيقات في قضايا الفساد بسوناطراك في الأشخاص محل التوقيف، إذا علمنا أن الوزير شكيب خليل، مكث في منصبه 13 سنة كاملة محسوبا كرجل من رجال الرئيس بوتفليقة ؟ ، يظهر هذا التساؤل أن " جريدة الخبر" لها رؤية سياسية لموضوع الفساد الاقتصادي في ملف سوناطراك 2 حين ركزت على هذه القضية من الجانب السياسي، و استعانت جريدة " الخبر" في تغطيتها لهذه القضية بآراء بعض من المختصين والخبراء في مجال القانون، حيث عنونت في مقال لها بنفس التاريخ المذكور سلفا : " قرار التوقيف الدولي لشكيب خليل متأخر"[2]، فقد أجمع القانونيون أن قرار إصدار المذكرة في حقه جاء متأخرا، وكان على العدالة أن تتخذه في وقت سابق، في حين انفرد الحقوقي من اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان " قسنطيني فاروق" برأيه في الموضوع قائلا بأن : " القرار جاء في وقته و أظن بأن قاضي التحقيق أصدر أمر التوقيف الدولي تبعا لإجراءات سليمة و قانونية و مبنية على معطيات"...

---

(1) محمد شراق، **" العدالة الجزائرية تقرر لأول مرة القبض على متهم برتبة وزير"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 7162، ص 02.

(2) زبير فاضل، **" قرار التوقيف الدولي لشكيب خليل متأخر"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 7162، ص 02.

ومن بين الانتقادات التي وردت في القضية بجريدة " الخبر" في مقال لها دائما، تقول فيه أن " شكيب خليل استفاد من مزية " مهمة" تتمثل في كون العدالة الجزائرية هي أول من أصدر ضده مذكرة التوقيف الدولية "[1] لأن المعاهدات الدولية تقضي بأن يتم تسليمه إلى أول دولة تم طلبه فيها، فبالتالي نجد جريدة " الخبر" تنتقد الإجراءات التي جاءت متأخرة من طرف القضاء الجزائري و وصفتها في نفس الوقت بالمتعمَدة لحماية الوزير شكيب، وفي رد من النائب العام لمجلس قضاء الجزائر "زغماتي" عن هذه الأقوال التي نفاها في خضم تصريحه للخبر، أن يكون تحرك العدالة في الجزائر جاء كرد فعل على تحرك سلطة قضائية أجنبية[2].

و يأتي في ركن " مجرد رأي" التي تخص به كتابها فيه " جريدة الخبر" حيث قال فيه الصحفي " رمضان بلعمري" بأن إصدار النائب العام لمذكرة التوقيف الدولية في حق واحد من أهم الوزراء في حكومة الرئيس المريض بوتفليقة، ليعطي مصداقية للحرب على الفساد، وسيصبح بإمكان الجزائريين أن يروا صور شكيب خليل و عائلته في قوائم المجرمين[3].

و قد عبرت الأحزاب المعارضة عن هذه القضية في ما نقلته جريدة " الخبر" عن ارتياحها من خلال قولها بأن العدالة الجزائرية ستأخذ مجراها في القضية و ستنجح في إحضار الوزير، وفي نفس الوقت عبر آخرون عن تشكيكهم في التوقيف و الأسباب الحقيقية التي تقف وراءه، واعتبرت من جهتها أمانة المكتب السياسي لحزب العمال قرار مجلس القضاء تقدما في مجال مكافحة الفساد وتبديد المال العام[4].

من جهة أخرى، يعلق الصحفي و الكاتب "سعد بوعقبة" في ركنه المعتاد "نقطة نظام"

---

(1) ل.بوربيع، **" شكيب خليل يعيش هاربا"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 7162، ص 02.

(2) عثمان لحياتي، **"القضاء يصدر مذكرة توقيف دولية في حق شكيب خليل و زوجته ونجله"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 7162، ص 03.

(3) رمضان بلعمري، **"بين الخليفة و شكيب .. بوتفليقة ؟ -مجرد رأي-"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 7162، ص 24.

(4) محمد سيدمو، **"الأحزاب بين مرتاح للقرار و مشكك في توقيته"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 14 أوت 2013، العدد 7163، ص 03.

في تاريخ 14 أوت 2013 تحت عنوان [1]: " يحيا الغموض؟! عن هذه القضية التي قال بأنها تكتنفها الغموض، وبالخصوص أن تصريحات النائب العام " زغماتي" زادتها غموضا، في عدم ذكره لبعض الأسماء التي شملتها مذكرة التوقيف، على الرغم من أن القضاء الأجنبي يعرف اسمه ويتحفظ المسؤول الجزائري...

يتبين من خلال التحليل للمعطيات أن معظم الأنواع الصحفية مستعملة في جريدة الخبر عن هذه القضية، و أن تناولها قد تم بمختلف هذه الأنواع، لكن بحكم طبيعة الجريدة فإن النوع الصحفي الغالب كان التقرير ثم الخبر، لكن الأنواع الصحفية الخاصة بالرأي كان حضورها مميزا في تناول القضية سابقة الذكر، و هذا يدل على ما سبق ذكره في استعمال أنواع مختلفة في معالجة الموضوع والمزج بين النوع الإخباري و التحليلي، وخاصة استعمال المقال الذي يدل على سعي الجريدة لاشراك الفئات المثقفة في طرح هذا الموضوع، و كذا محاولة نشرها وتبسيطها من خلال معالجة مختلف المؤشرات (المساءلة السياسية، و القانونية و الاقتصادية) بأفكار و أقلام من خارج هيئة التحرير، وما يضفي صفة التوازن في الاتجاهات، حيث أن الأنواع الإخبارية تكتفي بالوقائع و الأحداث، بينما المقال يسمح بالتحليل و اتخاذ المواقف و إبداء الآراء و التوجيهات، هذا التنوع في استعمال التقنيات الصحفية له كتابة رغم الطابع الإخباري للجريدة، قد ينبع من طبيعة الفئات التي تقرأ هذه الجريدة، فهي أي الجريدة تحاول استيعاب كل الشرائح من خلال التنويع في معالجة الموضوع.

واقترن الحديث عن قضية إصدار المذكرة في مضمون جريدة الشروق اليومي، بتقارير العدالة الجزائرية و تصريحات المسؤولين على مستوى القضاء الجزائري، و تحاليل من أهل الاختصاص القانوني في المجال، حيث عنونت بتاريخ 13 أوت 2013 " النائب العام لمجلس قضاء الجزائر يصدر مذكرة توقيف دولية في حقه وحق عائلته و أخيرا,, رأس

---

(1) سعد بوعقبة، " **يحيا الغموض ؟ ! – نقطة نظام –"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 14 أوت 2013، العدد 7163، ص 23.

شكيب خليل مطلوب في الجزائر"[1] حيث ذكرت الجريدة من خلال هذا المقال إعلان النائب العام لمجلس قضاء الجزائر لإصداره للمذكرة في حق شكيب و آخرون، و أن أوامر بإلقاء القبض دخلت حيز التنفيذ، وتضيف في ذلك قائلة " تجمع الكثير من القراءات على القرار حلقة جديدة في حلقات الصراع الدائر حول رئاسيات أفريل 2014.."، حيث أرادت الجريدة الإشارة إلى علاقة هذا الإصدار المفاجئ مع لعبة رئاسيات 2014.

وتطرقت صحيفة " الشروق اليومي" من خلال تحليل أهل الاختصاص في مجال القانون عن استفادة الوزير شكيب خليل من حق إجراءات الامتياز القضائي، حيث يشرح المحامي المعتمد لدى المحكمة العليا " ميلود ابراهيم" كما أوردته الصحيفة التفاصيل التي تطبق على وزير مثل شكيب خليل من إجراءات قانونية[2].

من جهة اخرى، أوردت جريدة الشروق اليومي في مقال لها حول هذه القضية دائما، أن نواب البرلمان قاموا بفتح نقاش حول الفساد الذي مس فضيحة "سوناطراك2"، حيث جاء هذا الأمر وفق التطورات الحاصلة في الملف بالخصوص ما يتعلق باستدعاء القضاء الجزائري للوزير السابق شكيب خليل"، وفي هذا الموضوع، نقلت الصحيفة تصريح البرلماني بن خلاف لخضر عن حزب العدالة والتنمية قائلا : " أنه سيطعن في الرد على المبادرة التي تم التوقيع عليها من طرفهم في حال لم يرضهم ذلك، و المطالبة بفتح نقاش عام، يشرح القضية مع المستجدات التي طرأت مؤخرا، يعطي الطريق إلى مذكرة سياسية ضد السلطة التي غطت هذه الفضائح.."[3]، وفي المقابل نجد أن بعض الناشطين في المجتمع المدني حسب الصحيفة دائما تقول : " لويزة حنون تعتبر أمر توقيف الوزير شكيب و أفراد من عائلته و أصدقائه، تقدما سياسيا معتبرا في مكافحة الفساد مقابل تسجيله أنه جاء متأخرا".

---

(1) عبد الوهاب بوكروح، **"و أخيرا رأس شكيب خليل مطلوب في الجزائر"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 4104، ص 03.

(2) الهام بوثلجي، **"خليل مطلوب كوزير و يستفيد من إجراءات الامتياز القضائي في حالة تسلمته"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر ، 14 أوت 2013، العدد 4105، ص04.

(3) لطيفة بلحاج، **" مذكرة توقيف سياسية ضد الجهات التي غطت على فضيحة سوناطراك"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 16 أوت 2013، العدد ~~4105، ص 03.~~

كان تحليل الجريدة بنفس الجانب التي طرحته جريدة الخبر للقضية، على الرغم من وجود مادة إعلامية قدمت فيه مساءلة سياسية طبعها الجانب التشريعي من مساءلة برلمانية فيه محاولة لفتح النقاش، حيث تعد ضعيفة الحجم في التناول ولم تركز عليها الجريدة بشكل كبير، إلا أن هذا الجانب تم تعويضه في المساءلة القانونية، وقد اعتبرت جريدة الشروق اليومي أن قياس القضية في الجانب القانوني قد يكون أكثر مصداقية و موضوعية بالنظر للأحداث و الوقائع من خلال المعالجة القانونية المتعلقة بالمحاسبة والمساءلة.

جاءت نسبة التكرارات بالنسبة لهذه القضية بحجم متوسط في جريدة " النهار" مقارنة بالقضايا الأخرى، حيث ظهرت هذه القضية بـ 8 مرات نسبة 12.30 % مقارنة بالقضايا الأخرى ومن مجمل التكرارات.

تطرقت جريدة " النهار " كمثيلتها من الجرائد إلى هذه القضية، من خلال إبرازها كما أوردنا في تحليل للمقالات أن الصحيفة اعتمدت للحصول على المعلومات من خلال الشخصيات الرسمية و تقارير العدالة الجزائرية معا كحجم أكبر، حيث نلمس ذلك من خلال نقلها لإعلان النائب العام لدى مجلس القضاء الجزائري " زغماتي بلقاسم"، عن إصدار مذكرة توقيف دولية في قضية سوناطراك، معتمدة على تصريحاته بالدرجة الأولى، مع القرار القضائي الذي سن الأمر بالقبض، حيث أوردت في مقال لها حول نفس الموضوع بتاريخ 13 أوت 2013 تحت عنوان :"النائب العام ينفي أن يكون القضاء الأجنبي وراء تحريك قضية سوناطراك2"[1]، و قالت الصحيفة أن زغماتي يؤكد بأن شكيب خليل تلقى الاستدعاء رسميا من القضاء الجزائري، وقد تحجج بوجوده في حالة مرضية، غير أن العدالة الجزائرية قامت بتوجيه مذكرة دولية في حق توقيفه، أي أن العدالة لم تقتنع بحجة شكيب خليل.

و أضافت الصحيفة أن محامي الوزير شكيب خليل شرع في اتخاذ إجراءات دخوله إلى الجزائر، من خلال تحرير طلب متعلق بالمذكرة توجه بها إلى النيابة العامة لمجلس قضاء

---

(1) بلال كباش، **" وزير الطاقة السابق رفض المثول أمام العدالة الجزائرية وتحجج بالمرض"**، مقال صحفي بجريدة النهار الجديد، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 1784، ص 05.

الجزائر و وزارة العدل، مقابل قبول شروطه التي تقول بأن شكيب خليل يطالب بعدم اعتقاله و توقيفه حين يجيء إلى الجزائر، و الاستماع إليه كشاهد و ليس كمتهم[1]، ومن بين التصريحات التي نقلتها النهار من الشخصيات الرسمية و هذه المرة من وزير الطاقة الحالي يوسفي، الذي قال حسب الصحيفة، أن براءة شكيب خليل والصورة التي رسمها عن براءته من التهم المنسوبة إليه، لا تثبتها إلا العدالة الجزائرية و أن كل التحقيقات المفتوحة ستكون نهايتها حساب وعقاب[2].

و هذا لا يعني التقليل من أهمية هذا المؤشر و لكن الإشارة هي لإغفال الجريدة للمؤشرات السابقة، و هي التي تعتبر من الدعائم الأساسية و الضرورية لموضوع الحكم الراشد، حيث يتبين في هذا الطرح وجود عدم توازن في الطرح، و قد يفسر هذا الاتجاه بارتباط المؤشرات السابقة أي دولة القانون و المساءلة بالنظام السياسي و السلطة مباشرة مما يثير حساسية في معالجتها، و قد يعرض الجريدة للضغوطات و المضايقات من طرف السلطة، لأن هذه الأخيرة تعتبر أي طرح متعلق بالنظام السياسي خاصة الذي يمس مباشرة المؤسسات و الهيئات أو الأشخاص المسؤولين الممثلين له مساسا بمصداقيته.

2. الخطأ الإجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل :

احتلت " قضية الخطأ الإجرائي في إصدار المذكرة" مساحة معتبرة يتراوح تكرارها في جريدة الشروق اليومي بـ 15 تكرارا بنسبة 09,09% .

نلاحظ أن جريدة الشروق اليومي في تناولها لهذه القضية، قد استعانت بمختلف الفئات من مختصين و خبراء في القانون أي المحامون و الحقوقيون، وكذا اهتمت بإبراز النشطاء السياسيين من البرلمان و المجتمع المدني، حيث قالت في مقال لها مبرزة تصريح رئيس المجلس الأمة بن صالح، هذا الأخير الذي أكد حسب الصحيفة : " أن فتح ملفات الرشوة من

---

(1) بلال كباش، **"دفاع الوزير السابق سيقدم لوزارة العدل طلب بعدم توقيفه والاستماع إليه كاشاهد"**، مقال صحفي بجريدة النهار الجديد، الجزائر، 17 أوت 2013، العدد 1784 ،ص 03.

(2) حبيبة محمودي، **" براءة شكيب خليل لا تثبتها إلا العدالة.. و اللي دار يخلص"**، مقال صحفي بجريدة النهار الجديد، الجزائر، 24 أوت 2013، العدد 1784 ، ص05.

قبل الجهات المعنية يعتبر مؤشرا ايجابيا قويا عن صدقية توجه الدولة، الذي يستحق كامل الدعم والتشجيع"[1]، في إشارة له فيما بعد إلى أن تصحيح الخطأ الإجرائي المتعلق بإصدار المذكرة يعد أمرا مطلوبا..."، غير أن الصحيفة أشارت إلى أن هذه التصريحات تدخل في تجنب الحديث عن موضوع الرئاسيات، بينما أمر الطيب لوح وزير العدل فور توليه المنصب في سبتمبر 2013، بتسليمه الملف المتعلق بقضايا الفساد للوزير الطاقة والمناجم شكيب خليل، على خلفية اتهام جهات لإجراءات التي تم الإعلان عن مذكرة التوقيف في حقه، و الطريقة التي تم بها إصدار أوامر بالقبض عليه باعتبارها غير قانونية[2].

وفي هذا السياق، تطرقت صحيفة الشروق اليومي إلى رؤية المختصين والخبراء في القانون، والتي كانت لتصريحات حقوقيين والذين انتقدوا الإجراءات المتعلقة بإصدار المذكرة الدولية بحق شكيب خليل، حيث قالت في مقال لها بتاريخ 1 سبتمبر 2013[3] تحت عنوان : " أهمهم الوزراء والولاة و النواب العامون و رؤساء المجالس القضائية .... هؤلاء لا يسلمون باعترافاتهم وشهاداتهم إلا أمام المحكمة العليا..... رجال قانون لـ " الشروق"، شكيب خليل يتمتع بامتياز قضائي و الإجراءات المتخذة ضده خطأ يجب تصحيحه.

إلى جانب المختصين من القانون، نقلت الصحيفة انتقادات أخرى لهذه القضية من خلال الناشطين السياسيين في البرلمان، حيث قالت في مقال لها بتاريخ 22 أكتوبر 2013 تحت عنوان : قال بأن مذكرة التوقيف أسقطت مبدأ الامتياز القضائي... بن خلاف يطالب إصدار أمر توقيف دولي في حق وزير الطاقة والمناجم السابق شكيب بتدارك الخطأ الإجرائي لاستلام شكيب خليل[4]، ومن خلال الحديث في سؤال شفوي للوزير لوح، انتقد النائب عن جبهة العدالة و التنمية بن خلاف إسقاط مبدأ الامتياز القضائي في خليل وكذا أعضاء آخرين، مضيفا أن " مذكرة التوقيف التي أصدرها النائب العام لدى مجلس قضاء لم

---

(1) عبد الوهاب بوكروح، **"بن صالح : فتح ملفات الرشوة مؤشر على صدق الدولة في محاربة الفساد"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 03 سبتمبر 2013، العدد ~~4138~~، ص03.

(2) نوارة باشوش، **"ملف شكيب خليل على طاولة وزير العدل لوح "**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 16 سبتمبر 2013، العدد 4138، ص 03.

(3) نوارة باشوش، **"هؤلاء لا يسلمون باعترافاتهم و شهاداتهم إلا أمام المحكمة العليا"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 1 سبتمبر 2013، العدد 4123، ص 05.

(4) لطيفة بلحاج، **"بن خلاف يطالب بتدارك الخطأ الإجرائي لاستلام شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 22 أكتوبر 2013، العدد 4172، ص 05.

تتوافق مع الإجراءات التي يتطلبها قانون الإجراءات الجزائية، و كذا قانون الإجراءات الخاصة بالشرطة الدولية.

انخفاض في مستوى حجم المساءلة السياسية لظاهرة الفساد من طرف الجريدة التي نقصد بها الأحزاب السياسية والهئيات التشريعية بالبرلمان ومؤسسات المحاسبة والمساءلة، تعود حسب تحليل معطيات الجداول و مطابقتها مع الواقع لاعتبارات عدة، أولها عدم وجود ديناميكية سياسية وقانونية فعالة تحرك مساءلة الفساد الاقتصادي، بل ارتكزت أساسا على عنصر واحد هو المجتمع المدني ' البرلمانيي'، وثاني أمر لكون قضية المساءلة السياسية لظاهرة الفساد بسوناطراك قد تسببت للصحافة المستقلة في مشاكل كثيرة لأن اثارة مواضيع تمس مباشرة مؤسسة من مؤسسات الدولة وهي القضاء الجزائري تمثل من المحظورات، فبالتالي اتجهت الجريدة في تناول قضية الخطأ الإجرائي في إصدار مذكرة التوقيف " شكيب خليل" إلى الاستعانة بالمساءلة القانونية في أكثرها..، مساءلة السلطة القضائية أي محاسبة المسؤولين عن طريق الهيئات القضائية و كل أجهزة المراقبة الأخرى المخولة قانونيا، على الرغم من ذلك جاءت المساءلة السياسية بشكل قليل أيضا من خلال تمثل الهيئة التشريعية (البرلمان) في مراقبة و محاسبة المسؤولين، عن طريق الأسئلة الشفوية أو عن طريق انشاء لجان تحقيق .

لم تخصص لهذه القضية في جريدة الخبر اهتماما كبيرا، حيث تكررت 5 مرات من مجمل القضايا الأخرى، واعتمدت الصحيفة في ذلك على فتح النقاش على مستوى البرلمان في طرح آرائهم في هذا الموضوع، ومجموعة من المساءالات التي وجهت إلى وزير العدل خاتم الأحكام " لوح"، وكانت أول مساءلة ألقاها نائب عن جبهة العدالة والتنمية " لخضر بن خلاف" .....وأن قضيته باعتباره وزير ليست من صلاحيات المحكمة الابتدائية بل من اختصاص غرفة الاتهام لدى المحكمة العليا... و بالتالي قال بأن هذه العيوب الإجرائية في إصدار المذكرة كانت متعمدة لإسقاط الدعوى في حقه[1].

---

(1) ف.جمال، **"عيوب إجرائية في مذكرة التوقيف الدولية ضد شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 16 سبتمبر 2013، العدد 7196، ص 03.

و أضافت الجريدة بتاريخ 22 أكتوبر 2013 مساءلة ثانية ألقاها أيضا البرلماني " لخضر بن خلاف " إلى وزير العدل تحت عنوان : " المطالبة بإصلاح خطأ إجرائي للقبض على شكيب خليل "[1]، بالإضافة إلى الكشف عن المسؤولين في صياغة هذه الأخطاء الإجرائية في قرار الإصدار بالقبض و ما هي الإجراءات اللازمة للقيام بتصحيح هذا الخطأ.

وقام نُوَّابُ المعارضة بتاريخ 29 أكتوبر 2013 من نفس السنة، بتقديم مساءلة أخرى تتضمن إشارة إلى الأخطاء الإجرائية في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب، قائلين :" من يتحمل المسؤولية عن ذلك"[2].

و في رد عن هذه المساءلات يقول وزير العدل " طيب لوح" في تقرير صحفي نشرته جريدة " الخبر" بتاريخ 10 ديسمبر 2013، مدافعا فيه عن استقلالية القضاء في الجزائر عن سلطة وزارة العدل، و تحاشى التطرق إلى الخطأ القضائي المرتكب من قبل السلطات القضائية في إصدار المذكرة، واعتبرت الجريدة أن الوزير لوح من خلال ذلك يعطي لنا رؤية بأنه يرفض تقديم أي تفسيرات أو توضيحات للرأي العام حول قضية مثيرة (واكتفى بالدفاع عن مصالح السلطات المعنية)[3].

اتجهت الجريدة إلى اعتبار الوزير لوح يتماطل في تقديم أي تفسيرات عن القضية و اكتفى بالدفاع عن مصالح السلطة القضائية، ويبقى الحدث الوحيد الذي ظهرت فيه هذه الهيئات التشريعية البرلمانية بشكل مشرف و معبر فعلا عن الدور الحقيقي الذي يجب أن تلعبه الجهات القضائية للقضية، و التي وقف فيها البرلمانيون ضد هذا التعسف، وإن اعتبر البعض هذه القضية مناورة سياسية و صراع مصالح، لكن الصحافة المستقلة وقفت بقوة إلى جانب هؤلاء و ساهمت بشكل كبير في توصيل رسالتهم و دعمها في أوساط الطبقة السياسية و الاجتماعية التي تابعت الأحداث .

---

(1) ف.جمال، **"المطالبة بإصلاح خطأ إجرائي للقبض على شكيب خليل "**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 22 أكتوبر 2013، العدد 7230، ص 32.

(2) ف. جمال، **"نواب المعارضة ينتقدون انتشار الفساد و يتخوفون من طي فضيحة سوناطراك"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 29 أكتوبر 2013، العدد 7237، ص03.

(3) عثمان لحياتي، **"لوح يرفض تقديم تفسيرا حول ملف شكيب خليل"**، جريدة الخبر اليومي، الجزائر العاصمة، 10 ديسمبر 2013، العدد 7279، ص 03.

وجاءت نسبة تكرار هذه القضية في صحيفة " النهار" ضعيفة جدا حيث ظهرت مرة واحدة فقط و بنسبة مئوية 1,53% .

وفي هذه القضية نقلت الصحيفة تصريح عضو الكتلة البرلمانية لحزب جبهة العدالة و التنمية " بن خلاف لخضر" حيث أشار إلى الأخطاء المرتكبة في إصدار المذكرة الدولية للتوقيف في حق الوزير شكيب خليل، يطالب فيه بالتطرق إلى الإجراءات المتبعة في إصدار الأمر، وأن هذه الأخطاء قد تكون السبب في عدم إضافة اسم شكيب خليل ضمن اللائحة الحمراء " للأنتربول"[1].

ولم يظهر كثيرا في هذا العنصر في جريدة النهار، بل هذا التركيز على الجانب القانوني في مؤشر المساءلة نظرا للطابع الاخباري لهذه المواضيع، والتي تتماشى مع طبيعة النشر في هذه الجريدة، ولكن هذا التفوق في مؤشر المساءلة كان من خلال عنصر واحد وهو المساءلة السياسية، حيث ركزت الجريدة على الدور السياسي للأحزاب و ممثلي الشعب في البرلمان في مساءلة ومحاسبة السلطة .

3. قضية رفض الأنتربول تسليم وزير العدل شكيب خليل :

جاءت نسبة تكرار هذه القضية بحجم ضعيف جدا نوعا ما حيث سجلت التكرارات في صحيفة الشروق اليومي بـ 5 مرات فقط، وبنسبة 3,03 % من مجموع التكرارات.

ذهبت جريدة الشروق اليومي في تناولها لهذه القضية التي تدخل ضمن الفساد الاقتصادي بملف سوناطراك2، إلى إجراء حوار رسمي مع المدير العام للشرطة القضائية الدولية بمصر، حيث تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات في التناول الإعلامي لبعض القضايا التي تكتنفها الغموض، هذا من خلال التأكد من المعلومة المتداولة عبر كافة وسائل الإعلام، حيث قال في حوار خصت به الجريدة و المتعلق فيما إذا كانت مصالح "الأنتربول" تلقت أي لائحة توقيف ضد شكيب خليل وفي حق عائلته، وأجاب المتحدث بالحرف الواحد :

---

(1) نوال زايد، " **وزير العدل مطلوب لدى البرلمان للاجابة على سؤال حول قضية شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة النهار الجديد، الجزائر، 16 سبتمبر 2013، العدد4، ص 05.

"لست مخولا للحديث عن عن هذه القضية، ولكن إلى حد الساعة لم يبلغني أي قرار من المنظمة الدولية للشرطة القضائية " الأنتربول" بخصوص وزير الطاقة والمناجم الأسبق شكيب خليل وعائلته دون أن أقدم أي تفاصيل أخرى..."[1].

و قد فسرت جريدة الشروق اليومي هذا الأمر، من خلال الاستعانة بتصريح المحامي لدى المحكمة العليا " بن داوود عبد القادر"، حيث كشف هذا الأخير أن الشرطة الجنائية الدولية لم تنفذ قرار القبض الدولي ضد وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل الصادر عن قاضي التحقيق بمحكمة سيدي أمحمد المكلف بملف سوناطراك2، بسبب مخالفته أصلا للقانون الجزائري المحلي، وفي نفس الوقت، قال أن الأنتربول جهاز تنفيذي دولي يسهر على تنفيذ الأوامر بالقبض الدولية لشروط ومعايير تراعي الشرعية وفقا للقانون.[2]

تعود الجريدة إلى القضية في نهاية نوفمبر من عام 2013، للإشارة بأن مذكرة التوقيف الدولية ضد شكيب خليل لم تنفذ، حيث قالت لائحة "المذكرة الحمراء" الأخيرة الصادرة عن مكتب الشرطة الدولية " الأنتربول" أنها خلت من ذكر اسم شكيب خليل وزوجته و أبنائه على الرغم من مرور قرابة 5 أشهر من إصدار العدالة الجزائرية للقرار، وهذا الموقف تقول الجريدة دائما جعل رجال القانون يقولون أن مذكرة التوقيف الدولية للوزير خاطئة ولهذا لم تطبق[3].

وتتبعا للقضية دائما تقول جريدة الشروق اليومي في مقال لها تزامن مع نهاية عام 2013 بتاريخ 22 ديسمبر 2013 تحت عنوان : " الإجراء يهدف إلى معالجة الخطأ الإجرائي بعد إخطار " الأنتربول" للجزائر[4]، حيث اعتبرت فيه أن العمل على إصدار

---

(1) نوارة باشوش، **"الأنتربول لم يتلق أي لائحة توقيف ضد شكيب خليل و عائلته"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 12 سبتمبر 2013، العدد 4134، ص 04.

(2) عبد الوهاب بوكروح، **"الجزائر لم تخطر الأنتربول بالقبض على شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 21 سبتمبر 2013، العدد 4143، ص 05.

(3) عبد الوهاب بوكروح، **" لا وجود لشكيب خليل على آخر مذكرة حمراء للأنتربول"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 27 نوفمبر 2013، العدد 4208، ص 03

(4) عبد الوهاب بوكروح، **"تصحيح مذكرة توقيف شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 22 ديسمبر 2013، العدد 4233، ص 05.

مذكرة تصحيحية في حق توقيف شكيب خليل المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، جاء حسب مصادر قضائية أسرت للشروق، بناءً على إخطار من طرف الشرطة الدولية " الأنتربول" للسلطات الجزائرية بخصوص الخطأ الإجرائي.

لم تشر " جريدة الخبر" إلى قضية " رفض الأنتربول" إلا في بعض المحطات أي أنها تكررت بـ 5 مرات فقط مقارنة بالقضايا الأخرى وبنسبة 3.54 %.

وقالت الصحيفة في هذا الشأن بتاريخ 22 أكتوبر 2013، بأن النائب عن حزب العدالة و التنمية تساءل في خضم النقاش الذي دار على مستوى البرلمان بأن بعد 70 يوما من إصدار الأمر الدولي بالقبض لم تقم الشرطة الدولية بتنفيذ هذا الأمر وتحيين موقعها الإلكتروني و إصدار اللائحة الحمراء"، و أضاف بأن هذا الموقف من الأنتربول يجعلنا نتساءل عن مكمن الخلل، لافتا بأن السبب يعود إلى الخطأ الإجرائي في إصدار المذكرة[1]، وفي تاريخ 11 سبتمبر 2013 عنونت الجريدة قائلة [2]: الأنتربول تسلمت رسميا طلب توقيف شكيب خليل"، والتي أوردت فيه أن على الهيئة الدولية للشرطة الدولية الالتزام بواجب التحفظ حسب المصدر الذي صرح بذلك، أي أن تتخذ في حق شكيب خليل إجراءات صارمة.

رغم ضعف حجم مساءلة السياسية التي لم تركز عليها جريدة الخبر بشكل كبير في تناول القضية، إلا أن هذا الجانب تم تعويضه في المساءلة القانونية حيث اعتبرت جريدة الخبر أن قياس درجة المساءلة في الجانب القانوني يكون أكثر مصداقية وموضوعية بالنظر للأحداث والوقائع من خلال المعالجة القانونية المتعلقة بالمحاسبة والمساءلة.

---

(1) ف.جمال، **"المطالبة بإصلاح خطأ إجرائي للقبض على شكيب خليل "**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر العاصمة، 22 أكتوبر 2013، العدد 7230، ص 32.

(2) ل.بوربيع، **" أنتربول تسلمت رسميا طلب توقيف شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 11 سبتمبر 2013، العدد 7191، ص02.

القضية رقم (3) : علاقة الفساد الاقتصادي بالحملة الانتخابية لرئاسيات 2014

1.علاقة الفساد الاقتصادي وغياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة :

لم تكن هذه القضية من بين القضايا التي ألحت عليها صحفية الشروق اليومي في مضمونها أثناء الحملة الانتخابية، بحيث لم تخصص لها سوى موضوع واحد وبنسبة مئوية 0,6% أي من مجموع تكرارات القضايا الأخرى.

وقد جاءت هذه القضية في جريدة "الشروق اليومي" التي كتبت عنه بتاريخ 12 ماي 2013 بمقال لها تحت عنوان :"ملف الفساد يثير "زوبعة" بين السفارة الأمريكية وجيلالي حجاج "[1]، حيث نقل المقال بأن البيان الذي نشره رئيس جمعية مكافحة الفساد "جيلالي حجاج" جاء متفاعلا مع الصحافة الوطنية، فقد قالت فيه بأن استياء الرأي العام الجزائري واعتقاده بأن حكومة "باراك أوباما" تحمي وزير الطاقة السابق شكيب، وقد تساءل المتحدث كذلك عن علاقة قضايا الفساد المفجرة آنذاك بـ" تصفية حسابات على ضوء رئاسيات 2014"، وقد قالت الجريدة بأن حجاج ينفي أن يكون ما جاء في البيان كذب وافتراء على سفارة واشنطن، أي ما نقلته الجمعية مما دار بمقر السفارة الأمريكية بأعالي العاصمة بتاريخ 7 أفريل 2013، حول رؤية الأمريكيين لقضايا الفساد و علاقتها بالانتخابات الرئاسية 2014.

وهذه المعطيات تقوم بتدعيم النتيجة التي مفادها أن جريدة الشروق اليومي لم تول اهتماما كبيرا بقضية علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس بوتفليقة وربطها بفترة الحملة الانتخابية، حيث أنها لم تفتح صفحاتها للنقاش في هذا الموضوع و لم تثر القضية من الداخل أي هيئة التحرير، رغم وجود عدة تظاهرات و تحركات وطنية و إقليمية يمكن من خلالها اثارة هذا الموضوع و تبني أفكارها و اثراء الموضوع المطروح في الملتقيات و الندوات الخاصة .

---

(1) عبد الوهاب بوكروح، **"الجمعية تطالب أوباما بعدم حماية شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 12 ماي 2013، العدد 4017، ص 04.

من جهتها، كتبت جريدة الخبر عن هذه القضية بتاريخ 23 فيفري 2013 تحت عنوان :"هزات في أكبر أحزاب السلطة و فضائح في أضخم شركة دولة – رئاسيات 2014 تبحث عن ظهر يركب و ضرع يحلب"[1]، حيث قال صاحب المقال في فقرة من فقراته أن "طفو فضيحة سوناطراك في هذا التوقيت بالذات (فترة الحملة الانتخابية) ليست سوى مؤشر على "الصراع بين الأجنحة داخل السلطة"، ومن جهة أخرى أشار بأن نشر غسيل الفضائح المالية تظل درسا في الجزائر ومرادفة لصراع المصالح بين الأجنحة النافذة في الحكم، ضمن لعبة تحريك موازين القوى، وبالتالي هذه مجرد ردود فعل محاولة لتمييع المسألة، ولا أحد من المسؤولين تحدث عن "مسؤولية سياسية".

وقد أجمع خبراء حسب الجريدة على إخفاق الدولة في الإعلام والاتصال، حيث تمحور الحديث في ملتقى الاتصال المؤسساتي إلى وجود أزمة عميقة في اتصال المؤسسات الرسمية مع الصحافة والمجتمع، فقد قال المدير العام السابق لوكالة الأنباء الجزائرية "بدر الدين الميلي" إن أزمة مرض الرئيس وفضائح سوناطراك كشفت وجود تضارب بين المؤسسات الرسمية.

جاءت جريدة الخبر من خلال هذا الطرح الاعلامي لقضية الفساد الاقتصادي و ارتباطه بغياب الرئيس بوتفليقة أو صمته في مجمل المواضيع التي تناولتها، بالاضافة إلى التلميح إلى علاقة الفضيحة مما يحصل على أعلى هرم في السلطة، حيث فتحت مجالات المشاركة الواسعة لكل الأقلام المتخصصة و الآراء و الأفكار مهما كان اتجاهها، حتى يتم تحقيق التوازن في الطرح ومواجهة مختلف أوجه النظر و ابراز الحقائق الموضوعية و العلمية على يد هؤلاء المختصين.

2. تصريحات الأمين العام لحزب " الأفلان" سعيداني :

احتلت هذه القضية اهتماما معتبرا من قبل الجرائد الثلاث مقارنة بالعناصر الأخرى، وأُولِيَت القضية اهتماما كبيرا من قبل جريدة الخبر التي تكرر ظهورها فيها بـ 16 مرة .

---

(1) ح,سليمان، **"هزات في أكبر أحزاب السلطة و فضائح في أضخم شركة دولة – رئاسيات 2014 تبحث عن ظهر يركب و ضرع يحلب"** مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 23 فيفري 2013، العدد 6994، ص 02.

غير أن جريدة الشروق اليومي ركزت على هذه القضية في 3 مرات، وجاءت هذه القضية في شكل تقارير صحفية دارت معظمها حول تصريحات الأمين العام لـ " الأفلان" حول تورط المخابرات في ملف سوناطراك2، والذي كان موضوعها فتح قضية الصراع السياسي قبيل الحملة الانتخابية، مثل قضية اتهام الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني " عمار سعيداني" بالإسم مدير جهاز الاستعلامات و الأمن الفريق محمد مدين المعروف بالجنرال " توفيق"[1]، بالإخفاق في تسيير الملفات الأمنية، و الوقوف وراء كشف فضيحة سوناطراك لاستهداف الوزير "شكيب خليل"، مؤكدا أن العدالة الجزائرية تم دفعها للقيام بخرق القانون لأنها كانت مجبرة منه، وذلك بأن المخابرات كلما كان عليها إبعاد رئيس تخترع فضيحة جديدة.

فيما أضافت الجريدة في مقال لها من تاريخ 16 فيفري 2014[2]، إلى ضرورة دعم تصريحات عمار سعيداني التي تقول بأن تحقيقات القضاء الايطالي في سوناطراك2، أوردت أن شكيب خليل كان حذرا خلال إبرام الصفقات في الخارج، الذي قام بتمويه مصالح الجنرال توفيق عن طريق استعمال هواتف ذات نوعية عالية.

جاءت المعالجة الإعلامية لجريدة الشروق اليومي لتصريحات الأمين العام " سعيداني" حول تورط المخابرات في قضية سوناطراك 2 بشكل كبير محايدة، حيث لم تظهر أية تعليق للموضوع بل اكتفت بنقل الواقعة، وقد برز اتجاهها في مضمون الموضوعيين من خلال التركيز على تقديم بعض التفاصيل دون أن تدخل المفكرين و الاقتصاديين عن طريق المقالات و كذلك الأعمدة، ولا حتى مساءلات من طرف السلطات السياسية.

ونشرت جريدة الخبر من جهتها في مقال لها حول قضية هذه التصريحات قائلة فيه : " عقب مهاجمة سعداني للجنرال توفيق الحرب بين الرئاسة والمخابرات ترعب الجزائريين"

---

(1) نوارة باشوش، "**سعداني استقل يا جنرال توفيق**"، بتاريخ 04 فيفري 2014، ص 03.

(2) لخضر رزاوي، "**شكيب خليل استعمل هواتف متطورة لمخادعة المخابرات**"، مقال صحفي نشر بتاريخ 16 فيفري 2014، جريدة الشروق اليومي، ص 05.

بتاريخ 5 فيفري 2014، حيث عبرت فيه الصحيفة عن ما قامت به هذه التصريحات من رسم نقاط ظل كثيرة عن قضايا ظلت مهمة في المدة الأخيرة... وأول ما كشف النقاب عنه :" أن الأمر الدولي بالقبض على شكيب خليل كان سببا مباشرا في التغييرات التي أجراها عبد العزيز بوتفليقة، في فروع تابعة للأجهزة الأمنية في سبتمبر الماضي. وتقول الجريدة في حديث سعداني بأن خليل "من أكفأ الإطارات الجزائرية"، ينبغي علينا قراءته كالتالي: "خليل من أصدقاء رئيس الجمهورية ومن المقرّبين منه، وبالتالي ممنوع على جهاز المخابرات وعلى أي جهة في البلاد، التعرض له بسوء".

وذهبت الجريدة إلى نقل بعض آراء ممثلي الحزب الحاكم " الأفلان" في هذا الشأن، فنجد منسق المكتب السياسي للحزب عبد الرحمن بلعياط يقول : بأن تصريحات خصمه عمار سعداني أمين عام الحزب في حق قائد جهاز المخابرات لا يجب أن تمضي دون عقاب فيما قاله، مضيفا أن هذه التصريحات لا تمثل الحزب".

و أوردت الصحيفة من جهة أخرى آراءا البعض من النشطاء السياسيين من الأحزاب المعارضة، في شكل انتقادات واتهامات وجهت إلى تصريحات الأمين العام " سعداني" حول المخابرات، نذكر منها ما قالته حركة البناء الوطني حول هذه التصريحات الأخيرة للأمين العام لجبهة التحرير الوطني عمار سعداني، حيث انتقدتها الحركة من منطق أن "الجزائر تمر بمنعرج خطير يعيد إلى الذاكرة محاولات المساس بالسيادة والوحدة الوطنية"، بينما حث الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي عبد القادر بن صالح السياسيين إلى انتهاج الرزانة والابتعاد عن "خطابات الإثارة أو الاستفزاز" تجاه الرئاسيات المقبلة.

وتحدى من جهته رئيس حركة مجتمع السلم " عبد الرزاق مقري" القضاءَ الجزائري إلى فتح تحقيق في التصريحات النارية التي أدلى بها عمار سعداني ضد مؤسسة الاستخبارات.

وعنونت صحيفة الخبر في مقال لها بتاريخ 6 فيفري 2013 : " غموض موقف بوتفليقة من العهدة الرابعة يؤجج الصراع - صمت الرئيس يغذي "الحرب" في أعلى هرم السلطة-"، أظهرت الجريدة من خلاله جملة من الانتقادات لصمت الرئيس بوتفليقة عن هذه

التصريحات التي قالت بأنها "سوى حلقة أخرى من حلقات الغموض السياسي بشأن استحقاق الربيع المقبل، وهو غموض لا يتطلب انقشاعه سوى كلمة واحدة من الرئيس؟".

تظهر هذه الأقوال بأن الصحيفة تتوجه إلى انتقاد حزب الرئيس بوتفليقة ليتوجه إلى الحملة الانتخابية في ثوب الرئيس الواعي و الأقدر عل ضمان استقرار البلاد.

واعتمدت جريدة الخبر بشكل أساسي على الاتجاه المعارض لهذه التصريحات، واتخذ هذا الاتجاه عدة وسائل و أدوات لتوضيح الأفكار التي تحاول الجريدة توضيحها والرسالة التي تسعى إلى تبليغها، وبرز هذا الاتجاه من طرف الصحفيين العاملين بالجريدة أنفسهم، من خلال التقارير و التعاليق و الأعمدة أيضا، كما ورد أيضا في كتابات المساهمين في الجريدة من أساتذة و كتاب مقالات، و وردت أيضا لسان ممثلي المجتمع المدني والأحزاب المعارضة و الحاكمة عن طريق المقابلات و حضور الندوات الصحفية، وهذا الاتجاه الغالب قد يكون مبني منها على أساس الموضوعية و الطرح المتوازن.

و قالت جريدة النهارحول هذه القضية في مقال لها بتاريخ 5 فيفري 2014 "أعضاء المكتب السياسي للأفلان" - نحن متضامنون مع سعيداني ولا انشقاق في المكتب السياسي-"، معبرة فيه بأن المتحدث ينفي بأن يكون هناك انشقاق في المكتب السياسي، وأن كل أعضائه متفق حول ما يقوم به سعيداني باسم الحزب، و ان الاجتماع لم يتناول التصريحات التي أدلى بها الأمين العام.

وكتبت أيضا الجريدة في العدد"" بتاريخ 4 فيفري 2014 حول تصريحات سعيداني للجنرال "توفيق"، تقول فيه : "لماذا يهاجم سعداني الجنرال توفيق ؟، وأوردت فيه الصحيفة أن الأمين العام للأفلان يدافع عن شكيب خليل و يعتبره مجرد ضحية، و أن هذه التصريحات بدت واضحة بأنها كانت بعد يوم واحد من تأكيد وزير الداخلية و الجماعات المحلية "طيب بلعيز" أن الرئيس بوتفليقة لم يسحب استمارات الترشح بعد، و صرح "سعداني" لـ " النهار" بأن هذه التصريحات تلزمه وحده، حيث قال : "لم أتحدث لا باسم بوتفليقة و لا باسم الأفلان".

و نشرت صحيفة النهار في هذا التاريخ 4 فيفري 2014 هذه القضية في الصفحة الخامسة بالكامل، حيث أتت بجملة من الانتقادات وهي في نفس الوقت اتهامات وجهت لسعداني، واصفة فيه تصريحاته بما " يخدم الفرنسيين" وأنها جاءت " لإختلاف خلاف بين الرئاسة و المخابرات" وأن سعداني "رجل الخرجات المثيرة للجدل".

واعتمدت من جانب آخر جريدة النهار لنقل القضية على آراء النشطاء السياسيين من الأحزاب المعارضة، حيث نذكر ما قالته الأمينة العامة لحزب العمال في مقال نشرته الصحيفة، عن هذه التصريحات التي وصفتها كالآتي " عار عليك يا سعداني أن تدافع عن شكيب خليل" وتدعو إلى محاكمة شكيب خليل بتهمة الخيانة العظمى، و أن الجزائر تمر بظروف خطيرة قبل موعد الرئاسيات و في ظرف حرب،...، ومن جهة ثانية، قال جاب الله أن تصريحات سعيداني حول المخابرات لا معنى لها لأنها متعلقة بحسابات شخصية.

و اعتبر الاطار المتقاعد في الجيش الوطني الشعبي " محمد الصالح خليفاوي" أن حديث الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني عمار سعداني عن رئيس جهاز المخابرات "توفيق" يعد مساسا بالجهاز ككل، مشيرا إلى أنه لا توجد دولة في العالم من دون جهاز أمن واستعلامات كون هذا الجهاز جاء لخدمة السياسة، معتبرا أن الأمين العام للأفلان تنقصه ثقافة الدولة كما لا يملك وعيا سياسيا مما يجعله شخصا غير مسؤول.

ويعود هذا التركيز من طرف جريدة النهار على المساءلة السياسية من طرف الأحزاب السياسية المعارضة و التابعة للحزب الحاكم معا في هذه القضية – تصريحات سعيداني-، إلى تزامنها مع انتهاء العهدة الرئاسية لسنة 2014 والتحضير للانتخابات الجديدة، فحاولت الجريدة من خلال ما قالته بشكل عام تأييدها للحزب الحاكم محاولة إبراز عدم حصول انشقاق بين أعضائه بوصفه كشخص غير مسؤول، فيما جاء معظم اتجاه المادة الإعلامية في مواضيع هذه القضية معارضا بسبب الانتقادات الشديدة التي وجهتها الجريدة له، خاصة بجلب تصريح شخصية رسمية من الجيش الوطني، وبشكل عام فإن مؤشرات المساءلة من خلال تحليلنا للمعطيات جاءت متوازنة في طرح جميع الأطراف.

3. تصريحات وزير العدل السابق " محمد شرفي" عن طلب سعيداني بتنحية شكيب خليل من القضية :

ظهرت هذه القضية بجريدة الشروق اليومي لمرة واحدة فقط، وهي تعتبر كأضعف نسبة ظهورمقارنة بالقضايا الأخرى، حيث أشارت في هذا الشأن إلى ما ذكره " محمد شرفي" وزير العدل الأسبق عقب تولي الأمين العام " سعيداني" تسيير شؤون الأفلان بـ 29 أوت 2013، و بأن هذا الأخير طالبه وديا بتنحية شكيب خليل من التحقيق القضائي مقابل احتفاظه بمنصب وزير العدل، والتي تعتبر استفزازا و مساومة باسقاط اسم شكيب الذي يعاقب عليه القانون .

نلاحظ من خلال التحليل الذي قدمناه حول هذه القضية بأن جريدة الشروق اليومي لم تركز على هذه القضية في تناول ظاهرة الفساد الاقتصادي، وهو راجع ربما إلى قضايا كبرى شغلت الرأي العام و المتخصصين، مثل قضية الصراع الحاصل بالسلطة بعد تصريحات الأمين العام سعيداني و الانتخابات الرئاسية 2014، حتى لو نقلت الموضوع فانها لم تأتها بشكل مباشر برأيها في الموضوع فهي لا تقول أن " محمد شرفي" على حق أو أنه يخالف القانون بل فقط نقل التصريح بالحرف الواحد.

وما قالته جريدة الخبر في هذا الشأن كان نفسه ما جاءت به جريدة الشروق اليومي من معلومات، إلى أن صحيفة الخبر أوردت في مقال لها بأن الأمين العام لحزب الحاكم "سعداني" حاول الرد على الوزير السابق للعدل "محمد شرفي"، فيما يخص هذه التصريحات، إلا أنه لم يبد –حسب الجريدة- سوى أمله في أن يفتح تحقيق بغرض توضيح الأمور، دون أن ينفي سعداني تلك الاتهامات .

ولم نلاحظ أيضا عند جريدة الخبر اهتماما مختلفا عن جريدة الشروق اليومي، إلا بتقديم تفاصيل أخرى وهذا قد يعبر على طريقة عرض الموضوع لهذه الجريدة والتي تتماشى و طبيعة اتجاهها الاعلامي و سياستها في التعامل مع النظام السياسي باعتبارها تدخل ضمن الاعلام المستقل.

ب.فئة الشخصيات :

- **الشخصية رقم (1) : شكيب خليل**

تصدرت شخصية "شكيب خليل" أولى الشخصيات التي جاءت في مضمون جريدة الشروق اليومي، وجاءت عبارة عن شخصية أساسية في قضية ملف سوناطراك 2، وهذا من خلال التركيز الكبير للصحيفة بالاهتمام بابرازه بقوة، حيث قالت في مقال لها[1] : "أن الملف القضائي تمحور فيه أن وزير الطاقة والمناجم "شكيب خليل" خلال سنة 2007، قرر إعادة تهيئة مقر غرمول" والذي كان ملكا لسوناطراك، حيث كشفت الجريدة –حسب المصدر- عن الحقائق المثيرة للجدل والتي ميزت تلك الصفقات المبرمة من طرفها مع الشركات الأجنبية، وعبرت الجريدة عن شخصية الوزير بوصفه أول وزير للطاقة في الجزائر منذ عقود يحصل على المعلومات الكاملة عن كيفية إدارة تجارب النفط والغاز الجزائري، و تناولت جريدة الشروق نبذة تاريخية عن حياة الوزير شكيب خليل في مقال لها بتاريخ 13 أوت 2013 [2]"شكيب خليل ...من وجدة إلى تكساس"، حيث جاء في مضمونه عن الحياة التي مر بها وهو وزير للطاقة والمناجم بالجزائر، وعن سيرته الذاتية التي ربطتها بحمله للجنسية الجزائرية .

و تحدثت الجريدة عن جانب آخر من حياة شكيب خليل بعنوان : "شكيب خليل هاجر إلى تلمسان" حيث قالت الصحيفة بأن شكيب قاطع أقاربه منذ سنوات بينما اهتم حسب ما قالته الجريدة "بتطوير صلته مع أهل الفساد...."، إلى جانب أنه باع جميع أملاكه بوهران... ووصوله إلى عدم حضور جنازة والدته، خوفا من المتابعة القضائية.

أخذت شخصية "شكيب خليل" حصة الأسد من مقالات جريدة الشروق اليومي في تناول قضية سوناطراك 2، و فسرته الباحثة بكونه المتهم الأول في القضية و أهم شخصية

---

(1) عبد الوهاب بوكروح، **"و أخيرا رأس شكيب خليل مطلوب في الجزائر"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 4104، ص 03.

(2) الهام بوثلجي، **"شكيب خليل ...من وجدة إلى تكساس"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 4104، ص 24.

محورية تدور حولها الأحداث، و بتوفر مادة وفيرة جدا عن حياته، تمحورت كلها في صور تجسد مظاهر البذخ و الترف الذي عاشه المتهم في ديكورات مختلفة من أملاكه وأمواله في البنوك، وغيرها .

وقالت جريدة النهار عن "شكيب خليل" في مقال لها بتاريخ 7 أفريل 2013 " شكيب خليل استغل أموال سوناطراك لإقامة علاقات مع زعماء المعارضة السورية واللبنانية"، و قالت في مقال آخر أن " شكيب خليل.. وزير بسبعة أرواح ! حيث ذكرت الصحيفة بأن أيًا من المتهمين في كل قضايا سوناطراك لم يقم بذكر اسمه خلال مراحل التحقيق، بدليل أن محامي دفاع المدير العام السابق لسوناطراك محمد مزيان " تقدم بطلب استدعاء الوزير، لكنه تراجع لأنه كما قال "خفت نغرقوا...."، وفي الأخير قالت صحيفة النهار بأن شكيب خليل لن يحاكم قبل 10 سنوات من الآن، حيث قال حقوقيون ومحامون بأنه يجب القيام بإنجاز مذكرة توقيف أخرى صادرة عن محكمة عليا من أجل تفعيل الإجراءات القانونية.

يبين مدى أخذ الجريدة بعين الإعتبار أن بورتريهات الشخصيات النافذة من وزراء و رؤساء أو ممثلي حركات جمعوية أو أحزاب سياسية أو غيرهم يؤثر من ناحية استقطاب القراء إلى شكل الإعلامي دون غيره.

و أوردت جريدة الخبر في مقال رأي في ركن " مجرد رأي" بتاريخ 14 فيفري 2013 معنونة إياه :"استقرار بطعم الخبز الحافي"، وقصد صاحبه في مضمونه بتقديم مقارنة بين

سبعة دنانير وخمسين سنتيما، ومائة وثمانية وتسعين مليون أورو، حيث عبر عن الأول بسعر "الخبز الحافي" أو الخبز العادي في الجزائر، والثاني هو قيمة الرشوة والعمولات التي كانت الشركة الايطالية "سايبام" قد قدمتها للوزير "شكيب خليل" و "فريد بجاوي"، أراد من هذه التعابير الوصول إلى علاقة هذين الرقمين الذي يكون إحداهما هو ثمن شراء صمت الشعب ليذهب الثاني في صمت إلى جيوب المنتفعين من الريع، وفي الأخير قال بأن على القائمين على مراجعة الدستور القيام بإضافة قانون مالية ثالثة مخصصة للمقربين و المنتفعين والمفسدين.

فيما قال كاتبها الصحفي "سعد بوعقبة" في ركنه "نقطة نظام" :.. لا تتعبوا !، ذكر صاحبه بأن الفساد في الجزائر أصبح سياسة عليا في السلطة، تمارس بواسطة القانون و بمباركة أعلى المستويات في هرم السلطة، بدليل أن قانون مكافحة الفساد سن بطريقة عجيبة لحماية المفسدين وليس محاربتهم، وقال لا تتعجبوا إذا سمعتم بأن شكيب خليل قد برئت ذمته من فضيحة سوناطراك، ذلك لأنه قام بالتبليغ عن الفضيحة و هو ما يعنيه من المتابعة حتى لو كان متورطا فيها... أليس هذا ما ينص عليه قانون مكافحة الفساد.

عبرت جريدة الخبر عن موقفها الحقيقي من الشخصية في أعمدة الرأي التي احتلت مكانة كبيرة بعد الأخبار و الحوارات، و هذا يفسر بمنح الجريدة الأولوية لنقل الحقائق و إشباع فضول القراء و تعطشهم للمجريات الآنية في إصدار مذكرة التوقيف للوزير السابق شكيب خليل، بتفسير القضية و النظر في أسبابها و تداعياتها السياسية والقانونية.

- **الشخصية رقم (2) : فريد بجاوي**

تحدثت جريدة الشروق اليومي عن ثاني شخصية دخلت ضمن المتهمين الرئيسيين في ملف سوناطراك 2، حيث ذكرت الصحيفة ضمن ما أوردته من مقالات حول الشخصية واصفة اياه بأحد أهم الفاعلين ممن قاموا بالتعاملات مع الأموال كوسيط يأخذها مسؤولين جزائريين فيما يخص ملف "سوناطراك – سايبام – ايني"، وأنه حاصل على مبالغ ضخمة و رشاوى عن الوساطات في عدد من المشاريع الكبرى في الجزائر، وكذلك الشركة الكندية اتهم فيها بتعامله كوسيط للشركة مع الشركة الايطالية مقابل حصوله على رشاوى.

و تحدثت جريدة النهار من جهتها حول شخصية " فريد بجاوي " التي اعتبرته من أحد أهم المطلوبين في قضية " سوناطراك2" من طرف السلطات في دولة الامارات و كذا القضاء الايطالي، مع العلم أن هذه الأطراف تعتبره كذراع أيمن للوزير الطاقة شكيب خليل في قضايا الفساد التي حصلت بالشركة الايطالية " سايبام –ايني"، حيث أسرت بعض المصادر أنه قد فر من دبي من الولايات المتحدة العربية إلى بريطانيا بمساعدة أشخاص مجهولي الهوية حسب الجريدة، مركزا في ذلك بأن الأمر تزامن مع قيام وزير الطاقة شكيب

خليل في نهاية أوت 2013 باجراء اتصال هاتفي لأحد الوزراء في الحكومة الحالية، طالبا منه مساعدته في الحصول على جواز سفر دبلوماسي، كما تحدثت جريدة الخبر من جهتها عن 'فريد بجاوي" بما يتعلق بمذكرة التوقيف الدولية التي أصدرت في حق فريد بجاوي ولصلته بفضائح الفساد بالشركة الايطالية سايبام في الجزائر.

الشخصية رقم (3) : محمد مزيان

يأتي شخصية " محمد مزيان" في جريدة الشروق اليومي ضمن الأشخاص الذين يتم التحقيق فيهم بملف سوناطراك 1، و ما تزال سارية المفعول مع فتح قضية سوناطراك 2 تبعا لتطور بعض التحقيقات في قضاء الدول الأجنبية، حيث كشفت الصحيفة عن اسمه ضمن ما قام به قاضي التحقيق من استجواب للمتهمين في القضية و الموجودين تحت الرقابة القضائية، مع القول بأن مزيان ينكر نهائيا تلك التهم أي علاقته بالفساد في سوناطراك، مؤكدا حسب ما أوردته الجريدة "أنه طبق أوامر المسؤول الأول عن القطاع شكيب خليل فيما يخص الشركتين الألمانية و الايطالية".

وجاءت جريدة النهار في حديثنا عن شخصية " محمد مزيان" كمتهم في قضية الفساد الاقتصادي بسوناطراك، قائلة أن المدير بقسم الانتاج السابق بشركة سوناطراك يؤكد أن محمد مزيان و نائبه كانا يضغطان عليه لتمرير كل الصفقات دون دراستها أو التدقيق فيها.

وذكرت صحيفة الخبر اسم " محمد مزيان" في مقال لها قامت فيه بسرد تاريخ ومراحل التي مرت بها قضايا و فضائح الفساد في الجزائر المتعلقة تحديدا بقضيتي " ايني" و "سايبام"، حيث أكدت أن في أواخر 2011 فتحت العدالة الايطالية تحقيقات شملت توقيف عدة إطارات من مجمع سوناطراك على رأسهم المدير العام السابق للمجمع الجزائري "محمد مزيان"... وأن نتائج التحقيقات تؤكد أن الشركة الايطالية استفادت من مشاريع كبيرة وهامة بلغت الملايير عام 2008.

نلاحظ من خلال الصحف الثلاث أنها اعتمدت على نشر الأخبار والتقارير يعود لتتبعها بالدرجة الأولى منهجا و إستراتيجية إعلامية للخطاب السائد في السلطة القانونية،

ويفسر بانتهاجها ذلك لا سيما و أن الشخصيات التي تم التحاور معها تنوعت و تباينت قراءاتها للقضية، بين محامي دفاع و ممثلي جمعيات سياسية و متهمين موقوفين و فارين و مسئولين و غيرهم من الشخصيات التي تم التحاور معها عبر صفحات الجرائد تقريبا، هذا و قد اعتمدت الجريدة على التقاريرالقضائية للنقل الحرفي لوقائع المحاكمات من خلال نقل استجوابات هيئة المحكمة للمتهمين أو للشهود.

الشخصية رقم (4) : نجات عرفات

تحدثت جريدة الشروق اليومي عن زوجة الوزير السابق للطاقة والمناجم " شكيب خليل"، من خلال القول بأنها منحدرة من مدينة الخليل الفلسطينية تربطها قرابة مع رئيس الفلسطيني الراجل ياسر عرفات، تعرفت بالوزير " شكيب خليل" أثناء هجرته إلى أمريكا، و بحكم تخصصها في دراسة الفيزياء النووية كانت لها ميولات في مجال البترول، وهي من قامت بإقناع زوجها في التعمق أكثر في هذا الاختصاص، واعتبرت الصحيفة نجات عرفات ممن وضعوا رجالها في معظم الصفقات التي أبرمها زوجها شكيب لقاء عمولات، حيث كانت الرأس المدبر لصفقات ضخمة .

ذكرت جريدة الخبر اسم زوجة الوزير السابق للطاقة " شكيب خليل" مرة واحدة خلال ورود قضية مغادرة شكيب خليل لمدينة وهران، حيث أكدت المعلومات بأنه منذ يوم 1 مارس 2013 كان موجودا في منزل والدته العائلية و لم يغادر، وأن زوجته غادرت وهران بعد يومين من وصولها إلى وهران.

الشخصية رقم (5) : ابني محمد مزيان

جاءت جريدة الشروق اليومي في خضم حديثها عن شخصية " ابني محمد مزيان"، باعترافات مسؤولي الشركات الأجنبية الذي ذكرت فيها أقوال مسير شركة " كونتال ألجيريا" الألمانية فيما يخص اعترافه أثناء التحقيق معه في قضية (سوناطراك 2)، حيث قال بأن ابن محمد مزيان طلب من الشركة الألمانية الحصول على نسبة من العقود الاستشارية باعتباره مساهما في الشركة لكل الألمان.

وقالت صحيفة الخبر أن التحقيقات و التحريات أفضت بأن ابن محمد مزيان استفاد من راتب مالي مقابل عمله مستشارا للشركة الألمانية، وجاء الحديث عن ابني محمد مزيان مباشرة بعد ما أوردته الصحيفة من معلومات كشفت من طرف مجلة " جون أفريك" عن فتح مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية "أف- بي –أي"تحقيقات للوزير شكيب خليل فيما يخص أملاكه، حيث قالت في جهة أخرى، بأن الجهات التي باشرت بتحقيقات قضائية شملت "سوناطراك".

الشخصية رقم (6): بيترو فاروني

نقلت جريدة الشروق اليومي شخصية بيترو فاروني من خلال ما ترصدته الصحافة الايطالية عام 2012 حول نتائج التحقيق التي تؤكد على أن مدير الهندسة و البناء بـ"سايبام" يعتبر كشريك لفريد بجاوي في مزرعة الكروم التي تنتج النبيذ الفاخر، بينما تقول جريدة الخبر حول هذه الشخصية التي تعد من الشخصيات التي تم القبض عليها وهو مدير العمليات بالشركة الايطالية "سايبام"، و هو أهم أحد المسؤولين المهندسين للعقود بين " سايبام" و"سوناطراك".

الشخصية رقم (7) : رضا حامش

ذكرت جريدة الخبر اسم رضا حامش من خلال ما أوردته من أخبار حول قيام فرقة تفتيش لمنزل شكيب خليل بالعاصمة وأيضا بالنسبة لمسكنه بوهران بغرض التفتيش، وهو مسكن شاغر منذ هروب رضا حامش مباشرة بعد انكشاف فضيحة " سوناطراك1"، وورود اسمه كمدير لديوان الرئيس المدير العام " محمد مزيان" كمستفيد من عمولات غير مبررة.

فسرت الباحثة هذه النسبة من تكرار أخبار وتقارير تذكر هذه الشخصيات المتبقية من دراستنا بالصحف الثلاث ضمن تقارير التحقيق القضائي بشكل كبير، بكون أن ملف سوناطراك2 التي غطتها أعداد العينة في المجال الزمني المذكور آنفا خص قضية إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل، كأهم نقطة محورية في حين تأتي التحقيقات مع

باقي المسؤولين بالشركات الأجنبية بالمجمع التابع لسوناطراك خلال مجالات زمنية لاحقة، دون ننسى المسؤولين الجزائريين رهن الاعتقال.

ج.فئة الأنواع الصحفية :

نفسر الاعتماد الكبير على الأنواع الإخبارية الذي برز بشكل مكثف بالصحف الثلاثة مقارنة بالأنواع الصحفية الأخرى، بحكم أن الجرائد لا تملك القدرة ولا المصادر الحصول على المعلومات سوى من المعطيات المتوفرة من المحاكم والتقارير الأمنية والملفات القضائية.

ولم تركز الصحف محل الدراسة على الأنواع الاستقصائية كوسيلة لكشف قضايا الفساد الاقتصادي ملف سوناطراك2، حيث اكتفت إما بالاعتماد على نشر التقارير الصحفية بناء على ما يصلها من تقارير و محاضر الشرطة و أجهزة التحقيق، وإما الاعتماد على إبداء الرأي في السياسات المتبعة من السلطات القانونية حول ملف سوناطراك2 ونقدها، مثلما اعتمدت عليه صحيفة الخبر بشكل بارز، ويفسر عزوف الصحف عن استخدام التحقيق لعدم توفر مناخ يساعد على ذلك في ظل التضييق الذي يمارس على الصحفي في عمله من أطراف عدة، وصعوبات الوصول إلى المعلومات في ظل غياب القوانين التي تحمي الصحفي وتلك التي تجبر الإدارة العامة على نشر المعلومات أو توفير الوثائق الإدارية و جعلها في متناول الجمهور.

وبالمختصر تبعا لطبيعة السياق السياسي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، وصعوبة التعمق والتحليل في الظاهرة.

1.الأنواع الإخبارية :

الخبر:

اهتمت كثيرا الصحف محل الدراسة بالنوعيين الصحفيين " الخبر" و " التقرير" لإعطاء الجديد ومواكبته، وهذا ما حصل في إحدى مقالاتها نذكر منها جريدة الشروق اليومي التي نشرت تفاصيل عن فضائح ملف سوناطراك 2، حيث جاءت هذه الأخيرة على

شكل "تقرير"، حيث تواصلت الجريدة في نشر التفاصيل الجديدة عن التسريبات التي تقدمها تقارير العدالة الجزائرية للصحيفة فيما يخص ملف سوناطراك2، من قضايا فساد اقتصادي، بالإضافة إلى توالي التصريحات حول المتهمين الذين أوردتهم قضاء الدول الأجنبية.

فيما ذهبت جريدة "الخبر" في نشرها للتقارير الصحفية بما يخص التحريات التي في رشاوى وعمولات لشركة "سايبام-ايني" من تسريبات جديدة حول التحقيق في التجاوزات التي حصلت على مستواها، ففي مقال بالجريدة تحدثت فيه عن تسريبات جديدة حول التحريات التي قامت بالتحقيق في التجاوزات الحاصلة على مستوى الملاحق التي تجعل قيمة المشروع الذي تم منحه لهذه الشركة على أساس أنها الأقل تكلفة في العروض المقدمة بالمناقشات.

ومن جانبها، جاءت جريدة النهار في تقاريرها الصحفية للكشف عن المزيد من التحقيقات التي تجريها مصالح الأمن في صفقات سوناطراك من خلال ما أوردته في مقال لها حيث قالت: ".....امتدت إلى ملف "ميدغار" بالإضافة إلى عقود و صفقات أجريت مع متعاملين و شركات طاقوية أجنبية، غير أن المثير في هذه التطورات هو أن المحققين قد وصلوا إلى رأس الخيط الذي يقود إلى تورط وزير الطاقة شكيب خليل، بشكل مباشر في الفضائح التي تعصف بالشركة الوطنية للمحروقات "سوناطراك".

2.أنواع الرأي :

المقال الافتتاحي :

جاء المقال الافتتاحي في جريدة الشروق اليومي بحجم كبير مقارنة بالأنواع الصحفية الأخرى"الرأي"، حيث تكرر بـ 10 مرات، ونذكر محطة من المحطات التي تحدثت الصحيفة عن قضايا الفساد الاقتصادي بهذا النوع الصحفي، فقد كتب الصحفي الموقع باسم " عبد الناصر" معنونا مقاله الافتتاحي' الأمل قادم من وراء البحار"، أراد الكاتب الحديث عن تللك الجمعيات في الجالية الجزائرية بفرنسا، والتي تأسست كطرف مدني لدى المحكمة الابتدائية بباريس ومحكمة ميلانو الايطالية، موجها بكلامه إلى ممثلين ونشطاء سياسيين

بالقول "تجعل الجمعيات و الأحزاب الجزائرية من المفروض يخجلون مما تفعل الجمعيات بالخارج بالجزائريين بدلا للحصول على المصالح"، اهتمت الصحيفة بتوجيه اللوم إلى نشطاء المجتمع المدني في مكافحة الفساد وايجاد آليات في محاربته بدل الجري وراء المطامع السياسية.

مقال العمود:

جاء مقال العمود بجريدة الخبر بشكل كبير واهتمت به كثيرا في طرح الآراء حول سياسة الحكومة في مجال مكافحة الفساد والقوانين القائمة و أسباب عدم تفعيلها وعمل الأجهزة المكلفة بمحاربة الفساد، حيث يكتب الكاتب الصحفي في ركنه " نقطة نظام" بهذا النوع الصحفي الذي أبرز من خلال طرح القضايا (ملف سوناطراكَ2) التي محل دراستنا، كمثال على ذلك بعنوان : "سوناطراك .. الخوصصة هي الحر ؟!"، فقد كشف في مضمون المقال أن جل المعارك بين الزمر الفسادية في الدولة جرت حول موضوع السيطرة على تسيير سوناطراك ؟ ! باسم هذه السيطرة لم تعرف الشركة الاستقرار المطلوب في إدارتها، فتعاقب على إدارة الشركة العديد من المديرين في أوقات قياسية، وكان هؤلاء يتم تعيينهم و إنهاء مهامهم في إطار الصراع بين الزمر السياسية... بواسطة المكائد وليس بواسطة الطرق الشفافة المبنية على اعتماد الكفاءة !، فبالتالي أراد توضيح فكرة مفادها أننا لا يجب نتحدث عن خوصصة سوناطراك، رغم أن الخوصصة هي الحل لإنهاء حالة ملكية الزمر السياسية لهذه الشركة باسم الملكية العامة، مستدلا بذلك أن أسرار سوناطراك أهم بكثير من أسرار وزارة الدفاع بالنسبة لأمن الزمر الحاكمة وليس أمن البلاد.

المقال التحليلي :

كتبت جريدة الخبر بعنوان : "فضائح الفساد في تزايد ولا رؤوس سقطت ،سكوووووت ..دعه ينهب دعه يمر"، وقال صاحب المقال في مضمونه أنه هنالك تحول من شعار " دعه يعمل دعه يمر" إلى " دعه ينهب دعه يمر"، مؤكدا أن الأخطر ليس في حجم الضرر الناجم عن الفساد ولا في نوعية أسماء المتورطين فيها، بل في كون هذه الفضائح فجرت من قبل هيئات في الخارج و ليس في داخل البلاد، وما يعني أن " التستر"

عليها هو سلوك يكاد متعمد من طرف المكلفين قانونا بتسيير الشأن العام، حيث قام بابراز مواقف من مثلي المجتمع المدني و أصحاب الخبرة في تقييم هذه الاجراءات القانونية ومدى فعاليتها، فقد ورد في المقال من يرى بأن غياب ثقافة الحساب وراء "تغول" الفساد والبعض الآخر يرى أن عدم استقلالية القضاء وهيمنة السلطة التنفيذية على كل شيء، قد حول بعض المسؤولين من حاميها إلى حراميها.

التعليق :

و لقد احتل التعليق مكانة مهمة في جريدة الشروق اليومي بدليل كونه جاء بالمرتبة الثالثة كنوع صحفي بعد "المقال الافتتاحي" و"الخبر" و"التقرير"، وهو ما يوحي بالدور الكبير الذي يقوم على مستوى الشرح و إضفاء المعاني و إبداء الرأي للوقائع التي وقعت في وقت سابق، وهذا ما حدث في ركن "حق الرد" لما كانت الصحيفة تنشر أخبارا حول الفساد و مظاهره، يأتي في اليوم الموالي ليعلق عليها، و هذا ما يؤكد القول المعروف أن "التعليق يأتي مصاحب للخبر".

وكتب في هذا الشأن، الكاتب الصحفي " جمال لعلامي" في ركنه "حق الرد" تحت عنوان : "شكيب خليل يخاطبكم"، حيث قال في مضمونه على تساؤلات أن الفضيحة كانت أكبر ليس فقط من أجل الرشوة التي حصلت بل لأن صحافة و قضاء خارجية دولهم أقصد، حشرت أنفها في الملف الجزائري، متساءلا لو أن شكيب خليل أدلى بتصريحات يثبت براءته و يبين محل إعرابه من فضيحة سوناطراك؟، وهل يستدعى كشاهد أو متهم أو يعلم بما نشرته الصحافة الوطنية والدولية ؟....

وقد كتبت جريدة الخبر عن قضية سوناطراك 2 في ثلاث مرات فقط، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بجريدة الشروق اليومي، من خلال ركن "مجرد رأي" قال صاحب المقال بتاريخ 24 فيفري 2013 "ماذا بعد سوناطراك؟"، من خلال طرح بعض الأسئلة حول قضية فضائح الفساد المالي الذي جاء على لسان عدالة الايطالية وما سمعه الرأي العام الجزائري، و أهم سؤال كان على أي جزائري سمع وقرأ عن الفضائح المالية التي تجاوزت أرقامها ما يستوعبه عقله والسؤال هو : ماذا بعد كل ما قيل وكل ما كتب؟.

ولم تعتمد جريدة النهار على هذا النوع الصحفي " التعليق" سوى مرتين فقط، ونسبة ضعيفة جدا مقارنة بغيرها من الصحيفتين، وكمثال عن ما أوردته الصحيفة في تعليق لها بتاريخ 21 فيفري 2013 جاءا مؤطرا بلون أسود غير أنه لا يحمل اسم ثابت، تحت عنوان : " حسين مالطي.. مواطن نظيف أم "بيدق" في يد شركات متعددة الجنسيات ؟، موضحة في هذا الشأن أن جميع رسائله لا تستند إلى وثيقة واحدة أو دليل ثابت.

3.الأنواع الاستقصائية :

لم تعتمد الصحف الثلاث على الاستقصاء بشكل كبير لكشف حالات الفساد، حيث اكتفت بالاعتماد على نشر التقارير الصحفية لهذه الفضائح التي مست سوناطراك 2 بناء على تقارير من العدالة الجزائرية أو الأجنبية، وإما الاعتماد على إبداء الرأي في السياسات المتبعة من الحكومة ونقدها.

ويفسر عزوف الصحف عن استخدام التحقيق أو الاستقصاء لعدم توفر مناخ يساعد على ذلك من متابعات قضائية و التضييق الممارس على الصحفي، وصعوبات الوصول إلى المعلومات في غياب القوانين التي تحميه، إلى جانب تجريم الكتابة الصحفية إذا لم يقدم الصحفي الدليل على ادعاءاته.

غير أن ذلك لم يمنع هذه الصحف في استخدام نوع من أنواع الصحفية الاستقصائية ألا وهي " المقابلة"، والذي نلمس اعتماده بالنسبة للصحف الثلاث على الرغم من تسجيلها لنسب ضعيفة، حيث جاءت الصحف بحوار مشترك مع الشخصية الرئيسية في ملف سوناطراك2، الوزير السابق " شكيب خليل"، الذي خصصت له حوارين الأول تساءلت فيه عن امكانية مثوله للعدالة في حالة استدعاءه، والثاني حول تقديم استفسارات عن إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حقه، أما صحيفة النهار فقد أقمحت نجات عرفات زوجة شكيب خليل في القضية بإجراء حوار معها للاستفسار عن علاقتها بالاتهامات المنسوبة لزوجها شكيب وما مدى علاقتها بابرام صفقات مشبوهة مع الشركات الأجنبية .

بينما تحدثت جريدة الشروق اليومي من جهتها عن زوجة شكيب خليل في مقال لها على شكل صحفي " بوتري" خصت به أيضا تفاصيل عن حياتهما المهنية والخاصة.

د.**فئة المصادر الصحفية :**

تعتبر فئة المصدر أحد أهم العناصر لتقديم المادة الإعلامية من حيث أهميتها ومصداقيتها، وهذا من منطلق أن المصدر الصحفي له أهمية كبرى في تحديد قيمة الخبر وما تنقله الصحف من معلومات قد تميزها عن باقي الأخبار المجهولة المصادر التي تصنف ضمن خانة الإشاعات هذا من جهة، ومن منطلق آخر فالمصادر الرسمية تزيد من قيمة الصحيفة و تعزز ثقتها بالقراء، وهذا ما يجعلها تفرض وجودها واستمراريتها على الساحة الإعلامية، كما أن عدم ذكر المصدر قد تكون له آثارا سلبية على القارئ الذي بفقد ثقته في الصحيفة التي يرى فيها وسيلة إعلامية يستقي منها المعلومات لا يمكن الحصول عليها نت وسائل أخرى.

نلاحظ أن كافة المقالات للصحف الثلاث محل الدراسة جاءت في معظمها عبارة عن "تقارير صحفية"، فبالتالي إن " التقرير" لا يقدم إلا المصادر التي تنسب إلى الجهة المعنية بالتصريحات أو تقارير العدالة كما جاء في دراستنا، أي أن الصحفي يكون مطمئن لما تكون المعلومات الواردة في " تقريره" حسب مصادر مطلعة، وهذا ما سمح بالصحف التوقيع بإسم كل صحفييها بدون استثناء.

ه.**فئة مصادر المعلومات :**

يميل موقف جريدة الشروق اليومي إلى خدمة مصلحة الحكومة، حتى لو كان ذلك بشكل غير مباشر، فالتركيز على نشر التحقيقات القضائية والأمنية كمصادر للمعلومات حول الفساد الاقتصادي، مع نشر التقارير الصحفية عن محاكمات المتهمين في الفساد يصب في صالح تثمين جهود الحكومة و إظهارها بمظهر الجاد في محاربة الفساد.

في حين ركزت "جريدة الخبر" على العكس من ذلك تماما على إبراز إخفاقات الحكومة في هذا المجال، و أبرزت أنما تم كشفه من قضايا فساد يعكس الصراع بين الأجنحة

المختلفة للسلطة مع اقتراب موعد الرئاسيات 2014، مستدلة في ذلك على مقالات استخدمت فيها على الأكثر مصادر المعلومات من شخصيات رسمية أحيانا، و أحيانا أخرى بآراء ممثلي الأحزاب السياسية المعارضة الذين ذهبوا كلهم إلى فشل السلطة في الأخذ بآليات و وسائل لمحاربة الفساد.

نفس الأمر ينطبق على "جريدة النهار" التي اهتمت كثيرا بابراز بعض الشخصيات الرسمية في البلاد وتقارير العدالة الجزارية غير أنها أتتهما معا، في نفس الوقت، نقلت معلومات أخرى عن هذه الظاهرة من جرائد أخرى، دون أن ننسى اعتمادها البين لآراء المختصين من القانون و ناشطون حقوقيون لإضفاء نوع من الموضوعية في طرح تلك القضايا المتداولة عن ملف "سوناطراك2".

ويعكس هذا التباين في طبيعة اختيار الصحف لهذه المصادر في الحصول على المعلومات التي حاولت كل صحيفة التركيز عليها وإبرازها في الاختلاف بين الصحف في الخط الافتتاحي و السياسي ورؤيتهم لظاهرة الفساد الاقتصادي حول ملف سوناطراك2.

يتجلى الاختلاف بين الصحف في رؤيتها لظاهرة الفساد الاقتصادي في الشخصيات التي أبرزتها المعالجة الصحفية، حيث نجد أن جريدة الشروق اليومي أبرزت التحقيقات الأمنية والقضائية كمصادر للمعلومات، وتصريحات الشخصيات الرسمية في البلاد، وكذلك إشراك المحامون و الحقوقيون في عملية تحليل الظاهرة، و يتطابق ذلك مع رؤية الصحيفة للفساد و رؤيتها أيضا لكيفية القيام في تناولها، حيث اعتبرت بأن زاوية المعالجة تحتاج إلى الجانب القانوني الإجرائي تخص الأجهزة المخولة الصلاحية للقيام بذلك، بعبارة أخرى تنظر الصحيفة بأنها مسألة تخص الدولة وليس مسـألة تهم المجتمع .

و بالمقابل، كشفت فئات تحليل مصادر المعلومات الذي أبرزتها صحيفة " الخبر" في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي (الشخصيات الرسمية، وناشطين في المجتمع المدني، والمنظمات والتقارير الدولية) أن الصحيفة تعالج الظاهرة من الجانب السياسي على الأكثر حيث تدعو من خلاله المجتمع للتغيير و العمل على إرساء نظام سياسي يقوم على الشفافية وضمان الحريات و الانفتاح على قطاعات المجتمع، إن الظاهرة من وجهة نظر الصحيفة لا تتوقف

عند حدود تشديد القوانين أو سن المزيد منها أو القصاص من المفسدين، و إنما تتعداها إلى العمل من أجل تدعيم أسس النظام الديمقراطي كضمانة أساسية لحماية المواطن وتمكينه من ممارسة الرقابة الفعلية على عمل الحكومة.

الاستنتاجات المتعلقة بالجانب التحليلي :

1- تظهر المعطيات أن الغالبية العظمى من الجرائد الثلاث محل الدراسة تناولت ظاهرة الفساد الاقتصادي المتعلق بملف سوناطراك2، باستخدام الأنواع الإخبارية المتمثلة في كل التقرير و الخبر، حيث احتل التقرير الصحفي في كل الجرائد مساحة كبيرة، ويعود ذلك بناء في اعتمادها القوي على تقارير من العدالة الجزائرية أو الأجنبية في تناول الظاهرة، وإما الاعتماد على إبداء الرأي في السياسات المتبعة من الحكومة أونقدها، و يأتي اعتماد جريدة الخبر على نوعين أساسيين من الأنواع الصحفية وهي الأنواع الإخبارية بداية وذلك على امتداد فترة الدراسة.

2- وتبين أن جريدة الخبر قد حاولت في معالجتها لظاهرة الفساد الاقتصادي إستعمال مختلف الأنواع الصحفية الإخبارية منها والتحليلية، وقد فاقت الأنواع التحليلية من حيث النسبة في جريدة الخبر مثيلاتها في جريدة الشروق اليومي والنهار، فكانت قضية سوناطراك 2 منتشرة بشكل متوازن في جريدة الخبر حيث كان لكل نوع صحفي الحظ في الظهور تقريبا في كل أعداد العينة ما عدا الأنواع الاستقصائية، كما هو عليه الحال في جريدة النهار والخبر والشروق اليومي، وعكس جريدة الخبر لم تغطي جريدة النهار موضوع الدراسة بشكل متوازن في جميع الأنواع الصحفية بل ركزت على التنوع الإخباري، بينما الأنواع الصحفية الخاصة بالرأي فكان حضورها مميزا في تناول الصحيفة قضايا الفساد، و هذا يدل على استعمال أنواع مختلفة في معالجة الموضوع والمزج بين النوع الإخباري و التحليلي، وخاصة استعمال المقال الذي يدل على سعي الجريدة لاشراك الفئات المثقفة في طرح هذا الموضوع، و كذا محاولة نشرها وتبسيطها من خلال معالجة مختلف المؤشرات (المساءلة السياسية، و القانونية و الاقتصادية) بأفكار و أقلام من خارج هيئة التحرير، وما يضفي صفة التوازن في الاتجاهات، حيث أن الأنواع الإخبارية تكتفي بالوقائع و الأحداث، بينما المقال يسمح بالتحليل و اتخاذ المواقف و إبداء الآراء و التوجيهات، هذا التنوع في استعمال التقنيات الصحفية له كتابة رغم الطابع الإخباري للجريدة، قد ينبع من طبيعة الفئات التي تقرأ هذه الجريدة، فبالتالي تحاول صحيفة الخبر استيعاب كل الشرائح من خلال التنويع في معالجة الموضوع.

المقال الافتتاحي الذي احتل المرتبة الأولى في جريدة الشروق اليومي ضمن أنواع الرأي، كان في المرتبة ما قبل الأخيرة في جريدة الخبر بفارق كبير جدا يدل على التوجه المختلف للجريدتين في معالجة موضوع الفساد، فبينما أعطت جريدة الخبر أهمية كبيرة لطرح هذا الموضوع في شكله التحليلي و بأنواع الرأي من خلال المقال التحليلي و مقال التعليق ومقال العمود إعطاءه أبعاد فكرية و إبراز مختلف التوجهات ووجهات النظر، ركزت جريدة النهار على الشكل الإخباري من خلال الخبر الصحفي و التقرير بينما أهملت جانب التحليل والنقد بإهمالها أساليب المعالجة الإعلامية الخاصة به كمقال التحليل ومقال العمود، وهو راجع ربما إلى قضايا كبرى شغلت الرأي العام و المتخصصين، مثل قضية الصراع الحاصل بالسلطة بعد تصريحات الأمين العام سعيداني و الانتخابات الرئاسية 2014، حتى لو نقلت الموضوع فانها لم تأتها بشكل مباشر برأيها في الموضوع فهي لا تقول أن " محمد شرفي" على حق أو أنه يخالف القانون بل فقط نقل التصريح بالحرف الواحد.

3- من خلال التحليل يتضح أن أعلى فارق بين حجم مادة الجرائد محل الدراسة يتمثل في القضية رقم واحد من قضايا الفساد الاقتصادي بسوناطراك، لصالح جريدة الشروق اليومي، وهذا يعني أن جريدة الشروق اليومي إهتمت أكثر من جريدتي الخبر والنهار بالقضية بمعدل فارق يفوق الثلث وكانت النسبة الأكبر لهذا الفارق في عنصر" رشاوى وعمولات الشركة الايطالية سايبام – ايني"، هذا التواجد الضعيف في جريدتي الخبر والنهار يعود أساسا إلى غياب الأنواع الصحفية التي عبرها يمكن التعرض للموضوع من هذا الجانب (المقال والتعليق) أين يمكن تحليل الأفكار و مناقشتها و إعطاء الآراء الفكرية للقضية، وهذا أيضا بدوره مرتبط بفئة المصدر التي انحصرت في هيئة التحرير، فأدى غياب مصدر المساهمين إلى غياب هذه الأنواع الصحفية، وبالتالي غياب شرح و تفسير وتحليل للقضية إلا من خلال ابراز جانب واحد وهو الجانب الاقتصادي.

4- أما قضية "علاقة الفساد الاقتصادي بالحملة الانتخابية" فرغم إنخفاض حجم مادته في جرائد الدراسة مقارنة مع العناصر الأخرى، إلا أن الفارق بين التعرض لهذه القضية بين جريدتي الشروق اليومي والنهار مع جريدة الخبر كان كبيرا وجاء لصالح جريدة الخبر، هذا الفارق يعبر على حرص الجريدة على إستغلال كل الفرص والمناسبة المتعلقة

بموضوع الفساد الاقتصادي بسوناطراك للنشر والمساهمة في ترسيخه سواء كان ذلك عبر الملتقيات المتعلقة بالموضوع أو الدراسات أو النقاشات النظرية أو الفكرية للمتخصصين أو حتى النشاطات و القرارات التي تصدر عن السلطة و الخاصة مباشرة بالموضوع، بعد ذلك يأتي قضية بأكبر ثالث فارق بين جرائد الدراسة لصالح جريدة الخبر دائما بما يمثل ضعف المساحة تقريبا، و بذلك يمكن القول أن القضية " أخذت حيزا كبيرا في جريدة الخبر عكس الجريدتين الأخرتين، و يعود ذلك إلى حساسية هذا الموضوع و إمكانية الوقوع في مشاكل مع السلطة بحكم الترتيبات القانونية خاصة المادة 40 من قانون العقوبات مما يتعلق بالمسؤولية الإعلامية، نفس الملاحظة تنطبق على قضية "تصريحات الوزير السابق للعدل محمد شرفي حول تنحية شكيب خليل"، الذي أتي بحجم ضعيف، لكن الشيء الملاحظ في هذه القضية هو غياب شبه التام للمواضيع التي تعتمد على مصادر للحصول على المعلومات من مساءلة سياسية أو قانونية، بل اكتفت بتقديم الوقائع و الأحداث كما هي.

5- يأتي قضية " إصدار مذكرة التوقيف الدولية لشكيب خليل " في المرتبة الثالثة من حيث الفارق في حجم مادة موضوع الفساد في كلا من جريدتي الخبر والشروق اليومي و الذي مثل أكبر حجم في كل منهما، فمن حيث الاهتمام بالقضية كان المجهود متقارب في كلا الجريدتين مقارنة بجريدة النهار، لكن الفرق من حيث حجم المعالجة كان لصالح الشروق اليومي، بينما إنخفض هذا الاهتمام بشكل كبير لدى جريدة الخبر في عنصر" رفض الأنتربول"، أين كان لجريدة الشروق اليومي أكثر تواجد، وهذا دائما بسبب أنواع المعالجة التي إتبعتها هذه الأخيرة في تحليل هذه المواضيع.

6- أما عنصر " الخطأ الإجرائي في إصدار المذكرة" فكانت هي الأخرى لصالح جريدة الشروق اليومي، لكن الاختلاف في هذا العنصر لم يظهر كثيرا في معالجة و تقديم مواضيع المساءلة من طرف المجتمع المدني حيث أن التركيز كان في جرائد الدراسة تقريبا بالاجماع على الحقوقيون والمختصين في القانون التي إحتلت أكبر قدر حجم المادة نظرا لنشاطها المكثف و تأثيرها الميداني على أرض الواقع سواء في المجتمع أو حتى في السلطة، كما أن الاتجاه لم يكن يختلف كثيرا حيث كانت نسبة الاتجاه المعارض

مرتفعة أكثر في جريدة الخبر بينما الاتجاه المحايد كانت أكثر في جريدة النهار مع ضعف نسبة الاتجاه المؤيد في كل جرائد الدراسة.

7- أما المرتبة الخامسة من حيث الفارق فكانت لقضية " تصريحات سعيداني" وعلى عكس القضايا الأخرى، فإن الفارق في هذه القضية كان لصالح جريدة الخبر، وقد مثلت أكبر نسبة لهذا الفارق لصالح جريدة الخبر، وهذا يعني أن إهتمام جريدتي " الشروق اليومي" و " النهار" بالقضية كاد يكون منعدما رغم إرتفاع حجم مادة الفساد الاقتصادي بسوناطراك في هاتين الجريدتين كما هو عليه في جريدة الخبر، وما يؤكد هذا التوجه في جريدة الشروق اليومي ما ورد في عنصر " رفض الأنتربول" حيث كان الفارق لصالح هذه الجريدة، لكن هذا التفوق في العنصر كان من خلال عنصر واحد وهو المساءلة القانونية.، هذا المجهود لم يظهر كثيرا في هذا العنصر في جريدة الخبر وانعدم تماما في جريدة النهار، هذه المعطيات خلال فترة الدراسة تبين أن الصحف الخاصة في معالجتها لهذه المواضيع كانت تعتمد على النظرية النقدية في طرح هذا الموضوع و طريقة التعامل معه واستراتيجيات و آليات محاربة الفساد وكيفية تجسيده على أرض الواقع، أي أن الصحف محل الدراسة في محاولتها لترسيخ هذا المفهوم و المشاركة في التوعية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بواقع الفساد في الجزائر، سواء لدى الجمهور القراء و المجتمع بصفة عامة أو لدى الطبقة السياسية و أصحاب القرار المعنيين بمحاربته.

8- تشير النتائج في دراستنا حصول شخصية" شكيب خليل" الوزير الأسبق للطاقة والمناجم على أكبر مساحة من المعالجة الإعلامية في كل صحف الدراسة، لكنها جاءت بحجم أكبر في جريدة الشروق اليومي من الخبر، في حين نال باقي الشخصيات مساحات متقاربة نوعا ما في هاتين الصحيفتين، لكنها جاءت النسبة ضعيفة جدا في جريدة النهار، وتظهر لنا المعطيات أيضا أن وضعية هذه المعالجة فيها فجوة في مساحة التغطية الإعلامية بين الشخصية الرئيسية " شكيب خليل" وباقي الشخصيات إما مجتمعين أو متفرقين من جهة ثانية، بكون أن ملف سوناطراك2 التي غطتها أعداد العينة في المجال الزمني المذكور آنفا خص قضية إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل، كأهم نقطة محورية في حين تأتي التحقيقات مع باقي المسؤولين بالشركات الأجنبية

بالمجمع التابع لسوناطراك خلال مجالات زمنية لاحقة، دون ننسى المسؤولين الجزائريين رهن الاعتقال.

9- وكان دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية الأكبر في رفع قيمة المساءلة السياسية التي ركزت عليها صحف الدراسة، وكان مصدرها واحد وهو النشاطات السياسية و الحقوقية التي مثلتها لجان الدفاع عن حقوق الإنسان، أو جمعيات مكافحة الفساد، وكان مصدرها الثاني نشاطات الأحزاب المعارضة حيث أخذت حيزا كبيرا في صفحات الجرائد في مختلف القضايا المتعلقة بالدراسة، فقد جاءت حسب الجرائد الثلاث بدور كبير في مساءلة و مراقبة ومحاسبة الجهاز التنفيذي لما يحدث من تطورات في ملف سوناطراك2، و يعبر هذا على قوة تأثير الأحزاب المعارضة من طرف الصحف محل الدراسة، واعتماد الصحف الخاصة أو المستقلة بابراز المواقف المعارضة و التصريحات من خلال عقد الندوات الصحفية و جلسات البرلمان أو النشر في صفحات الجريدة.

10- جاء التركيز في جريدة الشروق اليومي على نشر التحقيقات القضائية والأمنية كمصادر للمعلومات حول الفساد الاقتصادي، مع نشر التقارير الصحفية عن محاكمات المتهمين في الفساد الذي يصب في صالح تثمين جهود الحكومة و إظهارها بمظهر الجاد في محاربة الفساد، في حين ركزت "جريدة الخبر" على العكس من ذلك تماما على إبراز إخفاقات الحكومة في هذا المجال، و أبرزت أنما تم كشفه من قضايا فساد يعكس الصراع بين الأجنحة المختلفة للسلطة مع اقتراب موعد الرئاسيات 2014، مستدلة في ذلك على مقالات استخدمت فيها على الأكثر مصادر المعلومات من شخصيات رسمية أحيانا، و أحيانا أخرى بآراء ممثلي الأحزاب السياسية المعارضة الذين ذهبوا كلهم إلى فشل السلطة في الأخذ بآليات و وسائل لمحاربة الفساد.

الفصل السابع : تفاعل عينة الأساتذة الجامعين مع مضمون الصحف

المبحث الأول : التحليل الكمي للجداول البسيطة من أفراد العينة محل الدراسة

المبحث الثاني : التحليل الكمي والكيفي لتفاعل جمهور من الأساتذة الجامعيين مع مضامين الصحف محل الدراسة

المطلب الأول: علاقة متغير السن مع أكثر الصحف متابعة لدى المبحوثين

المطلب الثاني: علاقة متغير الجنس مع أكثر الصحف متابعة لدى المبحوثين

المطلب الثالث: علاقة متغير مقر السكن مع أكثر الصحف متابعة لدى المبحوثين

المطلب الرابع: علاقة متغير التخصص مع أكثر الصحف متابعة لدى المبحوثين

مدخل :

بعد أن تم تحليل مضامين الصحف محل الدراسة من خلال شكلها ومضمونها ومقارنتها بأولويات السياق السياسي و الاقتصادي في الجزائر، ننتقل في هذا الفصل إلى معرفة كيفية تفاعل عينة من الأساتذة الجامعيين مع مضامين الصحف محل الدراسة، ولمعرفة ذلك وتحقيقا لأهداف الدراسة، سيتم في البدء القيام بتحليل كمي لطبيعة و أنماط متابعة أفراد عينة الدراسة للصحف، وكل ذلك سيتم وفق المعطيات العامة ثم وفق متغيرات الدراسة. وأخيرا سيتم الخروج باستنتاجات من هذا الجزء الميداني للدراسة.

المبحث الأول : التحليل الكمي للجداول البسيطة من أفراد العينة محل الدراسة :

الجدول رقم (10) : متابعة أفراد العينة لأكثر الصحف محل الدراسة

الصحف / الاجابات	الشروق اليومي		النهار		الخبر اليومي	
	تك	ن	تك	ن	تك	ن
المرتبة 1	35	29.7	9	7.6	74	62.7
المرتبة 2	73	61.9	16	13.6	29	24.6
المرتبة 3	10	8.5	93	78.3	15	12.7
المجموع	**118**	**100**	**118**	**100**	**118**	**100**

يتضح من الجدول رقم (10) أن أفراد العينة من الأساتذة الجامعيين يتابعون بشكل معتبر صحيفة الشروق اليومي الذي جاء تصنيفهم بالمرتبة الثانية بنسبة مرتفعة قدرت بـ 61.9 %، ثم 29.7 % منهم يتابعونها في المرتبة الأولى، أما آخر مرتبة أي الثالثة فقد جاءت نسبة متابعتهم بمقدار 8.5 %، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالنسبتين السابقتين .

ونلاحظ أن أفراد العينة من الأساتذة الجامعيين لا يتابعون بشكل كبيرصحيفة النهار حيث جاء تصنيفهم لها بالمرتبة الثالثة بنسبة قدرت بـ 78.3 %، ثم 13.6 % منهم يتابعونها في المرتبة الثانية، أما في المرتبة الأولى فمنهم ممن يتابعونها بـ 7.6 %، وهي تعتبر كنسبة ضعيفة جدا.

ويتابع أفراد العينة من الأساتذة الجامعيين بشكل كبير صحيفة الخبر الذي جاء تصنيفهم لها بالمرتبة الأولى بنسبة 62,7 %، ثم 24.6 % منهم يتابعونها في المرتبة الثانية، بينما يتابعونها في المرتبة الثالثة بنسبة 12.7 % .

ويرجع إلى أن جريدة الخبر تستعمل معظم الأساليب الصحفية المعروفة مع التركيز على الخبر الصحفي باعتباره أساس المادة الصحفية، التي تقوم عليها مختلف الأساليب الأخرى، أحيانا كل الأساليب مستعملة في عدد واحد مما يعطي للقارئ زخما كبيرا من المادة

الإعلامية و المعالجة بعدة طرق يجد كل واحد فيها مبتغاه، وتستطيع الجريدة من خلال هذا التنوع تمرير الرسالة الإعلامية السياسية الاقتصادية المقصودة.

الجدول **رقم (11): مدى متابعة أفراد العينة للجرائد محل الدراسة**

الصحف / الاجابات	الشروق اليومي		النهار		الخبر اليومي	
	تك	ن	تك	ن	تك	ن
كل يوم	26	22	7	5.9	47	39.8
يومان إلى ثلاث	36	30.5	15	12.7	36	30.5
يوم واحد في الأسبوع	56	47.5	93	81.4	35	29.7
المجموع	**118**	**100**	**118**	**100**	**118**	**100**

تبين معطيات الجدول رقم (11) أن 47.5 % من أفراد العينة يتابعون جريدة الشروق اليومي يوما واحدا في الأسبوع، بينما 30.5 % منهم يتابعونها من يومان إلى ثلاث أيام، و 22 % مما تبقى منهم يتابعونها يوميا.

وجاءت نسبة متابعة أفراد العينة لجريدة النهار في أكثرها في " يوم واحد في الأسبوع"، حيث عرفت النسبة منهم ممن يتابعونها أسبوعيا بـ 81.4 %، ثم يأتي 12.7 % منهم يتابعونها " يومان إلى ثلاث "، و تليها 5.9 % مما تبقى منهم يتابعونها "كل يوم ".

و كانت متابعة الأساتذة الجامعيين من أفراد العينة لجريدة الخبر في أكثره بشكل يومي بنسبة بلغت 47.5 %، ثم يأتي بتقارب نسبي مع اختلاف طفيف 30.5 % منهم يتابعونها " يومان إلى ثلاث "، و تليها 29.7 % مما تبقى منهم يتابعونها " يوم واحد في الأسبوع ".

و يرجع هذا الارتفاع في مدى متابعة المبحوثين لجريدة الخبر بصفة يومية، إلى عدة خصائص تتميز بها هذه الوسيلة الإعلامية السابقة الذكر، أولها من بين الأربع يوميات الأكثر سحبا، وباعتبارها لقدمها في المجال الإعلامي ومن بين الجرائد المستقلة الأولى التي خاضت معترك التعددية الإعلامية ومرت بمختلف المراحل واكتسبت تجربة وخبرة إعلامية معتبرة، وثانيها، أن الرصيد المعرفي والتراكم العلمي جعل أفراد عينة الدراسة يرغب في تغطية

إعلامية محترفة و التي تعطيهم الجديد للاستجابة لمتطلبات المستوى العلمي الأكاديمي الراقي، والتي تحتاج إلى تحاليل إعلامية تكون في صميم الموضوع المطروح.

الجدول رقم (12) : مستوى متابعة أفراد العينة للجرائد محل الدراسة

الجرائد / الاجابات	الشروق اليومي		النهار		الخبر اليومي	
	تك	ن	تك	ن	تك	ن
من الأول إلى الآخر	19	16.1	7	5.9	33	28
معظمها	21	17.8	1	0.8	11	9.3
العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية	47	39.8	44	37.3	45	38.1
الموضوعات الاقتصاية	6	5.1	10	8.5	4	3.4
التي تعنيني	25	21.2	56	47.5	25	21.2
المجموع	**118**	**100**	**118**	**100**	**118**	**100**

تظهر معطيات الجدول رقم (12) أن 39.8 % كأعلى نسبة من الأساتذة الجامعيين هم ممن يتابعون جريدة الشروق اليومي في "العناوين إلى الموضوعات ذات الآنية"، ويتابعون 21.2 % منهم في" التي تعنيني"، ويقرؤونها منهم بنسبة متقاربة نوعا ما من " الأول إلى الآخر" بـ 16.1 % مع " معظمها" ممن يتابعونها بنسبة 17.8 %، بينما لا يهتمون بشكل كبير في مستوى متابعتهم للصحيفة بـ "الموضوعات الاقتصادية" التي قدرت نسبتهم بـ 5.1 % .

وتبين من خلال أرقام الجدول رقم (12) أن الأساتذة الجامعيين يتابعون أكثر جريدة النهار للقضايا التي تعنينهم بنسبة 47.5%، ويتابعونها 37.3 % منهم في" العناوين إلى الموضوعات ذات الآنية"، ويقرؤونها منهم بنسبة ضعيفة جدا بـ "الموضوعات الاقتصادية" بنسبة 8.5 %، وتليها نسبة 5.9 % منهم يتابعونها من "الأول إلى الآخر" ، بينما لا يهتمون بشكل كبير في مستوى متابعتهم للصحيفة في " معظمها" التي جاءت بنسبة تكاد تكون منعدمة وبلغت بـ 0.8 %

يتابع الأساتذة الجامعيون جريدة الخبر بـ 38.1 % كأعلى نسبة بـ " العناوين إلى الموضوعات ذات الآنية"، ويتابعونها 28 % منهم من " الأول إلى الآخر"، ويقرؤونها منهم بنسبة معتبرة ومتقاربة نوعا ما بسابقتها في" التي تعنيني" بـ 21.2% ، أما لدى " معظمها" ممن يتابعونها تبلغ نسبتها 9.3 %، بينما لا يهتمون بشكل كبير في مستوى متابعتهم للصحيفة بـ "الموضوعات الاقتصادية" التي قدرت نسبتهم بـ 3.4 %.

جاء الاتفاق بين الأساتذة الجامعيين على متابعة جريدتي الشروق اليومي و الخبر اليومي على مستوى " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، حيث يعود ذلك إلى المنافسة التي تتصف بها الجرائد من الجانب التجاري بشكل عام، من خلال عرض أكثر الأخبار أهمية و جاذبية للجمهور على مستوى العناوين التي تأتي في مقدمة الصفحة الأولى أو المقالات الإعلامية لاستقطاب أكبر حجم من القراء، .... إلى الحد الذي يؤدي إلى هؤلاء الأساتذة في قراءة مواضيع تعنيهم مثلا، أو تصفح الجريدتين من الأول إلى الآخر، أو المتابعة والمواكبة لمواضيع بشكل مستمر، أما بالنسبة للأساتذة الذين يتابعون جريدة النهار فهم يتجهون بشكل كبير إلى المواضيع " التي تعنيهم"، ونجد الأمر تفسيره في نقص الكفاءة و الاحترافية بالنسبة لهذه الوسيلة الإعلامية.

الجدول رقم (13): أسباب متابعة أفراد العينة للجرائد محل الدراسة

الجرائد / الاجابات	الشروق اليومي		النهار		الخبر اليومي	
	تك	ن	تك	ن	تك	ن
مصداقية الأخبار	24	20.3	5	4.2	56	47.5
السبق الصحفي	18	15.3	27	22.9	9	7.6
الجرأة في تناول القضايا المختلفة	33	28	37	31.4	32	27.1
تغطية الأخبار من جميع الجوانب	30	25.4	16	13.6	38	32.2
توظيف صحفيين محترفين	14	11.9	1	0.8	22	18.6
المجموع	**118**	**100**	**118**	**100**	**118**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم (13) أن في المرتبة الأولى سجلت أكثر نسبة لأفراد العينة التي تقرأ جريدة الشروق اليومي، حيث كان أسباب متابعتها في "الجرأة في تناول القضايا المختلفة" في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 28 %، وتليها في المرتبة الثانية " تغطية الأخبار من جميع الجوانب " لفئة أخرى من الأساتذة حيث قدرت النسبة بـ 25.4 % كنسبة معتبرة لهذا السبب مقارنة بالسبب السابق، ثم تليها كسبب ثالث وهو" مصداقية الأخبار" بنسبة جاء مقدارها بـ 20.3 %، أما " السبق الصحفي" و " توظيف صحفيين محترفين" فهما سببان قد بلغا نسبتهما عند أفراد العينة بقدر ضعيف جدا .

و سجلت 45.8 % كأعلى نسبة لدى أفراد العينة ممن كان أسباب متابعتهم لجريدة النهار لأسباب "أخرى" في المرتبة الأولى، وتليها في المرتبة الثانية "الجرأة في تناول القضايا المختلفة" لفئة أخرى من الأساتذة بـ 31.4 %، ثم يأتي السبب " السبق الصحفي" في متابعة أفراد العينة بنسبة جاء مقدارها بـ 22.9 %، أما " مصداقية الأخبار" فجاءت نسبته ضعيفة كسبب غير مهم في متابعة الأساتذة للجريدة حيث بلغت بـ 4.2 %، بينما " توظيف صحفيين محترفين" فهو من الأسباب التي بلغت نسبتها عند أفراد العينة بقدر ضعيف جدا وجاء بـ 0.8 %.

تعتبر" مصداقية الأخبار" من بين أهم أسباب متابعة الأساتذة الجامعيين لجريدة الخبر في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 47.5 % حسب ما هو موضح في الجدول رقم (13)، وتليها في المرتبة الثانية " تغطية الأخبار من جميع الجوانب " لفئة أخرى من الأساتذة حيث قدرت النسبة بـ 32.2 %، ثم تليها "الجرأة في تناول القضايا المختلفة" بـ 27.1 %، أما " السبق الصحفي" و " توظيف صحفيين محترفين" فهما سببان قد بلغا نسبتهما عند أفراد العينة بقدر ضعيف جدا .

و نجد متابعة الأساتذة الجامعيين لجريدة الشروق اليومي من أجل " الجرأة في تناول القضايا المختلفة"، تفسيره فيما يتيحه من أخبار و معلومات ومن سيناريوهات جديدة على أعلى هرم السلطة مقارنة بباقي الجرائد، واحتواء هذه الأخبار لمساءالات سياسية واقتصادية، ونلاحظ نفس الأمر عند جريدة النهار حيث يعود إلى أن واقع الممارسة الصحفية

المكتوبة في الجزائر بعد التعددية السياسية والإعلامية، عرفت قفزة نوعية والتي ساهمت بصفة معتبرة في تدعيم حرية التعبير عن الرأي بكل جرأة، وباتت كل جريدة مهما كان توجهها و خطها تتبنى هذا الخيار.

ويرجع متابعة أفراد العينة بجريدة الخبر نظرا لمصداقية أخبارها، باعتبار الحريات السياسية في الاستراتيجية الإعلامية لهذه الجريدة، الركيزة الأساسية التي تسمح بفتح المجال أمام باقي الحريات الإعلامية و الاقتصادية .

الجدول رقم (14): درجة ثقة أفراد العينة لجريدة الشروق اليومي

الجرائد / الاجابات	الشروق اليومي		النهار		الخبر اليومي	
	تك	ن	تك	ن	تك	ن
أثق بقوة	2	1.7	4	3.4	13	11
أثق	50	42.4	12	10.2	55	46.6
محايد	35	29.7	37	31.4	50	42.5
لا أثق	22	18.6	45	38.1	00	00
لا أثق على الإطلاق	9	7.6	20	16.9	00	00
المجموع	**118**	**100**	**118**	**100**	**118**	**100**

يظهر الجدول رقم (14) أن من يثقون بجريدة الشروق اليومي هم الأكثرية ضمن أفراد العينة، حيث يمثلون 42.4 %، لتليها نسبة 29.7 % منهم محايدين، و 18.6 % منهم لا يثقون بالصحيفة، غير أن النسبة ضعفت لما وصلت إلى الدرجتين المتبقيتين وهما "لا أثق على الإطلاق" بنسبة قدرت بـ 7.6 %، أما الدرجة الأخرى فهي " أثق بقوة" فبلغت بـ 1.7 %.

وتشير بيانات الجدول أيضا أن أفراد العينة من الأساتذة حصلت على أعلى نسبة في عدم ثقتها بجريدة النهار بنسبة 38.1 %، في حين جاءت النسب عند الحياد متقاربة معها نوعا ما حيث بلغت بـ 31.4 %، أما نسبة عدم ثقة الأساتذة المطلقة بجريدة النهار فكانت بـ

16.9 %، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدرجات التي جاءت معتبرة، أما نسبة ثقة الأساتذة بالجريدة فبلغت بـ 10.2 % ، غير أن النسبة ضعفت كثيرا لما وصلت إلى درجة " أثق بقوة" حيث قدرت بـ 3.4 %.

يؤكد 46.6 % من المبحوثين أنهم يثقون أكثر بجريدة الخبر حسب ما يظهره لنا الجدول رقم (14)، بينما هناك البعض منهم يتجه إلى "الحياد" وهم يمثلون 42.6 % من أفراد العينة، في حين 11 % منهم من يثق بها بقوة، أما الدرجتين المتبقيتين من الثقة فقد جاءت نسبتهما منعدمة تماما عند كل من "لا أثق " و " لا أثق على الإطلاق".

نلاحظ من خلال أرقام الجدول أن جريدة الشروق حظيت بثقة معتبرة من أفراد العينة، نظرا لموقع المادة الإعلامية وتمركزها وتكرارها في الجريدة له أثره البالغ في التأثير على المتلقي وفي تكوين الرأي العام خاص بقضية معينة خاصة في ظل البيئة الإعلامية الجزائرية وفي ظل مكانة جريدة الشروق اليومي ضمن باقي الصحف اليومية الجزائرية باعتبارها الصحيفة الأولى من حيث التغلغل حسب بعض الدراسات، بينما لم يثق أفراد العينة بجريدة النهار ويرجع ذلك حسب نموذج " ماكجير" بأن درجة الانخفاض في الاقتناع بجريدة معينة ترجع إلى درجة الانخفاض في القبول أو التبني.

الجدول رقم (15): زمن اهتمام أفراد العينة بجريدة الشروق اليومي

الجرائد / الاجابات	الشروق اليومي		النهار		الخبر اليومي	
	تك	ن	تك	ن	تك	ن
أثناء الحملة الانتخابية	18	15.3	19	16.1	16	13.6
دائما	38	32.2	29	24.6	62	52.5
الأزمات الاقتصادية	13	11	4	3.4	10	8.5
الأزمات السياسية	13	11	11	9.3	11	9.3
الأزمات الاجتماعية	36	30.5	55	46.6	19	16.1
المجموع	**118**	**100**	**118**	**100**	**118**	**100**

يهتم 32.2 % من أفراد العينة بجريدة الشروق اليومي بصفة دائمة كما يتضح من الجدول رقم (15)، ليأتي في المرتبة الثانية من يهتمون بالقضايا الواردة في الجريدة أثناء " الأزمات الاجتماعية" بنسبة 30.5 %، ثم الذين يهتمون بها في " الحملة الانتخابية" بنسبة 15.3 %، وبعدها يأتي نسبة الاتفاق بين زمنين اثنتين من زمن الاهتمام الأساتذة بالقضايا الواردة في الجريدة عند " الأزمات الاقتصادية" و " الأزمات السياسية" بنسبة واحدة قدرت بـ 11 % .

ويهتم الأساتذة الجامعيون بقراءة القضايا الواردة في صحيفة النهار خلال " الأزمات الاجتماعية" بـ 46.6 % كأعلى نسبة من الاهتمام لديهم وهي نسبة مرتفعة تماما مقارنة بأزمنة الاهتمام الأخرى، ثم يأتي في المرتبة الثانية الأساتذة الذين اتفقوا على الاهتمام بالقضايا الواردة في الجريدة بشكل دائم بنسبة 24.6 %، وتليها اهتمام أفراد العينة "أثناء الحملة الانتخابية" بنسبة قدرت بـ 16.1 %، وبعدها جاءت نسبا ضعيفة عند زمنين اثنتين وهما " الأزمات الاقتصادية" بنسبة بلغت 3.4 % و " الأزمات السياسية" بنسبة واحدة قدرت بـ 9.4 %

ويتبين من خلال الجدول رقم (15) أن الاهتمام الدائم من الأساتذة الجامعيين بقراءة القضايا الواردة في صحيفة الخبر سجلت أعلى النسب و قدرت بـ 52.2 %، ، ثم يأتي في المرتبة الثانية الأساتذة الذين اتفقوا على الاهتمام بالقضايا الواردة في الجريدة في " الأزمات الاجتماعية" بـ 16.1 %، وتليها 13.6 % منهم يهتمون بها "أثناء الحملة الانتخابية"، وبعدها يأتي اهتمامهم بالقضايا الواردة في الجريدة عند " الأزمات الاقتصادية" بنسبة بلغت 8.5 % و " الأزمات السياسية" بنسبة قدرت بـ 9.3 % .

جاء اهتمام الأساتذة بجريدة النهار أثناء " الأزمات الاجتماعية"، باعتبار أنها تعطي فضاءات كبيرة و مساحة هامة للعنصر الاجتماعي ولكون جماهير قرائها من طبقات اجتماعية مختلفة، خاصة الطبقات البسيطة التي تعاني كثيرا من المشاكل والضغوطات لذلك جاء زمن الاهتمام كبيرا مقارنة بالفترات الأخرى، بينما اهتم أفراد العينة بجريدة الخبر بشكل دائم نظرا لأنها تتوجه لفئات اجتماعية أوسع، منها الفئات المثقفة باللغة العربية من

أساتذة جامعيين و سياسيين وغيرهم، ومنها الطبقات البسيطة وهي ذات تكوين علمي وتراكم ثقافي بسيط من الشباب و البطالين و التجار و العمال، ولها اهتمامات وتوجهات خاصة و محدودة، كما لها طريقة تفكير و تحليل تتطلب التبسيط و الاختصار و الوضوح في المواضيع، بينما يتبين معرفة تفضيلات القراء لصحيفة الشروق اليومي بشكل دائم وأثناء الأزمات الاجتماعية أيضا، بما يتعلق الأمر بملاحظة تأكدت عدة مناسبات و هو تسجيل ارتفاع في المبيعات خلال بعض الأحداث السياسية و الأمنية و الرياضية مما يجعلنا نقول أن القارئ يفضل كل ما هو غير عادي و يختار بعض أيام الأسبوع، للإطلاع على الصحف، فهو يرجع إلى يومية معينة عندما تتناول حدث يشير اهتمامه بشكل خاص، مما يفسر جزئيا ضعف نسبة المشاركين الدائمين للصحف في الوقت الذي يعتبر فيه الاشتراك عاملا أساسيا لدوام عناوين الصحافة كونه يضمن وفاء عدد معين من القراء.

الجدول رقم (16): مدى مساعدة الصحف محل الدراسة أفراد العينة على فهم القضايا المطروحة

فهم القضايا	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	96	81.4
لا	22	18.6
المجموع	118	100

يتبين من الجدول رقم (16) أن أغلب أفراد العينة من الأساتذة الجامعيين تساعدهم الصحف محل الدراسة على فهم القضايا المطروحة بنسبة قدرت في مجموعها بـ 81.4 %، بينما كانت نسبة الذين لا تساعدهم على فهمها ضعيفة جدا والتي بلغت بـ 18.6 %.

الجدول رقم (17): مساهمة الجرائد محل الدراسة في تكوين وجهة النظر لدى المبحوثين

الجرائد / الاجابات	الشروق اليومي		النهار		الخبر اليومي	
	تك	ن	تك	ن	تك	ن
المرتبة 1	35	29.7	9	7.6	74	62.7
المرتبة 2	73	61.9	16	13.6	29	24.6
المرتبة 3	10	8.5	93	78.3	15	12.7
المجموع	118	100	118	100	118	100

تأتي جريدة الخبر في مقدمة الصحف محل الدراسة التي يراها المبحوثين تساهم في تكوين وجهة نظرهم بنسبة 62.7 %، كما هو مبين في الجدول رقم (17)، وتأتي جريدة الشروق اليومي في المرتبة الثانية بنسبة 70.3 %، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة جريدة النهار بنسبة قدرت بـ 83.1 %.

الجدول رقم (18) : نمط تأثير مضمون الصحف على المبحوثين

نمط التأثير	التكرارات	النسبة المئوية
أناقش حتى يقتنع الآخرون	14	11.9
أطرح رأيي سواء اقتنع الآخرون أم لا	24	20.3
أقرأ أكثر مما أتحدث	52	44.1
أقرأ فقط	29	24.6
المجموع	**118**	**100**

تشير معطيات الجدول رقم (18) أن أكبر نسبة نمط تأثير مضمون الصحف على المبحوثين على اتفاق بين أفراد العينة جاء عند " أقرأ أكثر مما أتحدث" بنسبة معتبرة قدرت بمجموعه 44,1 %، بينما سجلت في نمط تأثير " أقرأ فقط" نسبة معتبرة قدرت بـ

24.6 %، في حين عرف نمط تأثير مضمون الصحف على أفراد العينة عند " أطرح رأيي سواء اقتنع الآخرون أم لا" بنسبة متقاربة نوعا ما بالسابقة حيث بلغت بـ 20.3 %، و كآخر نسبة جاء عند نمط " أناقش حتى يقتنع الآخرون" و بنسبة ضعيفة نوعا ما قدرت بـ 11.9 %.

ذهب أساتذة علوم اعلام واتصال إلى نمط قراءتهم لمضامين الصحف أكثر مما يتحدثون، باعتبار أن القراءات المستمرة هي تولد أفكار و تأويلات و تفسيرات سوف تساعدهم في المستقبل على تنمية فن الحديث بشكل موضوعي و برصيد معرفي قوي.

في حين نجد الفئة ما بين (36-40) سنة يكتفون باستقبال تلك الأفكار دون التعليق عنها حيث يعود ذلك إلى طبيعة قراءتهم المتأنية للمواضيع و عدم البث في ردودهم حتى يكون الأمر مبنيا على تفسيرات و تأويلات معقولة.

و تطرح فئة الأساتذة التي تأتي أعمارها ما بين (31-35) سنة آرائها سواء اقتنع الآخرون أم لا، نتيجة لإدراكها و في نفس الوقت للأسلوب المتبع في طرح الآراء التي تتصف بقناعة تامة، ويرجع أيضا إلى تأثير ضعيف من قبل الصحف عليها حيث لا تساهم أفكارها و مضامينها في اضفاء روح النقاش مع الآخرين، بل يتوقفون عند ذلك الحد.

ونلاحظ بالنسبة للفئة العمرية التي تأتي ما بين (42-60) سنة أنها تقوم بمناقشة المضامين الإعلامية حتى يقتنع الآخرون، وهذا يعود إلى طبيعة هؤلاء الأساتذة في ترسيخ أفكار و معلومات معينة باستخدام كل الأساليب الإقناعية التي تأتي في الغالب بطريقة موضوعية و تفسيرية و تعتمد على التحليل و الشرح، بما يعطي لنا انطباعا أن هذه الصحف تساهم بقوة في التأثير على هذه الفئة من خلال مضامينها.

المبحث الثاني : التحليل الكمي والكيفي لتفاعل جمهور من الأساتذة الجامعيين مع مضامين الصحف محل الدراسة

المطلب 1 : علاقة متغير السن مع أكثر الصحف متابعة لدى المبحوثين

الجدول رقم (19) : علاقة متغير السن بمتابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة

الصحف	السن / الترتيب	أقل من 31 عاما		31 – 35 عاما		36 - 40 عاما		42- 60 عاما		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	المرتبة 1	14	40	15	27.3	1	20	5	21.7	35	29.7
	المرتبة 2	17	48.6	34	61.8	4	80	18	78.3	73	61.9
	المرتبة 3	4	11.4	6	10.9	0	0	0	0	10	8.5
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**5**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**
النهار	المرتبة 1	01	2.9	06	10.9	00	00	02	8.4	09	7.6
	المرتبة 2	04	11.4	07	12.7	00	00	05	21.7	16	13.6
	المرتبة 3	30	85.7	42	76.4	05	100	16	69.6	93	78.3
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	المرتبة 1	20	57.1	34	61.8	04	80	16	69.6	74	62.7
	المرتبة 2	14	40	14	25.5	01	20	00	00	29	24.6
	المرتبة 3	01	2.9	07	12.7	00	00	07	30.4	15	12.7
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**

تشير معطيات الجدول رقم (19) أن 80 % من الأساتذة الجامعيين ممن يتراوح أعمارهم ما بين (36-40) سنة يتابعون أكثر صحيفة الشروق اليومي بالمرتبة الثانية، في حين مثلت 78,3 % من الفئة العمرية للعينة التي تتراوح ما بين (42-60) سنة كمتابعة

معتبرة أثناء قراءتهم لهذه الجريدة، غير أن أفراد العينة من الفئتين المتبقيتين لم تسجلا متابعة كبيرة مقارنة بهما، حيث رتبت الفئة العمرية الأقل من 31 سنة الجريدة في المرتبة الأولى و بنسبة ضعيفة عن النسب المذكورة سلفا، وهذا ما يظهره النسب المسجلة في الجدول بالمرتبة الأولى حيث قدرت بـ 40 %، بينما جاءت في المرتبة الثانية لنفس الفئة العمرية بنسبة 48.6 %، أما التقارب فقد سجلناه أيضا عند المرتبة الأولى لدى فئتين اثنتين وهما "الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (36-40) سنة" بنسبة 20 %، مع الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (42-60) سنة والمقدرة بـ 21.7 %، ونفس الملاحظة نسجلها عند الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين (31-35) سنة حيث جاءت نسبتها بـ 27.3 % مع اختلاف طفيف.

بناءًا على ما ذكر آنفا من معطيات كمية يمكن القول أن التعددية السياسية التي عرفتها الجزائر بعد ثلاثين سنة أي بعد دستور 1989، ساهمت في تغيير مضمون الرسالة الإعلامية في الصحافة المكتوبة، و أصبحت بإمكانها الحديث عن مواضيع تهم الرأي العام و لا تصب في قالب السلطة الحاكمة و كذلك طرح قضايا حساسة و مواضيع كانت في السابق تعتبر من الطابوهات، وأصبح بإمكان المواطن معرفة الرأي الآخر أو الرافض لسياسة النظام الحاكم، مما يساعده على إدراك واقعه منها بشكل واضح بتحفظ، وبالتالي ساهمت هذه الصحيفة باستقطاب شريحة هامة من أفراد العينة في الدراسة وهي الفئة العمرية التي تتراوح عمرها ما بين (36-40) سنة من خلال خصائص جديدة مع نظام إعلامي جديد .

ويعود الاهتمام كذلك بمتابعة الجريدة عند الفئات العمرية المتبقية بشكل معتبر نوعا ما، إلى طبيعة المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد التي جاءت بالجديد، حيث أصبحت أكثر تنوعا و قريبة من واقعه الذي يعيشه، حيث تطرح قضايا تخص المواطن و اهتماماته اليومية[1].

يتابع 100 % من الأساتذة الجامعيين عند الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين (36-40)

---

(1) نور الدين أم رتم، **واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر – دراسة ميدانية بمدينة قسنطينة-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تنمية و تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص 218.

سنة في الترتيب الثالث كلهم، في حين تنعدم النسب لديها كليا عند الترتيبين الأول و الثاني وهذا كما هو مبين في الجدول رقم (19).

و اتفقت الفئات العمرية الثلاثة المتبقية على ترتيب متابعتهم للجريدة بنفس الترتيب المذكور سلفا أي في المرتبة الثالثة، بنسب متقاربة نوعا ما لهؤلاء الفئات الثلاث من العينة وبمجموع قدرت نسبته بـ 78,3 %، فيما سجلت نسبا منخفضة جدا بالنسبة لتصنيفهم للجريدة في المرتبة الأولى و الثانية على التوالي حيث بلغت النسبة في مجموعها الكلي بـ 13,6 % لهذه الفئات العمرية الثلاث.

و يعود اتفاق أفراد العينة على ترتيب صحيفة النهار في المرتبة الثالثة كأقل الصحف متابعة، إلى اعتبار أن الخوصصة الإعلامية لم تكن مجرد شعار بل هي حقيقة تجسدت من خلال ظهور مواضيع جديدة و مهمة، و نتيجة طبعا ظهور صحف و مجلات لها انتماءات فكرية و عقائدية و حتى إيديولوجية مختلفة، و عليه تشبعت الساحة الإعلامية بمواضيع وتحقيقات متنوعة مست اهتمامات المواطن الذي أصبح بإمكانه اختيار الصحف التي تتماشى و اعتقاداته و انتماءاته السياسية، و بالتالي نلاحظ أن الفئة العمرية (36-40) سنة لم تتجه إلى هذه الصحيفة، و هذا ربما راجع إلى عدم قدرتها في اشباع اهنمامات و معتقدات و انتماءات سياسية لهؤلاء الأساتذة الجامعيين ذوو أقدمية في المجال العلمي و الفكري في غالبيتهم، وبذلك لم يتماشى خطاب الصحيفة مع الايديولوجية الفكرية لأفراد العينة بشكل عام[1].

اتفق الأساتذة الجامعيين على أن جريدة الخبر من أكثر الجرائد متابعة بالنسبة لديهم، حيث يظهر الجدول رقم (19) أن الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (36-40) سنة هي الأكثر الفئات متابعة للصحيفة بنسبة 80 % في المرتبة الأولى، ثم تليها في المرتبة الثانية الفئة العمرية الأقل من 31 سنة و التي تتابع الجريدة بنسبة قدرت بـ 40 %، في حين لا يمثل الذين يتابعونها في المرتبة الثالثة سوى نسبة 12.7 % لمجموع كل الفئات العمرية بعينة الدراسة.

---

(1) نور الدين أم رتم، المرجع السابق، ص 231.

من خلال معطيات الجدول، يمكن القول أن التوجه الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية المختلفة كان له دور في ظهور ممارسة صحفية مكتوبة جديدة لم تكن معروفة سابقا، على اعتبار أن هذا الخيار الاقتصادي الجديد فتح المجال لخوصصة ميدان الصحافة المكتوبة، و فتح مطابع خاصة بالجرائد المستقلة ومنها جريدة الخبر، فأصبحت بذلك لها مضامين مختلفة و توجهات و أفكار متنوعة نجدها تعكس خطابات جديدة اختارت الواقعية والبساطة و المباشرة، وهي صحيفة تتميز بالموضوعية والاحترافية مع شعارها الصدق و المصداقية، حتى لو كان ذلك بشكل نسبي أحيانا، وقد تصب هي أيضا في خانة الصحف التي مارست نفس الانعكاس الخاص بأوضاع اقتصادية سياسية و اجتماعية جديدة، غير أنها ساهمت بخبرتها الطويلة في المجال الإعلامي باستقطاب جمهور كبير خاصة منها الفئات العمرية لأفراد عينة الدراسة من أساتذة جامعيين وهذا حسب ما لاحظناه من أرقام الجدول أعلاه[1].

(1) نور الدين أم رتم، **مرجع سبق ذكره**، ص 230.

الجدول رقم (20) : علاقة متغير السن بمدى متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة

الصحف	السن / مدى المتابعة	أقل من 31 عاما		31 – 35 عاما		36 - 40 عاما		42- 60 عاما		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	كل يوم	11	31.4	06	10.9	01	20	08	34.5	26	22
	يومان إلى ثلاث	05	14.3	26	47.3	04	80	01	4.3	36	30.5
	يوم واحد في الأسبوع	19	54.3	23	41.8	0	0	14	60.9	56	47.5
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**
النهار	كل يوم	01	2.9	03	5.5	03	60	00	00	07	5.9
	يومان إلى ثلاث	03	8.6	11	20	01	20	00	00	15	12.7
	يوم واحد في الأسبوع	31	88.6	41	74.5	01	20	23	100	96	81.4
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	كل يوم	10	28.6	24	43.6	03	60	10	43.5	47	39.8
	يومان إلى ثلاث	13	37.1	10	18.2	02	40	11	47.8	36	30.5
	يوم واحد في الأسبوع	12	34.3	21	38.2	00	00	02	8.7	35	29.7
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**

يتبين من خلال الجدول رقم (20) أن : أغلب الأساتذة الجامعيين يتابعون جريدة الشروق اليومي في " يوم واحد في الأسبوع"، حيث يمثل 60.9 % من الفئة العمرية التي يتتراوح أعمارها ما بين 42 – 60 سنة في أكثرهم ممن يتابعونها أسبوعيا، ثم يأتي في المرتبة الثانية الأساتذة الذين يتراوح سنهم أقل من 31 سنة بنسبة بلغت 54,3 % ، وبعدها نسجل نسبة 41,8 % لدى الفئة التي تتراوح سنها ما بين 31 و 36 سنة ، فيما انعدمت نسبة المتابعة للأساتذة من الفئة العمرية المتبقية.

وسجلت أعلى نسبة في متابعة المبحوثين لجريدة الشروق اليومي عند مدى " يومان إلى ثلاث"، عند الفئة (36-40) سنة بنسبة قدرت بـ 80 %، في حين نجد الفئة التي تتراوح عمرها مابين (31-35) تتابع الجريدة من يومان إلى ثلاث أيام بنسبة 47,3 %، بينما تمثل 4,3 % نسبة متابعة الجريدة عند الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين (42- 60) سنة كنسبة ضعيفة جدا.

و تأتي نسبة التقارب عند متابعة الأساتذة الجامعيين لجريدة الشروق اليومي بصفة يومية أي "كل يوم" لدى فئتين اثنتين، فنسجل نسبة 31,4 % للفئة الأولى التي تبلغ سنهما أقل من 31 سنة مع اختلاف طفيف جاءت به الفئة الثانية ما بين (42-60) سنة بنسبة متقاربة نوعا ما معها حيث قدرت نسبتها بـ 34,8 %، وتلتهما فئة الأساتذة الذين يقرؤون الجريدة بنسبة 20 % و الذي مثلته الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين (36-40) سنة، لنسجل في الأخير 10,9 % فقط ممن يتابعونها، وهي الفئة الشابة البالغة أعمارها ما بين (31-35) سنة وتعتبر كنسبة ضعيفة نوعا ما مقارنة بسابقتها.

ونسجل من خلال المعطيات أن الأساتذة الجامعيين يتابعون جريدة الشروق اليومي بصفة أسبوعية، بينما جاءت نسبة المتابعة اليومية ضعيفة لدى عينة الدراسة، وهذه النسب تؤكد على الاستخدام الواسع والمكثف الذي باتت تحظى به شبكة الأنترنت لدى فئات جماهيرية واسعة خاصة من الفئات العمرية الأقل سنا والذين ينتمون إليه معظم الأساتذة الجامعيين مقارنة بمتابعتهم لهاته الصحف محل الدراسة، وأن غالبية أفراد العينة ممن هم أساتذة جامعيين، وبالتالي فالوقت المتاح للإستخدام لديهم يقل نسبيا مقارنة بالفئات الأخرى خاصة الفئات الأكبر سنا ممن أنهوا تأهيلهم العلمي.

يظهر الجدول رقم (20) أن المتابعة اليومية لصحيفة النهار جاءت أكثر عند فئة الأساتذة الجامعيين التي تتراوح أعمارها ما بين (36-40) سنة حيث قدرت نسبتها بـ 60 %، ثم تأتي بعدها الفئات العمرية الأخرى من الأساتذة الجامعيين الذين يقرؤون الجريدة بصفة يومية بنسب ضعيفة جدا، حيث تأتي نسبتها لما تصل إلى الفئة التي تبلغ أعمارها ما بين (31 – 35) سنة بـ 5,5 %، ومن ثم نسجل نسبة أكثر ضعفا من سابقتها عند الفئة

العمرية الأقل من 31 سنة بـ 2,9 %، و نجدها منعدمة تماما بالنسبة للفئة التي تبلغ سنها ما بين (42-60) سنة، أما عند المدى " يومان إلى ثلاث" فسجلنا تقاربا تاما في النسب عند كل من الفئتين العمريتين (31-35) سنة و (36-40) سنة والمقدرة نسبتهما بـ 20 %، ثم تليها مباشرة الفئة الثانية من الأساتذة الجامعيين المؤقتين -على الأغلب- و التي تتراوح أعمارهم أقل من 31 سنة بنسبة تقدر بـ 8,6 %، لتنعدم النسب تماما لما تصل إلى الفئة الأكبر سنا من الأساتذة الذين يتراوح سنهم ما بين (42 -60) سنة .

وسجلت أعلى نسبة عند المدى 'يوم واحد في الأسبوع' لدى الفئة العمرية ما بين (42-60) سنة، و التي تقرأ جريدة النهار بنسبة مرتفعة جدا بلغت بـ 100 % حيث جاءت في المرتبة الأولى، و تأتي النسب الأخرى نسبا معتبرة نوعا ما مقارنة بالفئة الأولى، فقد مثلت نسبة 88,6 % للأساتذة الجامعيين التي تتراوح أعمارهم الأقل من 31 سنة في المرتبة الثانية، فيما عرفت الرتبة الثالثة نسبة متقاربة نوعا ما بالسابقة بـ 74,5 % للفئة التي تتراوح أعمارها ما بين (31-35) سنة، فيما تبقى النسبة الأخيرة والتي احتلت المرتبة الأخيرة لدى الفئة العمرية ما بين (36-40) سنة كنسبة معتبرة و ضعيفة مقارنة بما سبقتها حيث جاءت بـ 20 %.

وتعود هذه النسب المرتفعة التي سجلتها المعطيات عند مدى متابعة أفراد العينة في " يوم واحد في الأسبوع" لجريدة النهار، من طرف معظم الأساتذة الجامعيين بفئاتها العمرية المختلفة، إلى عدم الاهتمام الكبير بالقضايا المداعة في هذه الصحيفة من جهة و نسبة المقروئية الضعيفة من طرف أفراد العينة للجريدة، و يعبر كذلك على عدم ثقتهم فيما تنشره من أخبار ومضامين إعلامية.

ويتابع يوميا الأساتذة الجامعيون صحيفة الخبر لدى أفراد عينة الدراسة بمختلف فئاته العمرية الأربع، فنجد 60 % من فئة الأساتذة الذين يتراوح سنهم ما بين (36-40) سنة هم ممن يتابعون أكثر الجريدة بصفة يومية كما هو موضح في الجدول رقم (20)، ثم تأتي في المرتبة الثانية فئتين عمريتين اثنتين بنسبتين متقاربتين، حيث تتتراوح الفئة الأولى منهما في أعمارها ما بين (31- 36) عاما بنسبة قدرت بـ 43.6 % بينما الفئة التالية التي تتراوح

عمرها مابين (42-60) سنة فجاءت نسبتها بـ 43.5 % ، أما المرتبة التي تليها وهي الأخيرة فقد مثلته فئة الأساتذة الذين يتراوح سنهم الأقل من 31 سنة بنسبة 28.6 %.

وجاءت أكبر النسب متابعة لأفراد العينة من الأساتذة لدى " يومان إلى ثلاث أيام" عند الفئة (42-60) سنة ممن يقرؤون جريدة الخبر بنسبة قدرت بـ 47.8 %، لتليها تماما نسبة 40 % عند الفئة التي تتراوح عمرها ما بين (36-40) سنة، مع تسجيل تقارب صغير في هذه النسبة مع الفئة الأقل من 31 سنة حيث بلغت نسبتها بـ 37.1 %، ليأتي في الأخير الفئة الشابة التي تتراوح ما بين (31 -35) سنة و التي سجلت نسبة ضعيفة نوعا ما حيث قدرت بـ 18,2 %.

وكانت أعلى نسبة للأساتذة الذين يتابعون الجريدة في "يوم واحد في الأسبوع" ضمن فئتين اثنتين و بنسب متقارب نوعا ما بينهما، فالأولى سجلته الفئة العمرية ما بين (31- 35) سنة بنسبة 38.2 %، أما الثانية فهي الفئة الأقل من 31 سنة و التي جاءت نسبتها بـ 34.3 %، بينما تليهما الفئة الأكثر ضعفا في نسبة المتابعة بالنسبة للأساتذة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (42-60) سنة بنسبة ضعيفة قدرت بـ 8.7 %، لتنعدم النسبة عند الفئة التي يتراوح عمرها ما بين (36 -40) سنة .

وبالتالي نسجل على معطيات الجدول نسبا مرتفعة في المتابعة اليومية لأفراد العينة من مختلف فئاته العمرية، وهو ما يؤكد لنا على الدور الكبير الذي باتت تلعبه جريدة الخبر في مقابل وسائل الإعلام الأخرى أي الجرائد الأخرى و التي هي محل الدراسة، ولدى فئات عمرية واسعة من الأساتذة الجامعيين باختلاف أعمارهم، وهذا لربما راجع إلى أقدمية الصحيفة مع قوة طرحها للقضايا الراهنة سواء السياسية أو الاجتماعية أو لارتباطها بالصحافة المكتوبة، وخصوصا ما يعرف بالإعلام الموضوعي المحايد والمتوازن الذي يدخل في سياق وشروط والمعايير المهنية لتلك العناصر الإعلامية اوالقانون الإعلامي الذي يوضح مدى ارتباط النشاط الإعلامي الخاص بالبنية السياسية والإيديولوجية[1].

---

(1) نعيمة مليكة، بوحزام نوال، **القنوات الفضائية ودورها في تشكيل المجال العمومي**، دراسة ميدانيةعلى تمثلات شباب مدينة بسكرة-، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الوادي، العدد السادس أفريل 2014، ص 87.

الجدول رقم (21): علاقة متغير السن بمستوى المتابعة لصحف الدراسة عند المبحوثين

الصحيفة	السن / مستوى المتابعة	أقل من 31 عاما		31 – 35 عاما		36 - 40 عاما		42- 60 عاما		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	من الأول إلى الآخر	08	22.9	05	9.1	03	60	03	13	19	16.1
	معظمها	06	17.1	10	18.2	01	20	04	17.4	21	17.8
	العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية	17	48.6	21	38.2	01	20	08	34.8	47	39.8
	الموضوعات الاقتصادية	00	00	04	7.3	00	00	02	8.7	06	5.1
	التي تعنيني	04	11.4	15	27.3	00	00	06	26.1	25	21.2
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**5**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**
النهار	من الأول إلى الآخر	00	00	05	9.1	02	40	00	00	07	5.9
	معظمها	01	2.9	00	00	00	00	00	00	01	0.8
	العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية	15	42.9	16	29.1	01	20	12	52.2	44	37.3
	الموضوعات الاقتصادية	02	5.7	08	14.5	00	00	00	00	10	8.5
	التي تعنيني	17	48.6	26	47.3	02	40	11	47.8	56	47.5
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	من الأول إلى الآخر	10	28.6	17	30.9	02	40	04	17.4	33	39.8
	معظمها	01	2.9	07	12.7	01	20	02	8.7	11	9.3
	العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية	15	42.9	18	32.7	02	40	10	43.5	45	38.1
	الموضوعات الاقتصادية	02	5.7	02	3.6	00	00	00	00	04	3.4
	التي تعنيني	07	20	11	20	00	00	07	30.4	25	21.2
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**

تظهر معطيات الجدول أن 60 % كأعلى نسبة من الأساتذة الجامعيين الذين يتراوح أعمارهم ما بين (36-40) سنة هم ممن يتابعون جريدة الشروق اليومي " من الأول إلى الآخر"، ويتابعها 20 % منهم في " معظمها"، ويقرؤونها بنفس النسبة من " العناوين إلى الموضوعات ذات الآنية"، بينما لا يهتمون تماما في مستوى متابعتهم للصحيفة بـ "الموضوعات الاقتصادية" **و** " التي تعنيني"حيث انعدمت النسب عندها، أما بالنسبة للفئة التي تأتي أعمارها أقل من 31 سنة، فيتابعون الجريدة بداية من " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" بنسبة بلغت بـ 48.6 %، ويتابعون 22,9% منهم من " الأول إلى الآخر".

و يلاحظ تقاربا في النسب بين الفئتين المتبقيتين من أفراد العينة لدى متابعتهم للجريدة بداية من " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، حيث بلغت نسبة الفئة الأولى بـ 38.2 % وهي التي تتراوح ما بين (31-35) سنة، بينما يسجل على الفئة الثانية التي تتراوح ما بين (42-60) سنة نسبة قدرت بـ 34.8%.

باعتبار أن الفئة العمرية (36-40) سنة أكثر أفراد العينة متابعة لجريدة الشروق اليومي، كما لاحظنا في نتائج الجدول الخاص (الصحف أكثر متابعة)، فهي من الطبيعي أن يكون لدى مستوى متابعتها للصحيفة من " الأول إلى الآخر"، وهذا ما أكد لنا على اهتمام كبير لهذه الفئة في المتابعة المستمرة للصحيفة وبالدرجة الأولى، ومساهمة هذه الأخيرة في نفس الوقت باستقطاب شريحة هامة من بين أساتذة جامعيين محل الدراسة .

وتؤكد نسب الجدول أعلاه عن اتفاق عام للمبحوثين من الفئات العمرية الثلاثة المتبقية في مستوى متابعتهم لجريدة الشروق اليومي عند "العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، ويعود ذلك إلى أن الصحافة المكتوبة تعتمد بشكل مباشر على مصادر أخرى لتغطية تكاليف صدورها، ومن بين أهم و أبرز هذه المصادر الإشهارات، فالمتصفح لهذه الجريدة يرى طغيان الإشهار، حيث أنها تخصص لذلك مساحات كبيرة على حساب اهتمامات إعلامية أخرى وتستخدم بذلك بكثرة العناوين ذات البنط العريض من أجل جذب القراء، و بالتالي أصبحت كتجارة مربحة و لم تعد كما كانت عليه سابقا منبرا لنشر اهتمامات الجمهور من هذه الفئات العمرية الثلاثة المقصودة بالدراسة[1] .

---

(1) حليمة عايش، **الجريمة في الصحافة الجزائرية –تحليل مضمون أخبار الجريمة في جريدة الشروق اليومي**-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم اعلام واتصال، فرع صحافة، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص 128.

سجلت الأرقام في الجدول رقم (21) أن أعلى نسبة من مستوى متابعة أفراد العينة لجريدة النهار جاءت عند "العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، بنسبة قدرت بـ 52.2 % لفئة الأساتذة الجامعيين الذين يبلغ أعمارهم ما بين (42-60) سنة، و 47.8 % منهم يتابعون الصحيفة في " التي تعنيني"، في حين تنعدم النسبة عند باقي المستويات، ونفس الملاحظة بخصوص مستوى متابعة الفئتين "أقل من 31 سنة" و "مابين (31-35) سنة"، حيث سجلتا نفس المستوى الذي عرفته الفئة السابقة أي في " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" و " التي تعنيني"، مع تقارب طفيف في النسب بين هذه الفئات الثلاث عند هذا المستوى الأخير حيث قدرت نسبتها في مجموعه الكلي بـ 47.5 % .

و نجد في المقابل أساتذة العينة من الفئة المتبقية وهي التي تتراوح عمرها ما بين (36-40) سنة، يتابعون الجريدة من " الأول إلى الآخر" بنسبة قدرت 40 % مع تقارب تام في النسبة بالنسبة للمستوى " التي تعنيني"، أما 20 % منهم يتابعونها من " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية".

ركزت أفراد عينة الدراسة باختلاف فئاتها العمرية من الأساتذة الجامعيين على متابعة جريدة النهار عند مستوى " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، وهذا يعود إلى عدم اهتمام هذه الفئات بالمواضيع التي تقدمها الصحيفة إلا من خلال الاطلاع على مواضيع تستقطبها في العناوين بداية، ثم بعد ذلك تختار المواضيع التي تكون رهن الساعة ومن اهتماماتها الخاصة .

تظهر المعطيات في الجدول رقم (21)، أن الاتفاق بين أفراد العينة على مستوى المتابعة لجريدة الخبر جاء بأعلى النسب لكل الفئات العمرية بالدراسة من " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، حيث سجلت المرتبة الأولى عند الأساتذة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (42-60) سنة بنسبة 43.5 %، ثم تأتي الفئة الأقل من 31 سنة مسجلة 42.9 %، أما الفئة الموالية والتي تبلغ عمرها ما بين (36-40) سنة فتقاربت النسبة قليلا معها فقدرت بـ 40 %، و أخيرا الفئة المتبقية التي تبلغ عمرها ما بين (31-35) سنة بـ 32.7%، في حين 30.9 % منها تتابع الجريدة من " الأول إلى الآخر".

وتعادلت النسبة بين فئتين اثنتين من أفراد العينة، وهما الفئة الأقل من 31 سنة مع الفئة التي تبلغ سنها ما بين (31-35) سنة عند مستوى متابعتهم للجريدة " التي تعنيني" بنسبة بلغت 20 % لكليهما، بينما انفردت الفئة العمرية ما بين (42-60) سنة بمتابعتها لنفس المستوى بنسبة مرتفعة قليلا عنهما حيث بلغت بـ 30.4 %، أما الفئة المتبقية فقد تعادلت عندها النسبة في مستويين اثنين تتابع الجريدة لديهما "من الأول إلى الآخر" و " العناوين والموضوعات ذات الآنية" وقدرت النسب بـ 40 %، بينما يتابع 20 % منهم الجريدة في "معظمها"، أما عند المستوى " الموضوعات الاقتصادية" فقد انعدمت النسبة عند فئتين عمريتين من أفراد العينة وهما التي تأتي عمرها ما بين (36-40) سنة و مابين (42-60) سنة، وظهرت عند الفئتين المتبقيتين نسب جدو ضعيفة لكلاهما .

يمكننا القول أن سبب اتجاه الفئات العمرية الثلاثة لمتابعة جريدة الخبر في مستوى " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، قد يعود إلى الأسلوب المنتهج مؤخرا من طرف هذه الصحيفة في نشر المقالات التحليلية بشكل كبير، حيث يتضمن أسلوبها في التجريد والتنظير، حيث تقوم بتبسيط هذا المستوى على عامة القراء من خلال ذكر النتائج بوضوح الأمر الذي يتناسب ودرجة تعقيدها، في العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية، فبالتالي تصبح أكثر فاعلية حينما تقدم نتائجها بشكل محدد في العناوين.

واتخذت بعض الفئات والتي تتراوح سنها ما بين (36-40) سنة مستوى متابعتها للجريدة من الأول إلى الآخر وهذا يعود إلى انتهاج جريدة الخبر أسلوب تأثير رأي الأغلبية من مجمل المواضيع التي تتناول بها القضايا في صفحاتها، وهذا الأسلوب الذي يعد من الأساليب الاقناعية التي تزيد من تأثير الوسيلة على المبحوثين في دراستنا، و من فاعلية الرسالة في الإقناع و يضفى نوعا من الشرعية و المصداقية على المواضيع المعالجة، و أن فاعلية عرض أحد الأساليب الاقناعية لوسائل الإعلام تتوقف على العلاقات المتفاعلة مع كل الأجزاء الأخرى لعملية الاتصال (الاقناع)[1] .

---

(1) ذهبية سيدهم، **الأساليب الاقناعية في الصحافة المكتوبة – دراسة تحليلية للمضامين الصحية في جريدة الخبر**-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية علوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص 217.

الجدول رقم (22) : علاقة متغير السن بأسباب متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة

الصحيفة	السن / أسباب المتابعة	أقل من 31 عاما		31 – 35 عاما		36 - 40 عاما		42- 60 عاما		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	مصداقية الأخبار	05	14.3	12	21.8	01	20	06	26.1	24	30.3
	السبق الصحفي	09	25.7	04	7.3	02	40	03	13	18	15.3
	الجرأة في تناول القضايا المختلفة	06	17.1	16	29.1	01	20	10	43.5	33	28
	تغطية الأخبار من جميع الجوانب	08	22.9	16	29.1	01	20	05	21.7	30	25.4
	توظيف صحفيين محترفين	06	17.1	05	9.1	01	20	02	8.7	14	11.9
	أخرى	09	25.7	17	100	00	00	05	21.7	31	26.3
النهار	مصداقية الأخبار	01	2.9	03	5.5	01	20	00	00	05	4.2
	السبق الصحفي	07	20	15	27.3	03	60	02	8.7	27	22.9
	الجرأة في تناول القضايا المختلفة	13	37.1	16	29.1	02	40	06	26.1	37	31.4
	تغطية الأخبار من جميع الجوانب	04	11.4	08	14.5	02	40	02	8.7	16	13.6
	توظيف صحفيين محترفين	00	00	00	00	01	20	00	00	01	0.8
	أخرى	15	42.9	25	45.5	01	20	13	56.5	54	45.8
الخبر اليومي	مصداقية الأخبار	17	48.6	28	50.9	01	20	10	43.5	56	47.5
	السبق الصحفي	03	8.6	04	7.3	00	00	02	8.7	09	7.6
	الجرأة في تناول القضايا المختلفة	08	22.9	13	23.6	01	20	10	43.5	32	27.1
	تغطية الأخبار من جميع الجوانب	13	37.1	17	30.9	02	40	06	26.1	38	32.2
	توظيف صحفيين محترفين	06	17.1	09	16.4	02	40	05	21.7	22	18.6
	أخرى	07	20	11	20	01	20	04	17.4	23	19.5

جاء أكثر أسباب تفضيل الفئات العمرية من أفراد عينة الدراسة لمتابعة جريدة الشروق اليومي في السبب "الجرأة في تناول القضايا المختلفة"، إذ سجلت نسبة 43,5 % من فئة الأساتذة التي تتراوح أعمارها ما بين (42-60) سنة في مقدمة الأسباب حسب ما يظهره الجدول رقم (22)، وتليها في المرتبة الثانية " السبق الصحفي" لفئة أخرى من الأساتذة التي تتراوح أعمارهم ما بين (36-40) سنة حيث قدرت النسبة بـ 40 % كأعلى نسبة لهذا السبب مقارنة بالفئات الأخرى، فيما جاء الاتفاق لقراء الجريدة في ترتيب أسباب المتابعة في السبب " تغطية الأخبار من جميع الجوانب" في المرتبة الثالثة بمجموع قدرت نسبته بـ 25,4 %.

باعتبار أن المعطيات الاحصائية أكدت أن الفئة العمرية ما بين (42-60) عاما هي الفئة الأكثر تفضيلا لمتابعة جريدة الشروق اليومي من أجل "الجرأة في تناول القضايا المختلفة" ،فإنه يعود ربما إلى الجمهور الذي يلتفت دائما حول ما هو جديد و مثير للاهتمام وفقا لافتراضات نظرية المستحدثات و انتشار المبتكرات، وخاصة أن هذه الفئة العمرية رأت الكثير من السيناريوهات القديمة في وسائل الاعلام .

ولاحظنا كذلك اتفاق أفراد العينة على متابعة الصحيفة من أجل " تغطية الأخبار من جميع الجوانب، مما يسمح باستقطاب المتابعين من جميع الفئات العمرية محل الدراسة، كما أن ذلك يعود إلى خصوصية هذه الفئة (الشابة)، المعروف بسماتها النفسية والبيولوجية و الاجتماعية، الرغبة في الاطلاع والاكتشاف و الانبهار بكل ما تنقله و سائل الاعلام.

باعتبار أن الفئات العمرية التي تتابع الجريدة لأسباب أخرى جاءت في معظمها لدى الفئة الشابة، فهذا راجع إلى هناك أسباب أخرى يهتمون بها، كميولات فكرية، ومواكبة الجديد المداع في الساحة الاعلامية، حتى يساعدهم ذلك في طريقة تقديم المعلومة الآنية أثناء التدريس لأنهم أساتذة جامعيين وعلى الأغلب هم مؤقتين[1].

---

(1) لامية صابر، **الحملات الإعلامية في باقة MBC ودورها في التوعية الدينية للشباب – دراسة ميدانية على عينة من شباب ولاية سطيف –** جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق، مذكرة لنيل شهادة ماجستير اعلام واتصال، 2009-2010، ص 198.

جاءت أعلى نسبة من أسباب المتابعة لدى المبحوثين بمختلف فئاته العمرية عند السبب "أخرى" بمجموع كلي قدر بـ 45.8 %، حيث عرفت الفئة العمرية الغالبة منهم عند الأساتذة الجامعيين الذين يتراوح أعمارهم ما بين (42-60) سنة بنسبة 56,5 %، ليليها اتفاق آخر لأفراد العينة عند السبب " الجرأة في تناول القضايا المختلفة" بنسبة بلغت 31,4 % من مجموع كلي للفئات العمرية الأربع، ثم يأتي "السبق الصحفي" في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 22,9 %، ونجد أكثر فئة صوتت على هذا العنصر من الأساتذة الجامعيين الذين يقرؤون جريدة النهار كانت في فئة مابين (36-40) سنة بنسبة بلغت 60 %.

ثم السبب الرابع "تغطية الأخبار من جميع الجوانب" بنسبة قدرت في مجموع كل الفئات بـ 13,6 %، لتضعف النسب لما وصلت إلى السبب " مصداقية الأخبار" حيث سجلت أعلى نسبة عند الفئة العمرية التي تراوحت ما بين (36-40) سنة بنسبة بلغت 20 %، من مجموع كل الفئات الأربع من الأساتذة و بلغت نسبته 4,2 %، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالأسباب الأخرى السابقة الذكر.

ونلاحظ عند السبب الباقي وهو " توظيف صحفيين محترفين" فقد انعدمت النسب لدى أغلب الفئات من الأساتذة المتابعين لجريدة النهار، ما عدا الفئة السابقة الذكر والذي يبلغ عمرها مابين (36-40) سنة، حيث بلغت نسبة أسباب متابعتهم للجريدة بـ 20 % من مجموع كل الفئات الأخرى التي لا ترى أن "توظيف صحفيين محترفين" من أسباب متابعتهم للجريدة حيث قدرت نسبة المجموع فيه بـ 0,8 %.

وجاءت نسبة متابعة أفراد العينة لجريدة النهار من أجل " مصداقية الأخبار" ضعيفة جدا حسب معطيات الجدول على الرغم من تصويت الفئة العمرية (36-40) سنة عليه بصفة معتبرة نوعا ما، غير أن ذلك يعطي لنا تفسيرا بأنها صحيفة تعطي أخبار بأسلوب غير موضوعي ولا احترافي في الطرح الإعلامي لم تسمح بذلك بترك انطباع جيد لدى هذه العينة، و خاصة أن لهذه الفئة العمرية المتقدمة في السن من الرصيد المعرفي و العلمي لاصدار مثل هذه الأحكام.

ونفسر هذا الاتفاق في انعدام النسب لجميع الفئات العمرية على العموم بالنسبة لهذا السبب " توظيف صحفيين محترفين"، لعدم توفر الجريدة على أركان تعبر فيه الأساتذة المتخصصين عن آرائهم من جهة، ووصف الاعلاميين بالاجماع لهذه الصحيفة من ضمن صحافة فضائح و الاثارة.

تشير بيانات الجدول رقم (22) أن أهم سبب لمتابعة الأساتذة الجامعيين لجريدة الخبر بالنسبة للفئات العمرية الأربع هو "مصداقية الأخبار" بنسبة قدرت بـ 47,5 % من مجموع كل الفئات العمرية محل الدراسة والتي سجلت المرتبة الأولى، لتليها "تغطية الأخبار من جميع الجوانب" بنسبة بلغت 32,2 % من مجموع كل الفئات العمرية، حيث عرفت الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين (36-40) سنة أكثر فئة تقرأ هذه الجريدة لهذا السبب المذكور سلفا فقد قدرت بنسبة 40 % كنسبة معتبرة، ثم "الجرأة في تناول القضايا المختلفة" في المرتبة الثالثة و بلغت نسبته بـ 27,1 %، بينما يأتي في المرتبة الرابعة السبب " أخرى" من أسباب المتابعة لجميع الفئات الذين اتفقوا عليه تقريبا بنسبة قدرت على المجموع بـ 19,5 %.

ونجد بعدها مباشرة السبب " توظيف صحفيين محترفين" بنسبة متقاربة نوعا ما عن السبب السابق حيث قدرت بـ 18,6 %، من مجموع الفئات العمرية من الأساتذة الجامعيين الذين يقرؤون جريدة الخبر، أما آخر سبب جاء في "السبق الصحفي" و التي اتفقت عليه جميع الفئات تقريبا على أنه يأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة 7,6 %، في حين انعدمت النسبة في نفس السبب لما وصلت إلى الفئة العمرية ما بين (36-40) سنة .

ويفسر قراءة الأساتذة الجامعيين من أفراد العينة لجريدة الخبر بسبب " مصداقية الأخبار" لاعتبارات عدة :

1- أول جريدة إخبارية ذات موضوعية ومصداقية .
2- متنوعة وموجهة لجميع الشرائح و المستويات.
3- أسلوبها المتميز في الانتاج الاعلامي بامتلاكها لأقلام صحفية محترفة .

أما السبب الثاني "تغطية الأخبار من جميع الجوانب" فيتعلق بوظيفة التأثير في الرأي العام حيث تعتبر هذه الوظيفة من بين أهم وظائف المضامين في صحافة الرأي، وتكون عادة في المقالات، التعليقات، الافتتاحية، الأعمدة، و يعتمد هذا المضمون على أساليب اقناعية للتأثير في الرأي العام إما عبر التكرار أو عرض مجمل الجوانب المحيطة بالموضوع.

ويرجع سبب متابعة المبحوثين من أجل " الجرأة في تناول القضايا المختلفة" في كون جريدة الخبر أكثر استقطابا لأفراد العينة في نشر الأخبار و كذلك تدرج مواضيع مختلفة تمس كافة الميادين تقريبا و بطريقة موضوعية و تتصف بعدم الانحياز لطرف واحد دون آخر .

الجدول رقم (23): علاقة متغير السن بدرجة الثقة عند المبحوثين للصحف محل الدراسة

الصحيفة	السن / درجة الثقة	أقل من 31 عاما		31 – 35 عاما		36 - 40 عاما		42- 60 عاما		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	أثق بقوة	00	00	00	00	00	00	02	8.7	02	1.7
	أثق	12	34.3	26	47.3	03	60	09	39.1	50	42.4
	محايد	14	40	15	27.3	02	40	04	17.4	35	29.7
	لا أثق	07	20	10	18.2	00	00	05	21.7	22	18.6
	لا أثق على الإطلاق	02	5.7	04	7.3	00	00	03	13	09	7.6
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**
النهار	أثق بقوة	01	2.9	02	5.5	00	00	00	00	05	4.2
	أثق	00	00	04	7.3	03	60	05	21.7	12	10.2
	محايد	09	25.7	21	38.2	01	20	06	26.1	37	31.4
	لا أثق	20	57.1	17	30.9	01	20	07	30.4	45	38.1
	لا أثق على الإطلاق	05	14.3	10	18.2	00	00	05	21.7	20	16.9
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	أثق بقوة	01	2.9	06	10.9	01	20	05	21.7	13	11
	أثق	17	48.6	28	50.9	00	00	10	43.5	55	46.6
	محايد	17	48.6	21	38.2	04	80	08	34.8	50	42.4
	لا أثق	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
	لا أثق على الإطلاق	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**

تشير بيانات الجدول أن الفئة (42-60) سنة حصلت على أعلى نسبة في ثقتها الكاملة بجريدة الشروق اليومي قدرت بـ 8,7 %، حيث تعتبر نسبتها ضعيفة نوعا ما، في حين انعدمت النسب تماما عند بقية الفئات الأخرى، وكانت أعلى نسبة في ثقة الأساتذة في جريدة الشروق اليومي عند الفئة (36-40) سنة بـ 60 %، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالفئات التي جاءت بعده حسب الترتيب، ففي المرتبة الثانية لقد كانت للأساتذة الذين يبلغ أعمارهم ما بين (31 – 35) سنة بنسبة بلغت 47,3 %، غير أن النسبة تقاربت فيما بعد لما وصلت إلى الفئتين المتبقيتين وهما الفئة الأقل من 31 سنة بنسبة قدرت بـ 34,3 %، أما الفئة الأخرى فهي التي تبلغ أعمارها ما بين (42- 60) سنة فبلغت بـ 39,1 % .

و سجل أفراد العينة الحياد بنسبتين متقاربتين تماما، وتأتي أعلى نسبة عرفت حيادا للجريدة، عند فئتين اثنتين من الأساتذة الذين يتراوح أعمارهم ما بين (36 -40) سنة مع الفئة الأقل من 31 سنة بنسبة بلغت في كليهما بـ 40 %.

نلاحظ أن أفراد العينة من الأساتذة الجامعيين يتجه في درجة ثقتهم بجريدة الشروق اليومي عند مدى " أثق"، وهذا يعود في طرحها لمواضيع وقضايا اجتماعية تحاكي وتلامس الواقع المعاش، وكذلك تهدف إلى رصد الوقائع و ادراك الواقع السياسي التي تتجسد من خلال طرح اشكاليات عن المواطن الجزائري كالبطالة والحرقة .....وغيرها من الأزمات والأحداث السياسية مثل قضية" تيغنتورين "وقضية الفساد الإداري، هذا ما يؤدي بنا إلى القول أن الجريدة تسعى في مخططها الاستراتيجي إلى نشر المعرفة السياسية، ما أدى إلى بروزها كقوة إعلامية منفتحة[1].

---

(1) نعيمة مليكة، بوحزام نوال، **القنوات الفضائية ودورها في تشكيل المجال العمومي، دراسة ميدانيةعلى تمثلات شباب مدينة بسكرة**-، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الوادي، العدد السادس أفريل 2014، ص87.

يظهر الجدول رقم (23) أن الفئة العمرية الأقل من 31 سنة هي التي لا تثق أكثر بجريدة النهار بنسبة 57.1 %، لتليها فئتين اثنتين لا تثقان بالصحيفة بنسبتين متقاربتين، فالفئة الأولى سجلت بذلك المرتبة الثانية وهي التي تتراوح ما بين (31 – 35) سنة بنسبة قدرت بـ 30,9 %، والثانية أي التي سجلت المرتبة الثالثة و هي الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين (42 -60) سنة حيث بلغت نسبتها بـ 30,4 %، بينما حصلت الفئة الأخيرة على نسبة ضعيفة مقارنة بسابقتها و هي التي تتراوح أعمارها ما بين (36 -40) سنة و قدرت نسبتها بـ 20 %.

و جاءت فئة الأساتذة التي تبلغ أعمارها ما بين (31- 35) سنة في أكثرها حيادا للجريدة حيث بلغت نسبتها بـ 38.2 %، في حين عرفت 20 % من الأساتذة محايدين عن الجريدة عند الفئة (36 – 40) سنة بنفس النسبة السابقة التي عرفتها في درجة "لا أثق" أي بنسبة 20 %، وتليها فئتين اثنتين بتقارب طفيف في النسب، عند كل من الفئة العمرية ما بين (42 -60) سنة بنسبة بلغت 26,1 %، ومن ثم الفئة الأقل من 31 سنة التي قدرت بـ 25,7 %، حيث جاءتا بنسب متقاربة نوعا ما مع اختلاف طفيف .

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن نسبة درجة ثقة الأساتذة الجامعيين بجريدة النهار جاءت في معظمها عند " لا أثق"، وهذا لربما راجع إلى ما تبرزه الصحيفة في مضمونها والتي تتوفر على مؤشرات دالة بعدم الصدق، مثل تغليب احدى وجهات النظر عن الأخرى، أو تبني وجهة نظر معينة لصالح جهة معينة، أو غلبة الطابع الشخصي عليها، وعدم الحرص على دقة المعلومات، أو إغفال ذكر المصادر وعدم تعددها، و تعمد إخفاء بيانات أو حقائق، و غموض الأفكار و تأكيدها من خلال تغليب الباطل، وحجب الأخبار أو عناصر مهمة منها.

تشير النسب في الجدول رقم (23) أن الفئة (36 – 40) سنة حصلت على 80 % كأعلى نسبة للأساتذة الذين لهم موقف محايد لجريدة الخبر، لتليها الفئة الأقل من 31 سنة في المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ 48,6 %، و هي نسبة سجلتها نفس الفئة أي هؤلاء الأساتذة ممن يثقون بالجريدة، فيما عرفت الحياد عند كل من الفئتين (31 – 35) سنة و (42 – 60)

سنة، حيث سجلتا نسبا متقاربة نوعا ما جاءت على التوالي بـ 38,2 % للفئة الأولى، أما الفئة الثانية فسجلت بـ 34,8 %.

و نفس الأمر نلاحظه في ثقتهم بالجريدة حيث حصلتا على نسب متقاربة نوعا ما فالأولى عرفت نسبة 50,9 %، و الفئة الثانية سجلت بـ 43,5 % في المرتبة الثالثة بعد الفئة الأقل من 31 سنة التي بلغت بـ 48,6 %، و عند باقي الدرجات جاءت النسب جد منعدمة بالنسبة لكل الفئات، بينما سجلت الفئات التي تثق فيها بقوة بأعلى نسبة متفوقة للفئة التي تتراوح ما بين (42-60) سنة حيث قدرت بـ 21,7 %، فيما تقاربت النسبة مع الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين (36 – 40) سنة بنسبة 20 %، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الفئة ما بين (31-35) سنة حيث سجلت نسبة 10.9 %، و في الأخير جاءت النسبة الأكثر ضعفا لدى الفئة الأقل من 31 سنة حيث قدرت بـ 2,9 %.

و يؤكد علماء الإعلام و الاتصال أن الوظيفة الإخبارية هي التي تستطيع وسائل الإعلام أن تؤديها مباشرة و بكفاءة، حيث أن التأثيرات الناتجة عن التعرض للمادة الإخبارية بالدرجة الأولى في وسائل الإعلام السياسي ومن خلال ما تقدم إن المضامين التي تؤدي وظائف إخبارية لها دور كبير في التأثير على الرأي العام، لأن الأخبار لديها مصداقية أكبر إذ تبنى على أحداث واقعية في الزمان و المكان و لا يمكن التلاعب بالمعلومات التي تحيط بها، هذه الوظيفة لا تذهب إلى أبعد من تزويد الناس بأهم المعلومات التي يريدون معرفتها حول الموضوع و ليس من شأن الوظيفة الإخبارية للمضمون التأثير أو التعليق على الأحداث لأنها عادة ما تبنى على مقولة "الخبر مقدس" أي نقل الخبر كما هو بدون التعليق عليه[1].

---

(1) ذهبية سيدهم، المرجع السابق، ص 120 .

الجدول رقم (24) : علاقة متغير السن بزمن اهتمام المبحوثين بالصحف محل الدراسة

الصحيفة	السن / زمن الاهتمام	أقل من 31 عاما		31 – 35 عاما		36 - 40 عاما		42- 60 عاما		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	أثناء الحملة الانتخابية	06	17.1	12	21.8	00	00	00	00	02	1.7
	دائما	10	28.6	11	20	04	80	13	56.5	38	32.2
	الأزمات الاقتصادية	04	11.4	09	16.4	00	00	00	00	13	11
	الأزمات السياسية	03	8.6	06	10.9	01	20	03	13	13	11
	الأزمات الاجتماعية	12	34.3	17	30.9	00	00	07	30.4	36	30.5
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**
النهار	أثناء الحملة الانتخابية	06	17.1	13	23.6	00	00	00	00	19	16.1
	دائما	11	31.4	08	14.5	03	60	07	30.4	29	24.6
	الأزمات الاقتصادية	03	8.6	01	1.8	00	00	00	00	04	3.4
	الأزمات السياسية	01	2.9	07	12.7	00	00	03	13	11	9.3
	الأزمات الاجتماعية	14	40	26	47.3	02	40	13	56.5	55	46.6
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	أثناء الحملة الانتخابية	05	14.3	11	20	00	00	00	00	16	13.6
	دائما	21	60	18	32.7	05	100	18	78.3	62	52.5
	الأزمات الاقتصادية	05	14.3	05	9.1	00	00	00	00	10	8.5
	الأزمات السياسية	20	57.1	17	30.9	00	00	00	00	11	9.3
	الأزمات الاجتماعية	01	2.9	13	23.6	00	00	05	21.7	19	16.1
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**

تشير معطيات الجدول رقم (24) : أن الأساتذة الجامعيين بفئاتهم العمرية الأربع يهتمون في أكثرهم بصحيفة الشروق اليومي بشكل دائم، فنجد 80 % منهم أساتذة يتراوح أعمارهم ما بين (36 – 40) سنة يمثلون أعلى نسبة في الاهتمام مقارنة بالفئات العمرية

الأخرى، ثم يأتي في المرتبة الثانية الأساتذة الذين اتفقوا على الاهتمام بالقضايا الواردة في الجريدة في " الأزمات الاجتماعية" وقدرت النسبة بـ 30,5 % من مجموع كل الفئات الأربعة، ما عدا الأساتذة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (36- 40) سنة و الذين اختلفوا عنهم بنسبة منعدمة تماما من الاهتمام، وبعدها يأتي نسبة الاتفاق بين فئتين اثنتين فقط من الأساتذة على زمن الاهتمام بالقضايا الواردة في الجريدة " أثناء الحملة الانتخابية"، وهما الفئة (الأقل من 31 سنة) بنسبة 17,1 %، والفئة التي تتراوح أعمارها ما بين (31 – 35) سنة و بنسبة متقاربة نوعا ما مع الأخرى حيث قدرت بـ 21,8 % ، في حين انعدمت النسب عند باقي الفئات.

و كآخر زمن للاهتمام بالقضايا الواردة في الجريدة، جاء الاتفاق بين زمنين اثنين وهما أثناء " الأزمات الاقتصادية" و "الأزمات السياسية" بنسبة متقاربة تماما قدرت بـ 11% من مجموع كل الفئات العمرية من الأساتذة تقريبا.

نلاحظ من خلال المعطيات الكمية أن الفئة التي تتراوح ما بين (36-40) سنة من بين الفئات العمرية محل الدراسة هي أكثرها اهتماما بالجريدة في شكل دائم، و الذي نفسره لحاجتهم الدائمة إلى ما تقدمه من تحليلات لبعض القضايا الآنية في افتتاحية الجريدة، لاستنارة بحوثهم الأكاديمية أيضا من خلال ركن مقال الرأي بقلم " عبد العالي رزاقي" .

و يرجع اتفاق الفئات العمرية الأخرى على الاهتمام بالجريدة أثناء الأزمات الاجتماعية، إلى أن الفئة الشابة (أقل من 31 سنة) و (31-35) سنة لهما اهتمامات اجتماعية مشتركة للحصول على شغل مستقر و الخروج من شبح البطالة، بينما الفئة المتقدمة في السن تهتم لمستقبل أبنائها وكسب وسائل العيش، و باعتبار أن هذه الفئة الشابة ما تزال لها آمال بغد أفضل، فبالتالي يكون الاهتمام كبيرا بمعرفة ما سيحدث لهذه المسلسلات من السيناريوهات التي تقدمها الصحافة أثناء الحملة الانتخابية .

و يفسر هذا الاتفاق في النسب بين زمني ' الأزمات الاقتصادية" و' السياسية" باعتبار أن انعكاسات الأزمات الاقتصادية و الأزمات السياسية يأتي على جميع الفئات العمرية محل الدراسة باختلاف ميولاتها و تخصصاتها .

يلاحظ من خلال الجدول رقم (24) أنه "أثناء الحملة الانتخابية" يسجل أكبر نسبة اهتمام من الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين (31-35) سنة لجريدة النهار بنسبة قدرت بـ 23.6 %، في حين جاء الاتفاق بين جميع الفئات تقريبا على الاهتمام بها أثناء "الأزمات الاجتماعية" بنسبة قدرت بـ 46,6 %، و جاءت أكثر فئة عمرية من الأساتذة التي اهتمت بالقضايا الواردة في جريدة النهار عند الفئة التي تتراوح عمرها ما بين (42-60) سنة بنسبة 56.5 %، ثم يليها الاهتمام الدائم للأساتذة والذي عرفته في أكثرها الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (36 – 40) سنة بنسبة قدرت بـ 60 %، فيما جاء زمن " الأزمات السياسية" كفترة تهتم بها الأساتذة لكل الفئات العمرية بشكل قليل حيث يسجل عليها نسبا ضعيفة فقدرت في مجموعه الكلي بـ 9,3 %، بينما انعدم الاهتمام في " الأزمات السياسية" عند فئة ما بين (36 – 40) سنة، و أخيرا لم تهتم الأساتذة بالقضايا التي تنشرها جريدة النهار في صفحاتها أثناء " الأزمات الاقتصادية" سوى 3.4 % في مجموعها الكلي، حيث انعدمت عند هذه الفئة الأخيرة مع الفئة التي تتراوح ما بين (42 -60) سنة و اللتان لم تهتما تماما بهذه الفترة بالجريدة، ما عدا الفئتين اللتين تتراوح عمرها في الأولى (أقل من 31 سنة) بنسبة قدرت بـ 8,6 %، و الثانية بنسبة ضعيفة جدا حيث بلغت بـ 1,8 %.

جاء الاتفاق بين كل الفئات العمرية على الاهتمام بالجريدة أثناء الأزمات الاجتماعية بشكل اعتباطي بجريدة النهار، و يرجع ذلك إلى مجال عرضها لقضايا الناس و مشاكلهم الاجتماعية.

وباعتبار أن الاهتمام الدائم بالجريدة جاء أكثر عند الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (36-40) عاما، فنفسر ذلك بأنها في مرحلة تسجيل ملاحظاتها و أخذ بعض التحليلات لما يعرض في وسائل الإعلام، و لها الفضول في الأخذ بطريقة عرض المعلومات و لو من وسيلة اعلامية مثل جريدة النهار كوسيلة سلبية في الطرح الاعلامي المعروف بصحافة فضائح، وضعف نسبة اهتمام الفئات العمرية الثلاث بالجريدة أثناء "الأزمات السياسية"، يفسر بعدم ميل أفراد العينة إلى صحيفة لا تقدم تحليلات سياسية باحترافية و هدفها نشر الفضائح والفتن.

وجاء الاهتمام لدى الفئتين الشابتين أكثر في "الأزمات الاقتصادية" في كونهما لا تتجهان إلى جريدة معينة لأخذ تحليلات من المختصين بموضوعية، كما هو الحال لاهتمام الفئة العمرية السابقة الذكر بتحاليل جادة و قراءات في الصميم بكل أبعادها .

يلاحظ من خلال الجدول رقم (24) أن الاهتمام الدائم بالقضايا الواردة في جريدة الخبر جاء أكثر زمن يهتم فيه جميع الفئات العمرية تقريبا بنسبة جد مرتفعة قدرت بالمجموع الكلي 52,5 % و في المرتبة الأولى، حيث تشير المعطيات إلى أن 100 % جاءت عند أكثر فئة من الأساتذة اهتماما بالجريدة في شكل دائم بالنسبة للذين يتراوح أعمارهم ما بين (36 – 40) سنة، لتليها اهتمام أفراد العينة أثناء "الأزمات الاجتماعية" بالجريدة من حيث أكثر فئة عمرية سجلت اهتمامها و التي تتراوح ما بين (31-35) سنة بنسبة تقدر بـ 23.6 %، وكانت المعطيات متماثلة تقريبا مع معطيات العينة من الفئة العمرية (42-60) عاما، فقد شكلت " الأزمات الاجتماعية" فترة اهتمامهم الأكثر بالجريدة في هذه الفئة الأخيرة بنسبة 21.7 %، ثم الفئة الأقل من 31 سنة بنسبة 2.9 %، ما عدا الفئة المتبقية حيث انعدمت النسبة عندها في الاهتمام بهذه الفترة.

واحتلت المرتبة الثالثة الاهتمام بالجريدة لفئتين اثنتين فقط "أثناء الحملة الانتخابية" و هي فئتين شابتين في العمر، وهما الفئة الأقل (من 31 سنة) والتي قدرت نسبتها بـ 14,3 %، والفئة الثانية ما بين (31- 35) سنة بنسبة 20 %، فيما لم تهتم الفئتين الباقيتين تماما بهذه الفترة بالقضايا الواردة في الجريدة، نفس الأمر نجده في زمن الاهتمام لدى الأساتذة من فئتين اثنتين فقط بجريدة الخبر، وما تعرضه من قضايا أثناء زمنين متقاربين في النسب، وهذا من خلال ما أظهرته النسب في الجدول وهما " الأزمات السياسية" التي احتلت المرتبة الرابعة بنسبة قدرت بـ 9.3 %، من مجموع الفئتين، بينما بلغت نسبة الاهتمام أثناء "الأزمات الاقتصادية" لكل الفئتين من المجموع الكلي بـ 8,5 %، كنسبة مرتفعة متقاربة مع زمن " الأزمات السياسية" نوعا ما، وبالتالي جاءتا في المرتبة الأخيرة.

نلاحظ من خلال المعطيات البيانية أن نسب قراءة الفئة الشبانية لجريدة الخبر تبقى مرحلية تتعلق إلى حد ما بفترة الأحداث السياسية خاصة فترة الانتخابات، وهذا ما يؤكد عليه

"روس هاورد Ross Howard "من المعهد الكندي للإعلام والعلوم السياسية والمجتمع المدني أن الرسالة الإعلامية قد حولت الإعلام إلى أكثر القوى نفاذا وتأثيرا في العمليات السياسية وعلى رأسها العملية الانتخابية التي يجري تقديمها لصنع صورة لها من الخارج تكون سهلة الإدراك وتكون الموضوعات الإعلامية حلقة وصل بين الحكومات وممثلي المجتمع المدني في مرحلة اصدام ويناط بالإعلاميين والمراسلين مسؤولية تزويد المواطن الناخبين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرار في عملية الاقتراع[1] .

و قد تعود القراءة المستمرة لفئة الأساتذة الذين تتراوح ما بين (36-40) سنة بشكل كبير لجريدة الخبر، إلى أنها أكثر الفئات اهتماما بالقضايا السياسية التي تغلب على هذه الصحيفة، وبحكم أن هذه الأخيرة يكتب بها كتاب لديهم خبرة و حنكة في الكتابات الصحفية يغلب عليها الطرح السياسي .

---

(1) نعيمة مليكة، بوحزام نوال، المرجع السابق، ص 88.

الجدول رقم (25) : علاقة متغير السن بترتيب الصحف التي تساهم في تكوين وجهة نظر

الصحيفة	السن / الترتيب	أقل من 31 عاما		31 – 35 عاما		31 - 40 عاما		42- 60 عاما		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	المرتبة 1	10	28.6	17	30.9	00	00	00	00	27	22.9
	المرتبة 2	24	68.6	36	65.5	05	100	18	78.3	83	70.3
	المرتبة 3	01	2.9	02	3.6	0	0	05	21.7	08	6.8
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**5**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**
النهار	المرتبة 1	01	2.9	07	12.7	02	40	07	30.4	17	14.4
	المرتبة 2	01	2.9	02	3.6	00	00	00	00	03	2.5
	المرتبة 3	33	94.3	46	83.6	03	60	16	69.6	98	83.1
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	المرتبة 1	24	68.6	31	56.4	03	60	16	69.6	74	62.7
	المرتبة 2	10	28.6	17	30.9	00	00	05	21.7	32	27.1
	المرتبة 3	01	2.9	07	12.7	02	40	02	8.7	12	10.2
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**

جاء الاتفاق بين أفراد العينة لكافة الفئات العمرية أن صحيفة الشروق اليومي تساهم في تكوين وجهة نظر عندهم، واحتلت أكثر نسبة من حيث استفادة العينة للصحيفة لدى فئة الأساتذة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (36-40) سنة بنسبة بلغت بـ 100 %، لتليها الفئة التي تبلغ أعمارها ما بين (42-60) سنة بنسبة 78.3 %، ثم 68.6 % جاءت عند الفئة

التي تبلغ عمرها أقل من 31 سنة، و بنسبة متقاربة قليلا مع فئة الأساتذة التي تأتي أعمارها ما بين (31-35) سنة حيث بلغت بنسبة 65.5 %.

و تأتي النسب لدى هذه الفئة السابقة الذكر التي تتصدر المرتبة الأولى في تصنيفها لجريدة الشروق اليومي في مساهمتها بتكوين وجهة نظرهم بنسبة 30.9 %، ثم تلتها الفئة الأقل من 31 سنة بنسبة قدرت بـ 28.6 %، فيما لم تسجل بتاتا الفئتين المتبقيتين أية نسبة.

أدى تحطيم فكرة أحادية الحزب الحاكم إلى تموقع الصحافة المكتوبة خاصة ضمن الهيكل الاجتماعي كمكانة هامة جدا ككل، و أصبحت بالتالي أداة صراع بين الفئات الفاعلة داخل المجتمع ونتج عن ذلك صراع إعلامي أدى إلى إنتاج خطاب متعدد المشارب نابع من قناعات مختلفة، إلى ظهور كم هائل من الصحف مثل جريدة الشروق اليومي ما دفع هذه الفئات العمرية محل الدراسة تهتم بها في هذا الاتجاه، وتستفيد منها في تكوين وجهة نظر[1].

تساهم جريدة النهار في تكوين وجهة نظر معينة للقضايا التي تنشرها لدى مختلف الفئات العمرية الأربعة، حيث تعبر النسب من خلال الجدول رقم (25) أن أفراد العينة اتفقوا على تصنيفها في المرتبة الثالثة، وجاءت أكثر فئة صوتت بهذا الترتيب لدى فئة الأساتذة الذين تتراوح أعمارهم أقل من 31 بنسبة بلغت 94.3 %، ثم تلتها الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (31-35) سنة فسجلت النسبة عندهم بـ 83.6 %، أما بالنسبة الفئتين المتبقيتين فتقاربتا قليلا في النسب مع اختلاف طفيف، حيث تأتي الفئة الأولى التي تتراوح أعمارها ما بين (42-60) سنة بنسبة 69.6 %، بينما جاءت نسبة الفئة الثانية وهي التي تبلغ أعمارها ما بين (36- 40) سنة بنسبة قدرت 60 % .

---

(1) نور الدين أم رتم، مرجع سبق ذكره، ص 220.

و يأتي تصنيف أفراد العينة بنسب ضعيفة لكلا من الفئتين العمريتين والتي تتراوح ما بين (31- 35) سنة و الفئة العمرية الثانية الأقل من 31 سنة، وهما الوحيدتين من سجلتا نسبا من الظهور حيث بلغت النسب بمجملهما بـ 2.5 %، أما بالنسبة للفئتين المتبقيتين فانعدمت تماما عندهما النسب .

وجاء التصنيف في المرتبة الأولى كصحيفة تقوم بتكوين وجهة نظرهم، تسجيل ظهورا معتبرا بالنسبة لفئة الأساتذة الذين يتراوح أعمارهم ما بين (36-40) سنة بنسبة قدرت بـ 40 %.

ويعود ارجاع أفراد العينة من فئتها العمرية التي تبلغ ما بين (36-40) سنة في تكوين الصحيفة عندهم وجهة نظر ضعيفة نوعا ما، إلى وعيهم بأنها تساهم في تكوين جمهور سلبي يعمل على نشر رسائل نمطية معينة حول جهات مقصودة دون أخرى، وبالتالي تتكون عند الأساتذة وجهة نظر حول قابلية تضليل إعلامي صارخ من طرف هذه الوسيلة الإعلامية .

يتضح من خلال الجدول رقم (25) أن جريدة الخبر التي يستفيد منها الأساتذة الجامعيون من جميع أفراد العينة تقريبا، جاء أكثر تصنيف لهم في المرتبة الأولى بنسبة بلغت في مجموعها بـ 62,7 %، حيث عرفت تفوقا كبيرا لدى الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين (42-60) سنة والتي قدرت نسبتها بـ 69.6 %، مع تقارب طفيف عند الفئة العمرية التي تبلغ عمرها أقل من 31 سنة بنسبة بلغت بـ 68.6 %، نفس الأمر نلمسه عند الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (36-40) سنة والتي جاءت نسبتها بـ 60 %، فيما تنعدم النسب لديهم لما صنفوها في المرتبة الثانية، بينما قدرت بـ 30.9 % كأعلى نسبة عند الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (31-35) سنة مقارنة بالفئتين المتبقيتين حسب ما هو مبين في معطيات الجدول.

ويرجع هذا الأمر إلى أن جريدة الخبر من أكثر الجرائد مقروئية على المستوى الوطني، إذ تعد الأولى تحديدا حيث تصل أرقام سحبها في مناسبات هامة مائة ألف نسخة، حيث تتمكن الفئة العمرية ما بين (42-60) سنة بتكوين وجهة نظر من مواضيع تعالجها هذه

الصحيفة بطابع النقد والتحليل، وفي نفس الوقت تكسبهم هذه القضايا المطروحة نظرة واعية و ثاقبة و ملمة بجميع الجوانب المهمة[1].

الجدول رقم (26): علاقة متغير السن بأنماط تأثير المضمون في الصحف على المبحوثين

السن / نمط التأثير	أقل من 31 عاما		(31-35) عاما		(36-40) عاما		(42-60) عاما		المجموع	
	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
أناقش حتى يقتنع الآخرون	03	8.6	06	10.9	00	00	05	21.7	14	11.9
أطرح رأيي سواء اقتنع الآخرون أم لا	04	11.4	16	29.1	01	20	03	13	24	20.3
أقرأ أكثر مما أتحدث	18	51.4	24	43.6	02	40	08	34.8	52	44.1
أقرأ فقط	10	28.6	9	16.4	03	60	07	30.4	29	24.6
المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**23**	**100**	**118**	**100**

نلاحظ من خلال أرقام الجدول رقم (26) أن المبحوثين من الفئات العمرية الأربعة اتفقوا على أكبر نسبة نمط تأثير لمضمون الصحف محل الدراسة عند " أقرأ أكثر مما أتحدث" حيث قدرت في مجموعه الكلي بـ 44,1 %، فنجد أن 51.4 % من الفئة العمرية البالغة سنها أقل من 31 سنة، يقرؤون أكثر مما يتحدثون وتلتها نسبة 43.6 % من الأساتذة الذين يتراوح أعمارهم ما بين (31-35) سنة وهم أيضا ممن يقرؤون أكثر مما يتحدثون فقط.

وسجل الأساتذة الجامعيون من الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (36-40) سنة تقاربا طفيفا في النسب حيث يقرؤون فقط أكثر مما يتحدثون ينسبة 40 % مع الفئة البالغة أعمارها ما بين (31-35) عاما، فيما تنخفض النسبة قليلا عندما تصل إلى الفئة العمرية المتبقية والتي

---

(1) دليلة غروبلة، **دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم اعلام واتصال، جامعة باجي مختار عنابة، عام 2010، ص 206.

تتراوح ما بين (42-60) سنة بنسبة 34.8 %، بينما سجلت هذه الفئة تقاربا معها في النسب بشكل قليل حين تقرأ فقط مع اختلاف طفيف قدر بـ 30.4 %، غير أن التفوق عند هذا النمط الأخير من التأثير جاء كبيرا عند الفئة العمرية التي تبلغ أعمارها ما بين (36-40) سنة بنسبة بلغت 60 % .

و عرف أفراد العينة تفوقا في النسب عند طرح رأيها سواء اقتنع الآخرون أم لا لدى الفئة العمرية التي بلغت أعمارها ما بين (31-35) سنة حيث جاءت بنسبة 29.1 %، و بشكل متقارب نوعا ما مع الفئة العمرية ما بين (36-40) سنة والتي قدرت بـ 20 %.

و سجلت لدى الفئة العمرية التي تبلغ أعمارها ما بين (42-60) سنة أكثر النسب عند نمط تأثير مضمون الصحف عليها في " أناقش حتى يقتنع الآخرون" بنسبة قدرت بـ 21.7 %، بينما انعدمت عند الفئة العمرية مابين (36-40) سنة، مع تسجيل ضعفا في النسب عند بقية الفئات العمرية المتبقية .

نفسر نمط تأثير المضمون على الفئة العمرية الأقل من 31 سنة، والتي جاءت بحسب النتائج عند نمط "أقرأ أكثر مما أتحدث"، إلى طبيعة هذه الفئة التي تقوم بقراءة واستقبال المعلومات والأخبار أكثر من التفسير و التحليل و اعطاء آراء معينة في القضايا المطروحة في الصحف محل الدراسة، في حين نجد الفئة ما بين (36-40) سنة يكتفون باستقبال تلك الأفكار دون التعليق عنها حيث يعود ذلك إلى طبيعة قراءتهم المتأنية للمواضيع و عدم البث في ردودهم حتى يكون الأمر مبنيا على تفسيرات و تأويلات معقولة.

و تطرح فئة الأساتذة التي تأتي أعمارها ما بين (31-35) سنة آرائها سواء اقتنع الآخرون أم لا، نتيجة لإدراكها و في نفس الوقت للأسلوب المتبع في طرح الآراء التي تتصف بقناعة تامة، ويرجع أيضا إلى تأثير ضعيف من قبل الصحف عليها حيث لا تساهم أفكارها و مضامينها في اضفاء روح النقاش مع الآخرين، بل يتوقفون عند ذلك الحد.

ونلاحظ بالنسبة للفئة العمرية التي تأتي ما بين (42-60) سنة أنها تقوم بمناقشة المضامين الإعلامية حتى يقتنع الآخرون، وهذا يعود إلى طبيعة هؤلاء الأساتذة في ترسيخ

أفكار و معلومات معينة باستخدام كل الأساليب الإقناعية التي تأتي في الغالب بطريقة موضوعية و تفسيرية و تعتمد على التحليل و الشرح، بما يعطي لنا انطباعا أن هذه الصحف تساهم بقوة في التأثير على هذه الفئة من خلال مضامينها.

الجدول رقم (27): علاقة متغير السن بالمصادر الصحفية

السن / المصادر الصحفية	أقل من 31 عاما		31 – 35 عاما		36 - 40 عاما		42- 60 عاما	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
الصحفي	2	1.06	3	1.43	2	1.00	1	1.42
القسم	4	0.88	4	1.13	2	1.64	3	1.39
وكالة الأنباء	2	1.42	3	1.48	2	1.00	4	1.04
نقلا عن جريدة أخرى	4	1.26	4	1.26	4	1.30	4	1.40
نقلا عن موقع الكتروني	4	1.71	3	1.61	5	0.54	2	0.92

يعتبر " الصحفي" أكثر المصادر الصحفية ترددا عند أفراد العينة التي تبلغ عمرها أقل من 31 سنة، حيث جاءت في مقدمة المصادر الصحفية الأكثر فعالية في تناول الصحف محل الدراسة لقضية سوناطراك2 بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.00، حسب ما يظهره الجدول رقم (27).

كما بلغ مصدر " وكالة الأنباء" بنفس المتوسط الحسابي وأكثر ترددا من المصادر الصحفية، ثم "القسم" و " نقلا عن جريدة أخرى" و "نقلا عن موقع الكتروني" بمتوسط 4.00، أما بالنسبة لأفراد العينة الذين يتراوح أعمارهم ما بين (31-35) سنة سجلت أكثر

المصادر الصحفية ترددا أيضا عند " الصحفي" بمتوسط حسابي قدر بـ 3.00، نفس الأمر نسجله عند كل " وكالة الأنباء" و " نقلا عن موقع الكتروني" أي بنفس مقدار المتوسط الحسابي.

وبخصوص أفراد العينة التي يبلغ سنها ما بين (36-40) سنة فقد كانت أكثر المصادر ترددا و فعالية بالنسبة اليهم هي " الصحفي" مع " القسم" و " وكالة الأنباء" وبنفس مقدار المتوسط الحسابي الذي جاء بـ 2.00، لتليها " نقلا عن جريدة أخرى" بمتوسط حسابي قدر 4.00، ثم " نقلا عن موقع الكتروني " بـ 5.00.

و انفردت لدى الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين (42-60) سنة حجم ترددات المصادر الصحفية عندها، فجاء المصدر " الصحفي" بمتوسط حسابي قدر بـ 1.00، لتليها " نقلا عن موقع الكتروني" بـ 2.00، ثم "القسم" بنسبة بلغت بـ 3.00، بينما عند باقي المصادر الصحفية تقاربت عندها حجم المتوسط الحسابي الموضح في الجدول حيث قدر بـ 4.00.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة عادت للمصدر الصحفي الذي يعتبر مصدر ذاتي تابع للمؤسسة الصحفية، و هذا النوع من المصادر يجعل الصحف اليومية مرتبطة بالواقع بشكل مستمر و آني مما يعطيها مزيدا من المصداقية، فالصحفي هنا هو بمثابة الملاحظ المباشر، حيث يعرف مختلف المؤسسات السياسية و يتابع مجريات الأحداث بدون الاندماج فيها و إنما ينظر إليها بعين الناقد و المتربص لكل صغيرة و كبيرة تحدث على مستوى حقل ملاحظاته، كما أن سيطرة المصدر الصحفي على المصادر الأخرى لمعالجة و تحرير مضامينها الخاصة يعكس عدم التنوع في المصادر و حصر نشاط الصحفي في الاعتماد إلا على إمكانياته الخاصة و ليس الاستعانة بمصادر أخرى قد تزيد في غنى ونوعية الخبر .

الجدول رقم (28): علاقة متغير السن بمصداقية مصادر المعلومات

السن / مصادر المعلومات	أقل من 31		31 – 35		36 - 40		42- 60	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
موقع الكتروني جزائري	7.60	3.07	7.36	2.34	6.20	1.30	6.00	3.55
موقع الكتروني أجنبي	6.34	3.75	5.29	3.04	7.60	3.13	5.65	3.62
تقارير العدالة الجزائرية	3.57	2.90	5.74	2.73	2.20	2.68	5.17	3.43
تقارير العدالة الدولية	4.17	2.21	4.16	2.58	4.80	2.16	4.95	3.09
انابات قضائية	5.20	2.48	3.61	2.69	7.00	3.74	5.08	3.51
منظمات وتقارير دولية	4.08	2.24	4.36	1.94	6.20	3.42	3.95	2.91
برلمانيون	6.17	2,64	7.20	2.86	6.60	4.09	6.82	2.20
حقوقيون ومحامون	5.71	2.67	5.56	3.01	2.80	1.09	5.73	2.50
أحزاب سياسية	7.45	2.35	7.85	2.49	7.20	2.94	5.47	2.66
نقلا عن جريدة أخرى	8.97	2.31	8.34	2,66	7.40	2.60	6.82	2.91
شخصيات رسمية	6.71	3.57	6.49	4.00	8	2.82	6.04	3.58

سجلت تقارير العدالة الجزائرية أكثر المصادر للحصول على المعلومات من طرف الصحافة الجزائرية، وهي أكثرها مصداقية وترددا بالنسبة لفئة الأساتذة الذين يأتي أعمارهم أقل من 31 سنة حيث تقدمت المصادر بمتوسط حسابي قدر بـ 3.57، لتليها تماما " المنظمات والتقارير الدولية" بمقدار حجمه 4.08، ثم تأتي " تقارير العدالة الدولية" بنسبة بلغت 4.17، وهي أهم المصادر التي جاءت تركيزها كبيرا عند هذه الفئة أي تصدرت المراتب الأولى.

بينما تقاربت الترددات بالنسبة للمصادر القانونية بشكل نسبي عند "حقوقيون وبرلمانيون " بمتوسطها الحسابي المقدر بـ 5.71، ثم يأتي "انابات قضائية" بمقدار 5.20، أما "برلمانيون " بمتوسط 6.17 .

كما جاءت " الانابات القضائية" في مقدمة المصادر الأكثر مصداقية بالنسبة للفئة التي تتراوح أعمارها ما بين (31-35) سنة، فقد سجلتا أكثر الترددات و بمتوسط حسابي قدر بـ 3.61، وتليها " تقارير العدالة الدولية " بمقدار 4.16، ومن ثم تأتي " المنظمات والتقارير الدولية " بمتوسط حسابي قدر بـ 4.36.

أما المصادر المتبقية فقد تقاربت النسب فيما بينها في الترددات والتي جاءت بأقل مصداقية و ترتيبها بدأ في التأخير.

نفس الأمر نسجله عند فئة الأساتذة الذين تبلغ أعمارها ما بين (36-40) سنة على الرغم من ذلك جاء انفراد " تقارير العدالة الجزائرية" أكثر المصادر مصداقية، حيث تصدرت مصادر الحصول على المعلومات بأكثر الترددات و بمتوسط حسابي قدر بـ 2.20، ثم " حقوقيون ومحامون" بمتوسط 2.80، و يليهما فيما بعد " تقارير العدالة الدولية" بتردد ضعيف نوعا ما قدر متوسطه بـ 5.00.

بينما تأخرت المصادر المتبقية بمتوسط حسابي ضعيف جدا .

غير أن فئة الأساتذة الذين يبلغون أعمارهم ما بين (42-60) سنة فجاءت أكثر المصادر ترددا للمعلومات في " المنظمات و التقارير الدولية" بمتوسط حسابي قدر بـ 3.95، وتلتها " تقارير العدالة الدولية" بمتوسط بلغ بـ 4.95، ثم جاءت كل من " تقارير العدالة الجزائرية" و" تقارير العدالة الدولية" مع " الانابات القضائية" و "حقوقيون ومحامون" و" أحزاب سياسية" بترددات متقاربة في متوسطها الحسابي.

ويعود عدم اتجاه المبحوثين من الفئة العمرية الأقل من 31 سنة إلى الثقة في المصدر الحزبي كمصدر مهم وذو مصداقية في تناول الصحف محل الدراسة لقضايا الفساد الاقتصادي، باعتبار أنه أحيانا تقوم الصحافة بتجاهل هذا النوع من المصادر لإدراكها بأنها

لا تقدم خدمات مجانية للأحزاب السياسية إلا في حالة الأخبار الجد مهمة، كما أنها صحيفة مستقلة تختار و ترتب أولوياتها حسب سياسيتها التحريرية ولا تريد أن تستغل بشكل غير مباشر من طرف الأحزاب السياسية.

بينما يرجع اتفاق كل الفئات العمرية ما عدا الفئة التي تبلغها عمرها ما بين (42-60) سنة، على مصادر الحصول على المعلومات للصحف في " تقارير العدالة الجزائرية" إلى أن الفئات الثلاث يرون في العدالة التي تمثل الوطن الجزائري تتجه إلى أولويات الشعب الجزائري في إصدار أحكامها للمتهمين في قضية الفساد الاقتصادي وفي محاربة ومكافحة المفسدين وفي نفس الوقت تعتمد على دلائل ملموسة .

أما الفئة العمرية ما بين (36-40) سنة فترى في ' الانابات القضائية" كمصدر أساسي في تناول الصحافة الجزائرية لملف سوناطراك، ويعود هذا إلى إدراك هؤلاء المبحوثين بأن هذا النوع من المعلومات تكشف بعض الحقائق الواردة في أحكام قضائية من الدول الأجنبية التي فتحت القضية بأيادي قضاة جزائريين يتطلعون عليها بموضوعية .

وفي الأخير نجد انفراد الفئة المتقدمة في السن التي تتراوح ما بين (42-60) سنة في رؤيتها لهذه المصادر التي تعتمد عليها الصحافة ومن أكثرها مصداقية في تناول القضية، وذلك من خلال الحصول على معلومات من " منظمات وتقارير دولية" وهذا لإدراك المبحوثين بأن هذه المنظمات و التقارير الدولية تقدم حقائق ومعلومات و أخبار بشكل دقيق، وتستند على الآنية في الأخبار و بحوث جدو متطورة .

الجدول رقم (29): علاقة متغير السن بأكثر القضايا اهتماما لدى المبحوثين

السن / القضايا	أقل من 31		31 – 35		36 - 40		42- 60	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
قضية رشاوى وعمولات لشركة ألمانية "كونتال ألجيريا فون وارك بلياك"	6.57	2.44	6.01	2.28	5.40	1.34	4.73	2.64
قضية رشاوى وعمولات لشركة ايطالية"سايبام-ايني"	6.34	2.35	5.36	2.12	5.80	2.48	3.00	1.93
قضية رشاوى وعمولات لشركة كندية "أس أن سي لافالان"	6.80	1.84	5.56	2.00	5.60	1.67	4.86	2.32
قضية إصدار مذكرة توقيف الدولية في حق الوزير السابق شكيب خليل وانسحاب وزير العدل الأسبق محمد شرفي	3.22	2.10	3.81	2.61	2.40	2.60	3.04	2.07
الخطأ الإجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل	5.02	1.72	3.61	2.01	4.40	2.88	5.56	1.64
رفض الأنتربول (الشرطة الدولية) التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل	4.28	2.23	4.72	2.23	4.80	2.48	6.13	2.02
علاقة الفساد الاقتصادي في سوناطراك مع غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة	2.94	2.09	3.34	2.51	5.40	3.78	4.00	2.19
تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان "سعداني" حول علاقة المخابرات بملف سوناطراك 2	5.42	2.50	5.92	2.69	5.00	3.00	6.17	2.80
تصريحات وزير العدل الأسبق "محمد شرفي" حول طلب سعداني بتنحية شكيب خليل من الفضيحة	4.28	2.61	6.47	2.55	6.20	2.68	7.47	1.97

نسجل من الجدول رقم (29) أن قضية " علاقة الفساد الاقتصادي بسوناطراك بغياب الرئيس بوتفليقة " أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام لدى فئة الأقل من 31 سنة للأساتذة الجامعيين، حيث مثلت أكثر القضايا ترددا بمتوسط حسابي قدر بـ 2.94، كما جاء الاهتمام كذلك عند هذه الفئة لقضية " إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل " و سجلت

بمقدار 3.22، ثم تلتهما قضيتي " تصريحات الوزير محمد شرفي " و" رفض الأنتربول" الذي جاء بنفس مقدارالمتوسط الحسابي أي بـ 4.28، ثم يأتي بعدهما قضية " الخطأ الاجرائي في اصدار مذكرة التوقيف الدولية " بمتوسط حسابي قدر بـ 5.02، بينما قل الاهتمام نوعا ما عند قضية "تصريحات سعداني..." بمتوسط 5.42، في حين تقاربت الترددات عند بقية القضايا المتعلقة بملف سوناطراك، والذي سجلنا حسب المعطيات ضعفا شديدا من المتوسط الحسابي.

وجاء الاتفاق عند فئة الأساتذة الذين يبلغ أعمارهم ما بين (31-35) سنة على الاهتمام بالقضايا الثلاث التي تصدرت المرتبة الأولى وجاءت بأكثر الترددات وهم " علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس بوتفليقة" بـ 3.34، ، و قدر عند "الخطأ الاجرائي في اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" بـ 3.61، و"قضية اصدار مذكرة التوقيف الدولي في حق شكيب خليل" بمتوسط 3.81، ثم تلتهم قضية " رفض الأنتربول " بمتوسط 4.72، وبعدها قضية " رشاوى وعمولات للشركة الايطالية سايبام - ايني" بمتوسط حسابي قدر بـ 5.36.

و تمثل قضية " اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" أكثر القضايا اهتماما و ترددا عند أفراد العينة من الذين يبلغ أعمارهم مابين (36-40) سنة، حيث سجلت هذه القضية بمتوسط حسابي قدر بـ 2.40، وتلتها قضية أقل اهتماما من الأولى وهي"الخطأ الاجرائي في اصدار مذكرة التوقيف" و بمتوسط قدر بـ 4.40، ثم تأتي قضية "رفض الأنتربول" بمقدار 4.80، أما "تصريحات سعداني" جاء مقدارمتوسطها الحسابي بـ 5.00 .

و أخيرا يأتي ترتيب أفراد العينة الذين يبلغ أعمارهم ما بين (42 -60) سنة لقضيتين تصدرتا المرتبة الأولى و اعتبرتهما من أكثر القضايا اهتماما و ترددا لديهم عند كل من " اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" و " رشاوى وعمولات للشركة الألمانية سارل كونتال ألجيريا"، حيث قدر متوسطها الحسابي بـ 3.00 في القضية الأولى بينما جاء التقارب كبيرا مع الثانية، وتلتها مباشرة قضية "علاقة الفساد الاقتصادي بسوناطراك بغياب الرئيس بوتفليقة" و جاءت متوسطها الحسابي بـ 4.00، فيما تقاربت المتوسطات عند

قضيتين اثنتين وهما "رشاوى وعمولات للشركة الايطالية سايبام –ايني" و " رشاوى وعمولات للشركة الكندية أس أن سي لافالان".

تعد قضية إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل، هي أكثر القضايا التي سجلت اهتماما كبيرا لدى المبحوثين بمختلف فئاته العمرية، وهذا راجع إلى إدراكهم بأن غياب الإرادة السياسية للمسؤولين في محاربة ظاهرة الفساد الاقتصادي هي أهم سبب لانتشاره و استفحاله على نطاق واسع في الجزائر، بشكل عام، حيث أن المسؤولين لا يملكون الرغبة القوية و الجادة لمكافحة هذه الآفة الخطيرة و استئصالها، وبالتالي سمح لهم ذلك بالاهتمام أكثر بقضية إصدار المذكرة في حق الوزير السابق " شكيب خليل"، التي تعد خطوة جديدة و مصيرية لهذه الملفات القضائية المداعة في العدالة الجزائرية منذ سنين مضت وبقيت غامضة، بحيث في كل مرة تظهر فضيحة للفساد يقوم المسؤولين باتخاذ بعض الاجراءات الظرفية كإقالة بعض المتورطين و متابعة البعض الآخر قضائيا، أو سن القوانين و تعديل أخرى دون متابعة تنفيذها على أرض الواقع، بل ونجد حتى بعض المسؤولين أنفسهم متورطين في قضايا و فضائح الفساد، و هذا ما أبرزه مضامين الصحف محل الدراسة من مسلسلات للقضية .

في حين جاءت نسبة قضية " علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس بوتفليقة" بحجم ضعيف، والذي ارتبط في مجمله بقضايا الفساد أثناء الحملة الانتخابية، وهذا يدل على ضعف المشاركة السياسية للأساتذة الجامعيين من مختلف الفئات العمرية في اختيار البرامج و الأشخاص الذين يمثلونهم و ينوبون عنهم في تسيير شؤون البلاد، و عدم ثقتهم التامة بهؤلاء المترشحين لرئاسة الجمهورية الجزائرية، و على عدم اهتمامهم باختيار من يمثلونهم، وهذا يرجع إلى عدم ثقتهم و قناعتهم بالبرامج المعروضة من طرف الأحزاب السياسية.

الجدول رقم (30): علاقة متغير السن بالقضايا الأكثر تناولا في الصحافة الجزائرية

السن / القضايا	أقل من 31		31 – 35		36 - 40		42- 60	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
قضية رشاوى وعمولات لشركة ألمانية "كونتال ألجيريا فون وارك بلياك"	6.91	1.70	6.87	2.05	4.00	2.91	5.52	2.46
قضية رشاوى وعمولات لشركة ايطالية"سايبام-ايني"	6.48	1.77	6.25	2.16	2.80	2.04	4.21	2.72
قضية رشاوى وعمولات لشركة كندية "أس أن سي لافالان"	7.31	1.64	6.61	2.08	5.40	2.50	6.26	2.95
قضية إصدار مذكرة توقيف الدولية في حق الوزير السابق شكيب خليل وانسحاب وزير العدل الأسبق محمد شرفي	2.25	1.44	3.07	2.01	4.60	3.28	2.30	1.52
الخطأ الإجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل	3.42	2.07	4.16	1.84	6.20	3.03	4.78	2.33
رفض الأنتربول (الشرطة الدولية) التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل	4.74	2.27	4.27	1.73	7.20	1.09	5.73	2.13
علاقة الفساد الاقتصادي في سوناطراك مع غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة	3.97	2.50	4.07	2.85	6.80	2.86	4.91	2.21
تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان "سعداني" حول علاقة المخابرات بملف سوناطراك 2	4.71	2.81	4.10	2.81	3.60	1.81	5.73	2.83
تصريحات وزير العدل الأسبق "محمد شرفي" حول طلب سعداني بتنحية شكيب خليل من الفضيحة	5.17	2.03	5.56	2.53	4.40	0.89	6.17	2.40

يظهر الجدول رقم (30) أن قضية " إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام لدى فئة الأقل من 31 سنة للأساتذة الجامعيين، حيث مثلت أكثر القضايا ترددا بمتوسط حسابي قدر بـ 2.25، كما جاء الاهتمام كذلك عند هذه الفئة لقضية " الخطأ الاجرائي في اصدار مذكرة التوقيف الدولية " بمتوسط حسابي قدر بـ 3.42، ثم تلتهما قضية" علاقة الفساد الاقتصادي بسوناطراك بغياب الرئيس بوتفليقة "

بمتوسط حسابي قدر بـ 3.97، وبعدها جاءت قضية "تصريحات سعداني..." بمتوسط قدر بـ 4.71، بينما قل الاهتمام نوعا ما عند قضية " رفض الأنتربول" أي بمتوسط 4.74، في حين تقاربت الترددات عند بقية القضايا المتعلقة بملف سوناطراك، والذي سجلنا حسب المعطيات ضعفا شديدا من المتوسط الحسابي في معظمها.

نفس الملاحظة نسجلها لدى فئة الأساتذة الذين تبلغ أعمارهم ما بين (31-35) سنة حيث جاءت أكثر قضية من الاهتمام و التي تصدرت المرتبة الأولى من أكثر الترددات وهي "قضية اصدار مذكرة التوقيف الدولي في حق شكيب خليل" بمتوسط حسابي قدر بـ 3.07، في حين تقاربت لديهم ثلاث قضايا في المرتبة الثانية وهم "الخطأ الاجرائي في اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" مع " علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس بوتفليقة "، و "تصريحات سعداني " حيث سجلت القضايا مقدار متوسطها الحسابي بشكل متقارب كما هو موضح في الجدول رقم (30)، بينما سجلت قضية " رفض الأنتربول " ترددا قليلا بمقدار 4.27.

و تمثل قضية "رشاوى وعمولات للشركة الايطالية سايبام- ايني" أكثر القضايا اهتماما و ترددا عند أفراد العينة من الذين يبلغ أعمارهم مابين (36-40) سنة، حيث سجلت هذه القضية بمتوسط حسابي قدر بـ 2.80، ثم يأتي قضية أخرى رتبتها أفراد العينة في المرتبة الثانية وهي "تصريحات سعداني" و جاء مقدار المتوسط الحسابي بـ 3.60، وتلتها قضية أقل اهتماما من سابقتها وهي "رشاوى وعمولات للشركة الألمانية سارل كونتال ألجيريا" و بمتوسط 4.00، بينما يليها متوسط 4.40 لدى قضية " تصريحات محمد شرفي" .

و يأتي في الأخير ترتيب أفراد العينة الذين يبلغ أعمارهم ما بين (42 -60) سنة لنفس القضية التي تصدرت المرتبة الأولى عند الفئات العمرية الأخرى و اعتبرتها من أكثر القضايا اهتماما و ترددا لديها عند قضية " اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" حيث قدر متوسطها الحسابي بـ 2.30، وتلتها قضية " رشاوى وعمولات للشركة الايطالية سايبام- ايني" بمقدار 4.21، فيما تقارب المتوسط الحسابي عند القضايا التي رتبها أفراد العينة في المرتبة الثالثة وهما قضيتين اثنتين " الخطأ الاجرائي في اصدار مذكرة

التوقيف الدولية " و "علاقة الفساد الاقتصادي بسوناطراك بغياب الرئيس بوتفليقة" و جاء مقدار متوسطها الحسابي على التوالي بـ 4.78، ثم في القضية الثانية بمتوسط قدر بـ 4.91.

الجدول رقم (31) : علاقة متغير السن بالشخصيات المسؤولة عن الفساد الاقتصادي بملف سوناطراك 2

السن / الشخصيات	أقل من 31		31 – 35		36 - 40		42- 60	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
الوزير السابق للطاقة والمناجم شكيب خليل	**1.31**	0.58	**2.01**	2.61	**3.80**	3.83	**1.00**	0.00
زوجة الوزير السابق للطاقة والمناجم "بركات عرفات"	**5.77**	3.38	**5.27**	2.61	**7.20**	3.83	**5.34**	2.72
ابني الوزير السابق للطاقة والمناجم	**6.60**	2.75	**4.89**	2.46	**7.00**	3.00	**5.04**	2.93
المدير العام والرئيس السابق لسوناطراك "محمد مزيان"	**3.00**	1.37	**3.56**	1.54	**4.60**	1.94	**3.73**	2.28
ابني المدير العام السابق لسوناطراك	**6.71**	2.65	**6.16**	2.20	**6.60**	2.50	**6.82**	2.87
الوسيط بين الشركات الأجنبية والمسؤولين الجزائريين "فريد بجاوي"	**4.05**	2.05	**4.12**	2.16	**2.60**	1.81	**4.56**	2.38
المدير العام السابق للشركة الايطالية بالجزائر "سايبام" "أورسي توليو"	**6.57**	2.53	**5.67**	2.46	**4.20**	1.78	**7.95**	2.63
مدير البناء والهندسة السابق للشركة الايطالية "سايبام" " بيترو فاروني"	**8.54**	1.59	**8.72**	1.55	**6.80**	2.68	**7.43**	1.64
مسيرة مكتب الدراسات "كاد" بمؤسسة سوناطراك المدعوة "م.ن"	**8.20**	2.22	**8.87**	1.45	**7.20**	4.76	**7.82**	1.82
مدير الديوان السابق للمدير العام لسوناطراك محمد مزيان " رضا حامش"	**7.02**	2.65	**8.25**	2.71	7.20	2.04	7.86	2.78
المدير العام الأسبق لمجمع سوناطراك الجزائرية "عبد الحميد عطار"	**7.74**	2.00	**8.43**	2.73	8.00	1.78	8.39	2.01

تمثل معطيات الجدول رقم (31) أن معظم ترددات الشخصيات بين الفئات العمرية الأربعة سجلت بمتوسط حسابي متقارب، حيث جاء " شكيب خليل" من أكثر الشخصيات

ترددا لدى أفراد العينة بكل أنواعه، وتلته شخصية ثانية " محمد مزيان" بمتوسط 3.00 عند الفئة التي تتراوح عمرها أقل من 31 سنة، مع تقارب طفيف عند الفئة التي تتراوح مابين (31-35) سنة وقدر متوسطها الحسابي بـ 3.56، ولدى نفس الشخصية رتبت الفئة العمرية ما بين (42-60) سنة بمتوسط حسابي متقارب معهما نوعا ما والمقدر بـ 3.73، بينما جاء "فريد بجاوي" الذي بلغ مقدار متوسطها الحسابي لهذه الفئات الثلاث السابقة الذكر بشكل متقارب، بينما جاءت هذه الشخصية عند الفئة العمرية ما بين (42-60) سنة كأهم شخصية و قدر متوسطها بـ 2.80، ويأتي المتوسط الحسابي عند فئة عمرية التي تتراوح ما بين (36-40) سنة والمقدر بـ 4.20 لدى شخصية "أورسي توليو".

فيما تقاربت المتوسطات الحسابية للشخصيات المتبقية لكل أفراد العينة بفئاتها العمرية المختلفة.

الجدول رقم (32): علاقة متغير السن بالجوانب التي ركزت عليها الصحافة الجزائرية في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي

السن / الجوانب	أقل من 31 عاما		(31-35) عاما		(36-40) عاما		(42-60) عاما		المجموع	
	تك	%			تك	%	تك	%	تك	%
الجانب السياسي	20	57.1	39	70.9	4	80	15	65.2	78	66.1
الجانب الاقتصادي	13	37.1	29	52.7	2	40	13	56.5	57	48.3
الجانب الاجتماعي	3	8.6	7	12.7	1	20	0	0	11	9.3
الجانب القانوني	15	42.9	12	21.8	1	20	5	21.7	33	28

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه: أن المبحوثين من الفئات العمرية اتجهت إلى الجانب السياسي بالدرجة الأولى في تركيز الصحافة الجزائرية فيما يخص ملف سوناطراك 2، حيث جاءت أعلى نسبة في هذا الجانب المذكور سلفا عند أساتذة الفئة التي تبلغ سنها ما بين (36-40) عاما بمقدار بلغت نسبته بـ 80 % ، فيما نسجل 20.9 % أعلى نسبة تركيز للصحافة في تناول ملف سوناطراك لدى الجانب الاقتصادي عند الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين

(42-60) سنة، أما بالنسبة للجانب القانوني فجاء الاتفاق عند فئتين اثنين هما أساتذة من فئة الشابة التي تبلغ سنها ما بين (31-35) عاما مع أساتذة المتقدمة في السن ما بين (42-60) عاما بتقارب قريب في النسب مع اختلاف طفيف، فقد قدرت لدى هذه الفئة الأخيرة بـنسبة 21.7 % أما الفئة الأخرى بلغت نسبتها بـ 21.8 % مع تفوق الفئة الأقل من 31 عاما عنهما بنسبة 42.9 %، بينما الجانب الاجتماعي فنلاحظ توجه أساتذة من فئة البالغة أعمارها ما بين (36-40) عاما بشكل معتبر قدرت بـ 20 % وبنسبة متفوقة قليلا على فئتين السالفتين الذكر، بينما انعدمت تماما عند فئة الأساتذة التي تبلغ أعمارها ما بين (42-60) عاما.

المطلب 2 : علاقة متغير الجنس مع أكثر الصحف متابعة لدى المبحوثين

الجدول رقم (33) : علاقة متغير الجنس مع ترتيب الصحف محل الدراسة حسب رأي المبحوثين

الصحيفة	الجنس / الترتيب	ذكور		إناث		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	المرتبة 1	02	04.30	33	45.80	35	29.70
	المرتبة 2	38	82.60	35	48.60	73	61.90
	المرتبة 3	06	13	04	05.60	10	08.50
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
النهار	المرتبة 1	00	00	09	12.5	09	07.60
	المرتبة 2	08	17.4	08	11.1	16	13.60
	المرتبة 3	38	82.60	55	76.40	93	78.80
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	المرتبة 1	44	95.70	30	41.70	74	62.7
	المرتبة 2	00	00	29	40.30	29	24.6
	المرتبة 3	02	04.30	13	18.10	15	12.7
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**

رتب الأساتذة الجامعيون جريدة الشروق اليومي من الجنسين في المرتبة الثانية حيث قدرت النسبة لكليهما بـ 61.9 %، أما فيما يخص الجنس فقد رتب الذكور الجريدة بنسبة مرتفعة أكثر من الإناث، فقد جاءت نسبة الإناث بـ 48.6 % وهي نسبة منخفضة عن جنس الذكور والذي قدر بـ 82.6 % من مجموع حجم الاجابات التي تحصلت عليها النتائج.

يظهر نسب الجدول أن المبحوثين الذكور تفوقوا عن الإناث في متابعة جريدة الشروق اليومي، ويمكن إرجاع هذا إلى عامل الوقت المتاح إذ أن الذكور عموما يملكون وقتا أكبر للإستخدام مقارنة بالإناث، بالاضافة إلى أن المبحوثين من الذكور يميلون أكثر إلى قراءة الجرائد، على عكس الإناث حيث يفضلن مشاهدة الأخبار عبر التلفزيون .

يتبين من الجدول رقم (33) أن قراءة جريدة النهار من طرف الأساتذة الجامعيين لكلا من الجنسين جاءت بـ 78.8 % وفي المرتبة الثالثة، حيث جاءت بنسبة مرتفعة نوعا ما مقارنة بنسبة الترتيبين الأوليين، اللذان جاءا بنسب متقاربة نوعا ما فالذكور بلغت نسبته بـ 82.6 % بينما تليه الإناث بـ 76.4 %.

نفسر اتفاق أفراد العينة في نسبة متابعتها لجريدة النهار الذي جاء بحجم منخفض مقارنة بالجرائد الأخرى، باعتبار أنها وسيلة اعلامية لا تلبي اهتمامات الأساتذة الجامعيين من كلا الجنسين ولا يجدونها وسيلة للتنمية الفكرية أو التأهيل الجامعي.

وجاء ترتيب أفراد العينة لجريدة الخبر من أكثر الصحف التي يتابعها الجنسين معا في المرتبة الأولى بنسبة قدرت بـ 62.7 %، حسب ما هو موضح في الجدول رقم (33)، في حين جاءت متابعة الجنسين للصحيفة في الترتيب الثاني منخفض جدا حيث بلغ بـ 24.6 % بالنسبة لجنس الإناث فقط، وانعدمت النسبة عند جنس الذكور تماما.

و رتب الذكور جريدة الخبر أكثر من الإناث في المرتبة الأولى بنسبة جدُ مرتفعة بلغت بـ 95.7 %، بينما سجلت نسبة الإناث بـ 41.7 % كنسبة معتبرة نوعا ما، وجاءت النسبة نفسها بشكل متقارب للإناث في نسبة الترتيب الثاني بنسبة قدرت بـ 40.3 % .

ونفسر تفوق الذكور في اعتماد جريدة الخبر على الإناث، باعتبار أن فئة الذكور أكثر ميلا لقراءة جريدة الخبر التي تتصف بطرحها الإعلامي الموضوعي، واهتمامهم الكبير بالجوانب والقضايا التي تعالجها الصحيفة في المجال السياسي مع الاطلاع على تحليلات سياسية جريئة، وفي المقابل للإناث اهتمامات اجتماعية أكثر في الحياة اليومية لا يسمح لهن بالاطلاع أكثر والاهتمام بها.

الجدول رقم (34) : علاقة متغير الجنس بمدى متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة

الصحيفة	الجنس / مدى المتابعة	ذكر		أنثى		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	كل يوم	8	17.4	18	25	26	22
	يومان إلى ثلاث	12	26.1	24	33.3	36	30.5
	يوم واحد في الأسبوع	26	56.5	30	41.7	56	47.5
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
النهار	كل يوم	3	6.5	4	5.6	7	5.9
	يومان إلى ثلاث	7	15.2	8	11.1	15	12.7
	يوم واحد في الأسبوع	36	78.3	60	83.3	96	81.4
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	كل يوم	26	56.5	21	29.2	47	39.8
	يومان إلى ثلاث	12	26.1	24	33.3	36	30.5
	يوم واحد في الأسبوع	8	17.4	27	37.5	35	29.7
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (34) : أن صحيفة الشروق اليومي لا تحظى بمقروئية يومية عالية من طرف الأساتذة الجامعيين، بدليل أن النسبة جاءت أكبر عند مدى " يوم واحد في الأسبوع" بـ 47,5 % بالنسبة لكلا من الجنسين، أي متابعتهم لها كانت أسبوعيا فقط، حيث نلاحظ بعض التقارب في النسب مع الجنسين، غير أن الذكور تفوقوا على الإناث بنسبة 56,5 % في متابعتهم لجريدة الشروق اليومي، فقد بلغت نسبة الإناث في مدى المتابعة الأسبوعية للجريدة بـ 41,7 %، بينما جاءت المتابعة لدى الجنسين من " يومان إلى ثلاث أيام" في المرتبة الثانية بمجموع قدرت نسبته بـ 30,5 %، أما القراءة اليومية للجريدة من

قبل الأساتذة الجامعيين لكلا الجنسين فجاءت بـ 22 % مع تقارب طفيف في نسبة متابعة كلا من الذكور والإناث.

يعود اتفاق أفراد العينة من كلا الجنسين على أن صحيفة الشروق اليومي لا تحظى بمقروئية يومية عالية من طرف الأساتذة الجامعيين، و ذلك لتدخل عدة عوامل و هذا المجال منها ما يسمى بدرجة الثقة تجاه الوسيلة الإعلامية، حيث أنه من الواضح أن مستوى الثقة يمكن أن يعزِّز إمكانية تقبل و تصديق ما تأتى به هذه الوسيلة و لو كان مضمونها يخالف مضامين الوسائل الإعلامية الأخرى[1] .

نلاحظ من معطيات الجدول رقم (34) أن المتابعة لدى الأساتذة الجامعيين لكلا من الجنسين، لجريدة النهار كان بنفس الترتيب الذي عرفته جريدة الشروق اليومي، فقد كانت متابعتهم أسبوعية للصحيفة وبنسبة قدرت بـ 81.4 %، واحتلت المرتبة الأولى عند جنس "الذكور" بنسبة 83.3 %، وهي نسبة أكثر تفوقا من نسبة الإناث الذي جاء بنسبة منخفضة عن الذكور نوعا ما حيث قدرت بـ 78.3 %، وفي المرتبة الثانية عرفت نفس النتيجة التي جاءت عند جريدة الشروق لما نتحدث عن مدى "يومان إلى ثلاث" و بنسب متقاربة جزئيا بين الجنسين (الذكور – الإناث) بنسبة بلغت 12.7 %، على الرغم من تفوق الذكور على الإناث بنسبة 15.2 %، وتنخفض نسبة المتابعة لدى الأساتذة الجامعيين لكلا من الجنسين لما تصل إلى متابعتهم "اليومية" والتي جاءت بنسبة جدُ ضعيفة بلغت بـ 5.9 %.

ويمكن تفسير تفوق أفراد العينة من فئة الذكور في متابعتهم الأسبوعية لجريدة النهار على الإناث، إما بعدم الاهتمام أصلا بمتابعة أخبار و قضايا تنشرها هذه الصحيفة، أو أنها لا تلبي حاجياتهم و ميولاتهم الفكرية، بينما جاءت متابعة أفراد العينة عند مدى " كل يوم" بنسب ضعيفة جدا من طرف كلا الجنسين، و التي تؤكد على معادلة منطقية تنطلق من أنه كلما قل أو ضعف عدد المتابعة لوسيلة ما يفسر ذلك بارتفاع عدد ساعات العمل، بالاضافة إلى ضعف الاهتمام بالوسيلة بشكل تام[2].

---

(1) عبد الكريم قلاتي، **المرجع السابق**، ص 88.

(2) لامية صابر، المرجع السابق، ص 254.

و تحظى جريدة الخبر بمقروئية يومية عالية من طرف الأساتذة الجامعيين بنسبة 39.8 % لكلا الجنسين، ونلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (34) ، أن 56.5 % من الذكور تفوقوا على الإناث بنسبة 29.2 %، أما فيما يخص مدى " يومان إلى ثلاث" فتأتي متابعة الأساتذة منخفضة نوعا ما، و احتلت المرتبة الثانية بنسبة بلغت 30.5 %، مع تفوق عنصر الإناث بنسبة بلغت 33.3 % بالنسبة لجريدة الخبر، وتحتل المرتبة الثالثة في متابعة الجنسين في " يوم واحد في الأسبوع" بنسبة متقاربة نوعا ما على نسبة متابعتهما من " يومان إلى ثلاث أيام " حيث بلغت بـ 29,7 %، مع ملاحظة أن عنصر الإناث قد تفوق بنسبة بلغت 37,5 %.

و تعود المتابعة اليومية لأفراد العينة من كلا الجنسين، في كون جريدة الخبر أكثر الوسائل الاعلامية استقطابا للجمهور بشكل عام، و أن لها العديد من الميادين و تدرج مواضيع جادة تمس كافة الميادين و لاتفاقها مع تخصصهم وتوجهاتهم، أما بالنسبة لتفوق الذكور فنفسر ذلك بالاستقلالية التي يتمتع بها أكثر من الاناث وفي امتلاكهم متسع من الوقت، و يفسر تفوق الاناث عن الذكور عند مدى " يومان إلى ثلاث"، نظرا لمسؤولية الاناث الاجتماعية و الأسرية داخل البيت، التي تعتبر أكثر من مسؤوليات الذكور أي لضيق الوقت[1] .

(1) مديحة جيطاني، **"استخدامات الشباب الجامعي للمواقع الإسلامية، دراسة في العادات والأنماط والاتجاهات-"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الدعوة والإعلام، جامعة حاج لخضر باتنة، 2009-2010، ص 171.

الجدول رقم (35) : علاقة متغير الجنس بمستوى المتابعة للصحف محل الدراسة عند المبحوثين

الصحيفة	الجنس / مستوى المتابعة	ذكر		أنثى		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	من الأول إلى الآخر	06	13	13	18.1	19	16.1
	معظمها	06	13	15	20.8	21	17.8
	العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية	18	39.1	29	40.3	47	39.8
	الموضوعات الاقتصادية	02	4.3	4	5.6	06	5.1
	التي تعنيني	14	30.4	11	15.3	25	21.2
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
النهار	من الأول إلى الآخر	05	10.9	02	2.8	07	5.9
	معظمها	1	2.2	00	00	1	0.8
	العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية	12	26.1	32	44.4	44	37.3
	الموضوعات الاقتصادية	06	13	04	5.6	10	8.5
	التي تعنيني	22	47.8	34	47.2	56	47.5
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	من الأول إلى الآخر	19	41.3	14	19.4	33	28
	معظمها	06	13	05	6.9	11	9.3
	العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية	11	23.9	34	47.2	45	38.1
	الموضوعات الاقتصادية	00	00	04	5.6	04	3.4
	التي تعنيني	10	21.7	15	20.8	25	21.2
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**

تبين معطيات الجدول أن 39.1 % من ذكور العينة يتابعون جريدة الشروق اليومي عند مستوى " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، ويتابعها 30.4 % منهم عند " التي تعنيني"، ويقرؤها 13% منهم " من الأول إلى الآخر" وبنفس النسبة يقرؤنها كذلك منهم عند "معظمها"، و يأتي في الرتبة الأخيرة من يتابعون الجريدة عند "الموضوعات الاقتصادية" حيث يبلغون 4.3 % من ذكور العينة .

ولدى الإناث، يلاحظ تقاربا مع الذكور في نسبة من يتابعون جريدة الشروق اليومي عند مستوى " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" حيث قدرت النسبة بـ 40.3 %، كما تتقارب النسبة بين الجنسين بخصوص متابعة الصحيفة عند " الموضوعات الاقتصادية"، حيث بلغت النسبة عند الإناث 5.6 % مقابل 4.3 % للذكور، بينما تتفاوت بعض النسب بين الجنسين، فالإناث اللواتي تتابعن هذه الجريدة من " الأول إلى الآخر " تبلغ نسبتهن بـ 18.1 % مقابل 13 % عند الذكور، نفس الملاحظة تسجل بخصوص متابعة الجريدة في " معظمها" 20.8 % نسبة من الإناث مقابل 13 % للذكور، بينما عند مستوى المتابعة "التي تعنيني" فتفاوتت النسبة تماما فيما بين الفئتين، حيث قدرت 30.4 % منهم إناث مقابل نسبة 15.3 % بالنسبة للذكور.

سجل على الجنسين كما تبرزه الأرقام في الجدول تقاربا في مستوى متابعتهما لجريدة الشروق اليومي من " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" و أيضا عند " التي تعنيني"، باعتبار أن العناوين أصبحت كمعيار في انتقاء الجمهور لصحف معينة على حساب أخرى، ويساهم كذلك في جلب أفراد عينة الدراسة لكلا الجنسين إلى قراءة الجريدة فيما يهمها فقط، من أخبار آنية تبرزها الصحافة المكتوبة بشكل عام مؤخرا بعناوين ذات بنط عريض في الصفحة الأولى وهي طريقة تعبر أيضا عن أهداف الصحف التجارية بالدرجة الأولى.

وسجل التفاوت بين الجنسين على باقي المستويات مع تفوق الإناث الكبير على الذكور، وهذا راجع إلى أن من أكثر الأسباب في متابعة الإناث للجريدة كان من أجل " تغطية الأخبار من جميع الجوانب"، وبالتالي لهن ميل إلى متابعتهن لوسائل إعلامية تغطي الأخبار من جميع الجوانب مقارنة بالذكور الذين يميلون إلى الاهتمام بالسياسة و الرياضة، مع العلم أن

جريدة الشروق اليومي كانت في السابق تقدم أخبار تتوجه بها بالدرجة الأولى إلى المرأة أي أن الصحيفة قد استطاعت الاحتفاظ بهذا الجمهور المستقطب من فئة " الإناث" منذ سنوات مضت.

تظهر معطيات الجدول أن هناك تقاربا بين الجنسين في مستوى متابعتهم لجريدة النهار عند " التي تعنيني"، حيث بلغت النسبة عند الذكور بـ 47.8 % مع اختلاف طفيف سجلته فئة الإناث بنسبة 47.2 %، مع تباين قليل في النسب عند متابعة الجنسين " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" فتأتي النسبة عند الإناث 44.4 % مقابل 26.1 % عند الذكور.

وجاءت متابعة الفئتين لدى كل من المستويين من " الأول إلى الآخر " و " الموضوعات الاقتصادية" متفاوتة في النسب بشكل كبير، مع تفوق الذكور على الإناث في النسب وهذا كما هو مبين في الجدول رقم (35)، بينما انعدمت النسبة تماما لدى الإناث عند مستوى "معظمها"، أما في المقابل أي عند الذكور فظهرت النسبة ضعيفة جدا وقدرت بـ 2.2 % .

ويعبر تفوق جنس " الذكور" في مستوى متابعة صحيفة النهار " من الأول إلى الآخر" على أن الذكور من الأساتذة الجامعيين يرون في الصحافة المكتوبة الجزائرية بشكل عام كنظام إعلامي له انعكاس تام لما يحصل في السياسة من سيناريوهات تنشرها الصحف في سياق معين، فبالتالي تتجه هذه الفئة حتى إلى وسيلة إعلامية تعتبر باجماع الإعلاميين و المختصين كصحافة غير محترفة و لا تحترم القواعد المعمول بها من أخلاقيات المهنة الصحفية، غير أنها ترسل رسائل غير مشفرة عبر تقديم مواضيع دون أخرى عن جهات معينة مع ادعاءهم بأنها صحافة مستقلة بينما هي كوسيلة إعلامية موالية للسلطة، أما تفوق الإناث في مستوى متابعتهن من " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" جاء فقط نتيجة توزيع الاستمارات لأفراد عينة الدراسة بشكل أكثر لديهن، وبالتالي احتمال ظهور بكثرة فئة الإناث .

سجلت أعلى نسبة متابعة عند فئة الذكور لجريدة الخبر "من الأول إلى الآخر" بـ 41.3 %، أما عند الإناث فبلغت عندهن أعلى مستوى في متابعهن للصحيفة بنسبة 47.2 % في "

العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، مقابل نسبة ضعيفة سجلت عند فئة الذكور لنفس المستوى حيث قدرت بـ 23.9 %، و يتابعونها منهم 13 % في " معظمها"، و انعدمت لديهم تماما عند " الموضوعات الاقتصادية"، ولدى الإناث، تظهر في هذا المستوى متابعتهن للجريدة بنسبة ضعيفة جدا بلغت بـ 5.6 %، أما عند مستوى " معظمها" فبلغت عندهن النسبة بـ 6.9 %، وكان التقارب بين الفئتين من خلال النسب المسجلة في الجدول عند مستوى "التي تعنيني" في متابعتهما للجريدة .

نلاحظ مما سبق من معطيات إحصائية أن فئة الإناث من الأساتذة محل الدراسة يتابعن جريدة الخبر في مستوى " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، وهذا نتيجة لاعتماد الجريدة على نشر أخبار باستخدام العناوين المضللة والمثيرة سواء من حيث الصياغة اللغوية و المصطلحات أو من حيث الأسلوب، و هو من أكثر الأشكال قدرة في التأثير وعلى جذب القراء في أكثر منه ' الإناث" وخلق عندهن شعور بالتشويق في أحداث قضايا و إدخال عنصر الدراما أو الملهاة ويتحول بذلك الخبر إلى قصة روائية يصنع الصحفي العقدة في عناوينها و الحل في قالبه الصحفي، أما تفسيرنا لاتجاه أساتذة من فئة الذكور لمتابعة الجريدة بمستو " من الأول إلى الآخر" يأتي نظرا للضوابط الأخلاقية والإعلامية والمهنية التي تتبعها الصحيفة في نشر أخبار و قضايا حساسة في معظم المجالات.

الجدول رقم (36): علاقة متغير الجنس بأسباب متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة

الصحيفة	الجنس / أسباب المتابعة	ذكر		أنثى		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	مصداقية الأخبار	07	15.2	17	23.6	24	20.3
	السبق الصحفي	07	15.2	11	15.3	18	15.3
	الجرأة في تناول القضايا المختلفة	16	34.8	17	23.6	33	28
	تغطية الأخبار من جميع الجوانب	11	23.9	19	26.4	30	25.4
	توظيف صحفيين محترفين	03	6.5	11	15.3	14	11.9
	أخرى	**15**	**32.6**	**16**	**22.2**	**31**	**26.3**
النهار	مصداقية الأخبار	00	00	05	6.9	05	4.2
	السبق الصحفي	09	19.6	18	25	27	22.9
	الجرأة في تناول القضايا المختلفة	11	23.9	26	36.1	37	31.4
	تغطية الأخبار من جميع الجوانب	04	8.7	12	16.7	16	13.6
	توظيف صحفيين محترفين	00	00	01	1.4	01	0.8
	أخرى	**27**	**58.7**	**27**	**37.5**	**54**	**45.8**
الخبر اليومي	مصداقية الأخبار	26	56.5	30	41.7	56	47.5
	السبق الصحفي	06	13	03	4.2	09	7.6
	الجرأة في تناول القضايا المختلفة	21	45.7	11	15.3	32	27.1
	تغطية الأخبار من جميع الجوانب	11	23.9	27	37.5	38	32.2
	توظيف صحفيين محترفين	09	19.6	13	18.1	22	18.6
	أخرى	**09**	**19.6**	**14**	**19.4**	**23**	**19.5**

يتضح من خلال الجدول رقم (36) أن سبب " الجرأة في تناول القضايا المختلفة " الأهم لدى أفراد العينة بنوعيها الذكور و الإناث لمتابعة صحيفة الشروق اليومي بنسبة 28 %، يليه في المرتبة الثانية السبب " أخرى" بنسبة بلغت بـ 26.3 %، ثم السبب " تغطية الأخبار من جميع الجوانب" في المرتبة الثالثة بنسبة قدرت 25.4 % ثم "مصداقية الأخبار" في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت 20.3 %، وبعدها " السبق الصحفي" بنسبة متقاربة تماما لكلا من الجنسين و قدرت بـ 15.3 % وفي المرتبة الخامسة، أما المرتبة الأخيرة فقد عرفت " توظيف صحفيين محترفين" بنسبة قدرت بـ 11.9 % مع اختلاف في نسبة متابعة الجريدة لكلا من الجنسين في هذا السبب الأخير، حيث جاءت نسبة عنصر الإناث متوفقا عن الذكور.

سجلنا من خلال المعطيات، أن السبب الرئيسي في متابعة أفراد العينة لجريدة الشروق اليومي كان من أجل " الجرأة في تناول القضايا المختلفة"، و لاحظنا من خلال النسب أن فئة الذكور تفوق عن الاناث، ويعطي ذلك انطباع بأن السبب يعود لكون الوسيلة تهتم بابراز قضايا مختلفة مراعية في ذلك عدم التركيز على طرف دون آخر، أما عند السبب "أخرى" فتفوق الذكور أيضا عن الإناث باعتبار أن جريدة الشروق اليومي تلبي اهتمامات أخرى و لأسباب أخرى قد تدخل في ميولهم وحسب تخصصاتهم.

ويأتي السبب الثالث " تغطية الأخبار من جميع الجوانب"، من خلال ملاحظة أن الاناث هن من تفوقن عن الذكور في ذلك، وهذا يعود بالدرجة الأولى لميل الاناث في متابعتهم لأكثر الوسائل التي تغطي الأخبار من جميع الجوانب، مقارنة بالذكور الذين يميلون إلى الاهتمام بالسياسة والرياضة آكثر، في حين كان آخر سبب يضع في الاعتبار لكلا من الجنسين "توظيف صحفيين محترفين" التي سجلت عندها أضعف النسب، مع تفوق الاناث عن الذكور في عدد الاجابات، ويرجع ذلك إلى عدم الايمان بأنها جريدة توظف صحفيين محترفين، و أن توزيع الاستمارات كان بشكل عشوائي و بالتالي احتمال ظهور بكثرة هذا النوع من الاناث وارد.

نلاحظ أن أسباب متابعة الأساتذة الجامعيين لجريدة النهار جاءت لأسباب " أخرى" وبنسبة بلغت في مجمله 45,8 % لكلا من الجنسين و في المرتبة الأولى، ليليه " الجرأة في

تناول القضايا المختلفة" في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 31,4 %، مع اختلاف ظاهر بين عنصر الإناث اللاتي تفوقن على الذكور بنسبة بلغت 36,1 %.

و يأتي السبب " السبق الصحفي" الذي بلغت نسبته بـ 22,9 % في المرتبة الثالثة، أما السبب " تغطية الأخبار من جميع الجوانب" و الذي جاء في المرتبة الرابعة بنسبة 13,6 %، غير أن النسبة ما قبل الأخيرة و الذي احتلت المرتبة الخامسة في السبب " مصداقية الأخبار" و بنسبة ضعيفة نوعا ما قدرت بـ 4,2 %، و كانت كلها من نوع الإناث، نفس الأمر نلمسه عند السبب " توظيف صحفيين محترفين" مع نسبة ضعيفة جدا بلغت بـ 0,8 %، و كانت كذلك من نوع الإناث فقط .

جاء الاتفاق بين الأساتذة الجامعيين من أفراد العينة لكلا الجنسين على أسباب المتابعة " أخرى"، باعتبار أن جريدة النهار لا تلبي اهتمامات الأساتذة باختلاف أجناسهم .

في حين جاء تفوق الاناث على الذكور في سبب متابعتهن لجريدة النهار لـ" الجرأة في تناول القضايا المختلفة"، بحكم ميل الاناث للمواضيع الاجتماعية أكثر من الذكور، وهذا ما تبرزه أكثر جريدة النهار من قضايا اجتماعية تمس المرأة و مشاكل الناس الاجتماعية، و أيضا تتابعن جريدة النهار لـ "السبق الصحفي" الذي تمتاز به الجريدة، ويفسر ذلك من خلال تعريفهن للسبق الصحفي بسرعة الجريدة لنقل آخر الأخبار التي لا تتناولها الوسائل الأخرى بنفس هذا القدر، غير أنهن تتحفظن عن هذه القضايا التي تنشرها الجريدة لسببين هما " توظيف صحفيين محترفين" و " مصداقية الأخبار" بنسب سجلت ضعيفة لهما، و يأتي ذلك لما تعبره آراء المتابعين المختصين بأنها وسيلة اعلامية لا تملك الاحترافية و المصداقية، في طرحها الإعلامي لمعظم القضايا بشكل عام، و انعدام الاجابات بالنسبة للذكور يعود لعدم الاهتمام أصلا بها.

تعد " مصداقية الأخبار" أهم سبب من أسباب متابعة أفراد العينة لصحيفة الخبر لكلا من الجنسين بنسبة بلغت 47,5 %، أما في المرتبة الثانية فنجد " تغطية الأخبار من جميع الجوانب" بنسبة بلغت 32,2 %، وفي المرتبة الثالثة "الجرأة في تناول القضايا المختلفة"

بنسبة 27,1 %، مع اختلاف بيِّن بين الجنسين، حيث جاء أهم سبب عند الذكور بنسبة بلغت بـ 45,7 %.

و جاء اتفاق الأساتذة الجامعيين بين الجنسين في أسباب أخرى تدفعهم للمتابعة، وسجلا نسبا متقاربة بينهما قدرت بـ 19,5 % بالمرتبة الرابعة، ثم السبب " توظيف صحفيين محترفين" في الرتبة الخامسة بنسبة 18,6 %، و آخر سبب سجلاه حسب النسب الموضحة في الجدول رقم (36) والتي جاءت من أضعف النسب في " السبق الصحفي"، و كان أهم سبب لدى الذكور بنسبة بلغت بـ 13 %.

جاءت " مصداقية الأخبار" من أكثر الأسباب التي تؤدي بأفراد العينة لمتابعة جريدة الخبر حيث سجلت أعلى النسب عند الأساتذة لكلا الجنسين، و يفسر ذلك باجماع العينة على أنها وسيلة اعلامية لها من الطرح الاعلامي القوي للأحداث والقضايا، مراعية في ذلك الموضوعية و الصدق، وتعبر عن وسيلة ذات مصداقية واحترافية، أما " الجرأة في تناول القضايا المختلفة "، فنسجل تفوق الذكور على الإناث في هذا السبب للمتابعة، و يرجع ذلك إلى أنهم يعتبرون جريدة الخبر أكثر الوسائل الإعلامية التي تتناول القضايا المختلفة، حيث تراعي قواعد و أخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر .

الجدول رقم (37): علاقة متغير الجنس بدرجة الثقة عند المبحوثين بالصحف محل الدراسة

الصحيفة	الجنس / درجة الثقة	ذكر		أنثى		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	أثق بقوة	02	4.3	00	00	02	1.7
	أثق	14	30.4	36	50	50	42.4
	محايد	16	34.8	19	26.4	35	29.7
	لا أثق	09	19.6	13	18.1	22	18.6
	لا أثق على الإطلاق	05	10.9	04	5.6	09	7.6
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
النهار	أثق بقوة	03	6.5	01	1.4	04	3.4
	أثق	01	2.2	11	15.3	12	10.2
	محايد	19	41.3	18	25	37	31.4
	لا أثق	14	30.4	31	43.1	45	38.1
	لا أثق على الإطلاق	09	19.6	11	15.3	20	16.9
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	أثق بقوة	10	21.7	03	4.2	13	11
	أثق	16	34.8	39	54.2	55	46.6
	محايد	20	43.5	30	41.7	50	42.4
	لا أثق	00	00	00	00	00	00
	لا أثق على الإطلاق	00	00	00	00	00	00
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**

نستنتج من الجدول رقم (37) جملة من النتائج أهمها : جاء ثقة الإناث من أساتذة العينة بجريدة الشروق اليومي في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 50 %، أما الذكور فقدرت نسبة ثقتهم فيها بـ 30,4 %، بينما يتفوق الذكور في درجة الحياد بنسبة 34,8 % مقابل 26,4 % للإناث، وجاءت النسبة لدى أفراد العينة ممن لا يثقون بالجريدة في نفس الترتيب بنوعيها الذكر والأنثى، مع اختلاف طفيف حيث بلغت نسبتهما بـ 18,6 %، و عند الدرجة " لا أثق على الإطلاق" تفوق الذكور بنسبة قدرت بـ 10,9 % مقابل 5,6 % بلغت لدى الإناث، و آخر درجة جاءت نسبتها ضعيفة جدا لكلا الجنسين من أفراد العينة الذين يثقون بقوة في الجريدة بـ 1,7 %، مع انعدام تام لعنصر الإناث.

وجاءت النسب من خلال معطيات البيانية في الجدول أكثر تفوقا عند الاناث في ثقتهن بالجريدة، و يرجع إلى أن هناك عامل الانتقاء الاضافي الذي يؤثر على مدى الاهتمام و الثقة المعطاة لخبر ما يكون سببه العلاقة الشخصية أو الاجتماعية التي تنتهجها تجاه هذا الغير، فنحن عندنا ميل رفض قراءة المقالات التي لا تسير في اتجاه يثير اهتمامنا، و عندنا ميل لتصفية الاعلام فلا نعطي بذلك اهتمامنا إلا للأخبار التي تثير اهتمامنا مسبقا، وهذا ما يبرز درجة الثقة من قبل الاناث للجريدة[1]، فيما وقف أفراد العينة من فئة الذكور بالاتجاه المحايد للجريدة، باعتبارهم لها كوسيلة لا تلبي حاجياتهم و ميولاتهم بمثل ما تلبيه جريدة الخبر لهم، على الرغم من ذلك جاءت النسب متقاربة عند عدم ثقة الجنسين بجريدة الشروق اليومي، وهذا يعود لعدم ثقة فئة أخرى من الأساتذة الجامعيين بالجريدة لعدم تلبية توجهاتهم الفكرية والايديولوجية في طرحها للقضايا.

نستنتج من خلال الجدول رقم (37) أن أفراد العينة بنوعيها الذكر والأنثى اتفقا على نسبة عالية في عدم ثقتهم بجريدة النهار بنسبة بلغت بـ 38,1 %، بينما الحياد جاء بنسب متفاوتة بين الجنسين من الأساتذة الجامعيين، حيث تفوق الذكور بنسبة 41,3 % مقابل 25 % لدى الإناث، أما درجة ثقتهما المطلقة بالجريدة فسجلت في المرتبة الأولى عنصر الذكور

---

(1) عبد الكريم قلاني، مرجع سبق ذكره، ص87.

بنسبة 19,6 %، و الإناث في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 15,3 %، و نلاحظ تفوق الإناث بشكل كبير عن الذكور عند ثقتهن بالجريدة بنسبة بلغت 15,3 %، و في الأخير جاءت النسبة جدُ ضعيفة لدى الجنسين ممن يثقان بقوة بالجريدة، حيث احتل الذكور المرتبة الأولى بنسبة 6,5 % بينما ضعفت لدى الإناث بنسبة قدرت بـ 1,4 %.

هناك اتفاق من خلال معطيات الجدول بين الذكور والإناث على عدم ثقتهم بجريدة النهار، ويعود ذلك حسب برنامج "يل" أنه يمكن للرسالة أن تعطي فعالية لإقناع الجمهور إذا كان بناء الرسالة محكما، والعكس يحدث إذا كانت الرسالة ذات بناء ضعيف وغير "منطقي"، وهذا ما حدث مع جريدة النهار، أما توجه الذكور أكثر من الاناث للجريدة بالاتجاه الحيادي، فيفسر ذلك بأن الذكور يرون أن هناك قضايا تلتزم فيها ببعض من التناول الموضوعي أحيانا .

تشير المعطيات من خلال الجدول مايلي : حصلت الإناث على المرتبة الأولى في ثقتهن بنسبة 54,2 % وأما الذكور على المرتبة الثانية بنسبة 34,8 % بالنسبة للأساتذة الجامعيين الذين يقرؤون جريدة الخبر، بينما جاءت النسب متقاربة عند حيادهما، حيث بلغت النسبة لدى الذكور بـ 43,5 % ثم الإناث بنسبة 41,7 %.

ونلاحظ تفوق الذكور في ثقتهم القوية بالجريدة بنسبة 21,7 % مقابل 4,2 % للإناث، في حين تنعدم النسب عند الجنسين لدى كل من الدرجتين المتبقيتين " لا أثق" و "لا أثق على الإطلاق".

ويفسر تفوق الاناث في ثقتن بالقضايا التي تنشر بجريدة الخبر أكثر من الذكور، باعتبار أن توزيع الاستمارات كان بشكل عشوائي و بالتالي احتمال ظهور بكثرة هذا النوع من الاناث وارد.

بينما ترجع درجة الثقة عند الذكور التي تفوق كثيرا عن الاناث إلى ثقتهم القوية بجريدة الخبر و ما تنشره من أخبار، بحكم أنها تعتبر كأداة من الأدوات والأجهزة التي تقوم برفع مستوى الرقي الاجتماعي وتلبي ميولاتهم فيها بقوة.

الجدول رقم (38): علاقة متغيرالجنس بزمن اهتمام المبحوثين بالصحف محل الدراسة

الصحيفة	الجنس / زمن الاهتمام	ذكر		أنثى		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	أثناء الحملة الانتخابية	02	4.3	16	22.2	18	15.3
	دائما	20	43.5	18	25	38	32.2
	الأزمات الاقتصادية	00	00	13	18.1	13	11
	الأزمات السياسية	05	10.9	08	11.1	13	11
	الأزمات الاجتماعية	19	41.3	17	23.6	36	30.5
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
النهار	أثناء الحملة الانتخابية	02	4.3	17	23.6	19	16.1
	دائما	10	21.7	19	26.4	29	24.6
	الأزمات الاقتصادية	01	2.2	03	4.2	04	3.4
	الأزمات السياسية	06	13	05	6.9	11	9.3
	الأزمات الاجتماعية	27	58.7	28	38.9	55	46.6
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	أثناء الحملة الانتخابية	02	4.3	14	19.4	16	13.6
	دائما	33	71.7	29	40.3	62	52.5
	الأزمات الاقتصادية	05	10.9	05	6.9	10	8.5
	الأزمات السياسية	00	00	11	15.3	11	9.3
	الأزمات الاجتماعية	06	13	13	18.1	19	16.1
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**

تظهر أرقام الجدول رقم (38) أن جريدة الشروق اليومي تحظى باهتمام دائم لدى الأساتذة الجامعيين بنوعيها من الذكور والإناث بنسبة بلغت بـ 32,2 %، ونلاحظ تفوق الذكور في اهتمامهم الدائم بنسبة 43,5 % مقابل 25 % بالنسبة للإناث، ثم يأتي الاهتمام

بالجريدة لدى أفراد العينة عند " الأزمات الاجتماعية" بنسبة متقاربة نوعا ما عن الأولى حيث بلغت بـ 30,5 %، ومع نفس التفوق الذي عرفه عنصر الذكور و بنسبة بلغت 41,3 % مقابل 23,6 % بالنسبة للإناث.

و اتفق أفراد العينة على الاهتمام بجريدة الشروق اليومي لدى كل من الزمنين " الأزمات الاقتصادية" و " الأزمات السياسية" بنسبتين متقاربتين تماما قدرت بـ 11 %، ما عدا عنصر الذكور الذي انعدم في زمن " الأزمات الاقتصادية"، أما اهتمام الأساتذة " أثناء الحملة الانتخابية" فتسجل تفوقا كبيرا لدى الإناث بنسبة بلغت 22,2% و التي احتلت المرتبة الأولى.

تسجل النسب عند الجدول أن الذكور تفوقوا عن الاناث في اهتمامهم لجريدة الشروق اليومي بشكل " دائم" و أيضا أثناء " الأزمات الاجتماعية"، كما يمكن تفسير هذه النتائج حسب الاشباعات المحققة لكل واحد أي لكل فئة من متابعته لها، و حسب نوع الحاجة لكل جريدة، و باعتبار أن فئة الذكور يتابعون جريدة دائما فحتى فترة الأزمات الاجتماعية تقرؤها بشكل عشوائي و منطقي أن يكون لهم التفضيل للأزمات الاجتماعية، لأنها جريدة تنشر وتغطي قضايا اجتماعية بكافة أبعادها .

و تنضم فئة الإناث في " الأزمات السياسية" إلى الذكور لطبيعة القضايا المشتركة بينهما في المجتمع، بينما تنعدم هذه الفئة الأخيرة أثناء "الأزمات الاقتصادية" و يفسر ذلك بتوجههم إلى وسائل إعلامية أخرى يفضلون قراءتهم فيها عن هذه الجريدة، في حين تتفوق الاناث عن الذكور أثناء " الحملة الانتخابية" بتفوق كبير في متابعتهن للجريدة، و يعود ذلك إلى أنهن تفضلن كثيرا هذه الجريدة في طريقة معالجتها للقضايا في هذه الفترة بالذات .

توضح المعطيات في الجدول رقم (38) أن الأساتذة الجامعيين من كلا الجنسين يهتمون بجريدة النهار " أثناء الأزمات الاجتماعية" بنسبة 46,6 %، مع ملاحظة تفوق الذكور بنسبة قدرت بـ 58,7 % مقابل 38,9 % بالنسبة للإناث، ومع نسب متقاربة نوعا ما في اهتمامهم الدائم بالجريدة من كلا الجنسين بنسبة بلغت اجماليا بـ 24,6 %، أما " أثناء

الحملة الانتخابية" فنلاحظ تفوق الإناث بشكل كبير عن الذكور، حيث بلغ الإناث بـ 23,6 % مقابل 4,3 للذكور.

جاءت أكثر نسبة من اهتمام المبحوثين بالجريدة أثناء " الأزمات الاجتماعية"، مع تفوق كبير لفئة الذكور الذي يفسر من وجهة نظر الباحث إن الكثير من الصحف المستقلة بالجزائر على العموم تفتقد إلى المهنية و الموضوعية و الشمولية في التبادل الإخباري، مما يجعلها قبلة للقليل من الأنصار فقط، أي توجه فئة واحدة من الجنسين سواء عند الذكور أو الإناث، حيث لا يشبع ذلك حاجات الجمهور القراء العام إلا عند فترات مناسباتية أي عند الأزمات أو خلال الحملة الانتخابية.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (38) أن أعلى نسبة سجله اهتمام الأساتذة الجامعيين الدائم بجريدة الخبر بنسبة 52,5 %، مع تفوق أكبر لدى الذكور في المرتبة الأولى بنسبة بلغت بـ 71,7 %، بينما عنصر الإناث الذي جاء في المرتبة الثانية فبلغت بـ 40,3 %.

ويليه " الأزمات الاجتماعية" بنسب متقاربة نوعا ما بين الجنسين من الأساتذة حيث بلغت بـ 16,1 %، أما " أثناء الحملة الانتخابية" فسجلت عنصر الإناث تفوقا كبيرا عن الذكور بنسبة بلغت للإناث 19,4 % مقابل 4,3 % للذكور.

و يرجع تفوق الذكور في زمن المتابعة الـ " دائمة" للجريدة، باعتبارها تلبي توجهاتهم و تنمي وعيهم الفكري، و جاء التقارب بين الجنسين في متابعتهما أثناء " الأزمات الاجتماعية"، و يفسر ذلك باهتمام من الجنسين بتحاليل و أفكار تقدمها الجريدة أثناء الأزمات الاجتماعية.

و تفوق الإناث عن الذكور أثناء " الحملة الانتخابية" فهذا يعود إلى تفضيل الإناث لقراءة جريدة الخبر في هذه الفترة، أما عزوف الذكور عنها باعتبار أن كافة و سائل الإعلام الجزائرية بما فيها جريدة الخبر تقدم بعض الخطابات الإعلامية لا تعبر عن قواعد إعلامية بموضوعية.

الجدول رقم (39): علاقة متغير الجنس بترتيب الصحف محل الدراسة في تكوين وجهة نظر

الصحيفة	الجنس / الترتيب	ذكور		إناث		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	المرتبة 1	03	06.50	24	33.30	27	22.90
	المرتبة 2	42	91.30	41	56.90	83	70.30
	المرتبة 3	01	02.20	07	09.70	08	06.80
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
النهار	المرتبة 1	02	04.30	15	20.80	17	14.40
	المرتبة 2	01	02.20	02	02.80	03	02.50
	المرتبة 3	43	93.50	55	76.40	98	83.10
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	المرتبة 1	41	89.10	33	45.80	74	62.7
	المرتبة 2	03	06.50	29	40.30	32	27.10
	المرتبة 3	02	04.30	10	13.90	12	10.20
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**

يظهر من خلال الجدول رقم (39) : أن الاتفاق في ترتيب صحيفة الشروق اليومي لدى أفراد العينة بنوعيها في مساهمتها بتكوين وجهة النظر، جاء الأكثر احتلالا من النسب عند المرتبة الثانية و الذي سجلته فئة الذكور بنسبة 91,3 % مقابل فئة الإناث المقدرة بـ 56.9 %، غير أن هذه الإناث صنفن الجريدة في المرتبة الأولى بنسبة 33.3 % وبتفوق كبير عن فئة الذكور بـ 6.5 %، في حين تضعف النسب لدى الفئتين لما تصل إلى المرتبة الثالثة في تصنيفها لجريدة الشروق اليومي في استفادتها في تكوين وجهة النظر، حبث عرفت النسبة بـ 9.7 % عند الإناث، و أكثر ضعفا قدرت النسبة لدى فئة الذكور بـ 2.2 %.

تتفوق الإناث عن الذكور في تكوين وجهة نظر معينة من القضايا المطروحة بجريدة الشروق اليومي، يفسر ذلك إلى طبيعة الأهداف التي تحققها الجريدة من نشر موضوعاتها، فالأخبار التي تحتوي على قيم الشهرة كالسبق الصحفي و الجرأة في إبداء الرأي وتضخيم الأحداث هي قيم تخدم الصحيفة بالدرجة الأولى، وتساهم بذلك في التأثير القوي على فئة الإناث اللَواتي ينجذبن إلى ذلك أكثر من الذكور، حيث أن هذه الفئة الأخيرة أي الذكور يهتمون بقيم التوعية التي تتطلب مجهود أكبر من هذه الوسيلة الإعلامية من أجل محاربة الظواهر والحفاظ على استقرار المجتمع بدل خلق مراكز للفوضى[1].

ويتضح من معطيات الجدول أن جريدة النهار التي يتابعها الأساتذة الجامعيون من فئة الذكور، جاء أكثر تصنيف لهم في المرتبة الثالثة بنسبة مرتفعة بلغت عندهم بـ 93.5 %، حيث عرفت النسبة عند فئة " الإناث " بمقدار معتبر مقارنة بالأولى و اللَواتي صنفنها بنفس الترتيب و بنسبة قدرت بـ 76.4 %، بينما تنخفض كثيرا النسب لدى الفئتين لما صنفوها في المرتبة الثانية و الأولى كصحيفة تقوم بتكوين وجهة نظرهم، في حين عرفت النسبة عند فئة " الإناث" تفوقا كبيرا عن الذكور، وبنسبة بلغت في الأولى أي الإناث 20.8 % مقابل 4.3 % عند الذكور.

وتظهر معطيات الجدول رقم (39) أن الأساتذة الجامعيين يستفيدون من جريدة الخبر في تكوين وجهة نظر أكثر لدى فئة الإناث بنسبة بلغت عندهن بـ 69.6 %، حيث عرفت النسبة تقاربا كبيرا مع اختلاف طفيف مع فئة " الذكور" الذين صنفوه بنفس الترتيب، فقد سجلوه بنسبة قدرت بـ 60 %، بينما تنخفض النسبة لدى الإناث لما صنفوها في المرتبة الثانية و التي قدرت بـ 21.7 % ، في حين انعدمت النسبة عند فئة " الذكور" حيث لم تسجل أية نسبة .

يعود اتفاق الفئتين من الذكور والإناث لأفراد العينة في تصنيف جريدة الخبر كأكثر الصحف لها القدرة على تكوين وجهة نظر قوية في القضايا المطروحة، إلى اعتماد جريدة الخبر في تحريرها للأخبار على قالب الخبر الصحفي أحيانا، مع قوالب صحفية أخرى تدعم

---

(1) ذهبية سيدهم، المرجع السابق، ص 130.

هذه الوظيفة الإخبارية التي تتميز بها الصحيفة في سياستها التحريرية بكل احترافية وموضوعية، و بوظيفة التفسير و التحليل بمقالات الرأي والعمود من أجل تكوين وجهة نظر تمس شريحتين معا من الذكور والإناث، للبحث عن حلول لاستئصال الظواهر المختلفة و التركيز على جوانب عديدة من أجل احداث التوازن.

الجدول رقم (40) : علاقة متغير الجنس بنمط تأثير مضمون الصحف على المبحوثين

الجنس / نمط التأثير	ذكر		أنثى		المجموع	
	تك	%	تك	%	تك	%
أناقش حتى يقتنع الآخرون	5	10.9	9	12.5	14	11.9
أطرح رأيي سواء اقتنع الآخرون أم لا	10	21.7	14	19.4	24	20.3
أقرأ أكثر مما أتحدث	16	34.8	36	50	52	44.1
أقرأ فقط	15	32.6	14	19.4	29	24.6
المجموع	46	100	72	100	118	100

يتبين من خلال الجدول رقم (40) أن أكبر نسبة نمط تأثير مضمون الصحف على المبحوثين جاء عند " أقرأ أكثر مما أتحدث" بنسبة معتبرة 44,1 %، حيث أن 50 % من الإناث يقرأن أكثر مما يتحدثن بينما كانت نسبة الذكور 34,8 % ممن يقرؤون أكثر مما يتحدثون فقط، ليليه الأساتذة الجامعيين الذين يقرؤون فقط من نفس الجنسين، و نلاحظ هنا تفوق الذكور عن الإناث بـ 32,6 % مقابل 19,4 % للإناث.

نفس الأمر سجله الذكور في نمط تأثير " أطرح رأيي سواء اقتنع الآخرون أم لا" بتفوق صغير عن الإناث بنسبة بلغت عند الذكور 21,7 % أما الإناث فقدرت بـ 19,4 %، و كآخر نمط تأثير " أناقش حتى يقتنع الآخرون" فقد بلغت النسب لدى الجنسين بشكل متقارب نوعا ما قدرت بـ 11,9 %.

جاء نمط " أقرأ أكثر مما أتحدث" عند الإناث بشكل كبير مقارنة بالذكور، حيث يعود ذلك إلى طبيعة هاته الفئة من الأساتذة الإناث في التعبير كتابيا أكثر من شفاهيا عند استقبالهن للرسائل الإعلامية من الصحف محل الدراسة (الاتصال الكتابي)، بينما يقرأ الذكور فقط هذه المضامين من دون تقديم ردود أفعال بارزة، نتيجة لعدم تلبية هذه المضامين الإعلامية لاهتماماتهم وفي ترقيتهم فكريا وعلميا، فيما يطرح منهم آراءا سواء اقتنع الآخرون أم لا نظرا لقناعتهم الخاصة بآراء و أفكار يتشبتون بها، أما الاتفاق بين الجنسين مما عرفاه الذكور و الإناث معا عند نمط "أناقش حتى يقتنع الآخرون" فيعود إلى أهداف هؤلاء الأساتذة في حد ذاتهم في التأثير على الآخرين بشكل أو بآخر، و يفسر كذلك بالتأثير القوي لهذه الصحف محل الدراسة .

الجدول رقم (41) : علاقة متغير الجنس بفعالية المصادر الصحفية لدى المبحوثين

الجنس / المصادر الصحفية	ذكر		أنثى	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
الصحفي	2	1.27	2.5	1.33
القسم	4	1.24	3	1.06
وكالة الأنباء	3	1.41	2	1.49
نقلا عن جريدة	3	1.49	4	1.12
نقلا عن موقع الكتروني	3	1.34	2	1.70

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن المصادر الصحفية الأكثر فعالية بالنسبة لمتغير جنس الذكور كان أكثر ترددا عند عنصر " الصحفي" بمقدار 2.0 من متوسطها الحسابي، ثم تليه كل من " وكالة الأنباء" و " نقلا عن جريدة أخرى" و " نقلا عن موقع الكتروني" بنفس الدرجة من المتوسط الحسابي الذي قدرت بـ 3.0، ليأتي في الأخير " القسم" بمتوسط حسابي بلغت بـ 4.0 .

أما بالنسبة للإناث فكانت المعطيات مختلفة تماما عن الذكور من المتوسط الحسابي للمصادر الصحفية التي سجلت أكثر ترددا عند كل من "نقلا عن موقع الكتروني" و " وكالة الأنباء" بمتوسط 2.0، لتليهما مباشرة عنصر " الصحفي" بمتوسط حسابي قدر بـ 2.5، ثم " القسم " بمتوسط حسابي قدر بـ 3.0 ، وبعدها الأقل ترددا من المصادر الصحفية عند " نقلا عن جريدة أخرى" التي بلغت بـ 4.0 .

ويفسر هذه النتائج إلى ما أشارت إليه الدراسات أن فئة الإناث يتأثرن كثيرا بالعاطفة و بوسائل الإقناع التوضيحية التي تبثها وسائل الاتصال التكنولوجية الجديدة من مواقع الكترونية تحمل أخبارا معينة و معلومات بشكل جذاب، بعكس الرجال أو الذكور، فهم يميلون إلى استخدام العقل فيما يعرض عليهم من مضامين صحفية تستند على لمسة الصحفي المحترف بالدرجة الأولى[1].

(1) ذهبية سيدهم، مرجع سبق ذكره، ص 107.

الجدول رقم (42): علاقة متغير الجنس بمصادر المعلومات الأكثر مصداقية

الجنس / مصادر المعلومات	ذكر		أنثى	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
موقع الكتروني جزائري	7.02	3.02	7.18	2.74
موقع الكتروني أجنبي	4.97	2.71	6.27	3.61
تقارير العدالة الجزائرية	5.34	3.26	4.51	2.95
تقارير العدالة الدولية	3.54	2.85	4.86	2.22
انابات قضائية	3.43	2.41	5.20	3.08
منظمات و تقارير دولية	4.39	2.40	4.20	2.28
برلمانيون	6.50	2.91	6.98	2.62
حقوقيون ومحامون	6.50	2.28	4.90	2.92
أحزاب سياسية	7.02	2.47	7.38	2.73
نقلا عن جريدة أخرى	8.19	2.55	8.19	2.80
شخصيات رسمية	6.97	3.73	6.25	3.73

تدل معطيات الجدول رقم (42) أن عينة الدراسة من فئة الذكور سجلت أكثر ترددا من مصادر المعلومات والتي تعتبر من أكثرها مصداقية بالنسبة لهم عند "الانابات القضائية" بمتوسط حسابي قدر بـ 3.43، و تليها " تقارير العدالة الدولية" بمتوسط حسابي قدرت بـ 3.54، ثم " منظمات و تقارير دولية" بمتوسط 4.97، مع مصادر مصادفة لها "موقع الكتروني أجنبي"بمقدار 4.39 من متوسطها الحسابي، و يأتي بعدهما تماما مصدرا آخر من المجال القانوني " تقارير العدالة الجزائرية" بـ 5.34، مع تحاليل كل من " محامون وحقوقيون" بمتوسط حسابي قدر بـ 6.50، و بنفس الرتبة قدرت تحاليل " برلمانيون" من المتوسط الحسابي، و بعدها تصريحات السياسيين من " الشخصيات الرسمية" بمتوسط حسابي بلغت بـ 6.97، ثم تأتي "الأحزاب السياسية" بمتوسط حسابي متقارب بـ 7.02، مع

" موقع الكتروني جزائري" بنفس المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 7.02، و كآخر مصدر تعتمدها كان عند " نقلا عن جريدة أخرى" وقدر متوسطها بـ 8.19.

أما عند الإناث فكانت معطيات الجدول تتجه نحو أكثر مصدر من المعلومات بالنسبة لها أكثر مصداقية عند " منظمات وتقارير دولية"، حيث سجل أكثر ترددا من المصادر بمتوسط حسابي قدر بـ 4.20، و تليها " تقارير العدالة الجزائرية بمتوسط متقارب نوعا ما حيث بلغت بـ 4.51، و جاءت بعدها " تقارير العدالة الدولية" بمتوسط حسابي قدر بـ 4.86، ثم يأتي مباشرة تردد مصدرا للمعلومات في مجال القانون " محامون وحقوقيون" بمتوسط حسابي بلغت بـ 4.90، أما المصادر السياسية تقاربت متوسطاته بين كل من " الشخصيات الرسمية" بمتوسط حسابي قدر بـ 6.25، مع مصدرين اثنين " الأحزاب السياسية" و " برلمانيون" الذين جاءا متقاربان في التردد بمقدار 7.31 و 6.98 على التوالي، دون أن ننسى مصدر آخر من المعلومات رتبته بنفس المقدار وهو " موقع الكتروني أجنبي"، وآخر مصدر لم تول اهتمامها به وهو " نقلا عن جريدة أخرى" بمتوسط حسابي قدر بأقلهم ترددا من المتوسطات أي بـ 8.19.

نلاحظ توجه الذكور من خلال ما أبرزته النتائج إلى أكثر المصادر مصداقية، وهي " تقارير العدالة الدولية" بالدرجة الأولى، وهو ما يدلّل على قلة وضعف الثقة بالتقارير القضائية التي تبثها العدالة الداخلية بالوطن الجزائر من تتبع القضية مباشرة من المصدر الرئيسي الذي فتح ملف سوناطراك، في حين تتجه الإناث إلى اعتبار المنظمات والتقارير الدولية الأكثر مصداقية في الحصول الصحافة على المعلومات، إداركا منهن أن الاطلاع على معلومات هذه المنظمات الدولية تكون أكثر مصداقية من تقارير عدالة الجزائرية والدولية.

الجدول رقم (43): علاقة متغير الجنس بترتيب القضايا المتعلقة بملف سوناطراك 2 الأكثر اهتماما لدى المبحوثين

الجنس / القضايا	ذكر		أنثى	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
قضية رشاوى وعمولات لشركة ألمانية "كونتال ألجيريا فون وارك بلياك"	5.80	2.29	5.97	2.53
قضية رشاوى وعمولات لشركة ايطالية"سايبام-ايني"	4.19	2.35	5.86	2.28
قضية رشاوى وعمولات لشركة كندية "أس أن سي لافالان"	5.65	2.05	5.88	2.15
قضية إصدار مذكرة توقيف الدولية في حق الوزير السابق شكيب خليل وانسحاب وزير العدل الأسبق محمد شرفي	3.34	2.52	3.48	2.28
الخطأ الإجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل	4.56	1.93	4.37	2.12
رفض الأنتربول (الشرطة الدولية) التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل	5.39	2.27	4.54	2.21
علاقة الفساد الاقتصادي في سوناطراك مع غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة	3.80	2.57	3.20	2.31
تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان "سعداني" حول علاقة المخابرات بملف سوناطراك 2	6.23	2.80	5.50	2.53
تصريحات وزير العدل الأسبق "محمد شرفي" حول طلب سعداني بتنحية شكيب خليل من الفضيحة	6.00	2.74	6.01	2.71

نلاحظ من خلال الجدول رقم (43) أن أفراد العينة من جنس الذكور اهتموا كثيرا بقضية " إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق الوزير السابق للطاقة والمناجم شكيب خليل" حيث سجل أكثر ترددا عند هذه الفئة بمتوسط حسابي قدر بـ 3.34، ثم اهتمت كذلك بقضية " علاقة الفساد الاقتصادي بسوناطراك بغياب الرئيس بوتفليقة" حيث قدر متوسطها بـ 3.80، ثم جاء "الخطأ الاجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" بمقدار 4.19، ويأتي بعدها تماما " قضية رشاوى وعمولات للشركة الايطالية سايبام -ايني " بتردد

معتبر قدر بـ 4.56، وبعدها نسجل ترددات متقاربة نوعا ما عند كل من " رشاوى وعمولات للشركة الألمانية سارل كونتال ألجيريا" و "رشاوى وعمولات لشركة كندية أس أن سي لافالان" مع " رفض الأنتربول "، وجاء "تصريحات محمد شرفي" بمتوسط حسابي قدر بـ 6.00، و أقل القضايا ترددا واهتماما عند الذكور كان بمتوسط حسابي قدر بـ 6.23 عند قضية " تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان سعداني بتنحية شكيب خليل من القضية".

أما عند الإناث فقد كان أكثر القضايا اهتماما و ترددا لديهن عند قضية " علاقة الفساد الاقتصادي بسوناطراك مع غياب الرئيس بوتفليقة " حيث سجلت مقدار متوسطها الحسابي بـ 3.20، وتليها مباشرة بمقدار متقارب نوعا من المتوسط الحسابي قضية " إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق الوزير السابق للطاقة والمناجم " شكيب خليل" حيث قدرت بـ 3.48، و بعدها قضية " الخطأ الاجرائي في مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" التي سجلت متوسطها الحسابي من التردد و الاهتمام لدى هذه الفئة و بلغت بـ 4.37، وجاءت قضية " رفض الأنتربول" بمتوسط حسابي قدر بـ 4.54، بينما تلتها قضيتي " رشاوى وعمولات الشركة الألمانية سارل كونتال ألجيريا" و " تصريحات محمد شرفي" اللتان سجلتا تقاربا في مقدار المتوسط الحسابي.

نلاحظ من خلال تصنيف فئة الذكور لقضية " إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق الوزير السابق للطاقة والمناجم شكيب خليل" كأكثر قضية نالت اهتمامهم، فقد نفسر ذلك بميل الذكور إلى معرفة النتائج و الحقائق النهائية التي وصلت اليها التحقيقات في الملف أكثر من فئة الإناث اللواتي يهتمن بتفاصيل القضية بكل أبعادها وكذا ارتباط ظاهرة الفساد بسياقات أخرى، وهذا تبعا لما وجدناه في تصنيفهن لهذه القضايا محل الدراسة والتحليل الذي جاء بداية بقضية كانت أكثر أهمية لديهن وهي " علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس بوتفليقة" وما كان يدور من قضايا متعلقة به حول الحملة الانتخابية، وهو ما يفسر بقوة المشاركة السياسية للأساتذة من الإناث في إبداء رأيهن و على روح المبادرة الذي يشعرن به من أجل مكافحة الفساد والمفسدين، و أهم من ذلك يظهر ذلك على ثقتهن في الأشخاص الذين يمثلوهن في تسيير شؤون البلاد، وعلى أهمية تتبع قضية غياب رئيس بوتفليقة بشكل كبير

من طرفهن، وبعدها جاء في المرتبة الثانية اهتمامهن بقضية " إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" و قد جاء هذا تتبعا لهن لمسلسل قضايا الملف سوناطراك 2 الذي يحمل الكثير من التفاصيل و الاثارة لمشاهدة حلقاته المتتالية، بينما جاءت أضعف نسبة من اهتمامهن بقضايا محل الدراسة في قضية " رشاوى وعمولات للشركة الايطالية سايبام – ايني "، وهذا يعود إلى إدراكهن بأن الاهتمام الأساسي في قضية فضائح سوناطراك، ليس في استعراض تقارير حول ما حدث من خطوات لابرام صفقات جاءت مشبوهة مع الشركات الأجنبية وكيف كانت دوافعها من خلفية للحدث، بقدر اهتمامهن الكبير بمحاسبة المسؤولين و محاربة المفسدين في البلاد في ظروف آنية.

و بالنسبة لفئة الذكور جاءت أضعف قضية لم يهتم بها هؤلاء الأساتذة إلا بمستو قليل، في قضية " تصريحات سعداني حول تنحية شكيب خليل" وهذا راجع إلى إدراكهم بأن مثل هذه السيناريوهات التي تظهر قبيل الاستحقاقات الرئاسية ما هي إلا كوسيلة تستخدمها بعض السلطات العليا في البلاد الصحافة الجزائرية لتمرير رسائل معينة ذات أبعاد سياسية تخدم مصالح فئات بضرب فئات في حد ذاتها.

الجدول رقم (44): علاقة متغير الجنس بأكثر القضايا تناولا في الصحافة الجزائرية في ملف سوناطراك 2 حسب المبحوثين

الجنس / القضايا	ذكر		أنثى	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
قضية رشاوى وعمولات لشركة ألمانية "كونتال ألجيريا فون وارك بلياك"	6.41	2.20	6.55	2.19
قضية رشاوى وعمولات لشركة ايطالية"سايبام-ايني"	4.76	2.42	6.43	2.14
قضية رشاوى وعمولات لشركة كندية "أس أن سي لافالان"	6.21	2.38	7.01	2.04
قضية إصدار مذكرة توقيف الدولية في حق الوزير السابق شكيب خليل وانسحاب وزير العدل الأسبق محمد شرفي	2.08	1.18	3.16	2.13
الخطأ الإجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل	4.73	2.15	3.77	2.05
رفض الأنتربول (الشرطة الدولية) التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل	5.56	2.21	4.34	1.86
علاقة الفساد الاقتصادي في سوناطراك مع غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة	4.45	2.95	4.23	2.50
تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان "سعداني" حول علاقة المخابرات بملف سوناطراك 2	4.80	2.86	4.44	2.81
تصريحات وزير العدل الأسبق "محمد شرفي" حول طلب سعداني بتنحية شكيب خليل من الفضيحة	6.28	1.95	5.02	2.42

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة من جنس الذكور اهتموا كثيرا بقضية " إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق الوزير السابق للطاقة والمناجم شكيب خليل" حيث سجل أكثر ترددا عند هذه الفئة بمتوسط حسابي قدر بـ 2.08، ثم اهتمت كذلك بقضيتي "

علاقة الفساد الاقتصادي بسوناطراك بغياب الرئيس بوتفليقة" بتردد معتبر قدر بـ 4.45، وكذلك جاءت "الخطأ الاجرائي في مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" بتردد متقارب معها نوعا ما قدر بـ 4.73، وبعدها نسجل ترددا متقارب مع هذه القضية الأخيرة عند " قضية رشاوى وعمولات للشركة الايطالية سايبام - ايني" بمتوسط بلغت بـ 4.76، لتليها قضية " تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان سعداني بتنحية شكيب خليل من القضية" بمتوسط 4.80.

وسجلت أقل القضايا ترددا واهتماما عند الذكور بمتوسط حسابي قدر بـ 6.21 عند قضية "رشاوى وعمولات لشركة كندية أس أن سي لافالان" و جاء بمقدار 6.41 في قضية " رشاوى وعمولات للشركة الألمانية سارل كونتال ألجيريا".

أما عند الإناث فقد كان أكثر القضايا اهتماما و ترددا لديهن في نفس الترتيب الذي جاء عند الذكور فالقضية الأولى كانت عند " إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق الوزير السابق للطاقة والمناجم شكيب خليل" بمتوسط حسابي قدر بـ 3.16، مع تقارب طفيف مع قضية " الخطأ الاجرائي في مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" بمتوسط 3.77، لتليهما قضيتين اثنتين أيضا وهما " رفض الأنتربول " و " علاقة الفساد الاقتصادي بسوناطراك مع غياب الرئيس بوتفليقة " حيث سجلتا متوسطا حسابيا متقاربا نوعا ما، ثم تأتي مباشرة قضية " تصريحات الأمين العام للأفلان " سعداني" بتنحية شكيب خليل" بتردد متقارب نوعا من المتوسط الحسابي حيث قدرت بـ 4.44، و " تصريحات محمد شرفي" مقدار 5.02، وأضعف اهتمام لدى فئة الإناث كان عند قضية " رشاوى وعمولات الشركة الكندية " أس أن سي لافالان بمتوسط حسابي قدر بـ 7.01.

الجدول رقم (45): علاقة متغير الجنس بالشخصيات المسؤولة عن الفساد الاقتصادي بسوناطراك لدى المبحوثين

الجنس / الشخصيات	ذكور		اناث	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
الوزير السابق للطاقة والمناجم شكيب خليل	1.84	2.63	1.58	1.54
زوجة الوزير السابق للطاقة والمناجم "بركات عرفات"	5.41	2.75	5.58	3.05
ابني الوزير السابق للطاقة والمناجم	4.69	2.31	6.04	2.90
المدير العام والرئيس السابق لسوناطراك "محمد مزيان"	3.80	2.21	3.26	1.24
ابني المدير العام السابق لسوناطراك	6.30	2.21	6.58	2.63
الوسيط بين الشركات الأجنبية والمسؤولين الجزائريين "فريد بجاوي"	4.10	2.10	4.13	2.22
المدير العام السابق للشركة الايطالية بالجزائر "سايبام" "أورسي توليو"	6.63	2.98	6.12	2.41
مدير البناء والهندسة السابق للشركة الايطالية "سايبام" " بيترو فاروني"	8.26	1.70	8.38	1.74
مسيرة مكتب الدراسات "كاد" بمؤسسة سوناطراك المدعوة "م.ن"	8.47	1.66	8.34	2.21
مدير الديوان السابق للمدير العام لسوناطراك محمد مزيان " رضا حامش"	8.08	2.81	7.56	2.63
المدير العام الأسبق لمجمع سوناطراك الجزائرية "عبد الحميد عطار"	8.36	2.29	8.15	2.42

تظهر معطيات الجدول رقم (45) أن شخصية " شكيب خليل" تأتي في مقدمة الشخصيات المسؤولة عن الفساد الاقتصادي بسوناطراك والتي رتبها الذكور كأكثرها ترددا بمتوسط حسابي قدر بـ 01.84، وتلي هذه الشخصية "محمد مزيان" بمتوسط حسابي قدر بـ 03.80، مع "فريد بجاوي" بتقارب نسبي نوعا ما في متوسطها الحسابي المقدر بـ 04.10.

و تعد شخصية " شكيب خليل" من أكثر الشخصيات مسؤولية عن الفساد الاقتصادي بسوناطراك لدى الإناث بمتوسط حسابي قدر بـ 01.58، لكن رفقة شخصيات أخرى كانت مسؤولة بدورها في ذلك مثل " محمد مزيان" و "فريد بجاوي" حيث جاء "محمد مزيان" بمتوسط حسابي قدر بـ 03.26، في حين قدر عند "فريد بجاوي" بـ 04.13، ثم يأتي شخصية زوجة "شكيب خليل" بمتوسط 05,58، بينما ضعف متوسط حساب الترددات عند الشخصيات المتبقية بالنسبة لأفراد العينة من كلا الجنسين، حيث سجلت تقارب كبيرا فيما بينها .

الجدول رقم (46): علاقة متغير الجنس بالجوانب التي ركزت عليها الصحافة الجزائرية في تناول الفساد الاقتصادي

الجنس / الجوانب	ذكر		أنثى		المجموع	
	تك	%	تك	%	تك	%
الجانب السياسي	29	63	49	68.1	78	66.1
الجانب الاقتصادي	28	60.9	29	40.3	57	48.3
الجانب الاجتماعي	2	4.3	9	12.5	11	9.3
الجانب القانوني	9	19.6	24	33.3	33	28

يتضح من خلال الجدول رقم (46): أن المبحوثين من القاطنين سواء في "الحضر" أو في " الريف" اتجهوا إلى الجانب السياسي بالدرجة الأولى في تركيز الصحافة الجزائرية فيما يخص ملف سوناطراك 2، حيث جاءت أعلى نسبة في هذا الجانب المذكور سلفا عند الأساتذة الذين يقطنون بـ" الحضري" بمقدار بلغت نسبته بـ 67 %، أما بالنسبة للجانب الاقتصادي فجاءت النسبة أعلى عند الأساتذة القاطنين بـ " الريف" وقدرت بـ 66.7 %، مقارنة بنسبة 47.3 % ممن يسكنون بـ " الحضر"، بينما الجانب القانوني فنلاحظ توجه الأساتذة القاطنين بالريف بنسبة متقاربة تماما مع " الجانب الاجتماعي" الذي جاءت نسبتهم في التصويت لهذا الجانب بـ 16.7 %.

المطلب 3 : علاقة متغير مقر السكن مع أكثر الصحف متابعة لدى المبحوثين

الجدول رقم (47) : علاقة متغير مقر السكن مع متابعة الصحف محل الدراسة

الصحيفة	مقر السكن / الترتيب	حضري		ريفي		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	المرتبة 1	30	26.80	05	85.30	35	29.70
	المرتبة 2	72	64.30	01	16.70	73	61.90
	المرتبة 3	10	08.90	00	00	10	08.50
	المجموع	**112**	**100**	**06**	**100**	**118**	**100**
النهار	المرتبة 1	09	08	00	00	09	07.60
	المرتبة 2	14	12.5	02	33.3	16	13.60
	المرتبة 3	89	79.50	04	66.70	93	78.80
	المجموع	**112**	**100**	**06**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	المرتبة 1	73	65.20	01	16.70	74	62.7
	المرتبة 2	26	23.20	03	50	29	24.6
	المرتبة 3	13	11.60	02	33.30	15	12.7
	المجموع	**112**	**100**	**06**	**100**	**118**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (47) : أن هناك اختلافاً في اجابات المبحوثين حسب مقر سكنهم حيث نجد أن الأساتذة الجامعيين الذين يسكنون في الحضر يتابعون صحيفة الشروق اليومي بنسبة أقل من الذين يسكنون في الريف، وقد سجلت في المرتبة الأولى نسبة متابعة الأساتذة الريفيين بـ 83,3 %، وهي نسبة مرتفعة ومتفوقة تماما عن الأساتذة الحضر بنسبة قدرت بـ 26,8 %، ثم يليها في المرتبة الثانية الأساتذة من سكان الحضر بنسبة 64,3

% مقابل 16,7 % من فئة سكان الريف، أما الترتيب الثالث فقد ظهر فيه فقط الأساتذة الجامعيين الذين يسكنون في الحضر، وهم أساتذة يتابعون جريدة الشروق اليومي بنسبة ضعيفة جدا وبلغت بـ 8,9 %.

يعبر معطيات الجدول على أن الأساتذة الجامعيين الذين يسكنون في " الريف" أكثر متابعة لجريدة الشروق اليومي، لأنها توزع عبر العديد من ولايات الوطن الجزائري لتغطي كافة القطر الوطني تقريبا، بدءا من من الشرق "قسنطينة"، لتنزل إلى الجنوب الشرقي "ورقلة"، وإمتدادا إلى منطقة القبائل "تيزي وزو"، مرورا بالعاصمة الجزائر، وصولا إلى ولايات الغرب بالتحديد "وهران"، وكذلك تمركز هؤلاء الأساتذة على جامعة الجزائر 3 يساعد ذلك حتى أثناء أداء مهامهم في التدريس الاطلاع على هذه الجريدة التي يأتي تركيزها في التوزيع بالعاصمة بشكل كبير وهو ما سمح بتفوقهم عن أساتذة " الحضر".

تشير معطيات الجدول أن : الأساتذة الجامعيين حسب مقر سكنهم في متابعتهم لجريدة النهار، يأتي اتفاقهم على المرتبة الثالثة بنسبة متقاربة نوعا ما مع اختلاف طفيف، حيث سجلت فئة الأساتذة من الحضر نسبة 79,5 %، أما الأساتذة الذين يسكنون بالريف فقد بلغت نسبتهم في المتابعة بـ66,7 %، غير أن أفراد العينة من الأساتذة الريفيين رتبوا جريدة النهار في المرتبة الثانية بنسبة 33,3 %، ولم تسجل تماما أي نسبة في المرتبة الأولى بحيث انعدمت .

و تأتي نسبة التفوق في المتابعة لجريدة النهار من قبل أساتذة " الحضر" بحكم انحياز هذه الوسيلة الإعلامية على توزيع نسخها بشكل أكبر على العاصمة، و قد ترتب عن هذا الوضع اقتصار الخدمات الاعلامية على سكان العاصمة و المدن حيث ترتكز الطبقة السياسية والاقتصادية و اشباع حاجاتهم و أذواقهم حتى أضحت هذه الطبقات و الشرائح الاجتماعية تسيطر على اتجاهات الصحف بشكل عام.

نسجل من خلال نتائج الجدول أن : الأساتذة الجامعيين الذين يتابعون جريدة الخبر هم من سكان الحضر حيث سجلوا أكثر نسبة في المتابعة للصحيفة بمقدار 65,2 %، وكانوا متفوقين كثيرا بذلك عن سكان الريف من أفراد عينة الدراسة بنسبة قدرت للريفيين بـ 16,7

%، ومن جهة أخرى تظهر النتائج و النسب أن سكان الريف من الأساتذة الجامعيين رتبوا الصحيفة في المرتبة الثانية أكثر من الأساتذة الحضريين بنسبة مرتفعة بلغت بـ 50 %، مقارنة بنسبة فئة الحضريين والتي قدرت بـ 23,2 %.

فصحيفة الخبر التي تعتبر صحيفة إخبارية بالدرجة الأولى ووظيفة الإخبار والإعلام هي المهمة الرئيسية التي يجب أن تؤديها مضامينها حيث أنها جاءت في المرتبة الأولى وركزت عوض ذلك على وظيفة النقد.

الجدول رقم (48) : علاقة متغير مقر السكن بمدى متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة

الصحيفة	الجنس / مدى المتابعة	ذكر		أنثى		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	كل يوم	26	23.2	00	00	26	22
	يومان إلى ثلاث	31	27.7	5	83.3	36	30.5
	يوم واحد في الأسبوع	55	49.1	1	16.7	56	47.5
	المجموع	**112**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
النهار	كل يوم	7	6.2	00	00	7	5.9
	يومان إلى ثلاث	15	13.4	00	00	15	12.7
	يوم واحد في الأسبوع	90	80.4	6	100	96	81.4
	المجموع	**112**	**100**	**06**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	كل يوم	47	42	00	00	47	39.8
	يومان إلى ثلاث	32	28.6	4	66.7	36	30.5
	يوم واحد في الأسبوع	33	29.5	2	33.3	35	29.7
	المجموع	**112**	**100**	**06**	**100**	**118**	**100**

نسجل من خلال الجدول رقم (48) : أن الأساتذة الجامعيين الذين يسكنون في الريف هم ممن يتابعون جريدة الشروق اليومي من يومان إلى ثلاث أيام، قد بلغت نسبة المتابعة لديهم الأكثر ارتفاعا وفي المرتبة الأولى، بـ 83,3 % مقابل 27,7 % لفئة الأساتذة الحضريين، أما عند متابعة الأساتذة للجريدة في " يوم واحد في الأسبوع" فقد سجلت فئة الأساتذة الحضريين المرتبة الأولى، وبلغت في الأولى بـ 49,1 % مقابل 16,7 % لفئة الأساتذة الريفيون، بينما برزت النسبة في المتابعة اليومية فقط عند الأساتذة الجامعيين الذين يسكنون في الحضر بنسبة بلغت 23,2 % .

جاء التفوق عند الأساتذة الجامعيين من الريف في متابعتهم لجريدة الشروق اليومي خلال " من يومان إلى ثلاث"، حيث يعود ذلك إلى طبيعة وحجم التوزيع غير المنتظم في الريف بالنسبة لهذه الصحيفة .

جاء ترتيب الأساتذة الذين يسكنون بالريف لدى متابعتهم لجريدة النهار بنسبة مرتفعة تماما و بلغت عند مدى "يوم واحد في الأسبوع" بلغت بـ 100 % و بالمرتبة الأولى، أما في المرتبة الثانية فقد عرفت في المقابل نسبة المتابعة الأسبوعية لفئة الأساتذة الحضريون بـ 80,4 % كنسبة منخفضة عن الأولى، بينما رتب الأساتذة الحضريون الذين يسكنون في الحضر مدى متابعتهم للجريدة عند كل من مدى " كل يوم" و "يومان إلى ثلاث" بترتيب وحيد وهم فقط، فقد جاء هذا المدى الأخير بنسبة 13,4 %، و الأول بنسبة 6,2 % وهي نسب ضعيفة جدا مقارنة بمدى " يوم واحد في الأسبوع"، في حين انعدمت النسب عند الأساتذة الريفيين تماما لديهما .

ويعود متابعة الأساتذة الجامعيين ممن يقطنون بالريف لجريدة " النهار" ليوم واحد في الأسبوع بنسبة أكثر، إلى نقص كبير لسحب نسخ من هذه الجريدة إلى المناطق المعزولة والريفية منها، وكذلك لعدم اهتمامهم الكبير بقراءة مضامينها بشكل عام .

يتبين من خلال الجدول رقم (48) أن مدى متابعة الأساتذة الجامعيين لجريدة الخبر جاءت أكثر تفوقا عند مدى " يومان إلى ثلاث" بالنسبة للأساتذة الجامعيين من فئة " الريف" و بنسبة قدرت بـ 66,7 % في المرتبة الأولى كنسبة مرتفعة مقارنة بالأساتذة الجامعيين

الذين يسكنون في الحضر بنسبة 28,6 %، غير أن 42 % من الأساتذة الحضريين يقرؤون و يتابعون جريدة الخبر يوميا أكثر من الريفيين و متفوقين عنهم تماما، مقابل انعدام النسبة لدى فئة الريف عند هذا المدى، بينما يأتي الاتفاق بين الفئتين " الحضر' و " الريف" عند مدى " يوم واحد في الأسبوع" بنسب متقاربة نوعا ما ومع اختلاف طفيف، حيث قدرت النسبة عند فئة " الريف" بـ 33,3 % مقابل فئة " الحضر" التي بلغت بـ 29,5 % .

جاء التفوق بالنسبة لأساتذة الحضر في متابعة جريدة الخبر أكثر من الفئة الأخرى المتمثلة في أساتذة يسكنون في الريف، الذي يعود إلى طبيعة الامكانيات الطباعية التي يزخر بها بالمدن الكبرى من سرعة التوزيع اليومي و الدائم أي التعدد في أوقات الصدور، مما يحقق المتابعة اليومية و الآنية لهؤلاء الأساتذة الذين يسكنون في المناطق الحضرية أكثر من فئة الريف الذين لا يتمكنون من متابعتها إلا خلال يومان إلى ثلاث أيام.

الجدول رقم (49): علاقة متغير مقر السكن بمستوى المتابعة للصحف محل الدراسة عند المبحوثين

الصحيفة	مقر السكن / مستوى المتابعة	حضري		ريفي		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	من الأول إلى الآخر	15	13.4	4	66.7	19	16.1
	معظمها	21	18.8	00	00	21	17.8
	العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية	47	42	00	00	47	39.8
	الموضوعات الاقتصادية	6	5.4	00	00	06	5.1
	التي تعنيني	23	20.5	2	33.3	25	21.2
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
النهار	من الأول إلى الآخر	7	6.2	00	00	07	5.9
	معظمها	00	00	1	16.7	1	0.8
	العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية	44	39.3	00	00	44	37.3
	الموضوعات الاقتصادية	10	8.9	00	00	10	8.5
	التي تعنيني	51	45.5	5	83.3	56	47.5
	المجموع	**112**	**100**	**06**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	من الأول إلى الآخر	32	28.6	1	16.7	33	28
	معظمها	11	9.8	00	00	11	9.3
	العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية	42	37.5	3	50	45	38.1
	الموضوعات الاقتصادية	4	3.6	00	00	04	3.4
	التي تعنيني	23	20.5	2	33.3	25	21.2
	المجموع	**112**	**100**	**06**	**100**	**118**	**100**

يتضح من الجدول أن 66.7 % من فئة الأساتذة الذين يسكنون بالريف يتابعون جريدة الشروق اليومي " من الأول إلى الآخر"، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بنسبة الأساتذة الذين يسكنون في الحضري حيث بلغت هذه الأخيرة بـ 13.4 %، بينما 40 % من فئة الأساتذة من الحضري يتابعون الصحيفة عند المستوى "العناوين والموضوعات ذات الآنية"، وفي المقابل تنعدم النسبة تماما بالنسبة للفئة الآخرى، نفس الملاحظة نسجلها عليهم، حيث تنعدم كذلك عند مستويين وهما " معظمها" و"الموضوعات الاقتصادية"، في حين يتابعونها منهم 33.3 % لدى " التي تعنيني"، أما فئة الحضريين فتأتي عند هذه المستويات الثلاث السابقة الذكر بنسب منخفضة في معظمها، وتضعف تماما عند مستوى " الموضوعات الاقتصادية" بنسبة 5.4 %

يفسر توجه الأساتذة الذين يقطنون بالمدن إلى مستوى المتابعة للجريدة عند " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" بوسائل الإقناع التوضيحية المستخدمة من طرف هذه الجريدة في استمالة جمهور معين بشكل ملفت، بينما يتجه أفراد العينة من فئة الريف إلى مستوى متابعتهم من الأول إلى الآخر نظرا لحجم التوزيع المحدود لمناطق سكناهم، الذي يجبرهم على قراءة الصحيفة يوم واحد في الأسبوع فلا خيار لهم في هذه المستويات المذكورة في دراستنا، و أحيانا أخرى يتجهون إلى مستوى " التي تعنيني" بحكم الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشونها حيث تصب في الجانب المتعلق بمشاكل الناس وانشغالاتهم.

جاءت أعلى نسبة عند فئتين من أفراد العينة بالاتفاق على متابعتهما لجريدة النهار عند " التي تعنيني"، حيث بلغت النسبة عند الفئة الأولى من الأساتذة الذين يسكنون " الريف" بنسبة 83.3 % ، أما الفئة الثانية الذين يسكنون في "الحضري" فقد جاءت نسبتها منخفضة عنها وقدرت بـ 45.5 %، ويتابعها منهم 39.3 % من " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، أما بقية الأفراد من عينة الحضريين فكانت نسبة متابعتهم لها جدُ منخفضة مقارنة بالفئة الأخرى، وهذا خلال مستويين اثنين وهما "من الأول إلى الآخر" و " الموضوعات الاقتصادية"، ولم يسجل بتاتا أية نسبة لمتابعة الأساتذة الحضريين للجريدة في

"معظمها"، ونجد في المقابل 16.7 % من فئة " الريف" يتابعونها لهذا المستوى الأخير، في حين انعدام تام عند باقي المستويات من المتابعة حسب ما هو مسجل في الجدول رقم (49).

باعتبار أن صحيفة النهار كصحيفة إثارة و فضائح، فهي بالتالي لا تلبي اهتمامات الأساتذة من الريف كما لاحظنا في معطيات الجدول، بحكم معتقداتهم و قيمهم الخاصة بهم من جهة، أما توجههم في الاجابة على مستوى " التي تعنيني" فيرتبط ذلك بالقضايا التي تغطيها الجريدة، حيث أن الفرد الذي يتمتع بالانفتاح الذهني يمكنه تقبل الأفكار التي تقدمها الجريدة و الاقتناع بها (صور جديدة من الأخبار) أي كما تنشرها من فضائح، في حين أن الفكر المنغلق أو الجامد (المقصود هنا أهل الريف) عكس ذلك، لا يملك الاستعداد القوي للاقناع وتقبل الأفكار والاستجابة للآراء و الثقافات المستجدة (مع العلم أن النهار لا تراعي حتى الانفتاح الاحترافي).

أما الأساتذة الحضريون فينجذبون للصحيفة من خلال العناوين فقط و الموضوعات ذات الآنية التي تكون سباقة في نشر أخبار عنها، في حين نسجل انخفاض مستوى متابعة هذه الفئة من الأول إلى الآخر لهذه الصحيفة، وهو راجع إلى عدم تلبيتها لاهتمامتهم و توجهاتهم الفكرية تماما، وهم على دراية مسبقا بما تنشره في صفحاتها، و هذا ما ينطبق على الموضوعات الاقتصادية التي لم تكن مستو لمتابعتهم، ويعود ذلك إلى انعدام و نقص شديد لصفحات اقتصادية ولتحاليل مختلفة لهذا المجال.

يتبين من خلال الجدول رقم (49) أن " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" أكثر نسبة من مستوى متابعة جريدة الخبر لدى فئة أفراد العينة الريفيين بـ 50 %، مقابل 37.5 % يتابعونها في نفس هذا المستوى المذكور سلفا من الفئة " الحضري"، بينما يتابعونها " من الأول إلى الآخر" بنسبة 28.6 %، و 20.5 % يتابعونها منهم في " التي تعنيني".

ولدى فئة الأساتذة من " الريف"، تختلف النسبة عندهم في هذا المستوى الأخير حيث بلغت نسبة متابعتهم بـ 33.3 %، نفس الأمر نسجله عندما يتابعونها منهم " من الأول إلى الآخر" بنسبة 16.7 %، بينما تنعدم عند باقي المستويات من المتابعة.

نلاحظ أن أساتذة الحضر يميلون بقوة إلى متابعة جريدة الخبر عند " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" وهذا نابع للأسلوب القوي المستخدم من طرف الجريدة، أما متابعتهم " من الأول إلى الآخر" فهذا يعود باعتبار أنها أكثر الصحف متابعة لهذه الفئة الحضرية في الاحترافية الإعلامية والموضوعية في الطرح الصحفي، مع مواضيع تعنيهم مباشرة في جميع صفحاتها.

بينما أساتذة الريف فهي تثير اهتمامهم أكثر عند مستوى " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" نظرا للحجم المحدود للتوزيع الورقي للجريدة ليتجهوا بذلك مباشرة إلى المواضيع التي تعنيهم من أخبار محلية .

الجدول رقم (50): علاقة متغير مقر السكن بأسباب متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة

الصحيفة	مقر السكن / أسباب المتابعة	حضري		ريفي		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	مصداقية الأخبار	21	18.8	3	50	24	20.3
	السبق الصحفي	16	14.3	2	33.3	18	15.3
	الجرأة في تناول القضايا المختلفة	31	27.7	2	33.3	33	28
	تغطية الأخبار من جميع الجوانب	29	25.9	1	16.7	30	25.4
	توظيف صحفيين محترفين	14	12.5	00	00	14	11.9
	أخرى	29	25.9	2	33.3	**31**	**26.3**
النهار	مصداقية الأخبار	5	4.5	00	00	05	4.2
	السبق الصحفي	27	24.1	00	00	27	22.9
	الجرأة في تناول القضايا المختلفة	36	32.1	1	16.7	37	31.4
	تغطية الأخبار من جميع الجوانب	16	14.3	00	00	16	13.6
	توظيف صحفيين محترفين	1	0.9	00	00	01	0.8
	أخرى	50	44.6	4	66.7	54	45.8
الخبر اليومي	مصداقية الأخبار	53	47.3	3	50	56	47.5
	السبق الصحفي	8	7.1	1	16.7	09	7.6
	الجرأة في تناول القضايا المختلفة	32	28.6	00	00	32	27.1
	تغطية الأخبار من جميع الجوانب	36	32.1	2	33.3	38	32.2
	توظيف صحفيين محترفين	21	18.8	1	16.7	22	18.6
	أخرى	21	18.8	**2**	**33.3**	**23**	**19.5**

يتضح من الجدول رقم (50) أن السبب "مصداقية الأخبار" الأهم لدى أفراد العينة من الأساتذة الجامعيين لفئة " الريف" بنسبة جاءت مرتفعة بـ 50 % في المرتبة الأولى، ليليه السببين " السبق الصحفي" و " الجرأة في تناول القضايا المختلفة" و كذا "أخرى" عند نفس الفئة و بالترتيب الثاني ..، حيث قدرت النسب بينهما متقاربة تماما بـ 33,3 %، ثم يأتي السبب الأخير و بالرتبة الأخيرة " تغطية الأخبار من جميع الجوانب" بنسبة بلغت 16,7 % كنسبة ضعيفة نوعا ما، وكأضعف نسبة لم تسجل بتاتا لدى السبب" توظيف صحفيين محترفين" .

في حين جاء أهم سبب لدى الأساتذة في متابعتهم للجريدة من فئة " الحضر" عند " الجرأة في تناول القضايا المختلفة" بنسبة قدرت بـ 27,7 % في الرتبة الأولى، لتليها كل من " تغطية الأخبار من جميع الجوانب " و "أخرى" بنسبة واحدة بلغت بـ 25,9 %، واحتلت المرتبة الثالثة " مصداقية الأخبار" بنسبة 18,8 % ، و سجلت نسبا متقاربة نوعا ما عند السببين " السبق الصحفي" و " توظيف صحفيين محترفين" على التوالي بنسبة قدرت بـ 14,3 % ثم 12,5 % .

من خلال هذه النسب المسجلة في الجدول نجد أن الأساتذة من فئة الحضر يميلون إلى جريدة الشروق اليومي بسبب " الجرأة في تناول القضايا المختلفة" و كذلك " لتغطيتها للأخبار من جميع الجوانب، مقارنة بأساتذة الريف الذين يميلون إلى متابعتها بسبب مصداقية الأخبار التي تنشرها، حيث من الملاحظ أن أهل الريف يمكن اقناعهم بضرب الأمثلة الشعبية أو العملية من واقع حياتهم، بينما أهل المدينة و الذين تقل عندهم نسبة الأمية، فيمكن بالتالي إقناعهم و اقتناعهم بالعلم و الإدراك.

نلاحظ من الجدول رقم (50) أن النسب المسجلة عند أسباب متابعة الأساتذة لجريدة النهار حسب مقر سكناهم جاءت ضعيفة نوعا ما عند فئة " الحضر" و منعدمة في الغالب لدى فئة " الريف" ، فالسبب "الجرأة في تناول القضايا المختلفة" جاءت أهم سبب لدى فئة الأساتذة الحضريون و بنسبة معتبرة نوعا ما حيث قدرت بـ 32,1 % مقابل تسجيل فئة الأساتذة " الريف" بنسبة ضعيفة قدرت بـ 16,7 %.

وسجل السبب " أخرى" كلا من الفئتين " الحضر" و " الريف" نسبا متفاوتة نوعا ما فيما بينهما، ولكنه كان أكثر تسجيلا من الظهور بالنسبة لأسباب متابعة الجريدة، فعند " الحضر" بلغت بـ 44,6 % مقابل نسبة مرتفعة عنها عند فئة أساتذة " الريف" بـ 66,7 %، غير أن هذه الفئة الأخيرة لم تسجل أية نسبة بالنسبة للأسباب المتبقية، حيث انعدمت تماما لديها، ثم نسبا ضعيفة جدا عند فئة " الحضر" لما يتعلق الأمر بالسببين " مصداقية الأخبار" و التي بلغت بـ 4,5 % وتلتها " توظيف صحفيين محترفين" بنسبة قدرت بـ 0,9 % .

نجد أن أساتذة فئة الريف يميلون إلى متابعة جريدة النهار بسبب الجرأة التي تستخدمها هذه الأخيرة في تناول القضايا المختلفة، حيث يعود هذا الأمر إلى الحاجات التي تفرضها البيئة أو المجتمع الذي يشكل لدى المستقبلين (الريف) اهتماما واضحا، فأهل الريف يجب أن تقدم لهم الرسالة و الموضوع الذي يهتم بأوضاعهم وهذا ما نجحت فيه هذه الصحيفة، فهي تنشر بشكل كبير أخبار و مواضيع من الجانب المحلي لهذه المناطق النائية والمعزولة التي يسكنها أفراد العينة، كأن تنقل انشغالاتهم ومشاكلهم اليومية بكل جرأة .

نسجل من خلال الجدول رقم (50) : أن الأساتذة الجامعيين رتبوا السبب " مصداقية الأخبار" كأهم سبب من أسباب متابعة أفراد العينة بنوعيها "حضري" و "ريفي" " لجريدة الخبر" حيث بلغت في مجموعها الكلي بـ 47.5 %، ليليه في المرتبة الثانية السبب " تغطية الأخبار من جميع الجوانب" بنسبة متقاربة نوعا ما بين الفئتين حيث بلغت بـ 32,2 %، غير أن نسبة فئة " الريف" سجل كل من هذا السبب المذكور سلفا مع السبب " أخرى" بنفس النسبة والتي قدرت بـ 33,3 %، أما في المرتبة الثالثة فقد سجلته الأساتذة الجامعيين من فئة " الحضري" فقط عند السبب " الجرأة في تناول القضايا المختلفة" بنسبة بلغت 28,6 %.

وجاء الاتفاق بين سببين في المتابعة لجريدة الخبر لدى فئة "الحضر" عند " توظيف صحفيين محترفين" و " أخرى" وبنسبة قدرت بـ 18.8 %، و نفس الأمر نسجله عند فئة " الريف" لما يتعلق الأمر بالسببين " السبق الصحفي" و " توظيف صحفيين محترفين" بنسبة بلغت 16.7 %.

تعد جريدة الخبر الأولى وطنيا من حيث الصدق و المصداقية و الطرح الإعلامي الموضوعي، فهذا ما يفسر لنا توجه أفراد العينة من الفئتين الاجتماعيتين الحضري والريفي لمتابعتها من أجل مصداقية أخبارها بالدرجة الأولى، حيث تولي اهتماما كبيرا بقضايا وطنية عامة تتوجه إلى جمهور عام أي (حضري و ريفي)، فلهذا أبدت تنوعا ملحوظا في مخاطبتها لمختلف الشرائح الاجتماعية و حتى الفئات المهنية في تغطية الأخبار من جميع الجوانب، وهذا ما يفسر لنا استقطابها القوي لفئتي من الأساتذة باختلاف مقر سكناهم.

الجدول رقم (51): علاقة متغير مقر السكن بدرجة الثقة عند المبحوثين بالصحف محل الدراسة

الصحيفة	مقر السكن / درجة الثقة	حضري		ريفي		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	أثق بقوة	2	1.8	00	00	02	1.7
	أثق	46	41.1	4	66.7	50	42.4
	محايد	33	29.5	2	33.3	35	29.7
	لا أثق	22	19.6	00	00	22	18.6
	لا أثق على الإطلاق	9	8	00	00	09	7.6
	المجموع	**112**	**100**	**06**	**100**	**118**	**100**
النهار	أثق بقوة	4	3.6	00	00	04	3.4
	أثق	12	10.7	00	00	12	10.2
	محايد	34	30.4	3	50	37	31.4
	لا أثق	45	40.2	00	00	45	38.1
	لا أثق على الإطلاق	17	15.2	3	50	20	16.9
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	أثق بقوة	13	11.6	00	00	13	11
	أثق	51	45.5	4	66.7	55	46.6
	محايد	48	42.9	2	33.3	50	42.4
	لا أثق	00	00	00	00	00	00
	لا أثق على الإطلاق	00	00	00	00	00	00
	المجموع	**112**	**100**	**06**	**100**	**118**	**100**

تظهر أرقام الجدول رقم (51) أن 66,7 % من فئة أساتذة " الريف" يثقون بجريدة الشروق اليومي، مقابل 41,1 % جاءت عند ثقة الأساتذة من فئة " الحضر" للجريدة، بينما نجد أن النسبة تقاربت بين الفئتين في حيادهما للجريدة، إلى أنها جاءت في المرتبة الأولى عند أساتذة الريف بنسبة 33,3 %، مقابل 29,5 % لفئة " الحضر"، في حين نسجل نسبا ضعيفة جدا عند ثقة الأساتذة الحضريين بقوة لما تنشره الصحيفة من أخبار، حيث عرفت النسبة عندها فقط بـ 1,8 %، و لم يسجل فئة " الريف" عندها أية نسبة، و نلاحظ أيضا أنهم لم يظهروا بتاتا اجاباتهم عند الدرجتين " لا أثق" و " لا أثق على الإطلاق" بالجريدة وعرفت انعداما تماما في النسب .

تعود ثقة الأساتذة أكثر بجريدة الشروق اليومي لدى الريفيين لمحدودية المجال في تقييمهم للصحيفة بشكل عام و بوتيرة متابعتهم لها غير مستمرة، بينما الحضريون يثقون بها نظرا لهيبة المصدر الذي يبث رسائل إعلامية بالصحيفة مع اتجاهم بالحياد في بعض المواضيع التي تغطيتها، حيث اعتبروها لا ترقى إلى تفسير وتحليل منطقي، ولا بأسلوب خارق للعادة ويعود كذلك إلى السياسة الاعلامية المنتهجة من طرف هذه الصحيفة البارز في بعض القضايا السياسية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (51) : أن الأساتذة الجامعيين من فئة " الريف" في متابعتهم لجريدة النهار انقسموا بين درجتين عند " محايد" و " ولا أثق على الإطلاق " بنسبتين متساويتين تماما حيث بلغت بـ 50 % لكليهما، مع انعدام تام لكل من الدرجات المتبقية .

وعرف الأساتذة الجامعيون من فئة " الحضر" أكثر نسبة برزت في عدم ثقتهم بما ينشر من أخبار في جريدة النهار حيث بلغت بـ 40,2 %، و هناك من منهم جاء محايدا لها بنسبة 30,4 %، فيما تبدأ النسب بالانخفاض لما تصل إلى كل من الدرجتين " أثق" بـ 10,7 % و عند " أثق بقوة" بنسبة 3,6 %.

نلاحظ أن الأساتذة الحضريين لا يثقون بما تنشره جريدة النهار من أخبار على صفحاتها بشكل شبه كامل حسب معطيات الجدول، وهذا يعود إلى الأسلوب الاقناعي

الضعيف المستخدم عند هذه الصحيفة الذي يبعث بعدم تصديق المتلقي لها بشكل عام، و ما يرتبط أساسا بالمعالجة غير موضوعية للرسالة من حيث الصياغة و أسلوب التحرير و طريقة العرض الإعلامي، أما اتجاههم إلى الحياد في الأخبار التي تبثها فيعود لبعض المواقف التي تعتبر مهنية نوعا ما وهذا ما يتعلق بالسبق الصحفي للأخبار، بينما الريفيون من الأساتذة فلا يثقون بها على الإطلاق وهذا راجع إلى انخفاض الأدلة التي تستند على المنطق و تعتمد على عمق التفكير و الاستنتاج .....

يتبين من خلال الجدول رقم (51) أن درجة الثقة لدى الأساتذة الجامعيين من أفراد عينة الدراسة جاءت قوية فيما تنشره جريدة الخبر من أخبار، وبلغت بـ 11,6 % عند فئة الأساتذة الحضريين وهي نسبة ضعيفة، مقابل انعدام تام عند فئة " الريف" .

يتفوق الأساتذة الجامعيين من فئة " الريف" عند ثقتهم بجريدة الخبر بنسبة قدرت بـ 66,7 % مقابل 45,5 % بالنسبة لفئة " الحضر"، في حين تقاربت نوعا ما النسب لما وصلت إلى الحياد فيما تنشره من أخبار، فقد ظهرت في المرتبة الأولى فئة " الحضر" بنسبة 42,9 % مقابل 33,3 % بالنسبة للريفيين من الأساتذة و في المرتبة الثانية، وانعدمت تماما الدرجات عند كل من " لا أثق" و " لا أثق على الإطلاق" .

ويفسر تفوق الأساتذة الجامعيين من فئة " الريف" في ثقتهم بجريدة الخبر، نظرا لأن جريدة الخبر تتوجه لفئات اجتماعية أوسع فمنها الفئات المثقفة باللغة العربية من أساتذة جامعيين و سياسيين وغيرهم، ومنها الطيقات البسيطة وهي ذات تكوين علمي و تراكم ثقافي بسيط من الشباب البطالين، وتتوجه إلى كل اهتمامات الجزائريين في كل ناحية حتى الريفية منها في ركن "كلام الناس"، ولها طريقة تفكير و تحليل يتطلب التبسيط والاختصار والوضوح في المواضيع.

الجدول رقم (52): علاقة متغير مقر السكن بزمن اهتمام المبحوثين بالصحف محل الدراسة

الصحيفة	مقر السكن / زمن الاهتمام	حضري		ريفي		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	أثناء الحملة الانتخابية	18	16.1	00	00	18	15.3
	دائما	35	31.2	3	50	38	32.2
	الأزمات الاقتصادية	13	11.6	00	00	13	11
	الأزمات السياسية	13	11.6	08	00	13	11
	الأزمات الاجتماعية	33	29.5	3	50	36	30.5
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**
النهار	أثناء الحملة الانتخابية	19	17	00	00	19	16.1
	دائما	28	25	1	16.7	29	24.6
	الأزمات الاقتصادية	4	3.6	00	00	04	3.4
	الأزمات السياسية	11	9.8	00	00	11	9.3
	الأزمات الاجتماعية	50	44.6	5	83.3	55	46.6
	المجموع	**112**	**100**	**06**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	أثناء الحملة الانتخابية	16	14.3	00	00	16	13.6
	دائما	59	52.7	3	50	62	52.5
	الأزمات الاقتصادية	10	8.9	00	00	10	8.5
	الأزمات السياسية	11	9.8	00	00	11	9.3
	الأزمات الاجتماعية	16	14.3	3	50	19	16.1
	المجموع	**46**	**100**	**72**	**100**	**118**	**100**

نلاحظ من الجدول رقم (52) أن النسب المتعلقة بزمن اهتمام أفراد العينة بالقضايا الواردة في جريدة الشروق اليومي قد تعادلت بالنسبة لفئة " الريف" عند زمنين اثنين و هما " دائما" و " الأزمات الاجتماعية" حيث قدرت نسبتهما بـ 50 % لكليهما كنسبة معتبرة محتلة المرتبة الأولى، ففي المقابل جاءت النسبة عند فئة " الحضر" في الزمن الأول بـ 31,2 % و الزمن الثاني" بنسبة 29,5 %، وتعادلت أيضا النسبة عندها لما كان اهتمامهم في زمني "الأزمات الاقتصادية" و " الأزمات السياسية" و بلغت بنسبة 11,6 % لكليهما، و كانت الفئة الوحيدة التي سجلت نسبا عند هذين الزمنين، نفس الأمر نسجله عندما اهتمت بالجريدة " أثناء الحملة الانتخابية"، وهي الوحيدة التي سجلت هذا الزمن بنسبة قدرت بـ 16,1 %.

نفسر اهتمام الأساتذة الحضريَين بجريدة الشروق اليومي أثناء الأزمات الاقتصادية و السياسية بشكل أكبر، و هذا يرجع إلى ميول الذين يسكنون في المدينة بمواضيع و قضايا سياسية لها أبعاد اقتصادية حيث يتمركز تلك المؤسسات الرسمية الهامة بالعاصمة، وكذا النشاطات السياسية من أحزاب سياسية وهيئات تابعة لمؤسسات رسمية .

بينما يذهب اهتمام أهل الريف بالأزمات الاجتماعية نظرا لقساوة ظروف العيش الذي يتميز به هاته الفئة من الجانب الاجتماعي الخاص بهم بالدرجة الأولى، أما الاهتمام الدائم بقراءة الجريدة عندهم فيعود ذلك إلى تناولها (الصحيفة) لمواضيع و قضايا محلية تهم هذه الشريحة بالذات.

يتبين من خلال الجدول رقم (52) : أن 46,6 % من أفراد العينة بنوعيها " الحضري" و " الريفي" مهتمان أكثر بالقضايا التي تنشرها صحيفة النهار عند " الأزمات الاجتماعية" فيما تفوقت فئة الأساتذة الجامعيين الريفيين ممن يهتمون بها بنسبة مرتفعة جاءت بـ 83,3 % في المرتبة الأولى، بينما في المرتبة الثانية سجلت 44,6 % كنسبة ضعيفة عند فئة " الحضر"، فيما تسجل اهتمامها الدائم بالجريدة بنسبة 25 %، و جاءت النسبة متقاربة نوعا ما مع فئة " الريف" من الأساتذة الجامعيين حيث بلغت بـ 16,7 %، أما " أثناء الحملة الانتخابية" فقد كان الاهتمام خلاله بالجريدة فقط عند فئة " الحضر" بنسبة قدرت بـ 17 %،

و نفس الأمر بالنسبة إلى الزمنين المتبقيين " الأزمات الاقتصادية" بـ 3,6 % و " الأزمات السياسية" بـ 9,8 % سجلا فقط عند " الحضر".

نفس الملاحظة التي سجلناها على جريدة الشروق اليومي تنطبق على جريدة النهار، مع الأخذ بعين الاعتبار إلى أن الأساتذة الحضريون هم الأكثر اهتماما بالجريدة أثناء الحملة الانتخابية، وهذا يعود إلى طبيعة النشاطات السياسية التي تكون بصورة أكبر في المدن الكبرى كالعاصمة، مقارنة بعزوف مؤسسات تابعة لأحزاب سياسية عن المناطق المعزولة و الريفية.

يسجل على أرقام الجدول رقم (52) أن اهتمام أفراد العينة بنوعيها " الريفي" و " الحضري" جاء أكثر بشكل دائم فيما تنشره جريدة الخبر من قضايا، وبنسبة متقاربة نوعا ما فيما بينها، حيث عرفت في المرتبة الأولى فئة " الحضر" بنسبة 52,7 %، بينما سجلت 50 % لفئة " الريف" .

و تتفاوت النسب لما يصل اهتمامهما بالجريدة عند " الأزمات الاجتماعية"، وسجلت أكثر تفوقا بالنسبة لفئة " الريف" بـ 50 %، مقابل 14.3 % بالنسبة لفئة " الحضر" الذين احتلوا المرتبة الثانية، و نفس الملاحظة السابقة نسجلها عند اهتمام أفراد العينة بالجريدة مع جريدة الشروق اليومي" " أثناء الحملة الانتخابية" بالنسبة لاهتمام أفراد العينة من عينة " الحضر" لوحدها فقط، مع تسجيل نسبة تقارب لهذه الفئة مع اهتمامها أيضا خلال " الأزمات الاجتماعية" بـ 14,3 % .

نسجل على معطيات الجدول نفس التفسير المقدم للجرائد السابقة في زمن اهتمام المبحوثين الأساتذة الحضر في الحملة الانتخابية بجريدة الخبر أي لنفس الأسباب، غير أن هذه الفئة اهتمت بها أثناء الأزمات الاجتماعية بشكل متقارب مع زمن الحملة الانتخابية، ويعود ذلك إلى طبيعة المواضيع التي تقدمها الجريدة من أخبار محلية عاصمية أي زيادة عن مواضيع تهم المناطق المعزولة، تهتم بالتساوي في تغطية أخبار تخص المناطق الحضرية، وهذا ما وصفناه سابقا بصحيفة تقوم بتغطية الأخبار من جميع الجوانب.

أما فيما يخص التقارب بين الفئتين في الاهتمام الدائم بالجريدة، فيفسر ذلك بالمعالجة الإعلامية الموضوعية التي تطبع عليها بطريقة محترفة، تجعل كافة الأفراد العينة أي من قراء العامة تنجذب اليها بقوة.

الجدول رقم (53): علاقة متغير مقر السكن بترتيب للصحف محل الدراسة في تكوين وجهة نظر

الصحف	مقر السكن / الترتيب	حضري		ريفي		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	المرتبة 1	24	21.40	03	50	27	22.90
	المرتبة 2	80	71.40	03	50	83	70.30
	المرتبة 3	08	07.10	00	00	08	06.80
	المجموع	**112**	**100**	**06**	**100**	**118**	**100**
النهار	المرتبة 1	15	13.40	02	33.30	17	14.40
	المرتبة 2	03	02.70	00	00	03	02.50
	المرتبة 3	94	83.90	04	66.70	98	83.10
	المجموع	**112**	**100**	**06**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	المرتبة 1	73	65.20	01	16.70	74	62.7
	المرتبة 2	29	25.90	03	50	32	27.10
	المرتبة 3	10	08.90	02	33.30	12	10.20
	المجموع	**112**	**100**	**06**	**100**	**118**	**100**

يظهر معطيات الجدول رقم (53) أن الاتفاق في ترتيب صحيفة الشروق اليومي لدى أفراد العينة بنوعيها خلال استفادتهم أكثر في تكوين وجهة النظر، جاءت في احتلالها المرتبة

الثانية و الذي سجلته فئة الأساتذة الحضر بنسبة بلغت بـ 71,4 %، لتليها الذين يسكنون بـ "الريف" بـ 50 %، غير أن القاطنين بالريف صنفوا الجريدة بشكل متساو في المرتبتين " الأولى" و " الثانية" بنسبة متساوية تماما لكليهما بـ 50 %، ولم تصوت بتاتا على المرتبة الثالثة، في حين تضعف النسب لدى الفئة التي تقطن بـ" الحضر" لما تصل إلى المرتبة الأولى في مساهمة جريدة الشروق اليومي في تكوين وجهة نظر بـ 21,4 %، و أكثر النسب ضعفا سجلته في المرتبة الثالثة بـ 7,1 %.

يعود تصنيف الأساتذة الذين يسكنون في الحضر جريدة الشروق اليومي كوسيلة إعلامية في تكوين وجهة نظرهم في الدرجة الثانية، إلى اتجاه المواضيع و القضايا التي تنشرها الصحيفة على الأقل أهمية لها مقارنة بالأساتذة القاطنين بالريف الذين يصنفونها أحيانا في المرتبة الأولى و أحيانا أخرى في المرتبة الثانية، و هذا ما يفسر طبيعة الأخبار التي تقدمها الصحيفة من جوانب اجتماعية في شكلها الغالب، القادرة في التأثير على اهتمامات و مشاكل اجتماعية بشكل غالب للطبقة الريفية.

جاء أكثر نسبة تصنيف من الأساتذة الجامعيين في مساهمة جريدة النهار في تكوين وجهة النظر في المرتبة الثالثة لدى القاطنين بـ " الحضر" بنسبة بلغت 83,9 %، ثم يأتي الأساتذة الذين يسكنون بـ " الريف" بـ 66,7 %، وجاء تصنيف أفراد العينة في المرتبة الأولى بنسبة ضعيفة لكليهما، حيث بلغت بـ 14,4 %، بينما سجلت ضعيفة جدا في المرتبة الثانية وجاءت عند فقط الفئة التي تسكن بـ " الحضر" بـ 2,7 %.

جاء اتفاق الأساتذة من كلا الفئتين الريفي والحضري على ترتيب صحيفة النهار كصحيفة الأقل و الأضعف تكوينا لوجهة نظرهم، حيث يفسر لنا ذلك بوضوح أن هذه الوسيلة الإعلامية بالذات لا تلبي اهتمامات و ميولات الأساتذة بشكل عام، و هذا لا يتقاطع مع مقر سكناهم بل يميل لطبيعة قراءاتهم الفكرية و العلمية لمضامين الصحيفة التي لا ترقى بتاتا للاتجاه إليها.

يتضح من خلال الجدول رقم (53) أن جريدة الخبر التي يستفيد منها الأساتذة الجامعيين الحضريين في تكوين وجهة نظر، جاء في أكثريتها عند فئة " الحضر" التي

صنفتها في المرتبة الأولى بنسبة 65.2 %، وهي نسبة مرتفعة تماما عن فئة " الريف" التي قدرت بـ 16,7 %، بينما ترتفع النسبة لديهم لما صنفوها في المرتبة الثانية و التي قدرت بـ 50 % كنسبة متفاوتة عن فئة " الحضر" الذين سجلوه بـ 25,9 %.

و يمكن أن تفسر طغيان الأسلوب الاقناعي العقلاني في صحيفة الخبر كسبب مباشر و قوي في اعتبار الأساتذة من كلا الفئتين باختلاف مقر سكناهم لها كأكثر الجرائد تصنيفا في تكوين وجهة نظرهم بالدرجة الأولى، و هذا يعود لعامل أساسي وهو لطبيعة الجمهور الجزائري في حد ذاته حيث أن توجهاته لصحيفة معينة تميل في الغالب إلى التركيز على الخصائص الموضوعية للمعلومات، في حين نسجل اتجاه الأساتذة القاطنون بالحضر أكثر لقراءتها من الأساتذة الذين يسكنون بالريف، و هذا راجع إلى طبيعة التوزيع الكبير الذي يتربع بالمدن الكبرى أكثر من توزيعها في الأرياف .

الجدول رقم (54): علاقة متغير مقر السكن أنماط تأثير مضمون الصحف على المبحوثين

مقر السكن / نمط التأثير	حضري		ريفي		المجموع	
	تك	%	تك	%	تك	%
أناقش حتى يقتنع الآخرون	14	12.5	0	0	14	11.9
أطرح رأيي سواء اقتنع الآخرون أم لا	20	17.9	4	66.7	24	20.3
أقرأ أكثر مما أتحدث	52	46.4	0	0	52	44.1
أقرأ فقط	27	24.1	2	33.3	29	24.6
المجموع	112	100	6	100	118	100

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من نمط تأثير مضمون الصحف على المبحوثين جاء عند " أقرأ أكثر مما أتحدث" بنسبة معتبرة 44,1 %، حيث أن الأساتذة

الجامعيين الذين يسكنون بـ " الحضر" هم فقط من يقرؤون أكثر مما يتحدثون وكانت النسبة لديهم بـ 46.4 %، بينما انعدمت تماما النسب عند الفئة الأخرى ممن يقطنون بـ " الريف"، ليليه الأساتذة الجامعيين الذين يقرؤون فقط الصحف محل الدراسة لكلا الفئتين، والتي جاءت بنسب متقاربة قدرت عند القاطنين بـ " الحضر" بـ 24.1 %، أما لدى الفئة التي تسكن بـ" الريف" فبلغت نسبتها بـ 33.3 %، بينما يتفوق هذه الفئة الأخيرة عند قراءة الصحف محل الدراسة في نمط تأثير " أطرح رأيي سواء اقتنع الآخرون أم لا" بنسبة 66.7 % مقابل فارق كبير عند الفئة الثانية وهي ممن يسكنون بـ" الحضر" والتي قدرت بـ 17,9 %، و أخيرا سجلت 12.5 % فقط عند الفئة التي تسكن في "الحضر" نمط تأثير " أناقش حتى يقتنع الآخرون"، في حين انعدمت تماما عند الفئة الأخرى.

يعود اتجاه أساتذة التي يأتي مقر سكنهم في " الحضري" إلى مناقشة مضامين الصحف محل الدراسة حتى يقتنع الآخرون، نتيجة للقدرة الهائلة التي تملكها الصحافة في ترابط المجتمع بقنوات و أشكال مختلفة، في حين يذهب أساتذة آخرين من نفس هذه الفئة المذكورة سلفا في قراءتهم للصحف أكثر مما يتحدثون، وهذا ما نفسره بالتأثير الضعيف الذي تفتقده هذه الصحف محل الدراسة في بعض الأحيان إلى فتح نقاش في مواضيع لا ترتبط بميولاتهم و اهتماماتهم، و لهذا السبب لم نسجل على الأساتذة الذين يسكنون بالريف تبني هذين النمطين في تأثير المضمون الصحفي عليهم، حيث يرجع ذلك إلى تركيز الصحف في الغالب على جوانب يهتم بها الجمهور المقيم في المدن الكبرى أكثر من الريف، فبالتالي لا يملك أساتذة الريف القدرة على النقاش في اهتمامات لا يمدها بأي صلة، فيلجأ إلى قراءتها فقط أو طرح آراء سواء اقتنع الآخرون أم لا.

الجدول رقم (55): علاقة متغير مقر السكن بالمصادر الصحفية الأكثر فعالية في تناول ملف سوناطراك 2

مقر السكن / المصادر الصحفية	حضري		ريفي	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
الصحفي	2	1.32	1	0.81
القسم	3	1.13	2	1.03
وكالة الأنباء	2	1.51	3	0.81
نقلا عن جريدة	4	1.29	4	1.03
نقلا عن موقع الكتروني	2.5	1.53	5	0.00

تظهر معطيات الجدول رقم (55) أن "الصحفي" يأتي في مقدمة المصادر الصحفية التي يعتبرها الأساتذة الذين يقطنون بـ "الحضر" أكثر فعالية، مع فعالية مصدر آخر وهو " وكالة الأنباء" اللذان جاءا أكثر المصادر ترددا و بنفس المتوسط الحسابي الذي قدر بـ "2.00"، ثم جاءت "نقلا عن موقع الكتروني" بتقارب صغير نوعا ما من المتوسط الحسابي المقدر بـ 2.50، وبعدها " القسم" بـ 3.00، و أخيرا " نقلا عن جريدة أخرى " بمقدار 4.00.

كما رتبت أفراد العينة القاطنين بالريف المصدر الأكثر فعالية التي تصدرت المرتبة الأولى " الصحفي" بمتوسط حسابي قدر بـ 1.00 وهي من أكثرها ترددا في المصادر الصحفية، وتلتها " القسم" بمتوسط 2.00، ثم " وكالة الأنباء" بـ 3.00، أما باقي المصادر جاءت بنفس الترتيب المسجل في الجدول .

اعتبر الأساتذة ممن يسكنون بـ "الحضر" المصدر الصحفي و وكالة الأنباء مصدرين مهمين في تناول ظاهرة الفساد الاقتصادي من طرف صحف الدراسة، و الذي يفسر على أن الأخبار التي تملك توقيع الصحفي تملك أكثر مصداقية لدى الجمهور و فعالة في ربط الصحفي كشاهد عيان في بعض القضايا المطروحة في الساحة الإعلامية، مع رسمية تلك

المعلومات المقدمة من طرف وكالة الأنباء التي لها هيبة قوية في تدقيق في الأخبار و المعلومات والحقائق، نفس الأمر يراه الأساتذة ممن يسكنون بالريف في ضرورة ورود توقيع الصحفي بالدرجة الأولى حيث يعمل على كسب ثقة الجمهور و تقديم رسائل إعلامية قوية .

الجدول رقم (56) : علاقة متغير مقر السكن بأكثر مصادر المعلومات مصداقية

مقر السكن / مصادر المعلومات	حضري		ريفي	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
موقع الكتروني جزائري	7.13	2.86	6.83	2.71
موقع الكتروني أجنبي	5.93	3.34	2.66	0.81
تقارير العدالة الجزائرية	4.75	3.12	6.33	2.06
تقارير العدالة الدولية	4.40	2.59	3.33	1.86
انابات قضائية	4.60	2.98	2.83	2.13
منظمات و تقارير دولية	4.28	2.29	4.16	3.12
برلمانيون	6.71	2.75	8.33	1.96
حقوقيون ومحامون	5.48	2.80	6.33	2.65
أحزاب سياسية	7.22	2.69	7.66	0.51
نقلا عن جريدة أخرى	8.19	2.71	8.16	2.48
شخصيات رسمية	6	3.67	9	4.08

يتضح من خلال الجدول رقم (56) أن " منظمات و تقارير دولية" و جاء أكثر المصادر فعالية في حصول الصحف محل الدراسة على المعلومات وترددا عند فئة الأساتذة القاطنين بـ " الحضر" وقدر متوسطها الحسابي بـ 04.28، بالاضافة إلى كل من " تقارير العدالة الدولية" و " الانابات القضائية " حيث سجلتا تقاربا طفيفا في المتوسط الحسابي.

وتليها مباشرة مصادر أخرى جاءت تردداتها متقاربة في متوسطها الحسابي ، وتمثلت في كل من " موقع الكتروني أجنبي" و "تقارير العدالة الجزائرية" و " حقوقيون

ومحامون"، ومن ثم تأتي مصدر " برلمانيون" بمتوسط 06.71، و" شخصيات رسمية" بمتوسط 06.00، بينما لم تول أفراد العينة اهتماما كبيرا لباقي المصادر لضعف متوسطها الحسابي المسجل حسب معطيات الجدول .

وجاء تركيزالأساتذة الذين يسكنون بالأرياف في أكثريتهم على مصدرين اثنين ترددا بقوة حسب معطيات الجدول وهما "موقع الكتروني أجنبي" بمقدار 2.66 و " الانابات القضائية" بمتوسط حسابي بلغ بـ 2.83، وتقارب المصدر الموالي معهما بنسبة قاربت متوسطها الحسابي بـ 3.33 حيث جاء عند "تقارير العدالة الدولية" ثم تلتها " منظمات وتقارير الدولية" بنسبة 4.16، بينما وجدت هذه الفئة بأن هناك مصادر تلي الاعتماد عليها، حيث عرفت كل من "تقارير العدالة الجزائرية" و" محامون وحقوقيون" بنفس المقدار من التردد في المتوسط الحسابي أي بـ 6.33، أما باقي المصادر فتسجل أغلبها ترددات ضعيفة وهذا ما يبرزه حجم المتوسط الحسابي لديها .

يفسر اعتبار أساتذة فئة " الحضري" أن " تقارير العدالة الدولية " أكثر مصادر الحصول على المعلومات مصداقية في تناول ملف سوناطراك2، بما ساهمت به هذه العدالة الأجنبية من محققين في القضية في فتح الملف أي كانت سباقة، وحتى الانابات القضائية متصلة بنتائج التحقيقات التي قامت بها العدالة الأجنبية فقط بلمسة جزائرية من خلال المطالبة في التدقيق بمحتواها و الاطلاع عليها، وكذلك المنظمات الدولية والتقارير الدولية جاءت مهمة كمصدر للمعلومات لدى هذه الفئة لأنها تقدم موضوعية لمكافحة الفساد ومحاربة المفسدين وكل أسباب انتشاره، وعند الأساتذة الذين يقطنون بالريف يأتي " الموقع الالكتروني الأجنبي" أول المصادر أهمية بالنسبة للصحافة ويعود ذلك إلى التجديد المستمر لهذه المواقع التي تملكها صحف عريقة في ميدان التحقيقات و الفصل في النتائج القضائية.

الجدول رقم (57) : علاقة متغير مقر السكن بالقضايا الأكثر اهتماما لدى المبحوثين

مقر السكن / القضايا	حضري		ريفي	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
قضية رشاوى وعمولات لشركة ألمانية "كونتال ألجيريا فون وارك بلياك"	5.91	2.46	5.83	2.13
قضية رشاوى وعمولات لشركة ايطالية"سايبام-ايني"	5.14	2.46	6.5	1.64
قضية رشاوى وعمولات لشركة كندية "أس أن سي لافالان"	5.72	2.11	7.16	1.47
قضية إصدار مذكرة توقيف الدولية في حق الوزير السابق شكيب خليل وانسحاب وزير العدل الأسبق محمد شرفي	3.40	2.33	4.00	3.28
الخطأ الإجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل	4.60	1.97	1.5	0.54
رفض الأنتربول (الشرطة الدولية) التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل	5.00	2.25	2.5	0.54
علاقة الفساد الاقتصادي في سوناطراك مع غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة	3.43	2.48	3.5	0.54
تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان "سعداني" حول علاقة المخابرات بملف سوناطراك 2	5.73	2.70	6.83	1.32
تصريحات وزير العدل الأسبق "محمد شرفي" حول طلب سعداني بتنحية شكيب خليل من الفضيحة	5.94	2.74	7.16	2.04

نلاحظ من خلال الجدول رقم (57) أن الأساتذة الذين يقطنون في " الحضر" اهتموا أكثر بقضية " اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" " و التي جاءت أكثر القضايا ترددا لديهم من خلال ما سجلناه في متوسطها الحسابي المقدر بـ 03.40، وتلتها

قضية علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس بوتفليقة " بنسبة 03.43، و جاءت بعدها قضية " الخطأ الاجرائي في اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل بمتوسط 04.60، ثم سجلنا تقاربا كبيرا للقضايا التي جاءت بعدها وهي كل من " رشاوى وعمولات للشركة الايطالية سايبام - ايني" و""رفض الأنتربول التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل "، و نفس الأمر جاء عند بقية القضايا الأقل ترددا و بتقارب كبير فيما بينها، ما عدا قضية " تصريحات محمد شرفي." الذي لم تول اهتماما بها أفراد العينة و رتبتها في خانة آخر القضايا .

بينما اهتم أفراد العينة بثلاث قضايا جاء ترتيبها على التوالي كأكثرها ترددا من القضايا بشكل عام، حيث تصدرت المرتبة الأولى قضية " الخطأ الاجرائي في اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" بمتوسط حسابي قدر بـ 1.50، و تلتها قضية " رفض الأنتربول التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل" بمتوسط 2.50، ثم في المرتبة الثالثة " علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس بوتفليقة" بمقدار جاء 3.50، و بعدها " قضية " اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" بمتوسط 4.00.

نفسر اهتمام الأساتذة الذين يسكنون في الريف بقضية " الخطأ الإجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية" إلى عدم إمكانية هذه الفئة بالذات من تتبع قضية " إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل"، التي تزامن حدوثها مع العطلة الصيفية التي يقل فيها قابلية الأساتذة القاطنين بالريف من متابعة الصحف محل الدراسة خاصة والصحافة الجزائرية عامة لنقص التوزيع والسحب الورقي لها بشكل دائم، حيث تكررت على مسامع كل وسائل الإعلام اهتماما كبيرا بالخطأ الاجرائي للمذكرة بداية الدخول الاجتماعي، حيث يتمركز الأساتذة الذين يسكنون بالريف بالعاصمة.

الجدول رقم (58) : علاقة متغير مقر السكن بأكثر القضايا تناولا في الصحافة الجزائرية

مقر السكن / القضايا	حضري		ريفي	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
قضية رشاوى وعمولات لشركة ألمانية "كونتال ألجيريا فون وارك بلياك"	6.53	2.19	5.83	2.13
قضية رشاوى وعمولات لشركة ايطالية"سايبام-ايني"	5.74	2.42	6.5	1.64
قضية رشاوى وعمولات لشركة كندية "أس أن سي لافالان"	6.67	2.24	7.16	1.47
قضية إصدار مذكرة توقيف الدولية في حق الوزير السابق شكيب خليل وانسحاب وزير العدل الأسبق محمد شرفي	2.80	1.91	1.66	1.03
الخطأ الإجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل	4.26	2.13	2.00	0.00
رفض الأنتربول (الشرطة الدولية) التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل	4.90	2.10	3.33	0.51
علاقة الفساد الاقتصادي في سوناطراك مع غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة	4.28	2.64	5.00	3.46
تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان "سعداني" حول علاقة المخابرات بملف سوناطراك 2	4.45	2.80	7.00	2.19
تصريحات وزير العدل الأسبق "محمد شرفي" حول طلب سعداني بتنحية شكيب خليل من الفضيحة	5.46	2.38	6.5	0.54

تمثل قضية " اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" أكثر القضايا تناولا في الصحافة الجزائرية حسب ما رتبه أفراد العينة الذين يقطنون بـ " الحضري"، حيث جاء متوسطها الحسابي بـ 02.80، ثم قضية " الخطأ الاجرائي في اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل"بمتوسط 04.26، و تلتها "علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس بوتفليقة" 04.28 ، ثم تأتي بعدها قضية " تصريحات سعداني" بمقدار 04.45، وجاءت

قضية " رفض الأنتربول التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل " في المرتبة الرابعة بمتوسط 04.90، بينما تقاربت باقي القضايا فيما بينها بشكل متساو.

كما تصدر أكثر القضايا ترددا وتناولا في الصحافة الجزائرية حسب أفراد العينة القاطنين بـ " الريف" بنفس ترتيب الفئة الأولى أي عند قضية " اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" بمقدار متوسطها الحسابي 01.66، مع اختلاف الترتيبات الموالية حيث تلتها قضية " الخطأ الاجرائي في اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" بمتوسط 2.00 و التي جاءت في المرتبة الثانية، أما في الترتيب الثالث فقد جاء على قضية " رفض الأنتربول التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل " بمقدار 03.33، ومن ثم قضية "علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس بوتفليقة" بمتوسط حسابي قدر بـ 05.00، بينما تقاربت القضايا المتبقية التي تلت هذه القضايا الأكثر ترددا و المتصدرة المراكز الأربعة الأولى، ما عدا تأخر قضية " رشاوى وعمولات لشركة كندية "أس أن سي لافالان" بمقدار 07.16.

الجدول رقم (59): علاقة متغير مقر السكن بالشخصيات المسؤولة عن الفساد الاقتصادي بسوناطراك لدى المبحوثين

مقر السكن / الشخصيات	حضري		ريفي	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
الوزير السابق للطاقة والمناجم شكيب خليل	1.72	2.08	1.00	0.00
زوجة الوزير السابق للطاقة والمناجم "بركات عرفات"	5.42	2.89	7.16	3.25
ابني الوزير السابق للطاقة والمناجم	5.41	2.71	7.33	3.26
المدير العام والرئيس السابق لسوناطراك "محمد مزيان"	3.46	1.65	3.66	2.65
ابني المدير العام السابق لسوناطراك	6.41	2.39	7.66	3.72
الوسيط بين الشركات الأجنبية والمسؤولين الجزائريين "فريد بجاوي"	4.18	2.19	3.00	1.09
المدير العام السابق للشركة الايطالية بالجزائر "سايبام" "أورسي توليو"	6.22	2.66	8.16	1.47
مدير البناء والهندسة السابق للشركة الايطالية "سايبام" " بيترو فاروني"	8.35	1.68	8.00	2.44
مسيرة مكتب الدراسات "كاد" بمؤسسة سوناطراك المدعوة "م.ن"	8.41	2.03	8.00	1.54
مدير الديوان السابق للمدير العام لسوناطراك محمد مزيان " رضا حامش"	7.84	2.72	6.33	2.06
المدير العام الأسبق لمجمع سوناطراك الجزائرية "عبد الحميد عطار"	8.37	2.31	5.66	1.96

تمثل حسب معطيات الجدول شخصية " شكيب خليل" أكثر الشخصيات مسؤولية عن الفساد الاقتصادي في ملف سوناطراك 2، من خلال الاجابات المقدمة لأفراد العينة بكلا الفئتين، حيث تصدرت المرتبة الأولى و بمقدار متقارب في متوسطها الحسابي لكليهما، وتلتها شخصيتين اثنتين جاءتا بمتوسط حسابي متقارب مع اختلاف طفيف حيث جاء عند أفراد العينة الذين يقطنون "الحضر" اختيارهم لـ "محمد مزيان" أولا بمقدار 03.46، ثم "فريد بجاوي" حيث قدر متوسطه الحسابي بـ 04.18، أما الفئة الثانية ممن يقطنون في الريف رتبوا "فريد بجاوي" أولا حيث قدر متوسطه الحسابي بـ 03.00، وبعده "محمد مزيان" بمتوسط 03.66.

بينما تفاوتت الترتيبات بين الفئتين فيما بعد حسب ما هو مبين في معطيات الجدول، فقد سجلت في المرتبة الثالثة الشخصية "ابني شكيب خليل" متوسط حسابي قدر بـ 05.41 عند أفراد العينة من فئة " الحضر"، بينما جاءت عند فئة " الريف" عند شخصيتين " رضا حامش" و "عبد الحميد عطار" بمقدار متقارب نوعاما في المتوسط الحسابي .

أما باقي الشخصيات فقد تأخر ترتيبها كثيرا بحسب عدد الترددات المسجلة في معطيات الجدول، لكلا من الفئتين ما عدا فئة " الحضر" الذي جاء ترتيب الشخصية "بركات عرفات" في المرتبة الرابعة بنسبة متوسطها الحسابي المقدر بـ 05.42.

الجدول رقم (60) : علاقة متغير مقر السكن بالجوانب التي تركز عليها الصحافة الجزائرية في تناول الفساد الاقتصادي

مقر السكن / الجوانب	حضري		ريفي		المجموع	
	تك	%	تك	%	تك	%
الجانب السياسي	75	67	3	50	78	66.1
الجانب الاقتصادي	53	47.3	4	66.7	57	48.3
الجانب الاجتماعي	10	8.9	1	16.7	11	9.3
الجانب القانوني	32	28.6	1	16.7	33	28

يتضح من خلال الجدول رقم (60): أن المبحوثين من القاطنين سواء في "الحضر" أو في " الريف" اتجهوا إلى الجانب السياسي بالدرجة الأولى في تركيز الصحافة الجزائرية فيما يخص ملف سوناطراك 2، حيث جاءت أعلى نسبة في هذا الجانب المذكور سلفا عند الأساتذة الذين يقطنون بـ" الحضري" بمقدار بلغت نسبته بـ 67 %، أما بالنسبة للجانب الاقتصادي فجاءت النسبة أعلى عند الأساتذة القاطنين بـ " الريف" وقدرت بـ 66.7 %، مقارنة بنسبة 47.3 % ممن يسكنون بـ " الحضر"، بينما الجانب القانوني فنلاحظ توجه الأساتذة القاطنين بالريف بنسبة متقاربة تماما مع " الجانب الاجتماعي" الذي جاءت نسبتهم في التصويت لهذا الجانب بـ 16.7 %.

المطلب 4 : علاقة متغير التخصص مع أكثر الصحف متابعة لدى المبحوثين

الجدول رقم (61) : علاقة متغير التخصص مع متابعة الصحف محل الدراسة

الصحيفة	التخصص / الترتيب	علوم اعلام واتصال		علوم سياسية وعلاقات دولية		علوم اقتصادية وتجارية وتسيير		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	المرتبة 1	13	27.1	6	22.2	16	37.2	35	29.7
	المرتبة 2	30	62.5	20	74.1	23	53.5	73	61.9
	المرتبة 3	5	10.4	1	3.7	4	9.3	10	8.5
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**
النهار	المرتبة 1	5	10.4	2	7.4	2	4.7	09	7.6
	المرتبة 2	8	16.7	2	7.4	6	14	16	13.6
	المرتبة 3	35	72.9	23	85.2	35	81.4	93	78.3
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	المرتبة 1	30	62.5	19	70.4	25	58.1	74	62.7
	المرتبة 2	10	20.8	5	18.5	14	32.6	29	24.6
	المرتبة 3	8	16.7	3	11.1	04	9.3	15	12.7
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**

يتابع الأساتذة الجامعيون ذوو تخصص "علوم سياسية وعلاقات دولية" صحيفة الشروق اليومي في الأكثرية بنسبة 74,1 % بالمرتبة الثانية، في حين صنف أكثر فئة من أفراد العينة من تخصص " علوم اقتصادية و تجارية وتسيير" في المرتبة الأولى بنسبة ضعيفة نوعا ما عن سابقتها حيث بلغت نسبة متابعتهم بـ 37,2 %، غير أن أفراد العينة من تخصصي " علوم الاعلام والاتصال" و " علوم سياسية وعلاقات دولية" رتبتا الجريدة

بنسب أضعف من النسب المذكورة سلفا، وفي نفس الوقت متقاربتين فيما بينهما مع اختلاف طفيف، وهذا ما يظهر في النسب المسجلة في الجدول فالأولى قدرت بـ 27,1 % و جاءت الثانية نسبتها بـ 22,2 %.

أشارت نتائج الدراسة أن المبحوثين من أساتذة علوم سياسية وعلاقات دولية قد حققوا درجة مرتفعة في ترتيبهم لأكثر الصحف متابعة لهم وهي جريدة الشروق اليومي، التي برزت في المرتبة الثانية حسب معطيات الجدول، و هذا يعود إلى مضمون الصحيفة الذي يخدم هذه النخبة الفكرية الأكاديمية من قضايا ترتبط بايديولوجيتهم و أنشطتهم السياسية حتى لو كان بشكل نسبي نوعا ما .

بينما رتَبها أساتذة علوم اعلام واتصال في المرتبة الأخيرة، و يفسر ذلك لإدراك هذه الفئة بأن هذه الصحيفة لا تراع القواعد الصحفية المهنية باحترافية وموضوعية مناسبة .

اتفقت التخصصات الثلاثة على ترتيب جريدة النهار في متابعتهم لها في المرتبة الثالثة حسب ما هو موضح في الجدول رقم (61)، والتي جاءت بنسب متقاربة نوعا ما لكل أفراد العينة وبمجموع قدر بـ 78,8 %، فيما سجلت نسبا منخفضة جدا بالنسبة لتصنيفهم للجريدة في المرتبتين الأخرتين بالتوالي حيث بلغت نسبتها في المرتبة الثانية بـ 13,6 % لكل التخصصات، ثم تأتي في المرتبة الأولى النسب لجميع الفئات بـ 7,8 %، وجاء الاتفاق أيضا في الترتيب الأول والثاني لجريدة النهار عند أساتذة كلية " علوم سياسية وعلاقات دولية" بنسبة متساوية تماما بلغت بـ 7,4 % لكليهما.

جاء الاتفاق بين الفئات الثلاثة من مختلف التخصصات لأفراد العينة على أن الصحيفة لا تمثل أكثر الصحف متابعة بالنسبة لهم، وهذا ما يظهره ترتيبهم للصحيفة في المرتبة الأخيرة، و هذا راجع إلى أن الأساليب المستخدمة من قبل هذه الوسيلة الإعلامية المذكورة سلفا، لا تعالج القضايا بطريقة تبعث على الفهم و التقبل والارتياح لدى هؤلاء الأساتذة الأكاديميين، حيث لا يتناسب مضمونها مع تفوقهم العلمي والفكري.

يتبين من الجدول رقم (61) أن : الأساتذة الجامعيين اتفقوا على تصنيف جريدة الخبر من أكثر الجرائد التي يتابعونها، فيأتي تصنيف الأساتذة الجامعيين من تخصص " علوم سياسية وعلاقات دولية" في المرتبة الأولى بنسبة 70,4 %، ثم جاءت عند أساتذة " علوم الاعلام و الاتصال" بـ 62,5 %، وبعدها يسجل أساتذة " علوم اقتصادية و تجارية وتسيير" نسبا منخفضة أكثر من السابقين و بلغت بـ 58,1 %، بينما جاء 32,6 % من أفراد العينة بـ تخصص " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير " تصنيفهم أكثر في المرتبة الثانية من التخصصين الآخرين .

أثبتت النتائج أن طبيعة الفكر العلمي و السياسي و الأكاديمي لتخصص علوم سياسية وعلاقات دولية هي من كانت السبب في تحديد صحيفة الخبر أكثر الوسائل الإعلامية نجاحا في استقطاب هذه الفئة والشريحة بالذات وبشكل كبير، و مرد ذلك يعود إلى أن الصحيفة تملك أسلوب قوي في تقديم الأدلة و الشواهد على باقي الأساليب الإقناعية التي تستخدمها في تحرير المواد الصحفية في المجال السياسي، إنما يدل على أن الجريدة تريد إضفاء الشرعية و المصداقية على مواضيعها، و إقناعهم بمدى صدق و جدية المواضيع التي تتناولها من أجل كسب ثقة القراء بكل فئاته.

بينما جاء تصنيف أساتذة علوم اقتصادية وتجارية وتسيير في المرتبة الثانية، وهذا ما يعني و يفسر أن المادة الاقتصادية التي تنشرها الجريدة، هي مواد مواكبة للأحداث التي تعيشها البلاد، يعدها صحفيون عاملون في الجريدة و ليس مختصون وموجهة إلى جهور واسع، فبالتالي ليست مضامين مختصة لفئة أساتذة هذا التخصص المذكور سلفا.

الجدول رقم (62) : علاقة متغير التخصص بمدى متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة

الصحيفة	التخصص / مدى المتابعة	علوم اعلام واتصال		علوم سياسية وعلاقات دولية		علوم اقتصادية وتجارية وتسيير		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	كل يوم	12	25	06	22.2	8	18.6	26	22
	يومان إلى ثلاث	12	25	7	25.9	17	39.5	36	30.5
	يوم واحد في الأسبوع	24	50	14	51.9	18	41.9	56	47.5
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**
النهار	كل يوم	03	6.2	00	00	04	9.3	07	5.9
	يومان إلى ثلاث	08	16.7	02	7.4	05	11.6	15	12.7
	يوم واحد في الأسبوع	37	77.1	25	92.6	34	79.1	96	81.4
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	كل يوم	20	41.7	12	44.4	15	34.9	47	39.8
	يومان إلى ثلاث	17	35.4	07	25.9	12	27.9	36	30.5
	يوم واحد في الأسبوع	11	22.9	08	29.6	16	37.2	35	29.7
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**

نستنتج من الجدول رقم (62) النتائج التالية : أن الأساتذة الجامعيين من تخصص " علوم الاعلام والاتصال" يتفوقون عن الفئات الأخرى في المتابعة اليومية لجريدة الشروق اليومي بنسبة بلغت 25 % و بالمرتبة الأولى، ثم يليها أساتذة " علوم سياسية وعلاقات دولية" بنسبة متقاربة نوعا ما بـ 22,2 %، وفي المرتبة الثالثة يسجل أساتذة "علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" نسبة منخفضة نوعا ما عن التخصصين السابقين بنسبة 18,6 %.

وكانت 39,5 % أعلى نسبة متابعة للجريدة عند تخصص " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" خلال يومان إلى ثلاث أيام، بينما تقاربت النسب فيما بين التخصصات الثلاث والذين يتابعون جريدة الشروق اليومي في يوم واحد في الأسبوع بنسبة 47,5 %.

يسجل على معطيات الجدول بأن الأساتذة الجامعيين من أفراد العينة تخصص " علوم الإعلام والاتصال" مع " علوم سياسية وعلاقات دولية" تفوقوا في متابعتهم اليومية لجريدة الشروق اليومي، و يعود هذا إلى حكم التخصص الذي يلعب دورا هاما في حجم المتابعة سواء للأساتذة من كلية الإعلام أو من علوم سياسية، ولما لها من مضامين إعلامية و سياسية تدعوا إلى متابعتها.

بينما يتابع أفراد العينة من تخصص " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" من " يومان إلى ثلاث أيام"، حيث تقل مدى المتابعة عندهم في هذه الجريدة لتمكنهم من متابعتها عن طريق البث التلفزيوني في " قناة الشروق تي في"، وبالتالي يمكنها الاستغناء عن هذه الصحيفة كإعلام مكتوب.

بينما يتجه بقية الأساتذة من كل التخصصات إلى متابعة الجريدة في " يوم واحد في الأسبوع" يمكن تفسير أسباب عدم المتابعة اليومية لهذه الفئة إلى عامل الاهتمام والوقت، وهما عاملان يتحكمان في متابعة كل المحتويات منها الإعلامية كذلك.

يتضح من الجدول رقم (62): أن الأساتذة الجامعيين من تخصصي " علوم الإعلام والاتصال" و " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" الوحيدتين من سجلتا متابعة يومية لجريدة النهار، حيث سجلت النسب بينهما بـ 5,9 %.

وسجلت أعلى نسبة يتابع فيها أفراد العينة الجريدة خلال "يوم واحد في الأسبوع" لدى الأساتذة من تخصص " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" بنسبة 92,6 % وهي نسبة جدُ مرتفعة مقارنة بالتخصصين المتبقيين، حيث سجلا تقاربا في النسب نوعا ما مع اختلاف طفيف، فبالنسبة لتخصص " علوم اعلام واتصال" جاءت بنسبة 77,1 % أما تخصص " علوم اقتصادية و تجارية وتسيير" قدرت بـ 79,1 %، بينما عرفت تفاوتا مسجلا في النسب

لكل التخصصات الثلاث حين يتابعونها من يومان إلى ثلاث أيام، وأعلى نسبة سجلته تخصص " علوم اعلام واتصال" بـ 16,7 %.

جاءت النسب جد منخفضة عند متابعة الأساتذة بمختلف تخصصاتهم عند مدى " كل يوم" لجريدة النهار، ويظهر ذلك إلى قلة الاهتمام بهذه الجريدة و ما تغطيه من أخبار و قضايا لا تخدم ميولاتهم العلمية و الأكاديمية.

بينما يتابع بعض الأساتذة من تخصص " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" بشكل أكثر هذه الجريدة في "يوم واحد في الأسبوع"، بحكم توجه هذه الفئة بالذات إلى وسائل إعلامية أخرى تقدم لها التحاليل السياسية بأكثر احترافية في الطرح السياسي للأحداث.

فيما تقل نسبة المتابعة لأساتذة علوم الاعلام والاتصال للجريدة، باعتبار أنها لا تحمل من مضمون يؤثر في اشباعاتهم و لا يعمل على توعيتهم فكريا ولا إعلاميا.

اتفق كل من الأساتذة الجامعيين في تخصصي " علوم الإعلام والاتصال" و كذا " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" في متابعتهم لجريدة الخبريوميا، حيث سجلا أعلى النسب ولكن بحجم متفاوت نوعا ما، فقد جاء في المرتبة الأولى أساتذة " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" بنسبة 44,4 % و يليها أساتذة " علوم اعلام واتصال" بمقدار 41,7 %.

وبلغت أعلى نسبة من المتابعة لدى الأساتذة للجريدة من يومان إلى ثلاث أيام عند تخصص " علوم الإعلام والاتصال" في المرتبة الأولى بـ 35,4 %، بينما يتابع 37,2 % الأساتذة الجامعيين من أفراد العينة وهم في أكثرهم المدى من تخصص " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" في يوم واحد في الأسبوع .

تفوق أساتذة " علوم الإعلام والاتصال" بالاتفاق مع أساتذة " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" في قراءتهم لجريدة الخبر " كل يوم"، ويرجع السبب في هذا إلى طبيعة كل تخصص، فالأساتذة من كلية العلوم السياسية يحتاجون إلى الرجوع إلى هذه الجرائد في تحاليلهم السياسية و بعض المعلومات التي يحتاجونها، بينما لا نلمس هذه الحاجة عند أساتذة علوم اقتصادية وتجارية وتسيير بشكل كبير، يمكن أيضا ارجاع سبب هذا التفاوت بين

التخصصات إلى عدم الاهتمام هذه الأخيرة بتحاليل اقتصادية تقدمها هذه الوسائل وكذا الأسلوب المقدم بها لهذه المحتويات الاقتصادية، مع وجود مصادر أخرى تعوض المبحوثين عن هذه الجريدة كجريدة الوطن باللغة الفرنسية .

في حين نجد أن أساتذة آخرين ينتمون إلى أفراد العينة من تخصص " علوم الإعلام والاتصال" يتابعونها من " يومان إلى ثلاث" بحكم أن هناك أساتذة جامعيين من فئة الشباب (31-35) سنة، وفي هذا العمر بالذات يكونون مندمجين في الحياة المهنية و يشغلون وظيفة معينة، حيث لا يملكون من الوقت الكافي لمتابعة الجريدة يوميا.

الجدول رقم (63) : علاقة متغير التخصص بمستوى المتابعة للصحف محل الدراسة عند المبحوثين

الصحيفة	السن / مستوى المتابعة	أقل من 31 عاما		31 – 35 عاما		31 - 40 عاما		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	من الأول إلى الآخر	05	10.4	03	11.1	11	25.6	19	16.1
	معظمها	08	16.7	09	33.3	04	9.3	21	17.8
	العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية	30	62.5	09	33.3	08	18.6	47	39.8
	الموضوعات الاقتصادية	01	2.1	00	00	05	11.6	06	5.1
	التي تعنيني	04	8.3	06	22.2	15	34.9	25	21.2
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**
النهار	من الأول إلى الآخر	03	6.2	00	00	04	9.3	07	5.9
	معظمها	01	2.1	00	00	00	00	01	0.8
	العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية	20	41.7	09	33.3	15	34.9	44	37.3
	الموضوعات الاقتصادية	03	8.3	02	7.4	04	9.3	10	8.5
	التي تعنيني	20	41.7	16	59.3	20	46.5	56	47.5
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	من الأول إلى الآخر	16	33.3	08	29.6	09	20.9	33	39.8
	معظمها	04	8.3	05	18.5	02	4.7	11	9.3
	العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية	22	45.8	09	33.3	14	32.6	45	38.1
	الموضوعات الاقتصادية	00	00	00	00	04	9.3	04	3.4
	التي تعنيني	06	12.5	05	18.5	14	32.6	25	21.2
	المجموع	**35**	**100**	**55**	**100**	**05**	**100**	**118**	**100**

أظهرت المعطيات في الجدول رقم (63) أن 62.5 % من الأساتذة الجامعيين بتخصص " علوم اعلام واتصال" يتابعون جريدة الشروق اليومي بمستوى " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، و 16.7 % يتابعونها منهم في " معظمها"، أما 10.4 % يقرؤونها منهم " من الأول إلى الآخر"، فيما تأتي النسب لبقية مستويات المتابعة لديهم ضعيفة جدا.

وتتقارب نسبة متابعة أفراد العينة من تخصص " علوم سياسية وعلاقات دولية" للصحيفة عند مستويين اثنين وهما " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" و "معظمها" حيث جاءتا بنفس المقدار أي بـ 33.3 %، و 22.2 % يقرؤونها منهم في " التي تعنيني"، ثم قدرت نسبة متابعتهم " من الأول إلى الآخر" بـ 11.1 %، أما أعلى نسبة سجلت لدى متابعة أفراد العينة للجريدة عند " التي تعنيني"، لدى فئة من أساتذة " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" حيث قدرت بـ 34.9 %، فيما جاءت 25.6 % منهم يتابعونها " من الأول إلى الآخر"، ثم 18.6 % يقرؤونها منهم من "العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، بينما تقاربت النسب عند مستويين اثنين في متابعة هذه الصحيفة مع اختلاف طفيف، فالأولى جاءت عند " الموضوعات الاقتصادية" وقدرت بـ 11.6 % ، والثانية في " معظمها" بنسبة 9.3 %.

جاء مستوى متابعة الأساتذة بالاتفاق على " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" لدى كل أفراد من تخصصي " علوم الإعلام والاتصال" و " العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، ويعود ذلك إلى أن العناوين عبارة عن معالجة طباعية للمادة الإعلامية والتي تمكنت الصحيفة باستخدامها على تحقيق تأثير ضخم على جمهور القراء، وخلق انطباع مرتبط لديهم بأهمية الموضوع حيث يمكن استخدام عناوين رئيسية و مساحات ضخمة كبيرة ما يساعد القارئ على متابعة المنشورة و قراءة المقدمة على الأقل.

بينما اتجه أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية في متابعة الجريدة من " الأول إلى الآخر"، ويرجع ذلك إلى أن الصحيفة تخصص صفحتين كاملتين للأخبار و التحليلات

الاقتصادية التي يطلع عليها الأساتذة من تخصص اقتصاد و تقديم أرقام و إحصائيات وفتح النقاش .

توضح معطيات الجدول أن 59.3 % من الأساتذة بتخصص " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" يتابعون جريدة النهار للقضايا التي تعنيهم، و 33.3 % يتابعونها منهم من " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، وآخر مستوى سجلته الفئة عند " الموضوعات الاقتصادية" بنسبة قدرت 7.4 %، بينما انعدمت تماما النسبة لدى بقية مستويات المتابعة لديهم.

وتقاربت النسب بشكل تام عند متابعة فئة الأساتذة من " علوم الإعلام والاتصال" في مستويين اثنين وهما "العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" و " التي تعنيني"، حيث جاءت متابعتهم للصحيفة بنفس النسبة التي قدرت بـ 41.7 % لكليهما، في حين سجلت النسب عند بقية المستويات ضعفا شديدا في متابعتهم للجريدة، وأضعف نسبة بلغت بـ 2.1 % ممن يتابعونها في " معظمها".

و نلاحظ تقاربا لدى أساتذة " العلوم اقتصادية وتجارية وتسيير" مع تخصص " علوم الإعلام والاتصال" في نسبة من يتابعون الجريدة في مستوى "التي تعنيني" حيث بلغ نسبتهم 46.5 % لدى فئة "علوم اقتصادية وتجارية وتسيير"، كما تتقارب النسبة بينها وبين فئة أساتذة "علوم سياسية وعلاقات دولية" بخصوص متابعتهم عند "العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، إذ قدرت النسبة عند فئة الأساتذة "العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير" بـ 34.9 % أما الفئة الأخرى " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" فبلغت بـ 33.3 %.

توجه الأساتذة إلى مستوى متابعة صحيفة النهار بالاجماع إلى " التي تعنيني"، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عدم اتباع الجريدة سياسة لتوعية و إقناع القراء بالتغيير في عادات وسلوكات معينة تنفعهم، و إنما هو إقناع بالقبول أي قبول آراء الجريدة و مواضيعها بالدرجة الأولى.

بينما جاءت " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" كمستو ثاني في متابعة الأساتذة في كل التخصصات، وهذا راجع إلى العناوين يساعد على إغراء القارئ بمتابعة المادة المنشورة أو قراءة مقدمة الموضوع على الأقل.

تبين المعطيات في الجدول أن مستوى المتابعة لأفراد العينة في " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" في جريدة الخبر، قد جاءت بنسبة 45.8 % بالنسبة للأساتذة تخصص " علوم اعلام واتصال"، و يتابعونها 33.3 % منهم من " الأول إلى الآخر"، ويهتمون بمتابعتها 12.5 % في مستوى" التي تعنيني"، ثم يقرؤونها في " معظمها " 8.3 %، أما الفئة الثانية من تخصص " علوم سياسية وعلاقات دولية" فجاءت المستويات بنفس الترتيب تقريبا، حيث بلغت مستوى المتابعة في" العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" بنسبة 33.3 %، وتلتها متابعتهم "من الأول إلى الآخر" بنسبة 29.6 %، أما المستويين "معظمها" و"التي تعنيني" فتقاربتا تماما في النسبة حيث جاءتا بنفس المقدار أي بـ 18.5 % لكليهما، وانعدمت تماما النسبة لدى هذه الفئة عند " الموضوعات الاقتصادية".

ولدى فئة الأساتذة من تخصص " علوم اقتصادية وتجارية و تسيير" فالتقارب التام الذي سجلته هذه العينة جاء عند مستوى متابعتهم للجريدة عند كل من " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" و " التي تعنيني" حيث جاءت النسبة نفسها لكليهما والتي قدرت بـ 32.6 %، ثم 20.9 % منهم يتابعونها من " الأول إلى الآخر".

يتابع أساتذة عينة الدراسة كل من تخصصي "علوم الإعلام والاتصال" و " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" جريدة الخبر من الأول إلى الآخر، و تفسير ذلك بسيطرة الأنواع الإخبارية على المعالجة الصحفية للمواضيع أثرت و وجهت نوع الأدلة التي تستعملها الصحيفة، إذ نلاحظ ارتفاع الأدلة العقلية من الأنواع الفكرية التحليلية و التفسيرية التي تعرف اهتماما كبيرا من أساتذة التخصصين .

الجدول رقم (64): علاقة متغير التخصص بأسباب متابعة المبحوثين للصحف محل الدراسة

الصحيفة	السن / أسباب المتابعة	أقل من 31 عاما		31 – 35 عاما		31 - 40 عاما		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	مصداقية الأخبار	07	14.6	04	14.8	13	30.2	24	30.3
	السبق الصحفي	12	25	05	18.5	01	2.3	18	15.3
	الجرأة في تناول القضايا المختلفة	12	25	07	25.9	14	32.6	33	28
	تغطية الأخبار من جميع الجوانب	13	27.1	05	18.5	12	27.9	30	25.4
	توظيف صحفيين محترفين	07	14.6	02	7.4	05	11.6	14	11.9
	أخرى	13	27.1	06	22.2	12	27.9	31	26.3
النهار	مصداقية الأخبار	01	2.1	00	00	04	9.3	05	4.2
	السبق الصحفي	12	25	05	22	10	23.3	27	22.9
	الجرأة في تناول القضايا المختلفة	18	37.5	08	29.6	11	25.6	37	31.4
	تغطية الأخبار من جميع الجوانب	04	8.3	02	7.4	10	23.3	16	13.6
	توظيف صحفيين محترفين	00	00	00	00	01	2.3	01	0.8
	أخرى	23	47.9	12	44.4	19	44.2	54	45.8
الخبر اليومي	مصداقية الأخبار	28	58.3	11	40.7	17	39.5	56	47.5
	السبق الصحفي	04	8.3	02	7.4	03	07	09	7.6
	الجرأة في تناول القضايا المختلفة	11	22.9	09	33.3	12	27.9	32	27.1
	تغطية الأخبار من جميع الجوانب	13	27.1	06	22.2	19	44.2	38	32.2
	توظيف صحفيين محترفين	10	20.8	05	18.5	07	16.3	22	18.6
	أخرى	06	12.5	03	11.1	14	32.6	23	19.5

جاء أهم سبب في متابعة أفراد العينة لصحيفة " الشروق اليومي" وفقا للنسب التي وردت في الجدول رقم (64) لتخصص " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" هو " الجرأة في تناول القضايا المختلفة" بنسبة 32,6 % وفي المرتبة الأولى، ثم يليها " مصداقية الأخبار " في المرتبة الثانية ممن يتابعونها منهم بأعلى نسبة بـ 30,2 %، و يأتي في المرتبة الثالثة سبب " تغطية الأخبار من جميع الجوانب" بأعلى نسبة كذلك بـ 27,9 % لنفس التخصص، في حين هناك تقارب طفيف مع تخصص " علوم اعلام واتصال" في هذا السبب الأخير حيث بلغت بـ 27,1 %، أما " الجرأة في تناول القضايا المختلفة فقد جاءت النسبة عند أساتذة " علوم اعلام واتصال" بـ 25,9 %، بينما "تخصص " علوم سياسية وعلاقات دولية" فقدرت بـ 25 %، وكان أعلى نسبة في متابعة العينة للجريدة بسبب " السبق الصحفي" عند أساتذة " علوم اعلام واتصال" بـ 25 %، وسجل آخر رتبة من الأسباب عند " توظيف صحفيين محترفين" عند كل التخصصات الثلاث بمجموع كلي بلغت بـ 11,9 %.

يأتي تفوق الأساتذة من تخصص "العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير" في سبب متابعتهم لجريدة الشروق اليومي في " الجرأة في تناول قضايا مختلفة"، و يعود ذلك إلى اهتمام الأساتذة الاقتصادية بقوة في ابراز الصحيفة لبعض القضايا الاقتصادية التي تنشرها، و بطريقة تقديم تحاليل لقضايا تطفو على السطح في الآونة الأخيرة، كالفساد الاقتصادي مثلا تبرز بعض الجوانب بطريقة جريئة مع ارتباطها بقضايا أخرى لها أبعاد معقولة .

أما متابعة هؤلاء الأساتذة أيضا بسبب " مصداقية الأخبار" بحكم أن الصحيفة كانت تملك محللا وخبيرا اقتصاديا يقدم تحاليل اقتصادية و قراءات ومؤشرات ينظر إليها الأساتذة بأنها في الصميم و بموضوعية مثل الصحفي و المحلل "عبد الوهاب بوكروح".

بينما يتفق معها أساتذة عوم الإعلام والاتصال في سبب " تغطية الأخبار من جميع الجوانب"، وهذا بحكم الطرح الإعلامي في قضايا اقتصادية تأتي ملمة بجميع الجوانب.

ويرى هذه الفئة الأخيرة كذلك بأن متابعتهم جاءت كذلك لسببين هما " السبق الصحفي" و " توظيف صحفيين محترفين"، و يعود ذلك إلى أن الجريدة تحترم قواعد الكتابة الصحفية التي يعرفها أساتذة جامعيين من الإعلام حيث تأتي نفسها نفس المتعامل به في التدريس، و لها من الأقلام الصحفية في التأثير بتوجيهِ آرائهم الفكرية، مع تدعيمهم بدراسات علمية تقدمها الجريدة في صفحة من صفحاتها يوم الخميس.

يتبين من خلال الجدول رقم (64) أن الأساتذة الجامعيين من التخصصات الثلاث اتفقوا على السبب "أخرى" كأهم سبب من أسباب متابعتهم لجريدة النهار بنسب متقاربة قدرت في مجموعه بـ 45,8 %.

وعرفت في المرتبة الثانية سبب متابعة أساتذة تخصص " علوم اعلام واتصال" في " الجرأة في تناول القضايا المختلفة" بنسبة 37,5 %، كأعلى نسبة مع تقارب طفيف سجل مع التخصصين المتبقيين، بينما يأتي السبب " السبق الصحفي" في المرتبة الثالثة عند متابعتهم للجريدة بنسبة 25 %، وتليها " تغطية الأخبار من جميع الجوانب" عند أساتذة تخصص " علوم اقتصادية و تجارية وتسيير" بـ 23,2 %، والذي سجلته كذلك عند " السبق الصحفي" بنفس النسبة، و الرتبة الأخيرة عرفت عند نفس التخصصين لدى السببين " مصداقية الأخبار" و " توظيف صحفيين محترفين" بنسب ضعيفة جدا.

يأتي الاتفاق بين أفراد العينة بكل التخصصات عند السبب " أخرى" في متابعتهم لجريدة النهار، وهذا تبعا للفترات التي يكون فيها أحداث هامة في الجزائر، يريد بها الأساتذة الأخذ بالتحاليل التي تقدم من كل وسيلة من الوسائل الإعلامية .

وجاء السبب " الجرأة في تناول القضايا المختلفة" من أهم أسباب متابعة أساتذة كلية علوم الاعلام والاتصال لها، بحكم أن أفراد العينة من الإعلام يرون أن في كل مرة تقدم فيها الصحيفة قضية معينة يظهر لهم ذلك السياسة الإعلامية المنتهجة و التوجهات السياسية المتخذة، مع الأخذ بالنقائص التي تقدم من طرفهم للطلبة حتى لا يقعوا في هذه الهفوات و الأخطاء في الطرح الإعلامي مستقبلا.

أما السبب الذي تراه أساتذة " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" في متابعتها للجريدة، عند " تغطية الأخبار من جميع الجوانب"، في هذا الشأن توصلنا إلى أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين أساتذة من " العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير" و القضايا التي تقدمها الصحيفة، بحكم التخصص حيث أن علاقة المبحوثين بالقضايا علاقة مستمرة من خلال معايشة هذه القضايا في العمل، و في المجتمع المحيط بهم.

نستنتج من الجدول رقم (64) أن الأساتذة الجامعيين من كل التخصصات الثلاث اتفقوا على أن السبب " مصداقية الأخبار" جاء كأهم سبب في متابعتهم لجريدة الخبر بنسبة 47,5 %، ثم يأتي السبب " تغطية الأخبار من جميع الجوانب " في المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ 44,2 % للأساتذة الجامعيين من تخصص " العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير" في متابعتهم لجريدة الخبر، ليليها في المرتبة الثالثة " الجرأة في تناول القضايا المختلفة " عند أساتذة تخصص " العلوم السياسية والعلاقات الدولية " بنسبة بلغت بـ 33,3 % .

و يتابع أساتذة " العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير " لأسباب " أخرى" بنسبة 32,6 %، ليليه من يتابعونها من أجل " توظيف صحفيين محترفين" في المرتبة الخامسة لدى أساتذة " علوم الإعلام والاتصال" بنسبة 20,8 %، و كآخر سبب سجلت نسبة ضعيفة جدا عند " السبق الصحفي" بالنسبة لكل التخصصات بـ 7,6 %.

نلاحظ من معطيات الجدول أن السبب " الجرأة في تناول القضايا المختلفة" جاء كأعلى نسبة عند أساتذة " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" في متابعتهم لجريدة الخبر، لأنها تلبي اهتماماتهم بقوة، و خاصة من خلال المجال السياسي الذي يطبع هؤلاء الأساتذة من تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، و أيضا بحكم ميولاتهم و تخصصاتهم.

وقد كان سبب المتابعة لجريدة الخبر عند أساتذة " علوم الإعلام والاتصال" في " توظيف صحفيين محترفين"، بحكم معرفة هؤلاء الأساتذة لزملائهم في الصحافة الجزائرية ذوي أقدمية في الميدان الإعلامي المهني، ومن خلال ما يقدمونهم من محتويات إعلامية باحترافية.

بينما كان الاتفاق بين الأساتذة من أفراد العينة بكل تخصصاتها عند السبب " السبق الصحفي"، مع العلم أن النسبة جاءت ضعيفة، لأن الجريدة تملك الجرأة و التغطية الاعلامية من جميع الجوانب، وبمصداقية الطرح الاعلامي بشكل موضوعي، غير أن السبق الصحفي ينقصها، وهذا يعود إلى طبيعة المناخ الذي نعيشه في الجزائر من كبح واخفاء لمصادر المعلومات مهمة تخدم الطرح الاحترافي، فلم ترى الجريدة نفسها يجب المجازفة بمحتويات تخرج عن قواعد المهنة، بل هناك ما تخدم به المصالح و الأطراف و لم ترد ذلك، لأنها سياستها الإعلامية تعمل على الصدق والمصداقية.

الجدول رقم (65) : علاقة متغير التخصص بدرجة الثقة عند المبحوثين للصحف محل الدراسة

الصحيفة	السن / درجة الثقة	أقل من 31 عاما		31 – 35 عاما		31 - 40 عاما		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	أثق بقوة	01	2.1	00	00	01	2.3	02	1.7
	أثق	22	45.8	09	33.3	19	44.2	50	42.4
	محايد	18	37.5	09	33.3	08	18.6	35	29.7
	لا أثق	03	6.2	09	33.3	10	23.3	22	18.6
	لا أثق على الإطلاق	04	8.3	00	00	05	11.6	09	7.6
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**
النهار	أثق بقوة	03	6.2	00	00	01	2.3	04	3.4
	أثق	05	10.4	01	3.7	06	14	12	10.2
	محايد	20	41.7	10	37	07	16.3	37	31.4
	لا أثق	16	33.3	11	40.7	18	41.9	45	38.1
	لا أثق على الإطلاق	04	8.3	05	18.5	11	25.6	20	16.9
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	أثق بقوة	08	16.7	01	3.7	04	9.3	13	11
	أثق	28	58.3	11	40.7	16	37.2	55	46.6
	محايد	12	25	15	55.6	23	53.5	50	42.4
	لا أثق	00	00	00	00	00	00	00	00
	لا أثق على الإطلاق	00	00	00	00	00	00	00	00
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**

نستخلص من الجدول رقم (65) مايلي : حصل تخصص " علوم الإعلام والاتصال" من الأساتذة الجامعيين على المرتبة الأولى في ثقتهم بجريدة الشروق اليومي بنسبة بلغت 45,8 %، أما الحياد فيتصدر أيضا الأساتذة تخصص " علوم الإعلام والاتصال" بنسبة قدرت بـ 37,5 % ، بينما جاء أساتذة تخصص " العلوم السياسية والعلاقات الدولية " في المرتبة الأولى ممن لا يثقون بالجريدة بنسبة 33,3 %، حيث لم تسجل هذه الفئة من الأساتذة أين من الدرجتين " أثق بقوة " و " لا أثق على الإطلاق"، في حين عرفت نفس النسبة بشكل متساو تماما مع الدرجات المتيقية أي بنسبة قدرت بـ 33,3 % أي عندما يثقون بالجريدة أو حين يتجهون إلى الحياد، و سجل تخصص " العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير" تفوقا في عدم ثقتهم المطلقة بالجريدة بنسبة 10,6 %.

جاء تسجيل نسبة تفضيل أساتذة " علوم الإعلام والاتصال" عند درجة " أثق" بحكم أن الصحيفة تعتبر بالنسبة اليهم أكثر الوسائل الإعلامية التزاما بالحياد في التغطية الإعلامية لكل ظاهرة من الظواهر مهما كان المجال، وتعطي كل طرف حقه في ابداء الرأي و الأفكار.

بينما يعود اتجاه فئة أخرى من الأساتذة بهذا التخصص السالف الذكر إلى الحياد فيما تقدمه الصحيفة من أخبار وقضايا، وهذا يعود إلى أن أفراد العينة يرون أن صحيفة الشروق اليومي لها من المحاسن وعليها من العيوب، فأحيانا تثق بها و أحيانا أخرى لا تثق بها، وهذا ما نفسره تبعا لطبيعة القضايا والجوانب التي تغطي بها الأحداث.

بينما تقاسمت الدرجات في الثقة عند أساتذة "العلوم السياسية و العلاقات الدولية " بجريدة الشروق اليومي، فهناك من يثق بها وهذا يعود إلى أنها أفكارها تخدم توجهاتهم السياسية والفكرية والايديولوجية، ومن لا يثق بها يرجع إلى أنها لا تخدم ميولاته وتوجهاته بشكل عام، بينما من لا يثق بها على الإطلاق باعتبار عدم توجهها لبعض القضايا بمراعاة الصدق والمصداقية.

وهناك البعض من الأساتذة يثقون بقوة بما تغطيه الصحيفة من أحداث، وهذا ما أبرزته نتائج الجدول عند فئتين وهما أساتذة " علوم الإعلام والاتصال" و أساتذة " العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير"، ولكن بدرجة ضعيفة جدا، وهذا إيمانا من هذه الفئة

الصغيرة لتوفر بعض الأقلام والأركان التي تطرح فيها صحفيون وكتاب لقضايا حساسة بشكل موضوعي و احترافي.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (65) بأن أساتذة تخصص " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" يثقون بجريدة النهار أكثر من الفئتين الأخرتين بنسبة 14 %، في حين عرفت أساتذة تخصص " علوم الإعلام والاتصال" أعلى نسبة من الحياد" للجريدة بنسبة 41,7 % مقارنة بالتخصصين المتبقيين.

و يثق بقوة الأساتذة الجامعيين بالجريدة بشكل ضعيف بالنسبة لكل من التخصصات بلغت في مجمله بـ 3,4 %، و انعدمت تماما عند أساتذة " العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، بينمل يتفق الأساتذة على عدم ثقتهم بالجريدة بنسب متقارب نوعا ما بينها بمجموع قدرت نسبتها بـ 38,1 %.

و يعود ضعف و قلة الثقة من طرف أفراد العينة بجريدة النهار إلى جملة من الانتقادات التي توجه إلى هذه الوسيلة الإعلامية بحيث نلاحظ في طرحها الإعلامي مبالغة في الولاء لبعض السلطات في الجزائر، أو العكس يتطرفون في النقد و الأحكام الغير مؤسسة ضد السلطة.

أما عدم الثقة لجميع أفراد العينة فيفسر باعتبار أن هذه الوسيلة الإعلامية الأكثر أو الوحيدة التي لا يدعم صحفييها مبدأ حرية التعبير مع مصداقية الخبر و بعده القيمي، و بالتالي كان عليها الالتزام بالنقد الصحفي البناء للسلطة و المساهمة في تصحيح المسار الوطني بما يخدم المصلحة العامة.

يتضح من خلال الجدول رقم (65) أن أساتذة من تخصص " علوم الإعلام و الاتصال" هم الأكثر ممن يثقون بقوة في قراءتهم لجريدة الخبر بنسبة 16,7 %، ونفس الأمر نلاحظه في ثقتهم بالجريدة حيث بلغت أعلى نسبة عندهم بـ 58,3 % في المرتبة الأولى، ثم سجل أساتذة " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" نسبة 40,7 % في المرتبة الثانية، و تلتهما الأساتذة بتخصص " العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير" بنسبة بلغت بـ

37,2 %، بينما جاء الحياد في أكثره عند أساتذة " علوم سياسية وعلاقات دولية" بنسبة 55,6 % مع تسجيل نسبة متقاربة نوعا ما معها باختلاف طفيف بالنسبة للأساتذة " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" حيث قدرت بـ 53,5 %.

يعود الفضل في الثقة الكاملة لأساتذة علوم الإعلام والاتصال فيما تنشره صحيفة الخبر من أخبار، إلى صدق هذه الوسيلة الإعلامية في نقل الحقائق إلى الجمهور فضلا عن دقتها و الشفافية التي تتميز بها في طرح المشاكل الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية و البدائل لمعالجتها، و أكثر من ذلك طريقة التغطية الإعلامية المهنية التي يتفق عليها كل أساتذة علوم اعلام واتصال وعلى موضوعيتها.

و أما بالنسبة لأساتذة العلوم السياسية الذين يتجهون إلى درجة "أثق" فيما تنشره جريدة الخبر، نظرا لاستراتيجية هذه الأخيرة في توزيع الأخبار و الحقائق والمعلومات من مواد إعلامية محترفة، في حين اتجهت هذه الفئة السابقة الذكر مع أساتذة العلوم الاقتصادية إلى الحياد فيما تنشره من أخبار نتيجة إلى أن صحيفة لها التزاماتها السياسية التي لها الأسبقية في طريقة نشر أخبار معينة.

الجدول رقم (66): علاقة متغير التخصص بزمن اهتمام المبحوثين بالصحف محل الدراسة

الصحيفة	السن / زمن الاهتمام	أقل من 31 عاما		31 – 35 عاما		31 - 40 عاما		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	أثناء الحملة الانتخابية	04	8.3	06	22.2	08	18.6	02	1.7
	دائما	14	29.2	12	44.4	12	27.9	38	32.2
	الأزمات الاقتصادية	06	12.5	02	7.4	05	11.6	13	11
	الأزمات السياسية	02	4.2	01	3.7	10	23.3	13	11
	الأزمات الاجتماعية	22	45.8	06	22.2	08	18.6	36	30.5
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**
النهار	أثناء الحملة الانتخابية	04	8.3	07	25.9	08	18.6	19	16.1
	دائما	08	16.7	10	37	11	25.6	29	24.6
	الأزمات الاقتصادية	03	6.2	01	3.7	00	00	04	3.4
	الأزمات السياسية	02	4.2	00	00	09	20.9	11	9.3
	الأزمات الاجتماعية	31	64.6	09	33.3	15	34.9	55	46.6
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	أثناء الحملة الانتخابية	05	10.4	04	14.8	07	16.3	16	13.6
	دائما	21	43.8	16	59.3	25	58.1	62	52.5
	الأزمات الاقتصادية	07	14.6	01	3.7	02	4.7	10	8.5
	الأزمات السياسية	06	12.5	01	3.7	04	9.3	11	9.3
	الأزمات الاجتماعية	09	18.8	05	18.5	05	11.6	19	16.1
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**

يتبين من خلال الجدول رقم (66) أن أعلى نسبة جاءت لدى اهتمام الأساتذة بالقضايا الواردة في جريدة الشروق اليومي أثناء "الأزمات الاجتماعية" بنسبة بنسبة 45.8 % لفئة الأساتذة من تخصص " علوم الاعلام والاتصال"، ثم تلتها فئة أساتذة من تخصص " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" ممن يتابعون أكثر الجريدة بشكل " دائم" بنسبة 44.4 %، أما فئة الأساتذة من تخصص " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" فيمثل أعلى نسبة عندهم لما يهتمون بالجريدة عند " الأزمات السياسية" بـ 23.3 %، أما الزمنين المتبقيين فيهتم فيهما أفراد العينة بالصحيفة أولا " أثناء الحمل الانتخابية" والتي تتصدرها فئة أساتذة " علوم سياسية وعلاقات الدولية" بنسبة 22.2 %، ويأتي الزمن الثاني " الأزمات الاقتصادية " التي تتصدرته فئة الأساتذة " علوم الإعلام والاتصال" بنسبة َ12.5 %، مع تسجيل نسبة متقاربة نوعا ما مع فئة أساتذة التخصص " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" والتي بلغت بـ 11.6 %.

يتابع أساتذة العلوم السياسية و العلاقات الدولية بشكل دائم جريدة الشروق اليومي، وهذا ما يفسر بالاهتمام الكبير بالقضايا المطروحة في صفحات هذه الأخيرة، من أنشطة سياسية تخدم ميولاتهم الفكرية و العلمية، مع طبيعة تخصصهم الأكاديمي، بينما اتجاه هذه الفئة بشكل ملحوظ لقراءة الجريدة أثناء الحملة الانتخابية، فهي راجع إلى الأسلوب الذي تنتهجه الصحيفة في نشر أخبار و معلومات حول الاستحقاقات الانتخابية بشكل مكثف مراعية طرقا مختلفة للطرح و التقييم و التحليل عبر مقالات تحليلية.

أما خلال الأزمات الاجتماعية يهتم الأساتذة من تخصص " الإعلام والاتصال" بقضايا اجتماعية تطرحها الصحيفة بطريقة تبتعد قليلا عن تلبية الاهتمامات السياسية و الخطاب التابع للسلطات الحاكمة في البلاد، وهي بالتالي تتجه إلى مساندة احتياجات الجمهور المجتمعية مراعية بذلك أخلاقيات المهنية للصحافة والموضوعية في الطرح.

تشير معطيات الجدول رقم (66) أن زمن الاهتمام الأكثر ظهورا عند أفراد العينة بالاتفاق بين التخصصات الثلاث في القضايا التي تنشرها صحيفة النهار كان عند " الأزمات الاجتماعية" بنسبة بلغت 46,6 %، فيما تفوقت فئة الأساتذة الجامعيين من تخصص "علوم

الإعلام والاتصال" بنسبة مرتفعة عن الفئات المتبقية بـ 64.6 %، بينما سجلت نسبا متفاوتة عن هذه الفئة حيث جاءت لدى أساتذة "العلوم الاقتصادية و التجارية والتسيير" بـ 34.9 %، و جاء 33.3 %.لدى أساتذة " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" بتقارب في النسب عندها مع فئة أساتذة " العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير"مع تسجيل اختلاف طفيف.

و نسجل اهتمام أساتذة "العلوم السياسية والعلاقات الدولية " الدائم بالجريدة بـ 37 %، و تلتها مباشرة فئة الّأساتذة من تخصص"العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير" بنسبة 25.6 % ، ويأتي في الأخير اهتمام أساتذة " علوم الإعلام والاتصال" بمقدار 16.7 %، أما " أثناء الحملة الانتخابية" فقد كان الاهتمام كبيرا خلاله بالجريدة عند فئة أساتذة " العلوم السياسية والعلاقات الدولية " بنسبة قدرت بـ 25.9 %، مع تقارب صغير مع أساتذة " العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير" المقدر نسبته بـ 18.6 %، وتضعف النسبة عندما تصل إلى فئة أساتذة " علوم الإعلام والاتصال" حيث قدرت بـ 8,3 %، بينما الزمنين المتبقيين من الاهتمام بالجريدة وهما " الأزمات الاقتصادية" و " الأزمات السياسية" فسجلت النسب لديهما لكل أفراد العينة، بين نسب ضعيفة أحيانا و انعدام تام أحيانا أخرى، ما عدا ظهور واحد لدى فئة الأساتذة من تخصص " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" بنسبة 20.9 ممن يهتمون بالجريدة أثناء " الأزمات السياسية".

نفس الملاحظة التي قدمناها حول جريدة الشروق اليومي في زمن اهتمام أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية يصب في نفس سياق جريدة النهار، غير أن الملاحظ في هذه الأخيرة على أنها تقدم بشكل مفرط أخبار و قضايا عن طبقات سياسية موالية للسلطة العليا في البلاد أكثر من الوسائل الإعلامية الأخرى، و في نفس الوقت سباقة في نشر الأخبار حتى لو كان ذلك بشكل غير موضوعي و احترافي، هذا ما يفسر الاهتمام الدائم لهذه الفئة بالصحيفة، وكذلك بالنسبة لأساتذة الاقتصاد، بحكم أن المسؤولين السياسيين لهم ارتباطات بالمجال الاقتصادي بشكل كبير في جوانب مصيرية في الجزائر، فلهذا السبب نجد هذه الفئة أكثر اهتماما بالصحيفة في الأزمات السياسية .

جاء الاهتمام بجريدة الخبر لدى جميع فئات العينة تقريبا بشكل دائم بالقضايا الواردة فيها حسب ما هو موضح في الجدول رقم (66)، بنسب جد مرتفعة قدرت في مجموعها الكلي بـ 52,5 % و في المرتبة الأولى، حيث بلغت أكثر فئة من الأساتذة اهتمت بالقضايا الواردة في الجريدة بالنسبة لتخصص " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" بنسبة 59.3 %، لتليها اهتمام الأساتذة بالجريدة من تخصصي " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" و"علوم الإعلام والاتصال" أثناء "الأزمات الاجتماعية" بتقارب شبه تام في النسب مع اختلاف طفيف بينهما على التوالي، فقدرت لدى الفئة الأولى بـ 18.5 % مقابل 18.8 % بالنسبة للفئة الثانية، بينما ابتعدت النسبة قليلا عنهما لدى الفئة الثالثة وهي من تخصص " العلوم الاقتصادية و التجارية والتسيير"حيث بلغت بـ 11.6 %، واحتلت هذه الفئة الصدارة عندما يهتمون بالجريدة "أثناء الحملة الانتخابية" بنسبة 16.3 %، بينما بلغت نسبة الاهتمام بمتابعة جريدة الخبر أثناء "الأزمات الاقتصادية" عند أفراد العينة بـ 14.6 % كأعلى نسبة، حيث كانت من نصيب فئة الأساتذة بتخصص " علوم الإعلام والاتصال"، نفس الأمر نجده في زمن الاهتمام لدى هذه الفئة من الأساتذة بالجريدة وما تعرضه من قضايا أثناء "الأزمات السياسية" والتي احتلت الصدارة بنسبة قدرت بـ 12.5 %.

ويرجع اهتمام الكبير لأساتذة الجامعيين من أفراد العينة محل الدراسة بكل تخصصاته الثلاث بجريدة الخبر بشكل دائم، إلى طبيعة هذه الوسيلة الإعلامية التي تقدم خطاب نقدي واعي، و التي تعكس مبادئ الصحافة القيمية التي تقوم برفع أذواق الجماهير و يساعد على ايجاد حس نقدي تحليلي عام لكل ظاهرة يتم تناولها في الصحافة.

الجدول رقم (67) : علاقة متغير التخصص بترتيب الصحف محل الدراسة في تكوين وجهة نظر

الصحيفة	التخصص / الترتيب	اعلام واتصال		علوم سياسية وعلاقات دولية		علوم اقتصادية وتجارية		المجموع	
		تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الشروق اليومي	المرتبة 1	13	27.1	02	7.4	12	27.9	27	22.9
	المرتبة 2	29	60.4	23	85.2	31	72.1	83	70.3
	المرتبة 3	06	12.5	02	7.4	00	00	08	6.8
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**
النهار	المرتبة 1	05	10.4	05	18.5	07	16.3	17	14.4
	المرتبة 2	01	2.1	01	3.7	01	2.3	03	2.5
	المرتبة 3	42	87.5	21	77.8	35	81.4	98	83.1
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**
الخبر اليومي	المرتبة 1	30	62.5	20	74.1	24	55.8	74	62.7
	المرتبة 2	18	37.5	03	11.1	11	25.6	32	27.1
	المرتبة 3	00	00	04	14.8	08	18.6	12	10.2
	المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**

توضح معطيات الجدول أعلاه : أن الاتفاق في ترتيب صحيفة الشروق اليومي لدى أفراد العينة لكافة الفئات العمرية في استفادتهم منها أكثر في تكوين وجهة النظر، ففي تصنيفهم للمرتبة الثانية سجلت فئة الأساتذة لتخصص " العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير" أعلى نسبة بلغت بـ 80 %، لتليها بنفس التصنيف للجريدة أساتذة " العلوم

السياسية والعلاقات الدولية" حيث قدرت نسبتها بـ 61.8 %، ثم جاءت في المركز الأخير تصنيفها من طرف فئة أساتذة " علوم الإعلام والاتصال" و بنسبة 48.6 %.

في حين تأتي النسب لدى هذه الفئة السابقة الذكر التي تتصدر المرتبة الأولى في تصنيفهم لجريدة الشروق اليومي في استفادتها في تكوين وجهة النظر بـنسبة متقاربة معها و المقدرة بـ 40 %، ثم تلاها أساتذة " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" بنسبة قدرت بـ 27.3 %، مع تقارب طفيف بالنسبة للفئة المتبقية و التي مثلها الأساتذة بتخصص " العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير" حيث بلغت بـ 20 %.

أما النسب في تصنيف أفراد العينة للجريدة في تكوين وجهة النظر، فقد كان ضعيفا في المرتبة الثالثة لتخصصين اثنين حيث مثلتهما أساتذة "علوم الإعلام والاتصال" و" العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، بينما انعدمت تماما النسبة لما وصلت عند فئة " العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير".

جاء تصنيف الأساتذة الجامعيين لجريدة الشروق اليومي كجريدة تساهم في تكوين وجهة نظرهم بالدرجة الثانية، الذي سجل أعلى نسبة منهم من أرقام مبينة في الجدول عن أساتذة " علوم اقتصادية"، وهذا راجع إلى مبالغة الصحيفة في بعض الأحيان في تكثيف النشر مساحة وعددا، من أخبار جعلتها من أولوية أجندتها الإعلامية التي ينعكس ذلك سلبا على أولويات الجمهور و تكوين أفكارهم و انطباعاتهم وسلوكياتهم، حيث لا تملك مستوى إعلاميا مهنيا يمس اهتمامات و ميولات هؤلاء الأساتذة من تحاليل و شروحات دقيقة حول ظواهر ترتبط بأفكارهم الراقية و العلمية كتحاليل اقتصادية تمس تفاسير و دقة الملاحظة من الصحفي الكاتب لهذه المواد الإعلامية، غير أن أساتذة علوم الإعلام والاتصال صنفتها في الدرجة الأولى كصحيفة تطمح في تكوين وجهة نظر معينة لديهم، بحكم أنها تملك من المضامين الإعلامية التي يمكن القول عنها بصحافة تساهم في توعية الجماهير و الحفاظ على مصالحهم، وترقية الصحف المكتوبة شكلا ومضمونا حتى لو كان بشكل نسبي مقارنة بجريدة الخبر.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن : اتفاق الأساتذة الجامعيين في تصنيفهم لجريدة النهار في الاستفادة أكثر في تكوين وجهة النظر كان في المرتبة الثالثة، وجاء الأكثر نسبة منهم بهذا الترتيب في فئة الأساتذة من تخصص " علوم الإعلام والاتصال" بنسبة بلغت 87.5 %، ثم تلتها أساتذة "العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير" فسجلت النسبة عندهم بـ 81.4 %، أما بالنسبة الفئة المتبقية فتقاربت معها قليلا في النسبة مع اختلاف طفيف، حيث مثلتها الفئة من تخصص " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" والمقدرة بنسبة 77.8 %.

و في الرتبة الأولى تأتي تصنيف أفراد العينة للجريدة بنسبا ضعيفة نوعا لكل التخصصات حيث بلغت النسب بمجملهما بـ 14.4 %.، أما بالنسبة للترتيب الثاني فقد جاءت النسب أضعف بكثير لجميع أفراد العينة .

لقد جاءت النتائج حسب الجدول أعلاه بأن كافة التخصصات من أفراد العينة اتجهوا إلى تصنيف جريدة النهار كآخر مرتبة في تكوين وجهة نظر في القضايا المطروحة في الساحة الإعلامية، حيث يعود ذلك إلى عدم تحلي هذه الصحيفة بمستوى إعلامي أكاديمي راقي ومهني، و على عدم تقيدها بالضوابط الأخلاقية والمهنية في نشر الأخبار، و أكثر فئة صنفتها كان عند أساتذة علوم الإعلام والاتصال وهو ما يفسر لنا أن هؤلاء المبحوثين يرون كإعلاميين بأن الصحيفة لا تهدف إلى ترقية الصحافة المكتوبة من خلال مضامينها الإعلامية، و لا تسعى في نفس الوقت إلى الحفاظ على مصالح الجماهير و حماية قيمهم و أفكارهم من كل ما يهدد أمنهم وسلامتهم، وذلك من خلال هدف واحد عملت على تحقيقه من خلال قيم الاثارة و التهويل و تضخيم الأحداث فقط.

يتضح من خلال الجدول التالي : أن جريدة الخبر التي يستفيد منها الأساتذة الجامعيين من جميع أفراد العينة تقريبا، جاء أكثر تصنيف لهم في المرتبة الأولى بنسبة بلغت في مجموعها بـ 62,7 %، حيث عرفت تفوقا كبيرا لدى فئة الأساتذة من تخصص " علوم سياسية وعلاقات دولية" و قدرت نسبتها بـ 74.1 %، مع تقارب طفيف عند الفئة التي بلغت نسبتها 62.5 % ومثلها أساتذة " علوم اعلام واتصال ، ثم تأتي النسبة عند فئة تخصص "العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير" بـ 55.8 % .

بينما تنعدم النسبة لدى أساتذة " علوم الإعلام والاتصال" لما جاءت في المرتبة الثالثة، بينما عرفت النسب للفئتين المتبقيتين ضغفا شديدا كما هو موضح في معطيات الجدول.

ساهمت جريدة الخبر من خلال ما أبرزته نتائج ومعطيات الجدول أعلاه، أنها أكثر صحيفة تقوم بتكوين وجهة نظر لدى الأساتذة الجامعيين بمختلف تخصصاتهم من أفراد عينة الدراسة، لأنه في وسع وسائل الإعلام ومنها الصحافة في تحقيق الاتفاق الثقافي و الاجتماعي و الفكري بين هؤلاء الأساتذة، حيث تتضمن قيم جيدة و قيم مهنية و أخلاقية تتصف بها الصحيفة مما تدعوها غالبا لأن يتوخى الأمانة و الصدق، و أن يراعي دائما المصلحة العامة في كل ما يقدم للرأي العام و أن يكون حريصا على ألا يشوه أو يخفي الوقائع الصحيحة.

الجدول رقم (68) : علاقة متغير التخصص بأنماط تأثير المضمون

التخصص / نمط التأثير	علوم اعلام واتصال		علوم سياسية وعلاقات دولية		علوم اقتصادية وتجارية وتسيير		المجموع	
	تك	%	تك	%	تك	تك	تك	%
أناقش حتى يقتنع الآخرون	9	18.8	2	7.4	3	7	14	11.9
أطرح رأيي سواء اقتنع الآخرون أم لا	6	12.5	9	33.3	9	20.9	24	20.3
أقرأ أكثر مما أتحدث	24	50	11	40.7	17	39.5	52	44.1
أقرأ فقط	9	18.8	5	18.5	15	34.9	29	24.6
المجموع	**48**	**100**	**27**	**100**	**43**	**100**	**118**	**100**

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة جاءت ضمن نمط تأثير مضمون الصحف على المبحوثين عند " أقرأ أكثر مما أتحدث" وبنسبة معتبرة قدرت بـ 44,1 %، حيث أن 50 % منهم أساتذة جامعيين من تخصص " علوم الإعلام والاتصال" يقرؤون أكثر مما يتحدثون، و40.7 % أساتذة من "علوم سياسية وعلاقات دولية" ممن يقرؤون أكثر مما

يتحدثون، في حين عرفت الفئة المتبقية من تخصص " العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير" 39.5 % تقاربا نسبيا مع هذه الفئة السابقة مع اختلاف طفيف .

نفس الملاحظة في التقارب سجلناه لدى فئة الأساتذة من "علوم الإعلام والاتصال" في نمطين اثنين في تأثير مضمون الصحف عليهم وهما "أناقش حتى يقتنع الآخرون" و "أقرأ فقط" بنسبة واحدة قدرت بـ 18.8 %، وجاءت بنفس النسبة في هذا النمط الأخير لدى فئة أساتذة " علوم سياسية وعلاقات دولية" والمقدرة بـ 18.5 %، بينما تختلف عنهما فئة الأساتذة الجامعيين الذين يقرؤون فقط من تخصص " العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير"، و نلاحظ هناك تفوق في النسبة حيث بلغت بـ 39,5 %، نفس الأمر سجله فئة أساتذة " العلوم السياسية والعلاقات الدولية" في نمط تأثير " أطرح رأيي سواء اقتنع الآخرون أم لا" بتفوق معتبر عن الفئتين الأخرتين بنسبة بلغت 33.3 %.

ذهب أساتذة علوم الإعلام والاتصال إلى نمط قراءتهم لمضامين الصحف أكثر مما يتحدثون، باعتبار أن القراءات المستمرة هي تولد أفكار و تأويلات و تفسيرات سوف تساعدهم في المستقبل على تنمية فن الحديث بشكل موضوعي و برصيد معرفي قوي، في حين يتجه أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية إلى طرح رأيهم للآخرين سواء اقتنعوا أم لا نتيجة لثقتهم الزائدة في المواضيع السياسية التي يتقنون البث في أبعادها و خلفياتها المحيطة بمضامين الصحف، بينما يتفوق أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير عن هذين التخصصين سابقي الذكر في قراءتهم فقط لتلك المضامين، وهو ما يفسر بنقص التأثير الذي كان على مضامين الصحف القيام به إلى فئة متخصصة في متابعة المواضيع الاقتصادية حيث لم تجد لها المتنفس من مضامين هذه الصحف لتحليل و الاهتمام بتوجهاتها.

الجدول رقم (69) : علاقة متغير التخصص بفعالية المصادر الصحفية لدى المبحوثين

التخصص / المصادر الصحفية	علوم اعلام واتصال		علوم سياسية وعلاقات دولية		علوم تجارية واقتصادية وتسيير	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
الصحفي	2	1.39	3	1.14	2	1.36
القسم	3	1.04	3	1.36	4	1.05
وكالة الأنباء	2	1.44	4	1.42	1	1.37
نقلا عن جريدة أخرى	4	1.25	3	1.31	3	1.13
نقلا عن موقع الكتروني	3	1.45	2	1.57	4	1.53

يتضح من الجدول أعلاه أن أكثر المصادر الصحفية التي يرى أساتذة كلية علوم الاعلام والاتصال فعالية في تناول قضايا الفساد الاقتصادي عند كلا من " الصحفي" و "وكالة الأنباء"، حيث سجلت أكثر الترددات وبنفس المتوسط الحسابي المقدر بـ 2.00، وتليهما كل من "القسم" و نقلا عن جريدة أخرى" بنفس مقدار المتوسط الحسابي أي بـنسبة 3.00، ثم أخيرا تضعف نسبة الترددات عند " نقلا عن موقع الكتروني" بمتوسط 4.00.

بينما يتجه أساتذة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية إلى تصنيف المصادر الصحفية الأكثر فعالية وترددا من خلال النسب المسجلة بالجدول في " نقلا عن موقع الكتروني" بمتوسط حسابي قدر بـ 2.00، ثم تليها المصادر الأخرى التي جاءت بتردد أقل منه في متوسطها الحسابي المقدر بـ 3.00 مسجلة نفس النسبة، عند كل من "الصحفي" و "القسم" و "نقلا عن جريدة أخرى"، ولكن هذه الفئة لم ترى أن " وكالة الأنباء " من أهم المصادر الصحفية فعالية وذلك من خلال ما نلاحظه في متوسطها الحسابي الذي بلغ بـ 4.00.

أما بالنسبة للأساتذة من تخصص العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، فقد جاء تركيزها أكثر في فعالية المصدر " وكالة الأنباء" حيث تصدرت المرتبة الأولى في أكثر الترددات المسجلة في متوسطها الحسابي المقدر بـ 1.00، وتلاها " الصحفي" بمتوسط 2.00، ثم " نقلا عن جريدة أخرى" بنسبة 3.00، في حين تقاربت النسب عند المصادر المتبقية التي سجلت المرتبة الأخيرة .

جاء تركيز أساتذة علوم الإعلام والاتصال في أكثر المصادر الصحفية فعالية في تناول قضية سوناطراك 2، لأنها تعتبر هذا المصدر التي تقوم بتزويد الصحف بمعلومات تعتمد على الدقة و الآنية للأحداث، لها المصداقية و الموضوعية في طريقة جمع و التقاط المعلومات.

أما عزوف تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية عن اعتبار وكالة الأنباء كمصدر فعال باعتبار هذه الوكالة لديها سياسة تحريرية تابعة لرئاسة الجمهورية، لها خط واحد في طريقة معالجة الأخبار، مع احتوائها على سلطة تعمل على احتكار أخبارها بالاتجاه المنشود لها.

الجدول رقم (70): علاقة متغير التخصص بمصادر المعلومات الأكثر مصداقية لدى المبحوثين

التخصص / مصادر المعلومات	علوم اعلام واتصال		علوم سياسية وعلاقات دولية		علوم تجارية واقتصادية وتسيير	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
موقع الكتروني جزائري	7.33	2.92	5.33	3.16	8.00	1.97
موقع الكتروني أجنبي	5.50	3.50	4.96	3.41	6.58	2.98
تقارير العدالة الجزائرية	5.02	2.79	6.11	3.30	3.83	2.99
تقارير العدالة الدولية	3.79	2.30	5.96	3.31	3.95	1.83
انابات قضائية	3.72	2.75	4.92	3.06	5.13	2.98
منظمات وتقارير دولية	4.22	2.25	4.62	2.69	4.11	2.18
برلمانيون	7.39	2.65	7.33	2.32	5.79	2.83
حقوقيون ومحامون	5.45	2.44	6.37	2.91	5.06	3.02
أحزاب سياسية	7.66	2.44	7.44	2.62	6.65	2.78
نقلا عن جريدة أخرى	8.89	1.91	7.22	3.26	8.02	2.89
شخصيات رسمية	6	3.43	5.62	3.57	6.60	4.12

تعد "الانابات القضائية" من أكثر المصادر التي تعبر عن مصداقية في تناول ظاهرة الفساد الاقتصادي بسوناطراك عند أساتذة علوم الاعلام والاتصال، الذي يعبر على أثر الترددات من خلال ما سجلناه بمتوسطها الحسابي المقدر بـ 03.72، لتأتي بعدها مباشرة " تقارير العدالة الدولية " في الترتيب الثاني بمتوسط 03.79، و الترتيب الثالث عند " المنظمات والتقارير الدولية" بمقدار 04.22، ثم تليها مصادر أخرى بنسب متقاربة نوعا ما مع اختلاف طفيف، حيث قدر متوسطها الحسابي على التوالي في كل من" تقارير العدالة الجزائرية" بمقدار 05.02، و بتردد أقل عند "حقوقيون ومحامون" بـ 05.45، وكذا بمقدار

متقارب "نقلا عن موقع الكتروني أجنبي" بـ 05.50، بينما تأخرت المصادر المتبقية في الترتيب المسجل حسب معطيات الجدول .

أما ترتيب الأساتذة من كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية فقد كان في أكثر الترددات المسجلة عند " المنظمات والتقارير الدولية" بمتوسط حسابي قدر بـ 04.62، وتليها " الانابات القضائية " في المرتبة الثانية بمتوسط 04.92، ثم جاء "نقلا عن موقع الكتروني أجنبي" بمقدار 04.96، بينما تقاربت النسب عند المصادر المتبقية على العموم في حين تفاوتت مصادر أخرى في الترتيب الأخير.

غير أن الأساتذة الجامعيين من تخصص " العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير" فقد تصدرت المرتبة الأولى بالنسبة اليهم مصدرا واحدا للحصول على المعلومات المتمثل في " تقارير العدالة الجزائرية" الذي قدر متوسطه الحسابي بـ 03.83، ثم تلتها " تقارير العدالة الدولية " بمتوسط حسابي قدر بـ 03.95، و يأتي بعدها المصدر " منظمات وتقارير الدولية" بمتوسط 04.11.

نلاحظ من خلال معطيات الإحصائية في الجدول أعلاه أن أفراد العينة من تخصصي" علوم الإعلام والاتصال" و " العلوم الاقتصادية والتجارية" اتجها إلى اعتبار تقارير العدالة الدولية كمصدر مهم في الحصول على المعلومات في تناول الصحافة الجزائرية لملف سوناطراك، حيث يعود ذلك إلى قناعتهم بأن عدم تمتع الجهاز القضائي بالكفاءة و النزاهة و الشفافية اللازمة بالرغم من الإصلاحات الكثيرة، حيث يتورط العديد من المسؤولين القضائيين في قضايا الفساد، فبالتالي يسبئون استخدام سلطاتهم و صلاحيتهم و نفوذهم في تحقيق أغراض شخصية و مكاسب غير مشروعة.

في حين اعتبرت هاتين الفئتين المذكورة سلفا أن المنظمات الدولية والتقارير الدولية لها أهمية كبرى كمصدر للحصول على المعلومات في تناول قضية سوناطراك 2، و هذا نظرا لاعتماد هذه المنظمات على نتائج دراسات لمصادر موثوق فيها و متنوعة في أساليب جمع العينات و المنهجيات، مما يعزز فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة لأخرى.

زيادة عن ذلك اعتبر أساتذة "العلوم السياسية والعلاقات الدولية' أن المواقع الالكترونية الأجنبية تأتي في نفس ترتيب " المنظمات والتقارير الدولية" كأهم مصدر للمعلومات بالنسبة للصحافة الجزائرية، حيث يفسر ذلك بنشاط القوي و الآني لصحافة الانترنت التي يتميز بها مواقع الكترونية أجنبية تناولت القضية ملف سوناطراك بتقديم الجديد و تداوله مباشرة و بشكل تفاعلي مع جميع الصحف العالمية .

الجدول رقم (71) : علاقة متغير التخصص بالقضايا الأكثر اهتماما لدى المبحوثين حول ملف سوناطراك 2

التخصص / القضايا	علوم اعلام واتصال		علوم سياسية وعلاقات دولية		علوم تجارية واقتصادية وتسيير	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
قضية رشاوى وعمولات لشركة ألمانية "كونتال ألجيريا فون وارك بلياك"	5.93	2.68	5.51	2.73	6.11	1.92
قضية رشاوى وعمولات لشركة ايطالية"سايبام-ايني"	4.91	2.43	4.51	2.06	5.97	2.52
قضية رشاوى وعمولات لشركة كندية "أس أن سي لافالان"	6.04	1.78	4.96	2.59	6.04	2.02
قضية إصدار مذكرة توقيف الدولية في حق الوزير السابق شكيب خليل وانسحاب وزير العدل الأسبق محمد شرفي	4.06	2.52	3.03	2.27	2.97	2.14
الخطأ الإجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل	4.58	1.98	4.74	1.85	4.11	2.22
رفض الأنتربول (الشرطة الدولية) التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل	5.27	2.09	5.22	2.18	4.20	2.40
علاقة الفساد الاقتصادي في سوناطراك مع غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة	3.00	2.25	3.22	2.11	4.06	2.69
تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان "سعداني" حول علاقة المخابرات بملف سوناطراك 2	5.62	2.91	6.44	2.06	5.55	2.67
تصريحات وزير العدل الأسبق "محمد شرفي" حول طلب سعداني بتنحية شكيب خليل من الفضيحة	5.56	2.95	7.18	2.45	5.76	2.43

تظهر معطيات الجدول أعلاه أن قضية " علاقة الفساد الاقتصادي في سوناطراك بغياب الرئيس بوتفليقة" احتلت مقدمة القضايا التي تدخل في ملف سوناطراك 2، والتي اهتم

كثيرا بها الأساتذة من كلية علوم الاعلام والاتصال، من خلال تسجيل هذه القضية أكثر الترددات و بمتوسط حسابي قدر بـ 03.00، ثم اهتمت كذلك بقضية " اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" التي جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط قدر 04.06، و تلتها قضية " الخطأ الاجرائي في اصدار مذكرة التوقيف الدولية " بتردد قليل نوعا ما قدر متوسطها بـ 04.58، و نفس النسب نسجله بالنسبة لكلا من " رشاوى وعمولات للشركة الايطالية سايبام -ايني " مع "رفض الأنتربول" لكن بتقارب نسبي و بمتوسط حسابي قدر هذين الأخيرين بـ 04.91، بينما سجلت القضايا المتبقية بنسب متقاربة تماما عند أفراد العينة من هذه الفئة سابقة الذكر، ما عدا تأخر قضية " رشاوى وعمولات للشركة الكندية "أس أن سي لافالان"" بمتوسط حسابي قدر بـ 06.04 وهي من أضعف الترددات التي سجلت في الجدول .

أما بالنسبة للأساتذة الجامعيين من كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية فكان ترتيبهم للقضايا الأكثر اهتماما بها بشكل عكسي عن الفئة السابقة، حيث تصدرت المرتبة الأولى قضية " اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" بأكثر الترددات المسجلة في معطيات الجدول أعلاه بمتوسط حسابي قدر بـ 03.03، بينما جاءت في المرتبة الثانية قضية " علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس بوتفليقة" بمتوسط 03.33، و تلتها قضيتي "رشاوى وعمولات للشركة الايطالية سايبام - ايني" بمقدار 04.51، ثم قضية " الخطأ الاجرائي في اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل " بمتوسط 04.74.

كما تصدرت قضية " اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" مقدمة القضايا المتعلقة بملف سوناطراك، والتي اهتمت بها كثيرا فئة الأساتذة من كلية " علوم اقتصادية و علوم تجارية وتسيير" بمتوسط حسابي قدر بـ 02.97، ثم قضية " علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس بوتفليقة " بمتوسط 04.06، في حين قل اهتمام هذه الفئة بالنسبة للقضايا التي جاءت محل اهتمام كبير للفئتين السابقتين وهما قضيتي " الخطأ الاجرائي في اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" و " رفض الأنتربول التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل" حيث سجلا مقدارا متقاربا في المتوسط الحسابي مع اختلاف طفيف،

وانخفض التردد عند قضية " تصريحات سعداني" بمتوسط 05.55، أما باقي القضايا فجاءت متقاربة تماما بالنسبة لأفراد هذه الفئة، ماعدا تأخر قضية " رشاوى وعمولات للشركة الألمانية سارل كونتال ألجيريا" بمتوسط ضعيف جدا قدر بـ 06.11.

الجدول رقم (72) : علاقة متغير التخصص بالقضايا الأكثر تناولا في الصحافة الجزائرية لدى المبحوثين

التخصص / القضايا	علوم اعلام واتصال		علوم سياسية وعلاقات دولية		علوم تجارية واقتصادية وتسيير	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
قضية رشاوى وعمولات لشركة ألمانية "كونتال ألجيريا فون وارك بلياك"	6.87	1.91	5.59	2.43	6.65	2.20
قضية رشاوى وعمولات لشركة ايطالية"سايبام-ايني"	5.97	2.24	4.62	2.35	6.27	2.39
قضية رشاوى وعمولات لشركة كندية "أس أن سي لافالان"	6.93	1.75	6.18	2.64	6.76	2.35
قضية إصدار مذكرة توقيف الدولية في حق الوزير السابق شكيب خليل وانسحاب وزير العدل الأسبق محمد شرفي	2.27	1.68	2.66	1.96	3.32	1.96
الخطأ الإجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل	4.02	1.95	4.25	2.08	4.23	2.39
رفض الأنتربول (الشرطة الدولية) التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل	4.70	1.99	5.22	2.04	4.69	2.22
علاقة الفساد الاقتصادي في سوناطراك مع غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة	4.58	2.89	4.96	2.72	3.62	2.27
تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان "سعداني" حول علاقة المخابرات بملف سوناطراك 2	4.04	2.72	5.81	2.98	4.41	2.65
تصريحات وزير العدل الأسبق "محمد شرفي" حول طلب سعداني بتنحية شكيب خليل من الفضيحة	5.58	2.11	6.22	2.73	5.00	2.23

جاء الاتفاق من خلال معطيات الجدول أعلاه على أن قضية " اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل " من أكثر القضايا تناولا في الصحافة الجزائرية بالنسبة لأفراد العينة من كل التخصصات الثلاث، حيث جاءت القضية من أكثرها تسجيلا للترددات من خلال ما يعبره نسبة المتوسط الحسابي لكل منهم، فبالنسبة لتخصص علوم الإعلام والاتصال كانت النسبة بمتوسط 02.27، بينما أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية فقدر بـ 02.66، و تخصص العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بمتوسط 03.32، على الرغم من أن هذا التخصص الأخير عرف تقاربا في مقدار المتوسط الحسابي بالنسبة لقضايا الثلاث " الخطأ الاجرائي لاصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" و " رفض الأنتربول " و " تصريحات سعداني "، ثم تلته في المرتبة الثانية قضية " علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس بوتفليقة ".

بينما رتبت فئة الأساتذة من " علوم الإعلام والاتصال" القضايا التي جاءت في المرتبة الثانية بنفس مقدار المتوسط الحسابي تقريبا 04.02 بالنسبة لكل من "الخطأ الاجرائي في اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل" و بمتوسط 04.04 لقضية " تصريحات سعداني"، و جاءت القضية التي تلتها بتقارب نسبي في قضية " " علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس بوتفليقة" بمتوسط 04.58.

أما بالنسبة لفئة تخصص " العلوم السياسية والعلاقات الدولية " فترتيب الثاني جاء على قضية " الخطأ الاجرائي في اصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل " بمتوسط حسابي قدر بـ 04.25، ثم جاء قضيتي " رشاوى وعمولات للشركة الايطالية سايبام - ايني" بمتوسط قدر بـ 04.62.

الجدول رقم (73): علاقة متغير التخصص بالشخصيات المسؤولة في ملف سوناطراك لدى المبحوثين

التخصص / الشخصيات	علوم اعلام واتصال		علوم سياسية وعلاقات دولية		علوم تجارية واقتصادية وتسيير	
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف
الوزير السابق للطاقة والمناجم شكيب خليل	1.93	2.57	1.55	1.60	1.48	1.53
زوجة الوزير السابق للطاقة والمناجم "بركات عرفات"	5.89	3.09	5.85	2.91	4.88	2.69
ابني الوزير السابق للطاقة والمناجم	5.54	2.95	5.92	3.08	5.23	2.31
المدير العام والرئيس السابق لسوناطراك "محمد مزيان"	4.08	2.04	3.37	1.33	2.86	1.22
ابني المدير العام السابق لسوناطراك	6.58	2.64	6.88	3.26	6.09	1.55
الوسيط بين الشركات الأجنبية والمسؤولين الجزائريين "فريد بجاوي"	3.79	2.01	3.59	1.86	4.83	2.36
المدير العام السابق للشركة الايطالية بالجزائر "سايبام" "أورسي توليو"	7.02	3.12	5.92	2.12	5.79	2.20
مدير البناء والهندسة السابق للشركة الايطالية "سايبام" " بيترو فاروني"	8.10	1.61	8.51	1.82	8.48	1.77
مسيرة مكتب الدراسات "كاد" بمؤسسة سوناطراك المدعوة "م.ن"	8.22	1.75	8.37	1.94	8.60	2.33
مدير الديوان السابق للمدير العام لسوناطراك محمد مزيان " رضا حامش"	6.66	2.76	8.07	2.25	8.81	2.49
المدير العام الأسبق لمجمع سوناطراك الجزائرية "عبد الحميد عطار"	8.14	2.67	7.77	2.30	8.62	2.00

تمثل معطيات الجدول أعلاه أن معظم ترددات الشخصيات بين التخصصات الثلاث بمتوسط حسابي متقارب في النسب، حيث جاء " شكيب خليل" من أكثر الشخصيات ترددا

لدى أفراد العينة بكل تخصصاته، و بمقدار متقارب من المتوسط الحسابي المسجل حسب الأرقام، وتلته شخصية ثانية "فريد بجاوي" بمتوسط 03.72 عند أساتذة تخصص "علوم الإعلام والاتصال، ثم "محمد مزيان" الذي جاء في المرتبة الثانية عند كل أساتذة من التخصصين " علوم سياسية وعلاقات دولية " بمتوسط 03.37، و " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" والذي قدر بـ 02.86، مع تقارب نسبي عند تخصص " علوم الإعلام و الاتصال " مع شخصية " فريد بجاوي" بمتوسط 04.08.

وانفردت شخصية "ابني الوزير السابق للطاقة والمناجم" عند هذا التخصص الأخير بمتوسط حسابي قدر بـ 05.54، بينما التخصصين التاليين فقد جاء متوسطهما الحسابي متقاربا بشكل نسبي، فيما تقاربت النسب للشخصيات المتبقية لكل أفراد العينة بتخصصاته الثلاث.

الجدول رقم (74) : علاقة متغير التخصص بالجوانب التي ركزت عليها الصحافة الجزائرية في تناولها لقضية الفساد الاقتصادي

التخصص / الجوانب	علوم اعلام واتصال		علوم سياسية وعلاقات دولية		علوم اقتصادية وتجارية وتسيير		المجموع	
	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الجانب السياسي	31	64.6	16	59.3	31	72.1	78	66.1
الجانب الاقتصادي	24	50	11	40.7	22	51.2	57	48.3
الجانب الاجتماعي	1	2.1	1	3.7	9	20.9	11	9.3
الجانب القانوني	16	33.3	10	37	7	16.3	33	28

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه: أن المبحوثين من التخصصات الثلاثة اتجهت إلى الجانب السياسي بالدرجة الأولى في تركيز الصحافة الجزائرية فيما يخص ملف سوناطراك 2، حيث جاءت أعلى نسبة في هذا الجانب المذكور سلفا عند أساتذة تخصص " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" بمقدار بلغت نسبته بـ 72.1 % ، نفس الأمر نسجله عند هذه الفئة من ارتفاع نسبتها لدى الجانب الاجتماعي الذي قدر بـ 20.9 %، أما بالنسبة للجانب

الاقتصادي فجاء الاتفاق عند تخصصين اثنين هما أساتذة " علوم اعلام واتصال" مع أساتذة " علوم اقتصادية" بتقارب قريب في النسب مع اختلاف طفيف، فقد قدرت لدى هذه الفئة الأخيرة بـنسبة 51.2 % أما الفئة الأخرى بلغت نسبتها بـ 50 %، بينما الجانب القانوني فنلاحظ توجه أساتذة 'علوم سياسية " بشكل معتبر قدرت بـ 37 %/ وبنسبة متقاربة قليلا بأساتذة " علوم اعلام واتصال" الذي جاءت نسبتهم في التصويت لهذا الجانب بـ 33.3 %.

الاستنتاجات المتعلقة بالجانب الميداني للدراسة :

1. أكثر الصحف متابعة المبحوثين بالنسبة للجرائد محل الدراسة:

- نلاحظ أن أعلى نسبة من الأساتذة الجامعيين ممن يتراوح أعمارهم ما بين (36-40) سنة يتابعون أكثر الصحف محل الدراسة بترتيبات مختلفة حسب معطيات الدراسة الميدانية، وهو راجع إلى التعددية السياسية التي عرفتها الجزائر بعد ثلاثين سنة أي بعد دستور 1989، ساهمت في تغيير مضمون الرسالة الإعلامية في الصحافة المكتوبة، و أصبحت بإمكانها الحديث عن مواضيع تهم الرأي العام و لا تصب في قالب السلطة و كذلك طرح قضايا حساسة و مواضيع كانت في السابق تعتبر من الطابوهات، وأصبح بإمكان المواطن معرفة الرأي الآخر أو الرافض لسياسة النظام الحاكم، مما يساعده على إدراك واقعه منها بشكل واضح بتحفظ، وبالتالي ساهمت هذه الصحيفة باستقطاب شريحة هامة من أفراد العينة في الدراسة وهي الفئة العمرية التي تتراوح عمرها ما بين (36-40) سنة من خلال خصائص جديدة مع نظام إعلامي جديد .

- يظهر نسب التحليل الميداني أن المبحوثين الذكور تفوقوا عن الإناث في متابعة جريدة الشروق اليومي، ويمكن إرجاع هذا إلى عامل الوقت المتاح إذ أن الذكور عموما يملكون وقتا أكبر للإستخدام مقارنة بالإناث، بالاضافة إلى أن المبحوثين من الذكور يميلون أكثر إلى قراءة الجرائد، على عكس الإناث حيث يفضلن مشاهدة الأخبار عبر التلفزيون، ونفسر تفوق الذكور في اعتماد جريدة الخبر على الإناث، باعتبار أن فئة الذكور أكثر ميلا لقراءة جريدة الخبر التي تتصف بطرحها الإعلامي الموضوعي، واهتمامهم الكبير بالجوانب والقضايا التي تعالجها الصحيفة في المجال السياسي مع الاطلاع على تحليلات سياسية جريئة، وفي المقابل للإناث اهتمامات اجتماعية أكثر في الحياة اليومية لا يسمح لهن بالاطلاع أكثر والاهتمام بها.

- يتابع الأساتذة الجامعيون ذو التخصص "علوم سياسية وعلاقات دولية" صحيفة الشروق اليومي في الأكثرية بنسبة 74,1 % بالمرتبة الثانية، و هذا يعود إلى مضمون الصحيفة الذي

يخدم هذه النخبة الفكرية الأكاديمية من قضايا ترتبط بايديولوجيتهم و أنشطتهم السياسية حتى لو كان بشكل نسبي نوعا ما .

- اتفقت التخصصات الثلاثة على ترتيب جريدة النهار في متابعتهم لها في المرتبة الثالثة حسب ما هو موضح في الجدول رقم (70)، والتي جاءت بنسب متقاربة نوعا ما لكل أفراد العينة وبمجموع قدر بـ 78,8 %،و هذا راجع إلى أن الأساليب المستخدمة من قبل هذه الوسيلة الإعلامية المذكورة سلفا، لا تعالج القضايا بطريقة تبعث على الفهم و التقبل والارتياح لدى هؤلاء الأساتذة الأكاديميين، حيث لا يتناسب مضمونها مع تفوقهم العلمي والفكري، فيما نلاحظ أن الأساتذة الجامعيين اتفقوا على تصنيف جريدة الخبر من أكثر الجرائد التي يتابعونها، فيأتي تصنيف الأساتذة الجامعيين من تخصص " علوم سياسية وعلاقات دولية" في المرتبة الأولى، و مرد ذلك يعود إلى أن الصحيفة تملك أسلوب قوي في تقديم الأدلة و الشواهد على باقي الأساليب الإقناعية التي تستخدمها في تحرير المواد الصحفية في المجال السياسي، إنما يدل على أن الجريدة تريد إضفاء الشرعية و المصداقية على مواضيعها، و إقناعهم بمدى صدق و جدية المواضيع التي تتناولها من أجل كسب ثقة القراء بكل فئاته.

- ونلاحظ أن هناك اختلاف في اجابات المبحوثين حسب مقر سكنهم حيث نجد أن الأساتذة الجامعيين الذين يسكنون في الحضر يتابعون صحيفة الشروق اليومي بنسبة أقل من الذين يسكنون في الريف، لأنها توزع عبر العديد من ولايات الوطن الجزائري لتغطي كافة القطر الوطني تقريبا، و تأتي نسبة التفوق في المتابعة لجريدة النهار من قبل أساتذة " الحضر" بحكم انحياز هذه الوسيلة الإعلامية على توزيع نسخها بشكل أكبر على العاصمة، و قد ترتب عن هذا الوضع اقتصار الخدمات الاعلامية على سكان العاصمة و المدن حيث ترتكز الطبقة السياسية والاقتصادية و اشباع حاجاتهم و أذواقهم حتى أضحت هذه الطبقات و الشرائح الاجتماعية تسيطر على اتجاهات الصحف بشكل عام، فيما جاءت صحيفة الخبر في المرتبة الأولى لكلا الفئتين، لأنها تعتبر صحيفة إخبارية بالدرجة الأولى ووظيفة الإخبار والإعلام

هي المهمة الرئيسية التي يجب أن تؤديها مضامينها المرتبة وركزت عوض ذلك على وظيفة النقد.

2- مدى متابعة المبحوثين للجرائد محل الدراسة :

- نلاحظ في تحليلنا في الدراسة أن أغلب الأساتذة الجامعيين يتابعون جريدة الشروق اليومي في " يوم واحد في الأسبوع"، حيث يمثل 60.9 % من الفئة العمرية التي يتتراوح أعمارها ما بين 42 – 60 سنة في أكثرهم ممن يتابعونها أسبوعيا، ، وهذه النسب تؤكد على الاستخدام الواسع والمكثف الذي باتت تحظى به شبكة الأنترنت لدى فئات جماهيرية واسعة خاصة من الفئات العمرية الأقل سنا والذين ينتمون إليه معظم الأساتذة الجامعيين مقارنة بمتابعتهم لهاته الصحف محل الدراسة، وأن غالبية أفراد العينة ممن هم أساتذة جامعيين، وبالتالي فالوقت المتاح للإستخدام لديهم يقل نسبيا مقارنة بالفئات الأخرى خاصة الفئات الأكبر سنا ممن أنهوا تأهيلهم العلمي، بينما وتعود هذه النسب المرتفعة التي سجلتها المعطيات عند مدى متابعة أفراد العينة في " يوم واحد في الأسبوع" لجريدة النهار، من طرف معظم الأساتذة الجامعيين بفئاتها العمرية المختلفة، إلى عدم الاهتمام الكبير بالقضايا المداعة في هذه الصحيفة من جهة و نسبة المقروئية الضعيفة من طرف أفراد العينة للجريدة، و يعبر كذلك على عدم ثقتهم فيما تنشره من أخبار ومضامين إعلامية، نسجل على معطيات التحليل نسبا مرتفعة في المتابعة اليومية لأفراد العينة من مختلف فئاته العمرية لجريدة الخبر، يعرف بالإعلام الموضوعي المحايد والمتوازن الذي يدخل في سياق وشروط والمعايير المهنية التي تتصف بها الصحيفة او القانون الإعلامي الذي يوضح مدى ارتباط النشاط الإعلامي الخاص بالبنية السياسية والإيديولوجية.
- ويعود اتفاق أفراد العينة من كلا الجنسين على أن صحيفة الشروق اليومي لا تحظى بمقروئية يومية عالية من طرف الأساتذة الجامعيين، و ذلك لتدخل عدة عوامل و هذا المجال منها ما يسمى بدرجة الثقة تجاه الوسيلة الإعلامية، حيث أنه من الواضح أن مستوى الثقة يمكن أن يعزِّز إمكانية تقبل و تصديق ما تأتى به هذه الوسيلة، بينما يمكن تفسير تفوق الذكور على الإناث في متابعتهم الأسبوعية لجريدة النهار، إما بعدم الاهتمام

أصلا بمتابعة أخبار و قضايا تنشرها هذه الصحيفة، أو أنها لا تلبي حاجياتهم و ميولاتهم الفكرية.

- جاء التفوق عند الأساتذة الجامعيين من الريف في متابعتهم لجريدة الشروق اليومي خلال " من يومان إلى ثلاث"، حيث يعود ذلك إلى طبيعة وحجم التوزيع غير المنتظم في الريف بالنسبة لهذه الصحيفة، ويعود متابعة الأساتذة الجامعيين من " الريف" لجريدة " النهار" ليوم واحد في الأسبوع بنسبة أكثر، إلى نقص كبير لسحب نسخ من هذه الجريدة إلى المناطق المعزولة والريفية، بينما جاء التفوق بالنسبة لأساتذة الحضر في متابعة جريدة الخبر أكثر من الفئة الأخرى المتمثلة في أساتذة يسكنون في الريف، الذي يعود إلى طبيعة الامكانيات الطباعية التي يزخر بها بالمدن الكبرى من سرعة التوزيع اليومي و الدائم أي التعدد في أوقات الصدور.
- جاءت النسب جد منخفضة عند متابعة الأساتذة بمختلف تخصصاتهم عند مدى " كل يوم" لجريدة النهار، ويظهر ذلك إلى قلة الاهتمام بهذه الجريدة و ما تغطيه من أخبار و قضايا لا تخدم ميولاتهم العلمية و الأكاديمية، بينما تفوق أساتذة " علوم اعلام واتصال" بالاتفاق مع أساتذة " علوم سياسية وعلاقات دولية" في قراءتهم لجريدة الخبر يوميا، ويرجع السبب في هذا إلى طبيعة كل تخصص، فالأساتذة من كلية العلوم السياسية يحتاجون إلى الرجوع إلى هذه الجرائد في تحاليلهم السياسية و بعض المعلومات التي يحتاجونها، بينما لا نلمس هذه الحاجة عند أساتذة علوم اقتصادية وتجارية وتسيير بشكل كبير، ويمكن أيضا ارجاع سبب هذا التفاوت بين التخصصات إلى عدم الاهتمام هذه الأخيرة بتحاليل اقتصادية تقدمها هذه الوسائل.

3- مستوى متابعة المبحوثين للجرائد محل الدراسة :

- تظهر معطيات التحليل أن 60 % كأعلى نسبة من الأساتذة الجامعيين الذين يتراوح أعمارهم ما بين (36-40) سنة هم ممن يتابعون جريدة الشروق اليومي " من الأول إلى الآخر"، وهذا ما أكد لنا على اهتمام كبير لهذه الفئة في المتابعة المستمرة للصحيفة وبالدرجة الأولى، ومساهمة هذه الأخيرة في نفس الوقت ياستقطاب شريحة هامة من بين أساتذة جامعيين محل الدراسة، بينما ركزت أفراد عينة الدراسة باختلاف فئاتها العمرية

من الأساتذة الجامعيين على متابعة جريدة النهار عند مستوى " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، وهذا يعود إلى عدم اهتمام هذه الفئات بالمواضيع التي تقدمها الصحيفة إلا من خلال الاطلاع على مواضيع تستقطبها في العناوين بداية، ثم بعد ذلك تختار المواضيع التي تكون رهن الساعة ومن اهتماماتها الخاصة، وجاء أيضا الاتفاق بين أفراد العينة على هذا مستوى المتابعة عند جريدة الخبر بأعلى النسب لكل الفئات العمرية، حيث سجلت المرتبة الأولى عند الأساتذة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (42-60) سنة بنسبة 43.5 %، قد يعود إلى الأسلوب المنتهج مؤخرا من طرف هذه الصحيفة في نشر المقالات التحليلية بشكل كبير، حيث يتضمن أسلوبها في التجريد والتنظير، حيث تقوم بتبسيط هذا المستوى على عامة القراء من خلال ذكر النتائج بوضوح.

وسجل على الجنسين كما تبرزه الأرقام في التحليل تقاربا في مستوى متابعتهما لجريدة الشروق اليومي من " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" و أيضا عند " التي تعنيني"، باعتبار أن العناوين أصبحت كمعيار في انتقاء الجمهور لصحف معينة على حساب أخرى، ويساهم كذلك في جلب أفراد عينة الدراسة لكلا الجنسين إلى قراءة الجريدة فيما يهمها فقط، بينما نجد فئة الإناث من الأساتذة محل الدراسة يتابعن جريدة الخبر في مستوى " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، مما يسمح بخلق عندهن شعور بالتشويق في أحداث قضايا و إدخال عنصر الدراما أو الملهاة ويتحول بذلك الخبر إلى قصة روائية يصنع الصحفي العقدة في عناوينها و الحل في قالبه الصحفي.

- يفسر توجه الأساتذة الحضريون إلى مستوى المتابعة للجرائد الثلاث عند " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" بوسائل الإقناع التوضيحية المستخدمة من طرف هذه الجريدة في استمالة جمهور معين بشكل ملفت، بينما يتجه أفراد العينة من فئة الريف إلى مستوى متابعتهم من الأول إلى الآخر نظرا لحجم التوزيع المحدود لمناطق سكناهم، الذي يجبرهم على قراءة الصحيفة يوم واحد في الأسبوع فلا خيار لهم في هذه المستويات المذكورة في دراستنا.

- وجاء مستوى متابعة الأساتذة بالاتفاق على " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية" لدى كل أفراد من تخصصي " علوم الإعلام والاتصال" و " العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، ويعود ذلك إلى أن العناوين عبارة عن معالجة طباعية للمادة الإعلامية والتي تمكنت فيه الصحف باستخدامها على تحقيق تأثير ضخم على جمهور القراء، وخلق انطباع مرتبط لديهم بأهمية الموضوع.

4- أسباب متابعة المبحوثين للجرائد محل الدراسة :

جاء أهم سبب في متابعة أفراد العينة لصحيفة " الشروق اليومي" وفقا للنسب التي وردت في التحليل لتخصص " علوم اقتصادية وتجارية وتسيير" هو " الجرأة في تناول القضايا المختلفة"، و يعود ذلك إلى اهتمام الأساتذة الاقتصادية بقوة في ابراز الصحيفة لبعض القضايا الاقتصادية التي تنشرها، و بطريقة تقديم تحاليل لقضايا تطفو على السطح في الآونة الأخيرة مع ارتباطها بقضايا أخرى لها أبعاد معقولة، أما متابعة هؤلاء الأساتذة أيضا بسبب " مصداقية الأخبار" بحكم أن الصحيفة كانت تملك محللا وخبيرا اقتصاديا يقدم تحاليل اقتصادية و قراءات ومؤشرات ينظر إليها الأساتذة بأنها في الصميم و بموضوعية مثل الصحفي و المحلل "عبد الوهاب بوكروح"، و يأتي الاتفاق بين أفراد العينة بكل التخصصات عند أسباب أخرى في متابعتهم لجريدة النهار، وهذا تبعا للفترات التي يكون فيها أحداث هامة في الجزائر، يريد بها الأساتذة الأخذ بالتحاليل التي تقدم من كل وسيلة من الوسائل الإعلامية، وقد كان سبب المتابعة لجريدة الخبر عند أساتذة " علوم الإعلام والاتصال" في " توظيف صحفيين محترفين"، بحكم معرفة هؤلاء الأساتذة لزملائهم في الصحافة الجزائرية ذوي أقدمية في الميدان الإعلامي المهني، ومن خلال ما يقدمونهم من محتويات إعلامية باحترافية.

- تظهر المعطيات أن جريدة الخبر تعتبر الأولى وطنيا من حيث الصدق و المصداقية و الطرح الإعلامي الموضوعي، فهذا ما يفسر لنا توجه أفراد العينة من الفئتين الاجتماعيتين الحضري والريفي لمتابعتها من أجل مصداقية أخبارها بالدرجة الأولى، حيث تولي اهتماما كبيرا بقضايا وطنية عامة تتوجه إلى جمهور عام، ونجد أن أساتذة فئة

الريف يميلون إلى متابعة جريدة النهار من أجل الجرأة التي تستخدمها هذه الأخيرة في تناول القضايا المختلفة، حيث يعود هذا الأمر إلى الحاجات التي تفرضها البيئة أو المجتمع الذي يشكل لدى المستقبلين (الريف) اهتماما واضحا، فأهل الريف يجب أن تقدم لهم الرسالة و الموضوع الذي يهتم بأوضاعهم وهذا ما نجحت فيه هذه الصحيفة.

5- **درجة ثقة المبحوثين في الجرائد محل الدراسة :**

- نلاحظ أن الأساتذة الحضريين لا يثقون بما تنشره جريدة النهار من أخبار على صفحاتها بشكل شبه كامل حسب معطيات الجدول، وهذا يعود إلى الأسلوب الاقناعي الضعيف المستخدم عند هذه الصحيفة الذي يبعث بعدم تصديق المتلقي لها بشكل عام، و ما يرتبط أساسا بالمعالجة غير موضوعية للرسالة من حيث الصياغة و أسلوب التحرير و طريقة العرض الإعلامي، بينما يعود ثقة الأساتذة أكثر بجريدة الشروق اليومي لدى الريفيين لمحدودية المجال في تقييمهم للصحيفة بشكل عام و بوتيرة متابعتهم لها غير مستمرة، بينما الحضريون يثقون بها نظرا لهيبة المصدر الذي يبث رسائل إعلامية بالصحيفة مع اتجاهم بالحياد في بعض المواضيع التي تغطيتها، وجاءت النسب من خلال معطيات البيانية في الجدول أكثر تفوقا عند الاناث عند ثقتهن بالجريدة، و يرجع إلى أن هناك عامل الانتقاء الاضافي الذي يؤثر على مدى الاهتمام و الثقة المعطاة لخبر ما يكون سببه العلاقة الشخصية أو الاجتماعية التي تنتهجها تجاه هذا الغير، بينما يرجع درجة الثقة عند الذكور الذي تفوق كثيرا عن الاناث في ثقتهم القوية بجريدة الخبر و ما تنشره من أخبار، بحكم أنها تعتبر كأداة من الأدوات والأجهزة التي تقوم برفع مستوى الرقي الاجتماعي وتلبي ميولاتهم فيها بقوة.
- ونلاحظ من خلال معطيات التحليل أن نسبة درجة ثقة الأساتذة الجامعيين بجريدة النهار جاءت في معظمها عند " لا أثق" حسب فئاتها العمرية، وهذا لربما راجع إلى ما تبرزه الصحيفة في مضمونها والتي تتوفر على مؤشرات دالة بعدم الصدق، مثل تغليب احدى وجهات النظر عن الأخرى، أو تبني وجهة نظر معينة لصالح جهة معينة، أو غلبة الطابع

الشخصي عليها، وعدم الحرص على دقة المعلومات، أو إغفال ذكر المصادر وعدم تعددها، و تعمد إخفاء بيانات أو حقائق.

6 - زمن اهتمام المبحوثين بالجرائد محل الدراسة :

- أن الأساتذة الجامعيين بفئاته العمرية الأربع يهتمون في أكثرهم بصحيفة الشروق اليومي بشكل دائم، فنجد 80 % منهم أساتذة يتراوح أعمارهم ما بين (36 – 40) سنة يمثلون أعلى نسبة في الاهتمام مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، و الذي نفسره لحاجتهم الدائمة إلى ما تقدمه من تحليلات لبعض القضايا الآنية في افتتاحية الجريدة، لاستنارة بحوثهم الأكاديمية أيضا من خلال ركن مقال الرأي بقلم " عبد العالي رزاقي"، بينما جاء الاتفاق بين كل الفئات العمرية على الاهتمام بالجريدة أثناء الأزمات الاجتماعية بشكل اعتباطي بجريدة النهار، و يرجع ذلك إلى مجال عرضها لقضايا الناس و مشاكلهم الاجتماعية، و نلاحظ من خلال المعطيات البيانية أن نسب قراءة الفئة الشبانية لجريدة الخبر تبقى مرحلية تتعلق إلى حد ما بفترة الأحداث السياسية خاصة فترة الانتخابات، وهذا ما يؤكد عليه" روس هاورد Ross Howard "من المعهد الكندي للإعلام والعلوم السياسية والمجتمع المدني أن الرسالة الإعلامية قد حولت الإعلام إلى أكثر القوى نفاذا وتأثيرا في العمليات السياسية وعلى رأسها العملية الانتخابية التي يجري تقديمها لصنع صورة لها من الخارج تكون سهلة الإدراك وتكون الموضوعات الإعلامية حلقة وصل بين الحكومات وممثلي المجتمع المدني، و قد تعود القراءة المستمرة لفئة الأساتذة الذين تتراوح ما بين (36-40) سنة بشكل كبير لجريدة الخبر، إلى أنها أكثر الفئات اهتماما بالقضايا السياسية التي تغلب على هذه الصحيفة .

ويرجع اهتمام الكبير لأساتذة الجامعيين من أفراد العينة محل الدراسة بكل تخصصاته الثلاث بجريدة الخبر بشكل دائم، إلى طبيعة هذه الوسيلة الإعلامية التي تقدم خطاب نقدي واعي، و التي تعكس مبادئ الصحافة القيمية التي تقوم برفع أذواق الجماهير و يساعد على ايجاد حس نقدي تحليلي عام لكل ظاهرة يتم تناولها في الصحافة، ونجد في التحليل أن اهتمام أساتذة علوم سياسية وعلاقات دولية بجريدة الشروق اليومي يصب في نفس سياق جريدة النهار، غير أن الملاحظ في هذه الأخيرة على أنها تقدم بشكل مفرط أخبار و قضايا عن

طبقات سياسية موالية للسلطة العليا في البلاد أكثر من الوسائل الإعلامية الأخرى، و في نفس الوقت سباقة في نشر الأخبار حتى لو كان ذلك بشكل غير موضوعي و احترافي، أما خلال الأزمات الاجتماعية يهتم الأساتذة من تخصص " الإعلام والاتصال" بقضايا اجتماعية تطرحها الصحيفة بطريقة تبتعد قليلا عن تلبية الاهتمامات السياسية و الخطاب التابع للسلطات الحاكمة في البلاد، وهي بالتالي تتجه إلى مساندة احتياجات الجمهور المجتمعية مراعية بذلك أخلاقيات المهنية للصحافة والموضوعية في الطرح.

و نفسر اهتمام الأساتذة الحضريون بجريدة الشروق اليومي أثناء الأزمات الاقتصادية و السياسية بشكل أكبر، و هذا يرجع إلى ميول الذين يسكنون في المدينة بمواضيع و قضايا سياسية لها أبعاد اقتصادية حيث يتمركز تلك المؤسسات الرسمية الهامة بالعاصمة، وكذا النشاطات السياسية من أحزاب سياسية وهيئات تابعة لمؤسسات رسمية. ونلاحظ أن الأساتذة الحضريون هم الأكثر اهتماما بجريدة النهار أثناء الحملة الانتخابية، وهذا يعود إلى طبيعة النشاطات السياسية التي تكون بصورة أكبر في المدن الكبرى كالعاصمة، مقارنة بعزوف مؤسسات تابعة لأحزاب سياسية عن المناطق المعزولة و الريفية، أما فيما يخص التقارب بين الفئتين في الاهتمام الدائم بجريدة الخبر، فيفسر ذلك بالمعالجة الإعلامية الموضوعية التي تطبع عليها بطريقة محترفة، تجعل كافة الأفراد العينة أي من قراء العامة تنجذب اليها بقوة.

7- مساهمة الصحف محل الدراسة في تكوين وجهة نظر لدى المبحوثين :

و يمكن أن تفسر طغيان الأسلوب الاقناعي العقلاني في صحيفة الخبر كسبب مباشر و قوي في اعتبار الأساتذة الحضريون و الريفيون لها كأكثر الجرائد تصنيفا في تكوين وجهة نظرهم بالدرجة الأولى، و هذا يعود لعامل أساسي وهو لطبيعة الجمهور الجزائري في حد ذاته حيث أن توجهاته لصحيفة معينة تميل في الغالب إلى التركيز على الخصائص الموضوعية للمعلومات، و كذا طغيان الأسلوب العقلي الذي ينطبق على فئة الأساتذة الجامعيين، في حين نسجل اتجاه الحضريون أكثر لقراءتها من الريفيين و هذا راجع إلى طبيعة التوزيع الكبير الذي يتربع بالمدن الكبرى أكثر من توزيعها في الأرياف، ساهمت

جريدة الخبر أيضا في تكوين وجهة نظر لدى الأساتذة الجامعيين بمختلف تخصصاتهم من أفراد عينة الدراسة، لأنه في وسع وسائل الإعلام ومنها الصحافة في تحقيق الاتفاق الثقافي و الاجتماعي و الفكري بين هؤلاء الأساتذة، حيث تتضمن قيم جيدة و قيم مهنية و أخلاقية تتصف بها الصحيفة مما تدعوها غالبا لأن يتوخى الأمانة و الصدق، و أن يراعي دائما المصلحة العامة في كل ما يقدم للرأي العام و أن يكون حريصا على ألا يشوه أو يخفي الوقائع الصحيحة.

8- أنماط تأثير مضمون الصحف محل الدراسة على المبحوثين :

- ذهب أساتذة علوم الإعلام والاتصال إلى نمط قراءتهم لمضامين الصحف أكثر مما يتحدثون، باعتبار أن القراءات المستمرة هي تولد أفكار و تأويلات و تفسيرات سوف تساعدهم في المستقبل على تنمية فن الحديث بشكل موضوعي و برصيد معرفي قوي، في حين يتجه أساتذة علوم سياسية وعلاقات دولية إلى طرح رأيهم للآخرين سواء اقتنعوا أم لا نتيجة لثقتهم الزائدة في المواضيع السياسية التي يتقنون البث في أبعادها و خلفياتها المحيطة بمضامين الصحف، بينما يتفوق أساتذة علوم اقتصادية وتجارية وتسيير عن هذين التخصصين سابقي الذكر في قراءتهم فقط لتلك المضامين، وهو ما يفسر بنقص التأثير الذي كان على مضامين الصحف القيام به إلى فئة متخصصة في متابعة المواضيع الاقتصادية حيث لم تجد لها المتنفس من مضامين هذه الصحف لتحليل و الاهتمام بتوجهاتها.
- وجاء نمط " أقرأ أكثر مما أتحدث" عند الإناث بشكل كبير مقارنة بالذكور، حيث يعود ذلك إلى طبيعة هاته الفئة من الأساتذة الإناث في التعبير كتابيا أكثر من شفاهيا عند استقبالهن للرسائل الإعلامية من الصحف محل الدراسة (الاتصال الكتابي)، بينما يقرأ الذكور فقط هذه المضامين من دون تقديم ردود أفعال بارزة، نتيجة لعدم تلبية هذه المضامين الإعلامية لاهتماماتهم وفي ترقيتهم فكريا وعلميا، ونلاحظ بالنسبة للفئة العمرية التي تأتي ما بين (42-60) سنة أنها تقوم بمناقشة المضامين الإعلامية حتى يقتنع الآخرون، وهذا يعود إلى طبيعة هؤلاء الأساتذة في ترسيخ أفكار و معلومات معينة

باستخدام كل الأساليب الإقناعية التي تأتي في الغالب بطريقة موضوعية و تفسيرية و تعتمد على التحليل و الشرح، بما يعطي لنا انطباعا أن هذه الصحف تساهم بقوة في التأثير على هذه الفئة من خلال مضامينها.

9- علاقة المصادر الصحفية بمتغيرات أفراد العينة :

- نلاحظ من خلال التحليل أن أعلى نسبة عادت للمصدر الصحفي الذي يعتبر مصدر ذاتي تابع للمؤسسة الصحفية، بالنسبة لكل متغيرات عينة الدراسة و هذا النوع من المصادر يجعل الصحف اليومية مرتبطة بالواقع بشكل مستمر و آني مما يعطيها مزيدا من المصداقية، فالصحفي هنا هو بمثابة الملاحظ المباشر، حيث يعرف مختلف المؤسسات السياسية و يتابع مجريات الأحداث بدون الاندماج فيها و إنما ينظر إليها بعين الناقد و المتربص لكل صغيرة و كبيرة تحدث على مستوى حقل ملاحظاته، كما أن سيطرة المصدر الصحفي على المصادر الأخرى لمعالجة و تحرير مضامينها الخاصة يعكس عدم التنوع في المصادر و حصر نشاط الصحفي في الاعتماد إلا على إمكانياته الخاصة و ليس الاستعانة بمصادر أخرى قد تزيد في غنى ونوعية الخبر.

10-علاقة مصادر المعلومات بمتغيرات أفراد العينة :

يرجع اتفاق كل الفئات العمرية ما عدا الفئة التي تبلغها عمرها ما بين (42-60) سنة، على مصادر الحصول على المعلومات للصحف في " تقارير العدالة الجزائرية" إلى أن الفئات الثلاث يرون في العدالة التي تمثل الوطن الجزائري تتجه إلى أولويات الشعب الجزائري في إصدار أحكامها للمتهمين في قضية الفساد الاقتصادي وفي محاربة ومكافحة المفسدين وفي نفس الوقت تعتمد على دلائل ملموسة .

أما الفئة العمرية ما بين (36-40) سنة فترى في ' الانابات القضائية" كمصدر أساسي في تناول الصحافة الجزائرية لملف سوناطراك، ويعود هذا إلى إدراك هؤلاء المبحوثين بأن هذا النوع من المعلومات تكشف بعض الحقائق الواردة في أحكام قضائية من الدول الأجنبية التي فتحت القضية بأيادي قضاة جزائريين يتطلعون عليها بموضوعية .

11 - القضايا الأكثر اهتماما لدى المبحوثين :

تعد قضية إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل، هي أكثر القضايا التي سجلت اهتماما كبيرا لدى المبحوثين بمختلف فئاته العمرية، وهذا راجع إلى إدراكهم بأن غياب الإرادة السياسية للمسؤولين في محاربة ظاهرة الفساد الاقتصادي هي أهم سبب لانتشاره و استفحاله على نطاق واسع في الجزائر، بشكل عام، حيث أن المسؤولين لا يملكون الرغبة القوية و الجادة لمكافحة هذه الآفة الخطيرة و استئصالها، وبالتالي سمح لهم ذلك بالاهتمام أكثر بقضية إصدار المذكرة في حق الوزير السابق " شكيب خليل"، التي تعد خطوة جديدة و مصيرية لهذه الملفات القضائية المداعة في العدالة الجزائرية منذ سنين مضت وبقيت غامضة، بحيث في كل مرة تظهر فضيحة للفساد يقوم المسؤولين باتخاذ بعض الاجراءات الظرفية كإقالة بعض المتورطين و متابعة البعض الآخر قضائيا، أو سن القوانين و تعديل أخرى دون متابعة تنفيذها على أرض الواقع، بل ونجد حتى بعض المسؤولين أنفسهم متورطين في قضايا و فضائح الفساد، و هذا ما أبرزه مضامين الصحف محل الدراسة من مسلسلات للقضية .

في حين جاءت نسبة قضية " علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس بوتفليقة" بحجم ضعيف، والذي ارتبط في مجمله بقضايا الفساد أثناء الحملة الانتخابية، وهذا يدل على ضعف المشاركة السياسية للأساتذة الجامعيين من مختلف الفئات العمرية في اختيار البرامج و الأشخاص الذين يمثلونهم و ينوبون عنهم في تسيير شؤون البلاد، و عدم ثقتهم التامة بهؤلاء المترشحين لرئاسة الجمهورية الجزائرية، و على عدم اهتمامهم باختيار من يمثلونهم، وهذا يرجع إلى عدم ثقتهم و قناعتهم بالبرامج المعروضة من طرف الأحزاب السياسية.

الخلاصة :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إن كانت أولويات الصحافة الجزائرية هي نفسها من أولويات الجمهور (الأساتذة الجامعيين)، بالاضافة إلى أولويات السياقين السياسي والاقتصادي بالجزائر، مع ابراز الجوانب التي يلتقي فيها عينة الدراسة الميدانية مع مضمون الصحف.

وتوصلت الباحثة إلى جملة من الاستنتاجات التي أجابت فيها عن الفرضيات التي تم الانطلاق من خلالها كمتغيرات للدراسة.

وقد كانت جريدة الخبر من أكثر الصحف الجزائرية محل الدراسة متابعة من طرف أفراد عينة الدراسة من أساتذة جامعيين، وكل هذا راجع إلى طبيعة الأساليب الصحفية المعروفة في استخدامها، مع التركيز على الخبر الصحفي باعتباره أساس المادة الصحفية، مما يعطي للأساتذة زخما كبيرا من المادة الإعلامية مع تنوع طرق المعالجة، حيث يجد كل واحد فيها مبتغاه.

وجاء الاتفاق بين الأساتذة الجامعيين على متابعة جريدتي الشروق اليومي والخبر على مستوى " العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية"، التي جاءت من بين المواصفات المستخدمة من طرف الجرائد في عرض أكثر الأخبار أهمية، وجاذبية للجمهور على مستوى العناوين.

و تبين أن سبب متابعة الأساتذة الجامعين لجريدة الخبر بشكل أكثر من جريدة أخرى، يعود إلى مصداقية أخبارها، والحريات السياسية التي تتصف بها في الاستراتيجية الإعلامية المستعملة في معالجة القضايا، وهي الركيزة الأساسية التي تسمح بفتح المجال أمام باقي الحريات الإعلامية والاقتصادية.

ولاحظنا أيضا أن أفراد العينة اهتموا بشكل دائم بالقضايا التي تنشرها جريدة الخبر، نظرا لأنها تتوجه لفئات اجتماعية أوسع، منها الفئات المثقفة باللغة العربية من أساتذة جامعيين وسياسيين، وهي ليست بنفس الافتراض الذي يقول بأن وسائل الإعلام تقوم بشكل قوي بتقديم وابراز قضايا معينة في فترة الانتخابات على أنها ذات أهمية .

ولوحظ أن هناك تفاعل ايجابي بين أفراد العينة مع القضايا المطروحة في الصحف محل الدراسة حول ملف سوناطراك 2، كما سجل تقييم متماثل لأكثر القضايا بروزا عند الأساتذة الجامعيين، مع أبرزته الصحف محل الدراسة، والتي تمثلت في قضية " إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل"، رغم تباين اهتمام أفراد العينة بقضية " علاقة الفساد الاقتصادي بغياب الرئيس بوتفليقة".

و أبرزت الدراسة بأن الصحف محل الدراسة ساهمت بشكل ما في اختيار قضية معينة، مع تطابق اهتمامها مع اهتمامات أفراد عينة الدراسة الميدانية، ومع أنها لم تقدم نفس جوانب تركيز الصحف محل الدراسة من الجانب السياسي مع اهتمام الأساتذة الجامعيين.

المراجع

قائمة المراجع :

أ. الكتب باللغة العربية :

1. الكتب :

1- إبن منظور،**"لسان العرب"**، المجلد الثاني، دار لسان العرب، بيروت، 1988.

2- أبو زيد (فاروق)، **"فن الخبر الصحفي"**،عالم الكتب، ط4، 2000.

3- الألوسي (محمود)، **"كتب التقارير، روح المعاني"**، المجلد 11، دارالفكر، بيروت، 1994.

4- باروت (محمد) جمال، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، الطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية، القاهرة، 2004 .

5- بركات (عبد الله) عزت ، **ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي**، مجلة العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف،2005 .

6- بشير (مصيطفى)، **الفساد الاقتصادي وآثاره المدمرة**، مجلة العربي، العدد 265، لبنان، 2005 .

7- بن روان (بلقاسم)، **وسائل الإعلام والمجتمع (دراسة في الأبعاد الاجتماعية والمؤسساتية)**، دار الخلدونية ،ط1، 2007، الجزائر.

8- بن مرزوق (عنتر)، عبدو (مصطفى)، **معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور والأسباب والحلول**، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009 .

9- بودهان (موسى)، **النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر**، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر،2009 .

10- بوساق (محمد) بن المدني، **التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 ، ص06

11- البياتي (فارس) رشيد، **الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية معالجة نظرية وتطبيقية الأنظمة التكاملية**، الطبعة الأولى، دار أيلة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

12- تيماشيف (نيكولا)، **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها**، تر:محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1999 .

13- ج.شابير.شيما، **الفساد والحكم الرشيد**، ورقة مناقشة رقم -3-، مكتب الدراسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، نيويورك، 1997، ص،ص 33،43.

14- جونسون (ميخائيل)، **فساد الإدارة والإبداع في الإصلاح** ، ترجمة :عبد الحكيم أحمد الخزامي، الدار الأكاديمية للعلوم، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009 .

15- حسين (سمير) محمد، **"بحوث في الإعلام، الأسس والمبادئ"**، عالم الكتب، القاهرة، 1976عبد الحميد محمد، **"دراسة الجمهور في بحوث الإعلام"**، بيروت، 1993.

16- حسين (سمير) محمد، **"دراسات في مناهج البحث العلمي"**، بحوث الإعلام"،عالم الكتب، القاهرة، 2000.

17- خضور (أديب)، **" أدبيات الصحافة"**، مطبعة مداوي، دمشق،1982.

18- الخضيري (محسن)أحمد، **غسيل الأموال الظاهرة الأسباب والعلاج**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003 .

19- خليل (عطا اللّه)، **مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي**، ندوة " :المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس من 14-18 مايو 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.

20- ديفلير (ملفين)، روكتش (ساندرا بول)، **نظريات وسائل الإعلام**، تر :كمال عبد الرؤوف، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993 .

21- رشيد (أحمد)، **آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999

22- الشافعي (عبيدي)، **قانون مكافحة التهريب**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2008 .

23- شتا (السيد)علي، **الفساد الإداري ومجتمع المستقبل**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999

24- الشرقاوي (عبد الحكيم) مصطفى، **العولمة المالية وتبييض الأموال**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008

25- الشهابي (منقد) محمد وأنعام، **العوامل المؤثرة في الفساد الإداري**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 20، العدد2 ، القاهرة، 2000 .

26- الشوط (محمد) عبد الجبار، **التغطية الإعلامية** ، مقال في جريدة الصباح ، شبكة الإعلام العراقي ،-2011 30 -05-، 12:00 .

27- صقر (أحمد) عاشور، **قياس ودراسة الفساد في الدول العربية**، الطبعة الأولى، بحوث ومناقشات المنظمة العربية لمكافحة الفساد" مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس المنهجية"، منشورات المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت،2010 .

28- صقر (نبيل)، **الجمارك والتهريب نصا وتطبيقا**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009 .

29- صقر (نبيل)، قمراوي (عز الدين)، **الجريمة المنظمة، التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.

30- صلاح (عماد)، **الفساد والإصلاح**، منشورات أنجاد كتاب العرب، دمشق،2003 .

31- الصيرفي (محمد)، **الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري**، الطبعة الأولى، مؤسسة حوس للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2008 .

32- الطرابيشي (مرفت)، عبد العزيز (السيد)، **نظريات الاتصال**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

33- عبد الباقي (زيدان)، **" وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الإجتماعية، التربوية، الإدارية والإعلامية"**، دار النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1979.

34- عبد الحميد (محمد)، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب، ط3، القاهرة، 2004.

35- عبد الرحمن (عبد الله) محمد، **سوسيولوجيا الإعلام والاتصال**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006 .

36- عبد الرحمن (عواطف)، **"بحوث في الصحافة المعاصرة"**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000.

37- عبد الرحمن (عواطف)، **"تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية"**، العربي للنشر والتوزيع، بيروت،1983.

38- عبد السميع (أسامة) السيد، **الفساد الاقتصادي وأثره على المجتمع دراسة فقهية مقارنة بالقانون والاقتصاد**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009 .

39- عبد الله (عمرو)، **مؤشرات الإدارة الرشيدة :مكافحة الفساد والتمثيل والمساءلة**، الملتقى العربي الثاني " الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي" ، المنعقد في القاهرة، مايو 2008، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009

40- العسكري (علي) أنور، **الرقابة المالية على الأموال العامة في مواجهة الأنشطة غير المشروعة**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية،2008 سالم حنان، **ثقافة الفساد في مصر**، دار المحروسة للنشر والتوزيع، مصر، 2003 .

41- العمري (أحمد) بن محمد، **جريمة غسل الأموال**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000 .

42- عودة (محمود)، الجوهري (محمد)، محمد (علي) محمد، الحسيني (السيد) محمد، **نظرية علم الاجتماع، نيقولا تيماشيف**، ترجمة دار المعرفة الجامعية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر (الكتاب الثاني)، القاهرة، 1999. حجاب منير، **الموسوعة الإعلامية**، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003 .

43- العياضي (نصر الدين)، والصادق (رابح)، **تاريخ نظريات الاتصال**، أرمان وميشال ماتلار، ترجمة مركز الدراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، ط3، بيروت، 2005.

44- قلاني (عبد الكريم)، **الحكم الراشد في الجزائر – بين المفهوم و التطبيق – دراسة تحليلية من خلال الصحافة المستقلة**، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، 2016.

45- كنعان (نواف) سالم، **الفساد الإداري والمالي أسبابه آثاره وسائل مكافحته**، مجلة الشريعة والقانون، العدد 33 ،2008 .

46- ليمام (محمد) حليم، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر – الأسباب والآثار والإصلاح-** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011.

47- مكاوي (حسن) عماد، السيد (ليلى) حسين، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، 2006 .

48- منصور (صبحي)، **مكافحة أعمال الرشوة والفساد**، ملتقى" :مكافحة أعمال الرشوة"، المنعقد في الرباط، مايو 2008 ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، 2009.

49- المهايني (محمد) خالد، **آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري**، الملتقى العربي الثالث ":آلية حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري"، المنعقد في الرباط، المملكة المغربية، مايو 2008 ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009 .

50- مهنا (فريال)، **علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية**، دار الفكر، سوريا، 2002 .

51- نبيه (نسرين) عبد الحميد، **الاقتصاد الخفي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008 .

52- نصر (حسني) محمد، **مؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي- التطبيقات والإشكالات المنهجية**، دراسة تحليلية للإنتاج العلمي المنشور في دوريات محكمة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2015.

53- الوادي (محمود) حسين، **تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .

54- واكد (نعيمة)، **مقدمة في علم الاتصال**، طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

55- ولهي (بوعلام)، عجلان (العياشي)، **التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد8 ، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2008 .

2. **المقالات والدراسات :**

1- إيوانوغان. م، **"أموال سوناطراك لن تعود و خليل لن يحاسب"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 20 فيفري 2013، العدد 6991.

2- إيوانوغان .م، **"النظام الذي أنتج شكيب "**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 16 فيفري 2013، العدد 6987.

3- باشوش (نوارة)، **"الأنتربول لم يتلق أي لائحة توقيف ضد شكيب خليل و عائلته"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 12 سبتمبر 2013، العدد 4134.

4- باشوش (نوارة)، **"سعداني استقل يا جنرال توفيق"**، بتاريخ 04 فيفري 2014.

5- باشوش (نوارة)، **"ملف شكيب خليل على طاولة وزير العدل لوح "**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 16 سبتمبر 2013، العدد 4138.

6- باشوش (نوارة)، **"هؤلاء لا يسلمون باعترافاتهم و شهاداتهم إلا أمام المحكمة العليا"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 1 سبتمبر 2013، العدد 4123.

7- بلحاج (لطيفة)، **" مذكرة توقيف سياسية ضد الجهات التي غطت على فضيحة سوناطراك"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 16 أوت 2013، العدد 4105.

8- بلحاج (لطيفة)، **"بن خلاف يطالب بتدارك الخطأ الإجرائي لاستلام شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 22 أكتوبر 2013، العدد 4172.

9- بلعمري (رمضان)، **"بين الخليفة و شكيب .. بوتفليقة ؟ -مجرد رأي-"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 7162.

10- بوثلجي (الهام)، **" التحقيقات تكشف تلاعب إطارات لشركة بقانون الصفقات لخدمة مصالح شخصية"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 25 مارس 2013، العدد 3944 .

11- بوثلجي (الهام)، **"خليل مطلوب كوزير و يستفيد من إجراءات الامتياز القضائي في حالة تسلمته"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر ، 14 أوت 2013، العدد 4105.

12- بوثلجي (الهام)، **"شكيب خليل ...من وجدة إلى تكساس"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 4104.

13- بوثلجي (الهام)، **"محمد مزيان : أنا العبد المأمور من شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 16 أفريل 2013، العدد 3987.

14- بوربيع. ل، **" أنتربول تسلمت رسميا طلب توقيف شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 11 سبتمبر 2013، العدد 7191.

15- بوربيع .ل، **" شكيب خليل يعيش هاربا"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 7162.

16- بوعقبة (سعد)، " **يحيا الغموض ؟ ! – نقطة نظام –"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 14 أوت 2013، العدد 7163.

17- بوعقبة (سعد)، **"ملاحقة سراق.. أم تسوية وضعية" – نقطة نظام"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 14 فيفري 2013، العدد 6985.

18- بوكروح (عبد الوهاب)، **" لا وجود لشكيب خليل على آخر مذكرة حمراء للأنتربول"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 27 نوفمبر 2013، العدد 4208.

19- بوكروح (عبد الوهاب)، **"أحزاب تحضر لمساءلة الحكومة حول رشاوى " ايني – سايبام"**، جريدة الشروق اليومي" ، الجزائر، 10 فيفري 2013، العدد 3922.

20- بوكروح (عبد الوهاب)، **"الجزائر لم تخطر الأنتربول بالقبض على شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 21 سبتمبر 2013، العدد 4143.

21- بوكروح (عبد الوهاب)، **"الجمعية تطالب أوباما بعدم حماية شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 12 ماي 2013، العدد 4017.

22- بوكروح (عبد الوهاب)، **"بن صالح : فتح ملفات الرشوة مؤشر على صدق الدولة في محاربة الفساد"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 03 سبتمبر 2013، العدد 4138.

23- بوكروح (عبد الوهاب)، **"تصحيح مذكرة توقيف شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 22 ديسمبر 2013، العدد 4233.

24- بوكروح (عبد الوهاب)، **"و أخيرا رأس شكيب خليل مطلوب في الجزائر"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 4104.

25- بوكروح (عبد الوهاب)، **"و أخيرا رأس شكيب خليل مطلوب في الجزائر"**، مقال صحفي بجريدة الشروق اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 4104.

26- بونيرة (موسى)، "**خليل يمنح الألمان صفقة بـ 3000 مليار عن طريق التراضي البسيط"**، مقال صحفي بجريدة النهار الجديد، الجزائر، 15 أفريل 2013، العدد 1683.

27- جمال .ف، "نواب يعترفون بمحدودية البرلمان في الكشف عن المستور"، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر ، 13 فيفري 2013، العدد 6984.

28- جمال .ف، **"المطالبة بإصلاح خطأ إجرائي للقبض على شكيب خليل "**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 22 أكتوبر 2013، العدد 7230.

29- جمال. ف، **"المطالبة بإصلاح خطأ إجرائي للقبض على شكيب خليل "**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر العاصمة، 22 أكتوبر 2013، العدد 7230.

30- جمال .ف، **"عيوب إجرائية في مذكرة التوقيف الدولية ضد شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 16 سبتمبر 2013، العدد 7196.

31- جمال .ف، **"نواب المعارضة ينتقدون انتشار الفساد و يتخوفون من طي فضيحة سوناطراك"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 29 أكتوبر 2013، العدد 7237.

32- حميد يس، **"خليل و بجاوي مهددان بتهمة الرشوة و تبييض الأموال"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 09 مارس 2013، العدد 7008.

33- حويشة (حسان)، **هكذا ضخ شكيب خليل 'ريوع' سوناطراك في جنوب شركة سايبام**، "جريدة الشروق اليومي" ، الجزائر ، 16 فيفري 2013، العدد 3928.

34- الخصبة (محمد علي إبراهم)، **الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته، الملتقى العربي الثالث " آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"**، المنعقد في الرباط، مايو 2008 ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009 .

35- رزاوي (لخضر)، **" شكيب خليل استعمل هواتف متطورة لمخادعة المخابرات"**، مقال صحفي نشر بتاريخ 16 فيفري 2014، جريدة الشروق اليومي.

36- زايد (نوال)، " **وزير العدل مطلوب لدى البرلمان للاجابة على سؤال حول قضية شكيب خليل"**، مقال صحفي بجريدة النهار الجديد، الجزائر، 16 سبتمبر 2013، العدد4 .

37- زايد (نوال)، **"أبو جرة سلطاني : لولا المحاكم الايطالية لما علمنا بفضيحة سوناطراك"**، مقال صحفي بجريدة النهار الجديد، الجزائر، 24 فيفري 2013، العدد 1640.

38- سليمان .ح، **"هزات في أكبر أحزاب السلطة و فضائح في أضخم شركة دولة – رئاسيات 2014 تبحث عن ظهر يركب و ضرع يحلب"** مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 23 فيفري 2013، العدد 6994 .

39- سهيل. ب، **" الألمان منحوا رشاوى لابن مزيان مقابل صفقة المراقبة لـ 123 منشأة"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 16 مارس 2013، العدد 7015.

40- سهيل.ب، **"حملة تفتيش تستهدف إطارات في سوناطراك و وزارة الطاقة**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 27 مارس 2013، العدد 7026 .

41- سيدمو (محمد)، **"الأحزاب بين مرتاح للقرار و مشكك في توقيته"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 14 أوت 2013، العدد 7163.

42- سيدمو (محمد)، **"كندا تريد تبييض صورة أس أن سيل افلان في الجزائر"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 16 سبتمبر 2013، العدد 7196.

43- شراق (محمد)، **" العدالة الجزائرية تقرر لأول مرة القبض على متهم برتبة وزير"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 7162.

44- شراق (محمد)، **"دعا العدالة للذهاب بعيدا في قضايا الفساد بسوناطراك"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 13 فيفري 2013، العدد 6984.

45- عبد الرحمان (سليم)، **"أس أن سي لافلان الكندية تتورط في فضيحة سوناطراك"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 23 فيفري 2013، العدد 6994.

46- فاضل (زبير)، **" قرار التوقيف الدولي لشكيب خليل متأخر"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 7162 .

47- قارح (سماح)، **التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية**، مقال منشور في مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد الثاني والثالث، قسم علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر –بسكرة، جوان 2008.

48- كباش (بلال)، **" وزير الطاقة السابق رفض المثول أمام العدالة الجزائرية وتحجج بالمرض"**، مقال صحفي بجريدة النهار الجديد، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 1784.

49- كباش (بلال)، **"دفاع الوزير السابق سيقدم لوزارة العدل طلب بعدم توقيفه والاستماع إليه كشاهد"**، مقال صحفي بجريدة النهار الجديد، الجزائر، 17 أوت 2013، العدد 1784.

50- لحياتي (عثمان)، **"القضاء يصدر مذكرة توقيف دولية في حق شكيب خليل و زوجته ونجله"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 13 أوت 2013، العدد 7162.

51- لحياتي (عثمان)، **"لوح يرفض تقديم تفسيرا حول ملف شكيب خليل"**، جريدة الخبر اليومي، الجزائر العاصمة، 10 ديسمبر 2013، العدد 7279.

52- محمد (بوضياف)، **الثقافة السياسية في الجزائر (1962-1988)**، مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، العدد الحادي عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق، 2007 .

53- محمودي (حبيبة)، **" براءة شكيب خليل لا تثبتها إلا العدالة.. و اللي دار يخلص"**، مقال صحفي بجريدة النهار الجديد، الجزائر، 24 أوت 2013، العدد 1784 .

54- محمودي (حبيبة)، **"المحققون احتجزوا عمال الشركة الكندية وطوقوا كافة المداخل"**، مقال صحفي بجريدة النهار الجديد، الجزائر، 02 جوان 2013، العدد 1723.

55- نعيمة (مليكة)، بوحزام (نوال)، **القنوات الفضائية ودورها في تشكيل المجال العمومي**، دراسة ميدانية على تمثلات شباب مدينة بسكرة-، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الوادي، العدد السادس أفريل 2014.

56- يوسفي (سمية)، **" سونلغاز تقصي أس أن سي لافلان الكندية من صفقاتها"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 12 جوان 2013، العدد 7102.

57- يوسفي (سمية)، **"فضيحة سوناطراك متعلقة بأشخاص و لا علاقة لها بالشركات"**، مقال صحفي بجريدة الخبر اليومي، الجزائر، 27 فيفري 2013، العدد 6998.

3. مذكرات ورسائل الجامعية:

1- بقشيش (علي)، **إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية**، أطروحة دكتوراه تخصص تنظيم إداري و سياسي، 2012-2013.

2- بلاح (مديحة)، **"إيديولوجية الرشوة والسلوك الرشوي والإرتشائي"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الإجتماع، جامعة بوزريعة، 2007.

3- بلحاجي (وهيبة)، **"الصحافة الخاصة و الشروط القانونية و الاقتصادية لحريتها يعد 1999- دراسة مسحية لعينة من الصحفيين الجزائريين-"**، أطروحة دكتوراه علوم في قسم اعلام واتصال، جامعة الجزائر، 2013-2014.

4- بلقاسمي (رابح)، **الإشهار والتوازن المالي للصحف الوطنية في الجزائر-دراسة مقارنة ليوميتي "الشعب" و "صوت الأحرار"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم اعلام واتصال، جامعة الجزائر، 2006-2007.

5- بوزيد (سايح)، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

6- بوسعيود (سارة)، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.

7- بوشلوش (طاهر)، **التحولات الاجتماعية والاقتصادية و آثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999)**، أطروحة دكتوراة دولة في علم الاجتماع، كلية علوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006 .

8- بوقرعة (نوال)، " **الفساد الاقتصادي في الجزائر من خلال الصحافة اليومية الجزائرية – نموذج جريدة الخبر خلال فترة 2005-2009**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اعلام واتصال، جامعة الجزائر ، 2012-2013.

9- تمار (يوسف)، **نظرية Agenda setting : دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية و الإعلامية في المجتمع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال(منشورة)، جامعة الجزائر، 2004-2005.

10- جيطاني (مديحة)، **"استخدامات الشباب الجامعي للمواقع الإسلامية، دراسة في العادات والأنماط والاتجاهات-"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الدعوة والإعلام، جامعة حاج لخضر باتنة، 2009-2010غروبلة دليلة ، **دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم اعلام واتصال، جامعة باجي مختار عنابة، عام 2010.

11- سيدهم (ذهبية)، **الأساليب الاقناعية في الصحافة المكتوبة – دراسة تحليلية للمضامين الصحية في جريدة الخبر-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية علوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.

12- شكوري (سيد محمد)، **وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي،- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012 .

13- شيحات (محمد)، **التمويل الإشهاري في المؤسسات الصحفية**، مدكرة لنيل شهادة ماجستير، علوم اعلام واتصال.

14- صابر (لامية)، **الحملات الإعلامية في باقة MBC ودورها في التوعية الدينية للشباب – دراسة ميدانية على عينة من شباب ولاية سطيف –** جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق، مذكرة لنيل شهادة ماجستير اعلام واتصال، 2009-2010.

15- عايش (حليمة)، **الجريمة في الصحافة الجزائرية –تحليل مضمون أخبار الجريمة في جريدة الشروق اليومي-**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم اعلام واتصال، فرع صحافة، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.

16- عباش (عائشة)، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007 – 2008.

17- عبد العالي (حاجية)، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه فرع قانون إداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

18- فضلون(أمال)، **"الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام – دراسة تحليلية- "**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم علوم اعلام واتصال، جامعة منتوري قسنطينة.

19- قريشي (العيد)، **واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد صناعي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010/ 2011.

20- قيلاني (عبد الكريم)، **الحكم الراشد في الجزائر – بين المفهوم و التطبيق – دراسة تحليلية من خلال الصحافة المستقلة**، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، 2016.

21- كشايري (مصطفى)، **"معالجة الصحافيين الجزائريين لقضايا الفساد المالي (الصحافة المكتوبة نموذجا) "**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، 2009.

22- ليمام محمد (حليم) ، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر – الأسباب والآثار والإصلاح-** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011،ص،ص،151،150.

23- معتوق (فريدة)، **"حرية الصحافة المكتوبة الجزائرية في ظل قوانين السوق الجديدة – خلال مرحلة التعددية-"**، جامعة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، 2011-2012.

24- مقليد (عيسى)، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم اقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.

25- مكاوي (فوزية)، زغني (لامية)، **معوقات الممارسة الصحفية في التلفزيون الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في قسم علوم اعلام واتصال، جامعة قصدي مرباح، ورقلة ، 2013-2014.

26- ملاك (قارة)، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر- مع عرض ومقارنة تجارب : المكسيك، تونس، والسنغال**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، فرع الاقتصاد المالي، جامعة منتوري قسمنطينة، 2009-2010.

27- نور الدين (أم رتم)، **واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر – دراسة ميدانية بمدينة قسنطينة-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تنمية و تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

4. القواميس والمعاجم :

سعد اسماعيل علي، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، المجلد للنشر والتوزيع.

5.الوثائق الرسمية :

1- المرسوم الرئاسي رقم **48/98** المؤرخ في 11 فيفري 1998 المتضمن القانون الأساسي للشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها "سوناطراك" .

2-الجريدة الرسمية، العدد50، القانون **05 - 07** /2005، المتعلق بالمحروقات والمؤرخ في 2005/07/28.

ب، المراجع باللغة الأجنبية :

1.Les livres :

Dommel (Daniel), **Face à la corruption**, Ibn Khaldoun, Alger, 2004.

Balle Francis, Médias et Sociétés ,

Kaufmann (Daniel), **corruption : the facts**, Foreign policy, n° 107, summer 1997.

Hachemaoui (Mohammed), **La corruption politique en Algérie** : l'envers de l'autoritarisme,esprit ;juin 2011 .

Sacriste (Valérie), **Communication et médias**, Edition FOUCHER , 2007.

Christopher (harper) , **The New Mass Media.**

2. les articles :

1- Al - Hoqeel, A.S., **Agenda-Setting Function of News Media Among Civil Servant Employees in Saudi Arabia** ,Bowling Green State University, 1993 .

2- Brosius (Hans –Bernd), Gabriel Weimann, **Who Sets the Agenda ? : Agenda – Setting as a Two – Step flow**, communication Research Vol 23 No : 5 , October 1996.

3- Scheufele A. (Dietram) & Tewksbury (David), **Framing, Agenda Setting, and Priming: The Evolution of Three Media Effects Models,** Journal of Communication, 2006.

4- Mc Combs (Maxwell), Juan Pablo llamas, Escobar (Esteban Lopez), and Federico Rey, **CANDIDATE IMAGES IN SPANISH ELECTIONS : SECOND –LEVEL AGENDA – SETTING EFFECTS** , J & MC Quartely, Vol 74, N°: 04, 1998 .

5- Muin J. (Michael), **AGENDA-SETTING THEORY AND THE ROLE OF THE MEDIA IN SHAPING PUBLIC OPINION FOR THE IRAQ WAR**, Research of the requirements for the degree of Master of Arts ,2011.

6- McCombs E. (Maxwell), University of Texas at Austin, and Donald L.Shaw, University of North Carolina at Chapel Hill : **The Evolution of Agenda-Setting Research: Twenty-Five Years in the Marketplace of Ideas.**

7- McCombs E. (Maxwell), University of Texas at Austin, and Donald L.Shaw, University of North Carolina at Chapel Hill : **The Evolution of Agenda-Setting Research: Twenty-Five Years in the Marketplace of Ideas, Journal** of Communication ,1993 .

8- Wayne (Wanta), Guy Golan, and Cheolhan Lee, **AGENDA SETTING AND INTERNATIONAL NEWS: MEDIA INFLUENCE ON PUBLIC PERCEPTIONS OF FOREIGN NATIONS,** J & MC Quartely, Vol 81, N°: 02 , 2004 .

9- Wayne (Wanta), **Applying agenda-setting research in an international : A Roadmap for Future Research .**

10- Mc Combs (Maxwell), **SETTING THE AGENDA : THE MASS MEDIA AND PUBLIC OPINION** , Polity Press, 2004.

11- Mc Combs (Maxwell), Juan Pablo llamas, Esteban Lopez Escobar, and Federico Rey .

3. Textes électroniques :

1- Entelis P. (John), **Sonatrach : The Political Economic of Algerian State Institution**, middle East journal,vol 53 .No.1. (Winter 1999), p10 . http://www.Jstor.org.

2- Seidel (Hanns), **Le monstre appelle le corruption**, http://www.grandslacs.net/doc/3868.pdf, 15/01/2015,h: 10.05.

الملاحق

الملحق رقم (1) : الأعداد المختارة للتحليل في جريدة الشروق اليومي

الرقم	العدد	تاريخ الصدور	عدد المقال	الرقم	العدد	تاريخ الصدور	عدد المقال
01	3924	12 فيفري 2013	02	22	3949	09 مارس 2013	03
02	3925	13 فيفري 2013	01	23	3951	11 مارس 2013	01
03	3928	16 فيفري 2013	05	24	3952	12 مارس 2013	02
04	3929	17 فيفري 2013	01	25	3953	13 مارس 2013	02
05	3930	18 فيفري 2013	01	26	3956	16 مارس 2013	02
06	3931	19 فيفري 2013	01	27	3957	17 مارس 2013	01
07	3933	21 فيفري 2013	01	28	3959	19 مارس 2013	02
08	3934	22 فيفري 2013	01	29	3963	23 مارس 2013	01
09	3935	23 فيفري 2013	04	30	3964	24 مارس 2013	02
10	3936	24 فيفري 2013	02	31	3965	25 مارس 2013	01
11	3937	25 فيفري 2013	03	32	3970	30 مارس 2013	03
12	3938	26 فيفري 2013	02	33	3972	01 أفريل 2013	02
13	3939	27 فيفري 2013	02	34	3973	02 أفريل 2013	02
14	3940	28 فيفري 2013	01	35	3975	04 أفريل 2013	01
15	3941	01 مارس 2013	01	36	3976	05 أفريل 2013	01
16	3942	02 مارس 2013	01	37	3977	06 أفريل 2013	03
17	3944	04 مارس 2013	01	38	3978	07 أفريل 2013	01
18	3945	05 مارس 2013	02	39	3980	09 أفريل 2013	02
19	3946	06 مارس 2013	02	40	3982	11 أفريل 2013	01
20	3947	07 مارس 2013	02	41	3984	13 أفريل 2013	02
21	3948	08 مارس 2013	01	42	3987	16 أفريل 2013	01
الرقم	العدد	تاريخ الصدور	عدد المقال	الرقم	العدد	تاريخ الصدور	عدد المقال
43	3988	17أفريل 2013	01	63	4081	19 جويلية 2013	01
44	3991	20أفريل 2013	02	64	4082	20 جويلية 2013	02
45	3995	24أفريل 2013	01	65	4086	24 جويلية 2013	01
46	3996	25أفريل 2013	01	66	4100	07 أوت 2013	01
47	4003	02 ماي 2013	01	67	4101	08 أوت 2013	01
48	4005	04 ماي 2013	02	68	4104	13 أوت 2013	05

09	14 أوت 2013	4105	69	01	08 ماي 2013	4009	49
01	15 أوت 2013	4106	70	01	09 ماي 2013	4010	50
01	16 أوت 2013	4107	71	01	12 ماي 2013	4013	51
02	17 أوت 2013	4108	72	01	16 ماي 2013	4017	52
01	19 أوت 2013	4110	73	01	20 ماي 2013	4021	53
02	20 أوت 2013	4111	74	01	22 ماي 2013	4023	54
02	21 أوت 2013	4112	75	01	04 جوان 2013	4036	55
01	23 أوت 2013	4114	76	01	08 جوان 2013	4040	56
01	01 سبتمبر 2013	4123	77	01	16 جوان 2013	4048	57
01	02 سبتمبر 2013	4124	78	01	18 جوان 2013	4050	58
01	03 سبتمبر 2013	4125	79	02	22 جوان 2013	4054	59
01	06 سبتمبر 2013	4128	80	02	03 جويلية 2013	4065	60
01	12 سبتمبر 2013	4134	81	01	07 جويلية 2013	4069	61
03	16 سبتمبر 2013	4138	82	01	09 جويلية 2013	4071	62

عدد المقال	تاريخ الصدور	العدد	الرقم
01	21 سبتمبر 2013	4143	83
01	03 أكتوبر2013	4155	84
01	05 أكتوبر2013	4157	85
01	19 أكتوبر2013	4169	86
02	20 أكتوبر2013	4170	87
01	22 أكتوبر2013	4172	88
01	23 أكتوبر2013	4173	89
01	06 نوفمبر2013	4187	90
01	14 نوفمبر2013	4195	91
01	18 نوفمبر2013	4199	92
01	22 نوفمبر2013	4203	93
01	27 نوفمبر2013	4208	94
01	05 ديسمبر2013	4216	95
01	08 ديسمبر2013	4219	96
01	12 ديسمبر2013	4223	97
01	22 ديسمبر2013	4233	98
01	28 ديسمبر2013	4239	99

الملحق رقم (02) : الأعداد المختارة للتحليل في جريدة النهار

الرقم	العدد	تاريخ الصدور	عدد المقال
01	1633	16 فيفري 2013	01
02	1634	17 فيفري 2013	01
03	1638	21 فيفري 2013	02
04	1640	24 فيفري 2013	02
05	1642	26 فيفري 2013	01
06	1675	06 أفريل 2013	01
07	1676	07 أفريل 2013	01
08	1677	08 أفريل 2013	02
09	1679	10 أفريل 2013	02
10	1680	11 أفريل 2013	01
11	1681	13 أفريل 2013	01
12	1682	14 أفريل 2013	01
13	1683	15 أفريل 2013	02
14	1685	17 أفريل 2013	01
15	1688	21 أفريل 2013	01
16		25 أفريل 2013	01
17		27 أفريل 2013	02
18	1722	01 جوان 2013	01
19	1723	02جوان 2013	01
20	1724	03 جوان 2013	01
21	1728	08 جوان 2013	01
22	1730	10 جوان 2013	01
23	1731	11 جوان 2013	01
24	1732	12 جوان 2013	01
25	1734	15 جوان 2013	01
26		23 جوان 2013	01
27	1780	07 أوت 2013	03
28	1782	11 أوت 2013	01
29	1784	13 أوت 2013	03
30	1785	14 أوت 2013	04
31	1786	15 أوت 2013	02
32	1787	17 أوت 2013	02
33	1789	19 أوت 2013	01
34		24 أوت 2013	01
35		27 أوت 2013	01
36	1802	03 سبتمبر 2013	01
37	1804	05 سبتمبر 2013	01
38	1808	10 سبتمبر 2013	01
39	1813	16 سبتمبر 2013	02
40		23 سبتمبر 2013	01
41	1827	02 أكتوبر 2013	01
42	1828	03 أكتوبر 2013	01
43	1829	05 أكتوبر 2013	03
44	1836	13 أكتوبر 2013	01
45	1864	17 نوفمبر 2013	01
46	1873	27 نوفمبر 2013	01
47	1885	11 ديسمبر 2013	01

الملحق رقم (3) : الأعداد المختارة للتحليل في جريدة الخبر اليومي

الرقم	العدد	تاريخ الصدور	عدد المقال	الرقم	العدد	تاريخ الصدور	عدد المقال
01	6983	12 فيفري 2013	01	15	6998	27 فيفري 2013	03
02	6984	13 فيفري 2013	02	16	7000	01 مارس 2013	03
03	6985	14 فيفري 2013	02	17	7001	02 مارس 2013	03
04	6986	15 فيفري 2013	01	18	7002	03 مارس 2013	01
05	6987	16 فيفري 2013	04	19	7006	07 مارس 2013	02
06	6988	17 فيفري 2013	02	20	7008	09 مارس 2013	01
07	6989	18 فيفري 2013	03	21	7009	10 مارس 2013	01
08	6990	19 فيفري 2013	01	22	7010	11 مارس 2013	02
09	6991	20 فيفري 2013	01	23	7011	12 مارس 2013	01
10	6992	21 فيفري 2013	01	24	7012	13 مارس 2013	03
11	6994	23 فيفري 2013	04	25	7015	16 مارس 2013	01
12	6995	24 فيفري 2013	05	26	7016	17 مارس 2013	03
13	6996	25 فيفري 2013	04	27	7018	19 مارس 2013	01
14	6997	26 فيفري 2013	04	28	7019	20 مارس 2013	01
الرقم	العدد	تاريخ الصدور	عدد المقال	الرقم	العدد	تاريخ الصدور	عدد المقال
29	7022	23 مارس 2013	01	50	7159	10 أوت 2013	03
30	7023	24 مارس 2013	02	51	7160	11 أوت 2013	02
31	7024	25 مارس 2013	01	52	7162	13 أوت 2013	08
32	7026	27 مارس 2013	01	53	7163	14 أوت 2013	09
33	7027	28 مارس 2013	01	54	7164	15 أوت 2013	07
34	7093	03 جوان 2013	01	55	7165	16 أوت 2013	01
35	7099	09 جوان 2013	01	56	7166	17 أوت 2013	01
36	7100	10 جوان 2013	01	57	7167	18 أوت 2013	02
37	7102	12 جوان 2013	01	58	7169	20 أوت 2013	02
38	7109	19 جوان 2013	01	59	7186	06 سبتمبر 2013	01

39	7111	21 جوان 2013	01	60	7188	08 سبتمبر 2013	01
40	7114	24 جوان 2013	01	61	7190	10 سبتمبر 2013	01
41	7116	26 جوان 2013	01	62	7191	11 سبتمبر 2013	01
42	7120	30 جوان 2013	01	63	7192	12 سبتمبر 2013	01
43	7123	03 جويلية 2013	01	64	7195	15 سبتمبر 2013	01
44	7124	04 جويلية 2013	01	65	7196	16 سبتمبر 2013	02
45	7129	09 جويلية 2013	01	66	7229	21 أكتوبر2013	01
46	7130	10 جويلية 2013	01	67	7230	22 أكتوبر2013	01
47	7133	13 جويلية 2013	01	68	7232	24 أكتوبر2013	01
48	7155	04 أوت 2013	01	69	7235	27 أكتوبر2013	01
49	7158	07 أوت 2013	01	70	7237	29أكتوبر2013	01

الرقم	العدد	تاريخ الصدور	عدد المقال
71	7238	30 أكتوبر2013	01
72	7239	31 أكتوبر2013	01
73	7244	05 نوفمبر2013	01
74	7246	07 نوفمبر2013	01
75	7272	03 ديسمبر2013	01
76	7279	10 ديسمبر2013	01
77	7280	11 ديسمبر2013	01
78	7281	12 ديسمبر2013	01

الملحق رقم (04) : استمارة تحليل المضمون

- البيانات المتعلقة بالوثيقة محل الدراسة :

1- **اسم الصحيفة**: الشروق اليومي ☐ الخبر ☐ النهار ☐

2- **تاريخ الصدور : اليوم** ☐ **الشهر** ☐ **السنة** ☐

3- العدد : ☐

- فئات مضمون الوثيقة محل الدراسة :

1- **فئات ماذا قيل** :

ت. **القضايا :**

4- **قضايا الفساد الاقتصادي المتعلقة بفضيحة سوناطراك 2 :**

قضية رشاوى وعمولات لشركة ألمانية "كونتال ألجيريا فون وارك بلياك" ☐

قضية رشاوى وعمولات لشركة ايطالية"سايبام-ايني" ☐

قضية رشاوى وعمولات لشركة كندية "أس أن سي لافالان" ☐

قضية رشاوى وعمولات لشركة مختلطة سويسرية وجزائرية "سوناطراك بيتروليوم كوربورايشن" ☐

5- **قضية إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق الوزير السابق شكيب خليل :**

قضية إصدار المذكرة مع انسحاب وزير العدل الأسبق محمد شرفي ☐

الخطأ الإجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل ☐

رفض الأنتربول التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل ☐

6- **قضية علاقة الفساد الاقتصادي بسوناطراك مع الحملة الانتخابية :**

علاقة الفساد الاقتصادي في سوناطراك مع غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ☐

تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان "سعداني" حول علاقة المخابرات بملف سوناطراك 2 ☐

تصريحات وزير العدل الأسبق "محمد شرفي" حول طلب سعداني بتنحي شكيب خليل من الفضيحة ☐

ث. **الشخصيات :**

شكيب خليل، ☐ عرفات نجات ☐ ابني شكيب خليل ☐

محمد مزيان ☐ ابني محمد مزيان ☐ زوجته ☐

فريد بجاوي ☐ بيترو فاروني ☐ أورسو سكاروني ☐

رضا حامش ☐ المدعوة "م.ن" ☐ عبد الحميد عطار ☐

2- **<u>فئات كيف قيل</u> ؟** :

2- الأنواع الصحفية :

أ.أنواع إخبارية : .الخبر ☐. التقرير ☐

ب.أنواع الرأي : .التعليق ☐

.المقال ☐ 1. المقال الإفتتاحي ☐ 2. مقال العمود ☐

3. المقال التحليلي ☐

ت. أنواع إستقصائية : . الروبورتاج ☐.التحقيق ☐ .المقابلة ☐

3- المصادر الصحفية :

.الصحفي ☐.القسم ☐.وكالة الأنباء ☐.نقلا عن جريدة ☐. نقلا عن موقع إلكتروني ☐

4- مصادر المعلومات :

موقع إلكتروني أجنبي ☐ موقع الكتروني جزائري ☐

الانابات القضائية من قضاء الدول الأجنبية ☐ تقارير العدالة الجزائرية ☐

تقارير عدالة الدول الأجنبية ☐ المنظمات الدولية والتقارير الدولية ☐

ممثلي أحزاب سياسية ☐ برلمانيين ☐ محامون وحقوقيون ☐

نقلا عن جريدة أخرى ☐ الشخصيات الرسمية ☐

الملحق رقم (05) : دليل التعريفات الإجرائية:

هذه الوثيقة عبارة عن دليل أعد في إطار إنجاز مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تحت عنوان " أولويات **الصحافة الجزائرية** في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي بسوناطراك "، تم فيها اعتماد أسلوب تحليل المضمون كأداة من أدوات التحليل الكمي والكيفي للقيام بمسح شامل لكل من مضامين الجرائد محل الدراسة حيث جاءت هذه الجرائد حسب الدراسة كالآتي : "الشروق اليومي- الخبر – النهار "، **علما أن الفترة الزمنية المختارة للدراسة فيه امتدت من 14 فيفري 2013 مع انفجار فضيحة سوناطراك 2 إلى 14 أفريل 2014 وهي فترة تزامنت مع الحملة الانتخابية للرئاسيات 2014**، بالإضافة إلى مدى تكيف هذه المضامين مع عينة من الجمهور القارئ لهذه الجرائد محل الدراسة.

وتأتي هذه الاستمارة للوصول إلى أي مدى تم تطبيق **نظرية الأجندة سيتينغ** لهذه الفترة الزمنية من دراستنا، التي جاءت ضمن قضية سوناطراك 2 والتي أولت فيها الصحافة اهتماما كبيرا لها، وجعلتها من اهتمامات الجمهور القارئ لهذه الجرائد محل الدراسة، ومن القواعد المعمول بها في هذه النظرية أن تكون هذه القضايا ضمن الحملة الانتخابية.

وتتضمن الوثيقة التالية مجموعة من الفئات وعناصرها وكذا التعريف الإجرائي لكل منها،علما أن الفئات المختارة هي فئات :
فئة الأنواع الصحفية، فئة المصادر الصحفية، فئة مصادر المعلومات، فئة القضايا، وأخيرا فئة الشخصيات، معتمدا على وحدة الفكرة كوحدة للتسجيل في سياق المقال، وكذا وحدة العد كأسلوب للتكرار:

فالرجاء منكم :

قراءة التعريفات الإجرائية قراءة شاملة، ووضع علامة × أمام الخانة التي ترونها مناسبة مع تقديم التعديل إن وجد.

إسم ولقب المرمز:
الرتبة :

التعريفات الإجرائية للفئات وعناصرها :

1- فئات ماذا قيل ؟ :

أ.القضايا :

عناصرها:

1- قضايا الفساد الاقتصادي المتعلقة بفضيحة سوناطراك 2:

تتحدث عن تلقي مسؤولين جزائريين على عمولات ورشاوي دولية تقدر بملايين الدولارات، من مجموعة من الشركات الأوروبية أو المتعددة الجنسيات مقابل صفقات ضخمة تخص الشركة النفطية الجزائرية " سوناطراك".

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل :.....

قضية رشاوى وعمولات من طرف شركة "سايبام-ايني":

تشير إلى تورط مجموعة "إيني" الإيطالية النفطية، عبر فرعها "سايبام"، إلى جانب وزير الطاقة الجزائري السابق شكيب خليل ومساعديه المشتبه بتلقيهم رشاوى وعمولات، مقابل تسهيلات في منح صفقات للمجموعة الإيطالية تخص فروع سوناطراك، بعدما تم تحويل جميع مشاريع شركة "كيلوغ براون أند روث" اليها.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل :.....

قضية رشاوى وعمولات من طرف شركة "كونتال ألجيريا" :

تنصب وقائع القضية على خمس صفقات مشبوهة منحها الرئيس المدير العام السابق لسوناطراك مزيان محمد للمجمع الألماني "كونتال ألجيريا فانك فارك بليتارك" في إطار مشروع إنشاء نظام المراقبة البصرية و الحماية الالكترونية لجميع مركبات مجمع سوناطراك على مستوى التراب الوطني، و قد منحت هذه الصفقات لصالح المجمع الألماني بصيغة التراضي مقابل امتلاك اسهم لابنيه المتهمين فوزي و رضا مزيان في مجمع كونتال.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل :.....

قضية رشاوى وعمولات من طرف شركة "بي كاباغ"

تبين أن الشركة الفرنسية (بي كاباغ) هي من تحصلت على مناولة الصفقة من عند شركة سايبام الايطالية رغم انها كانت تعتبر منافسة له في الاستشارة المحدودة المفتوحة من طرف مجمع سوناطراك و هذا يعد مخالفة صارخة للتنظيمات و القوانين في هذا المجال.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل :.....

قضية رشاوى وعمولات من شركة "أس أن سي لافالان":

التي حصلت على مشروعات بملايير الدولارات في قطاع الانشاءات والطاقة والدراسات الفنية في عديد القطاعات ومنها الطاقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة في ظروف غامضة ومنها ما عقد من طرف ممثل الشركة بالجزائر "رياض بن عيسى".

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل :.....

قضية رشاوى وعمولات من شركة "سوناطراك بيتروليوم كوربورايشن":

حيث يتم التحقيق في العقد الذي وقعته "سوناطراك بيتروليوم كوربورايشن" لندن والشركة الحكومية الجنوب كورية للنفط "كنوك" بأمر من وزير الطاقة السابق الذي فرض ضغوطا قوية من أجل توقيع العقد بحجة توسيع عمليات سوناطراك إلى السوق الأسيوية .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل :.....

قضايا أخرى :

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

2- **قضية إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق وزير الطاقة السابق شكيب خليل :**

إصدار القضاء الجزائري مذكرة توقيف دولية ضد شكيب خليل وعائلته وفريد بجاوي وفي حق أربع أشخاص التي لم تأتي أسماءهم ضمن الصحافة الجزائرية، والمتهمين في عقد صفقات مشبوهة و تبديد أموال عمومية في المؤسسة الوطنية للبترول والغاز "سوناطراك"

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل :.....

عناصرها :

قضية إصدار المذكرة مع انسحاب وزير العدل الأسبق محمد شرفي :

مذكرة توقيف دولية تقضي بالقبض على وزير الطاقة والمناجم السابق المتورّط في فضيحة سوناطراك شكيب خليل وعائلته، وذلك بسبب نهب أموال سونطراك وتهريبها إلى الخارج، مع تزامن هذا الحدث مع انسحاب الوزير "محمد شرفي".

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل

:.....

.....

قضية الخطأ الاجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق وزير الطاقة السابق :

الخطأ الإجرائي في التعامل مع القضية وذلك بإسقاط مبدأ الامتياز القضائي الذي يخضع له مسؤولي الدولة من وزراء وولاة وغيرهم والتي نصت عليه المادة 573 من قانون الإجراءات الجزائية، ومن ثمة فإن المذكرة التي أصدرها النائب العام لمجلس قضاء العاصمة لم تتوافق والإجراءات التي يتطلبها قانون الإجراءات الجزائية وكذا قانون الإجراءات الخاصة بالشرطة الدولية (الإنتربول).

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

قضية رفض الأنتربول لتسليم وزير الطاقة السابق :

رفض الأنتربول تطبيق مذكرة التوقيف الدولية التي أصدرتها السلطات الجزائرية في حق وزير الطاقة والمناجم السابق شكيب خليل، في القضية التي تعرف بـ "سوناطراك2"، بسبب مخالفة قاضي محكمة سيدي أمحمد للإجراءات القانونية المعمول بها

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

قضايا أخرى :

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

3- قضية علاقة الفساد الاقتصادي بسوناطراك مع الحملة الانتخابية :

يدور حول البيان الذي نشرته السفارة الأمريكية ردا على اجتماع جرى بين مسؤولين في السفارة مع ممثل من جمعية مكافحة الفساد، الذي كان مبرمجا حول رؤية الأمريكيين لقضايا الفساد بالجزائر وعلاقة ذلك بالانتخابات الرئاسية 2014.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

عناصرها :

قضية علاقة الفساد الاقتصادي بسوناطراك مع غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة :

علاقة الخطاب السائد حول قضايا المتعلقة بسوناطراك 2 مع غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، من خلال ما رصدته الجرائد من وقائع تؤكد ذلك .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان "سعداني" حول علاقة المخابرات بملف سوناطراك2

اتهم "سعداني" الأمين العام لحزب الجبهة التحرير الوطني المخابرات الجزائرية وراء وقوفها لعدة إشاعات عن فضيحة سوناطراك حيث أرادت به حسبه استهداف الوزير شكيب خليل .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

تصريحات وزير العدل الأسبق "محمد شرفي" حول طلب سعداني بتنحية شكيب خليل من الفضيحة :

ذكر وزير العدل "محمد شرفي" بأن سعداني عقب توليه تسيير شؤون الأفلان عام 2013 مع انعقاد الدورة المتعلقة باللجنة المركزية التي رخصت لها مصالح ولاية الجزائر، طالبه بتنحية شكيب خليل من التحقيق القضائي لفضيحة سوناطراك مقابل احتفاظ "محمد شرفي" بمنصب وزير العدل.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

قضايا أخرى :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ب.الشخصيات :

عناصرها :

شكيب خليل :

يعد وزير الطاقة الجزائري الأسبق شكيب خليل أبرز متهم في هذه القضية، إذ أنه إضافة لكونه الوصي السياسي عن أهم قطاع حيوي منذ وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم ولمدة 11 عامًا (بين 1999 و2010)، يوصف بأنه كان مقربًا جدًا من الرئيس الجزائري قبل تفجر الفضيحة.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

محمد مزيان :

محمد مزيان هو ثاني أهم متهم في القضية بصفته الرئيس المدير العام لسوناطراك لأكثر من 7 سنوات (2003 إلى 2010)، ويعد منصب رئاسة مجلس إدارة الشركة الوطنية النفطية بالجزائر أحد أكثر المناصب المرموقة في الدولة ولا يصل إليه سوى المقربين جدًا من النظام، وله من تأثير ما يفوق الكثير من الوزراء نظرًا لدور الشركة الاقتصادي والاجتماعي.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

أورسي توليو :

المسؤول الأول عن "سايبام" الجزائر، المدير العام السابق لشركة "سايبام الجزائر، كان بمثابة المصدر الرئيسي للمحققين الإيطاليين في فضيحة سوناطراك وشركائها.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

بيترو فاروني :

مدير البناء والهندسة السابق لشركة "سايبام"، من بين المتهمين في قضية سوناطراك2

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

فريد بجاوي :

يعتبر فريد بجاوي، ابن أخ وزير الخارجية الأسبق والذراع الأيمن لشكيب خليل ووزير الطاقة والمناجم السابق، وقد ثبت نهبه لملايين الدولارات من خلال عقود النفط التي كانت تبرمها "سوناطراك" مع الشركات الأجنبية، والوسيط بين الشركات الأجنبية والمسؤولين الجزائريين.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

ابن شكيب خليل :

أقحم شكيب خليل إبنه في لعبة تحويل الأموال وهو الإبن الذي أطلق عليه إسم سيناء، ودفعه إلى صفقات في حفلات عشاء باريسية ليتحوّل إلى وسيط في صفقات مليونية لا تقل عمولته فيها عن 300 ألف دولار في كل عملية مع الشركات الأجنبية .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

زوجة شكيب خليل :

نشاط زوجته الفلسطينية الأصل والأمريكية الجنسية هي التي حمته، خاصة أن الولايات المتحدة وفي عهد الرئيس باراك أوباما بالخصوص من استغلتها لتمرير سياساتها في الشرق الأوسط، عبر جمعية تسمى "فريق العمل الأمريكي من أجل فلسطين".

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

المدعوة "م.ن" :

"ن، م" مسيرة مكتب الدراسات "كاد"، من بين المتهمين الموقوفين في قضية "سوناطراك2":

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

رضا حامش :

هوابن أخت شكيب خليل الفار إلى سويسرا، والذي كان مديرا لديوان المدير العام لسوناطراك محمد مزيان .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

ابني محمد مزيان :

إبني محمد مزيان المدير التنفيذي لمجمع سوناطراك – ، الذين اتهما نظرا لكونهما أهم مالكي أسهم عدد من الشركات التي كانت سوناطراك تمنحها عقود.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

عبد الحميد عطار :

المدير العام الأسبق لمجمع سوناطراك، متهم في تعامله مع بعض الصفقات مع مجمع سوناطراك عن طريق مكتب الاستشارة الذي كان يملكه .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

شخصيات أخرى :

.....

.....

.....

.....

.....

2- فئات كيف قيل ؟ :

الفئة الأولى : الأنواع الصحفية :هي القوالب التحريرية الخاصة بالصحافة المكتوبة .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل :.....

عناصرها :

- **الأنواع الإخبارية** : تقديم مجموعة من المعلومات والأخبار

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل :.....

1- الخبر :هو الذي اعتمدته الصحيفة لتغطية فضيحة "سوناطراك2"، وهي الأخبار التي نشرتها في غالب الأحيان ضمن الصفحات الأولى والوطنية "الحدث"، لما تكون هناك معلومة جديدة وآنية .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل :.....

2- **التقرير**: هي التقارير الآنية للأحداث المهمة تحتوي على تفاصيل الخبر .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل :.....

- **أنواع الرأي** : تبادل الآراء والمواقف والمحاججة

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل :.....

1- **التعليق** :الذي يكون في مساحة صغيرة من صفحة من صفحات الجرائد محل الدراسة .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل :.....

2- المقال : يعد أحد الأشكال الصحفية التي تستخدم في التعبير عن رأي أو فكرة، مشكلا أساسا قويا في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو القضايا التي تطرحها الصحيفة، بما يقدمه من شرح وتحليل .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل :.....

أ.المقال الإفتتاحي : يقدم رأي الجريدة و يكتبه رئيس التحرير أو صحفي ذو أقدمية في الجريدة .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐
التعديل :.....

ب. مقال العمود :موضوع ثابت تحت عنوان ثابت، يعبر عن رأي شخصي ، ويعرض فيه الصحفي تجربته وسعة إطلاعه عن مواضيع معينة .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐
التعديل :.....

ج.المقال التحليلي :هو المقال الذي يكتب في العادة أساتذة وكتاب كبار ومختصين بصفحة "الرأي"

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐
التعديل :.....

- **الأنواع الإستقصائية** : هي الأنواع التي تستهدف الكشف عن مجموعة من الحقائق والوقائع ومقارنتها بحقائق أخرى .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐
التعديل :.....

1- الروبورتاج : هو وصف الظواهر والوقائع عن كثب، حيث ينزل الصحفي إلى الميدان .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐
التعديل :.....

2- التحقيق : هو النوع الصحفي الذي يفسر ويشرح ويبحث عن الأسباب الإجتماعية والإقتصادية أو السياسية أو الفكرية التي تكمن وراء الخبر أو الظاهرة.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐
التعديل :.....

3- المقابلة : هو لقاء صحفي بين صحفي أو أكثر وبين أحد الشخصيات أوالخبراء، ويكون عادة بإستضافتهم أو بالاتصال الهاتفي.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐
التعديل :.....

أنواع صحفية أخرى :

.....
.....
.....
.....

الفئة الثانية : المصادر الصحفية

هي الأداة التي تحصل من خلالها الصحيفة على الخبر الصحفي ومصادر المادة الإعلامية.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐
التعديل
:.....
.....

عناصرها:

1- الصحفي : هي تلك الموضوعات التي وردت بتوقيع صحفي الجريدة حول قضية سوناطراك 2

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل

:.....

.....

2- القسم : هي تلك الموضوعات التي اعتمدت عليها الجريدة في قسم من أقسامها ولها علاقة بالظاهرة محل الدراسة .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل

:.....

.....

3- وكالة الأنباء : تعتمد على نشر مواضيع تقدمها وكالة الأنباء الجزائرية.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل

:.....

.....

4- نقلا عن جريدة : لما تكون هناك إشارة في المقال عن الأخذ بمصدر عن جريدة أخرى أو نقلا عنها .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

5- نقلا عن موقع إلكتروني : هي المواضيع التي تعتمد الجرائد محل الدراسة على مواقع الكترونية لنشر معلومات في مقالاتها تخص فضيحة "سوناطراك2" سواء أكانت من مواقع الكترونية جزائرية أو أجنبية.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

مصادر صحفية أخرى :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....
.....
.....
.....
.....
.....

الفئة الثالثة : مصادر المعلومات

عناصرها :

إنابات قضائية دولية :

أن قاضي التحقيق قد التمس من السلطات القضائية الايطالية الموافقة على الانتقال شخصيا معية ضباط من الشرطة القضائية الجزائرية الى محكمة ميلانو بايطاليا بغية لقاء زملائه الايطاليين المكلفين بالتحقيق في الملف المفتوح لديهم في شأن وقائع مماثلة.

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....
.....

موقع الكتروني جزائري :

هي عبارة عن مواقع استندت عليها الجرائد محل الدراسة ، مثل الموقع الإلكتروني : "كل شيء عن الجزائر"

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....
.....

تقارير العدالة الجزائرية :

التقارير التي تصدرها الغرفة التاسعة للقطب الجزائي المتخصص لمحكمة سيدي أمحمد في الجزائر العاصمة

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....
.....

ممثلي أحزاب سياسية :

عبارة عن ممثلي الأحزاب السياسية المعارضة بالجزائر، والتي أدلت بتصريحاتها في المقالات محل الدراسة حول الملف "سوناطراك2"

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

الشخصيات الرسمية :

عبارة عن الشخصيات التي أدلت بتصريحاتها في المقالات محل الدراسة حول فضيحة سوناطراك 2، بدءا من الوزراء المسؤولين بقطاعي الطاقة والعدل ، إلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

برلمانيين :

هي عبارة عن شخصيات أدلت بتصريحها أثناء افتتاح المبادرة في فتح نقاش عام على بالمجلس البرلماني حول قضية "سوناطراك2"

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **يحتاج إلى التعديل** ☐

التعديل:.....

.....

مصادر للحصول على المعلومات أخرى :

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

الملحق رقم (06) : الاستمارة الاستبيانية

جامعة الجزائر 3

كلية علوم الإعلام والاتصال

قسم الإعلام

استمارة استبيانية حول

أولويات الصحافة الجزائرية في تناولها لظاهرة الفساد الاقتصادي بسوناطراك

دراسة تحليلية لعينة من الصحف الخاصة ولقرائها من الأساتذة الجامعيين

(الشروق اليومي –النهار – الخبر)

الفترة من 12 فيفري 2013 إلى 14 أفريل 2014

سيدي الكريم، سيدتي الكريمة

الاستبيان الآتي صمم من أجل بحث علمي في إطار إنجاز أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال بكلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر 3، وتحاول الطالبة من خلاله التعرف على أولويات القضايا محل الدراسة عند أساتذة جامعيين جزائريين ومدى تأثرها بأولويات القضايا في الصحف محل الدراسة (جريدة الشروق اليومي – جريدة الخبر- جريدة النهار)، وعليه نرجو منكم التكرم بملئها و إعادتها بأسرع وقت ممكن لما لها من أهمية بالغة في إكمال البحث .

والطالبة تقدر لكم مشاركتكم، حيث تؤكد لكم حرصها على عدم استخدام هذه المعلومات إلا في مجال البحث العلمي، ولكم منها جزيل الشكر والامتنان لما تقتطعون من وقت لمساعدتنا

إعداد الطالبة : إشراف :

ليلى معلوم الأستاذ أحمد فلاق

1. المتغيرات الشخصية :

أ. الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

ب. السن :

من 31 إلى 35 ☐ من 36 إلى 40 ☐ من 42 إلى 60 فما فوق ☐

ج. مقر السكن :

حضري ☐ ريفي ☐

د.التخصص : علوم اعلام واتصال☐ علوم سياسية وعلاقات دولية ☐ علوم تجارية واقتصادية ☐

2. البيانات المتعلقة بوسائل الإعلام محل الدراسة :

أ. من بين هذه الصحف الثلاث ما هي الصحيفة التي تتابعها أكثر ؟ رتبها باستعمال الأرقام

الصحف	الترتيب
جريدة الشروق اليومي	
جريدة النهار الجديد	
جريدة الخبر	

ب.ما مدى متابعتك لهذه الجرائد (الشروق اليومي، النهار، الخبر)؟

مدى المتابعة / الجرائد	كل يوم	يومان إلى ثلاث	يوم واحد في الأسبوع
جريدة الشروق اليومي			
جريدة النهار			
جريدة الخبر			

ج.ما هو مستوى المتابعة للصحف ؟

مستوى المتابعة / الجرائد	من الأول إلى الآخر	معظمها	العناوين ثم الموضوعات ذات الآنية	الموضوعات الاقتصادية	التي تعنيني
جريدة الشروق اليومي					
جريدة النهار الجديد					
جريدة الخبر					

د.ما هي أسباب متابعتك لهذه الصحف ؟

الجرائد / الاختيار	الشروق اليومي	النهار الجديد	الخبر
مصداقية الأخبار			
السبق الصحفي			
الجرأة في تناول القضايا المختلفة			
تغطية الأخبار من جميع الجوانب			
توظيف صحفيين محترفين			
أخرى			

ه.حدد درجة الثقة فيما تنشره من الأخبار في الصحف :

درجة الثقة / الجرائد	أثق بقوة	أثق	محايد	لا أثق	لا أثق على الإطلاق
جريدة الشروق اليومي					
جريدة النهار الجديد					
جريدة الخبر					

حدد زمن اهتمامك بالقضايا الواردة في الصحف :

زمن الاهتمام / الجرائد	أثناء الحملة الانتخابية	دائما	الأزمات الاقتصادية	الأزمات السياسية	الأزمات الاجتماعية
جريدة الشروق اليومي					
جريدة النهار					
جريدة الخبر					

هل تساعدك هاته الصحف على فهم القضايا المطروحة ؟

نعم ☐ لا ☐

ما هي الصحيفة التي تستفيد منها أكثر في تكوين وجهة نظرك اتجاه القضايا المطروحة (رتب اجابتك من 1 إلى 3)

الشروق اليومي ☐

الخبر ☐

النهار ☐

ما هو نمط تأثير مضمون الصحف عليك عند متابعة القضايا ؟

أناقش حتى يقتنع الآخرون ☐

أطرح رأيي سواء اقتنع الآخرون أم لا ☐

أقرأ أكثر مما أتحدث ☐

أقرأ فقط ☐

في اعتقادك ومن بين المصادر الصحفية المستخدمة بحسب الجريدة التي تقرؤها ما هي أكثرها فعالية في تناول ظاهرة الفساد الاقتصادي بسوناطراك (رتبها باستعمال الأرقام من 1 إلى ...) ؟

المصادر الصحفية المستخدمة للصحف محل الدراسة	الترتيب
.الصحفي	
القسم	
وكالة الأنباء	
نقلا عن جريدة	
نقلا عن موقع إلكتروني	

في اعتقادك، من بين هذه المصادر التي يستخدمها الصحفي للحصول على المعلومات في الصحف محل الدراسة و التي تقرؤها هي أكثر مصداقية في تناول ظاهرة الفساد الاقتصادي بسوناطراك (رتبها باستعمال الأرقام من 1 إلى 11) ؟

مصادر المعلومات	الترتيب
موقع إلكتروني أجنبي	
موقع الكتروني جزائري	
الانابات القضائية التي جاءت من قضاء الدول الأجنبية	
تقارير العدالة الجزائرية	
تقارير عدالة الدول الأجنبية	
المنظمات الدولية والتقارير الدولية	
ممثلي أحزاب سياسية	
برلمانيين	
محامون وحقوقيون	
نقلا عن جريدة أخرى	
الشخصيات الرسمية	

في رأيك هل هناك علاقة بين القضايا المطروحة في الصحف محل الدراسة وحقيقة السياق السياسي والاقتصادي في البلاد ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم كيف ذلك ؟

.....

.....

في حالة الاجابة بلا لماذا

؟.....

.....

3. البيانات المتعلقة بالقضايا :

أ. من بين هذه القضايا ماهي القضية الأكثر أهمية بالنسبة إليك ؟ رتبها باستخدام الأرقام (من 1 إلى 9)

القضايا	الترتيب
قضية رشاوى وعمولات لشركة ألمانية "كونتال ألجيريا فون وارك بلياك"	
قضية رشاوى وعمولات لشركة ايطالية"سايبام-ايني"	
قضية رشاوى وعمولات لشركة كندية "أس أن سي لافالان"	
قضية إصدار مذكرة **توقيف الدولية في حق الوزير السابق شكيب خليل** وانسحاب الوزير العدل الأسبق محمد شرفي	
الخطأ الإجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق شكيب خليل	
رفض الأنتربول (الشرطة الدولية) التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل	
علاقة الفساد الاقتصادي في سوناطراك مع غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة	
تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان "سعداني" حول علاقة المخابرات بملف سوناطراك 2	
تصريحات وزير العدل الأسبق "محمد شرفي" حول طلب سعداني بتنحية شكيب خليل من الفضيحة	

ب. في اعتقادك من بين هذه القضايا ما هي أكثرها تناولا في الصحافة الجزائرية ؟ رتبها باستخدام الأرقام (من 1 إلى 9)

القضايا	الترتيب
قضية رشاوى وعمولات لشركة ألمانية "كونتال ألجيريا فون وارك بلياك"	
قضية رشاوى وعمولات لشركة ايطالية"سايبام-ايني"	
قضية رشاوى وعمولات لشركة كندية "أس أن سي لافالان"	
قضية إصدار مذكرة **توقيف الدولية في حق الوزير السابق شكيب خليل** وانسحاب الوزير العدل الأسبق محمد شرفي	
الخطأ الإجرائي في إصدار مذكرة التوقيف الدولية في حق الوزير شكيب خليل	
رفض الأنتربول (الشرطة الدولية) التعاون مع العدالة الجزائرية لتسليم شكيب خليل	
علاقة الفساد الاقتصادي في سوناطراك مع غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة	
تصريحات الأمين العام لحزب الأفلان "سعداني" حول علاقة المخابرات بملف سوناطراك 2	
تصريحات وزير العدل الأسبق "محمد شرفي" حول طلب سعداني بتنحية شكيب خليل من الفضيحة	

ج. في اعتقادك أيا من هذه الشخصيات المسؤولة عن الفساد الاقتصادي بسوناطراك في الجزائر ؟ رتبها باستخدام الأرقام (من 1 إلى 11)

الشخصيات	الترتيب
الوزير السابق للطاقة والمناجم شكيب خليل	
زوجة الوزير السابق للطاقة والمناجم "بركات عرفات"	
ابني الوزير السابق للطاقة والمناجم	
المدير العام والرئيس السابق لسوناطراك "محمد مزيان"	
ابني المدير العام السابق لسوناطراك	

الوسيط بين الشركات الأجنبية والمسؤولين الجزائريين "فريد بجاوي"	
المدير العام السابق للشركة الايطالية بالجزائر "سايبام" "أورسي توليو"	
مدير البناء والهندسة السابق للشركة الايطالية "سايبام" " بيترو فاروني"	
مسيرة مكتب الدراسات "كاد" بمؤسسة سوناطراك المدعوة "م.ن"	
مدير الديوان السابق للمدير العام لسوناطراك محمد مزيان " رضا حامش"	
المدير العام الأسبق لمجمع سوناطراك الجزائرية "عبد الحميد عطار"	

د.هل تعتقد أن المعالجة الإعلامية للصحف الجزائرية كانت في حجم الفضيحة الاقتصادية ؟

.....
.....
.....

ما هي الصحيفة التي ترى أنها عالجت بمهنية أو موضوعية قضايا الفساد الاقتصادي ؟

.....
.....
.....
.....

ماهي الكيفية التي تناولت بها الصحف محل الدراسة لظاهرة الفساد الاقتصادي؟ (جوانب التركيز)

الجانب السياسي ☐

الجانب الاقتصادي ☐

الجانب الاجتماعي ☐

الجانب القانوني ☐

و في اعتقادك ما هي الجوانب التي يجب على الصحف التركيز عليها في تناول ظاهرة الفساد الاقتصادي بملف سوناطراك ؟

.....
.....
.....
.....

الفهرس العام:

مقدمة..... 01

الفصل الأول : الخطوات المنهجية للدراسة..... 06

1. الإشكالية **07**

2. الفرضيات..... **09**

3. موضوع الدراسة..... **09**

4. الأهداف **09**

5.أهمية الدراسة **10**

6.منهج الدراسة وأدواتها..... **10**

6. 1 نوع الدراسة..... **10**

6. 2 منهج الدراسة..... **11**

6. 3 أدوات الدراسة **12**

8 .تحديد المفاهيم **20**

8. 1 المعالجة الإعلامية **20**

8. 2 التناول الإعلامي **21**

8. 3 أولوية **22**

8. 4 الفساد الاقتصادي..... **22**

9- أدبيات الدراسة..... **23**

الفصل الثاني : نظرية وضع الأجندة – التأثير و الوظائف-..... 26

المبحث الأول : المدخل التأثيري لوسائل الإعلام على الجمهور **28**

المطلب الأول : نظريات تأثير وسائل الإعلام القوي **28**

المطلب الثاني : نظريات تأثير وسائل الإعلام المحدود **32**

المطلب الثالث : نظريات تأثير وسائل الإعلام المعتدل **35**

المبحث الثاني : المدخل الوظيفي لوسائل الإعلام على الجمهور.....**40**
المطلب الأول : مفهوم الوظيفية و أشكالها..... **40**
المطلب الثاني : التحليل الوظيفي لوسائل الإعلام..... **43**
المطلب الثالث : وظائف وسائل الإعلام.....**44**
المبحث الثالث : تطور نظرية وضع الأجندة..... **47**
المطلب الأول : نشأة نظرية وضع الأجندة..... **47**
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في عملية وضع الأجندة..... **50**
المطلب الثالث : أبعاد نظرية وضع الأجندة..... **54**
الفصل الثالث : ماهية الفساد الاقتصادي 63
المبحث الأول : التعاريف المختلفة للفساد الاقتصادي..... **65**
المبحث الثاني : بعض أنواع الفساد الاقتصادي..... **70**
المبحث الثالث : مظاهر الفساد الاقتصادي..... **73**
المبحث الرابع : مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي.....**76**
الفصل الرابع : الجوانب المرتبطة بتفسير ظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر.....82
المبحث الأول : البعد السياسي والاقتصادي لتفسير الظاهرة **84**
المبحث الثاني : البعد الاجتماعي والثقافي لتفسير الظاهرة **94**
المبحث الثالث : فضيحة سوناطراك 2..... **104**
الفصل الخامس : تطور الصحافة الجزائرية في الفترة ما بين (2000-2012) 115
المبحث الأول : الجانب القانوني للمجال الخاص بالصحافة المكتوبة **116**
المبحث الثاني : علاقة الصحافة المكتوبة بالنظام الاقتصادي التمويلي في الجزائر.....**119**
المبحث الثالث : تطور الصحافة الخاصة بعد 1999.....**123**
الفصل السادس : تحليل مضمون الصحف محل الدراسة 126

المبحث الأول: التحليل الكمي للصحف محل الدراسة**.....128**

المبحث الثاني : التحليل الكيفي لمضمون الصحف محل الدراسة **.....142**

الاستنتاجات الخاصة بالجانب التحليلي..... 188

الفصل السابع : تفاعل عينة الأساتذة الجامعين مع مضمون الصحف.....192

المبحث الأول : التحليل الكمي للجداول البسيطة من أفراد العينة محل الدراسة

.....194

المبحث الثاني : التحليل الكمي والكيفي لتفاعل جمهور من الأساتذة الجامعيين مع مضامين الصحف محل الدراسة**..... 205**

الاستنتاجات الخاصة بالجانب الميداني.....356

الخلاصة 368

المراجع 370

الملاحق 385

الفهرس العام.....422